

حاشية امام المحققين وناج المدة
الشيخ الصبان علي المولى
السلام عليكم الله

فصل ج
آمين

(ترجمته شرح المولى المذكور على السلام)

(طبع بالمطبعة الميمنية)

على نفقة اصحابها (مصطفى البابي الحلبي واخوه بكري وعيسى)

(مصر)

ما شاء الله

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله

نحمدك يا من أفاض على رياض عقولنا غيوث سحاب التصورات والتصديقات وأطلع في هوائنا بصائرنا
شعوس معرفة الكليات والجزئيات ونشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك المزمع على أجناس المخلوقات
بأنواع الهبات ونشهد أن سيدنا محمد عبدك ورسولك المبعوث بالبرهان الواضح والقول الشارح والآيات
البيّنات صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ما ترنحت أشكال الغصون بانفاس النسمات وأفصح ذو منطق
عمافي خزائن ضميره من المكنونات (أما بعد) فيقول راجح الغفران محمد بن علي الصبان أحسن الله عمله وبلغه
في الدارين آمه المأمون المولى اللطيف على هذا العبد الضعيف بقراءة الشرح الصغير على السلم لشجنا
الرحلة الأستاذ المولى علي مؤلفه عليه رضوان الرب الأكرم وباقرائي ذلك الكتاب لحظ غفيرة من مهرة
الطلاب ونحصل منها ما يسره الله تعالى من تقريرات شريفة وتحقيقات بدعة منيفة ونكت أليمة
ودقائق لودعية نظمتم في سلك التصنيف وجعلتها حاشية على هذا الشرح المنيف فها نحن بحمد الله تسر
الناظرين بشهادة مكانة مؤلفها وأزواجه المحصلين وبروتبعون الله عز وجل شمساني سماه الفتحقيق
مهمة الجذاب عن أن يكون لها على الشرح المذكور وشقيق واعلم أني وقعت لهذا الشرح على حاشيتين
الأولى الحاشية المنسوبة للعلامة الكبير الشهير عطية الأجهوري رحمه الله تعالى وأصلها تقريراتها كتبها
بعض أفاضل أحوالنا على نسخة من الشرح بعضها من تقرير مؤلفه حين إقرائه إياه وبعضها مما خطه وله فاص
شجنا لما ذكر تقريره هو وأدعيا من الشرح الكبير وغبيرة ولكون أصلها ذلك كلن فيها تساهل كثير
ستنبه على غالبه الثانية حشوية أجبنا الفضل المتقن الشيخ أحمد بن تونس الخليلي وفقه الله وآياه والمسلمين
وهذه كنت آليت على نفسي لمتن أن لا أنظر فيها بما قرائني الشرح وناليف الحاشية لما أتممت إقرائه
وتسويدها سرب حاشية فالتفت منها بحسن فالتفتي ووجدته فانه من بحسن حاشيتي ما لا يحصى ووافق خاطره
خاطري في أشياء وتساهل في مواضع كثيرة جدا سائر إلى بعضها ولو بمجرد ذكر ما يخالفه كما يعلم جميع ذلك
بالوقوف على حاشيتي وحاشيته وما توفيق الابالله عليه نوكت واليه أنيب (قوله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله)

ينبغي لكل متكلم في فن أن يقول بذكر طرف مما يتعلق بالبسملة والجدلة من جهة ذلك الفن فانقول اما
 البسملة فعلى كونها بجملة خبرية تكون القضية شخصية ان قدر نحو ابتدئ أو انما مبتدئ أو ابتدئ بالاضافة
 العهدية وكلية ان قدر نحو يبتدئ كل مؤمن أو المؤمن يبتدئ أو ابتدئ باللام والاضافة اللتين للاستغراق
 (أقول) وخزينة ان قدر نحو يبتدئ بعض المؤمنين أو بعض ابتدئ أو يبتدئ المؤمن أو ابتدئ باللام
 والاضافة اللتين للجنس في ضمن بعض غير معين وهذه اللام هي المسموعة في اصطلاح البيانيين لام العهد الذهني
 ومهملة ان قدر نحو يبتدئ المؤمن أو ابتدئ باللام والاضافة اللتين للجنس في ضمن الفرد غير مقيد بالبعضية
 أو الكلية وبعض هذه الوجة أظهر من بعض كما لا يخفى على البصير وجوز بعضهم أن تكون كلية القضية
 هنا باعتبار اضافة اسم الى الجلالة استغراقية وشخصيتها باعتبارها عهديه وأورد عليه أن مدار الكلية وغيرها
 على الموضوع لا على المجرور وأجيب بان المجرور وموضوع في المعنى فالمعنى اسم الله تعالى ابتدئ به ولهذا قال
 النحاة المجرور وخبر عنه في المعنى ونظر المنطق الى المعنى لا اللفظ (أقول) وعلى قياس اعتبار اضافة الاسم في
 كلية القضية وشخصيتها تعتبر في جزئيتها واسمها الماهم أقول لا يصح أن تكون القضية الطبيعية بان يراد
 الجنس من حيث هو لا باعتبار الموضوع لفظا فلا يصح أن يراد من المؤمن مثلا الجنس من حيث هو لانه لا يقع
 منه ابتداء أو صاحبة أو استعانة ولا باعتبار اضافة اسم اذ لا يصح أن يراد جنس الاسم من حيث هو لانه لا ينطق
 به حتى يقع ابتداءه أو صاحبة أو استعانة واعلم ان لكل نسبة قضية كيفية في نفس الامر تسمى مادة وعنصر
 ويسمى اللفظ الدال عليها في القضية المفقوطة وحكم العقل بتكليف النسبة بها في القضية المعقولة جهة
 والكيفيات أربعة الضرورية وهي وجوب النسبة عقلا والدوام وهو استمرارها عقلا والامكان المنقسم قسمين
 عاما وهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف للحكم وخاصا وهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف والطرف
 الموافق والاطلاق وهو تحقيق النسبة بالفعل وقد قسموا القضية باعتبارها خمسة عشر قسمها هي الوجوه
 الضرورية السبع الضرورية المطلقة والمشرطة العامة والمشرطة الخاصة والوقعية المطلقة والوقعية
 اللاداعية والمنشورة المطلقة والمنشورة اللاداعية والدوام الثلاث الداعية المطلقة والعرفية العامة والعرفية
 الخاصة والممكنات الممكنة العامة والممكنة الخاصة والمطلقات الثلاث المطلقة العامة والوجودية اللاداعية
 والوجودية اللا ضرورية كما سيأتي بسطه اذا عرفت ذلك فكيفية القضية هنا اما الامكان عاما او خاصا واما
 الاطلاق لا غيرهما فيصح أن تكون من احدي الممكنتين أو المطلقات الثلاث بان يقال بسم الله الرحمن الرحيم
 بالامكان العام أو بالامكان الخاص أو بالاطلاق العام أو بالاطلاق لاداعية أو بالاطلاق لا ضرورية ونحو
 بعضهم جعلها من غير ذلك غير مستقيم اما على كون جملة البسملة انشائية فليست قضية بالكلية لان القضية
 هي الخبر ومن أراد تحقيق خبريتها وانشائيتها فليرجع الى رسالتنا الكبرى على البسملة وأما الجدلة فعلى
 كونها خبرية تكون القضية شخصية ان جعلت اللاحد وكلية ان جعلت للاستغراق وخزينة ان جعلت
 للجنس في ضمن بعض غير معين ومهملة ان جعلت للجنس في ضمن الفرد غير مقيد بالبعضية أو الكلية (أقول)
 لا مانع من جعل القضية هنا طبيعية بأن يراد جنس الجنس من حيث هو ويصح توجيه القضية هنا بالاطلاق
 العام وبالامكان بقسميه الا ان خص الجد بالجد القديم فبالامكان العام وبالاطلاق العام وبالضرورة
 والدوام اما على كونها انشائية أي لانشاء الثناء بضمونها لانشاء مضمونها حتى يشكل كما سيأتي ايضاحه
 فليست قضية بالكلية لما مر (أقول) بقى ههنا بحث نفيس وهو ان في الجدان جعلت العهد والعهد والجد
 القديم فقط بقسميه حده تعالى لنفسه وحده لاصفيائه لم تنح كون اللام للمالك اذ شأن المالك الحدوث وان
 جعلت للعهد والعهد ما مر مع حده أصغيا له أو لجنس الجد القديم و جنس الحد الحادث أو لاستغراق
 أفرادهما فان أريد لكل على حدته صح كونها للمالك بالنسبة للحادث ولغيره بالنسبة للقديم وان أريد المجموع
 من حيث هو مجموع صح كونها للمالك لان مجموع القديم والحادث حادث فاعرف ذلك (قوله العالم بالكلية
 والجزئيات) من المعلوم ان تعليق الحكم بالمشقة يتوذن بعلمية المشتق منه فتقتضي العبارة علمية العلم لثبوت

العالم بالكلية
والجزئيات

الجدد ولا يخفى ما فيه إما أولاً فلا من الجد الجدا القديم بناء على ان المراد بالجد ما يشبهه كما هو المتبادر وليس
 ثبوته له مع العلم بالعلم وأما ثانياً فلا من ثبوت جد الجودات له تعالى ليس بخصوص العلم بل لكونه الاله الحق المنعم
 بجميع النعم المنصف بالصفات الجيدة العلم وغيره من الخلق والورق اهـ وبجواب عنهما بان المعلن هذا ليس بنفس
 الحكم الذي هو الثبوت المذكور بل الشبهة فان قلت انعم ودعيه لا يكون الاختيار باقتل المراد بالاختيار
 ما يشمل الاختيار حكماً وهو ما دخل ما في صدور فعل اختياري ولو بالشرطية فدخل فيه ذات الله وجميع
 صفاته والكميات جميع كلى نسبة الى الكل من نسبة الجزء الى كنهه فان السكاي كهيئة الانسان جزء من حقيقة
 فرد كزيد اذ حقيقته المشابهة الانسانية مع الشخص والجزئيات جمع جزئ نسبة الى الجزء من نسبة الكل
 الى جزئه ومن الجزئيات ذات الله تعالى وان كان لا يطابق عليها اسم الجزء في تأدبا اذ المراد بالتصور في تعريف
 الجزئ التصور ولو بوجه وفي قوله والجزئيات رد على الفلاسفة الذين ينكرون علم الله بالجزئيات كما ينكرون
 حشر الاجساد ويقولون بقديم العالم وقد كفر وهم هذه الثلاثة لكن أول بعض المحققين كلامهم في المسائل
 الثلاثة بما يخرجهم من الكفر وجلب ذلك بطول (قوله الهادي العقول) بجر العقول على الاضافة
 ونصبها على المفعولية والهداية الدلالة وتتعدى الى المفعول الثاني باللام ولا يلزم من كونها بمعنى الدلالة
 ان تتعدى تعددتها فلا يقال ان الدلالة تتعدى الى ثم تارة يراد منها ما يطابق الدلالة كما في قوله تعالى وأما نود
 فهدى بينهم وتارة يراد الموصلة كما في قوله تعالى انك لانهم ردى من أحببت والانسياق يراد بالعقول النفوس لانها
 المدركة حقيقة والعقول آلات أو يقدر مضاف أى ذوى العقول وال فيها جنسية أو عهديه والمعهود عقول
 العلماء الاستغرافية اثلا ينافيه قوله الى حل الخ اذ لم يحد كل عقل الى ذلك (قوله الى حل صعب العقول) الحل
 مصدر حل محل بالضم بمعنى الفك اما محل ضد يحرم فبالكسر واما محل بمعنى ينزل فبالضم والكسر وبهما قرئ
 قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي في الكلام استعارة نصر بجهة أصالية اذا شبه التسهيل بالفك أو مكنية اذا شبه
 صعب العقول بالحبال المعقدة تشبيهاً مضمراً في النفس وجعل الحل تخيلاً واضافة صعب الى المعقول على معنى
 من التبعية أو على معنى لام النسبة أى الصعب المنسوبة للمعقول من نسبة الجزء لا الكل أو على معنى في جعل
 المعقول طرفاً خارجاً من طرفية الجزء في الكل والمراد بالمعقول ما قابل المقول وهو المدرك بالعقل من غير
 مدخلة النقل وبما يسمى به خصوص المنطق واودته هنا تورث ركاً مع قوله بطرق الخ كما يظهر يادنى
 تأمل (قوله بطرق) كتناسب التصورات والتعديقات) الباء لالة متعلقة بحل والطرق جمع طريق
 يذكر وتوهم جمع التصور والتصديق مع انهما مصدران لاختلاف النوع اذا التصور يكون تصور
 موضوع ويكون تصور محمول ويكون تصور ونسبة يكون ادعان لها على ما سيأتي والتصديق يكون تصديقاً
 بنسبة قضائية جلية ويكون تصديقاً بنسبة قضائية شرطية الى غير ذلك وجمع الطريق مع ان كتناسب
 التصورات بطريق واحد وهو القول الشارح وا كتناسب التصديقات بطريق واحد وهو القياس فهما
 طريقتان اما لانه كثير اما يراد بالجمع ما فوق الواحد لاسمى في هذا الفن واما لانه اعتبر بعدد أنواع كل من
 الطريقين وافراده واما لانه أراد بالطرق هذين الطريقين ومبادئهما فبإحدى القول الشارح الكميات الخمس
 ومبادئ القياس القضايا ثم استعمال الطرق فيمناذ كرمجاز بالاستعارة لانها حقيقة في المحسوسات (قوله
 والصلاة والسلام) ان جعلت هذه الجملة تحسيرة لفظاً انشائية معنى وجعلت جملة الجدد كذلك فلا كلام
 في صحة العطف وكذلك ان جعلنا خبر بتمين لفظاً ومعنى لحصول المقصود منها على هذا التقدير أيضاً ما
 جملة الجدد لان الاخبار بنفسها من جملة افراد الجدد وهو وصف بجميل وأما جملة الصلاة والسلام فلما قاله
 بعضهم من أن المقصود منها التعظيم لا حقيقة الدعاء وهو حاصل الاخبار بنفسها وأما اذا جعلنا متخالفين في
 صحة العطف الخلف الجارى في عطف الانشاء على الخبر وعكسه والمنع رأى البيهقيين وان ما لا وابن عصفور
 ما قاله عن الاكثرين والجواز رأى اصغار وجماعة آخر بن فالاول حينئذ جعل الواو استثنائية لانها تدخل
 على الاسمية كما في قوله تعالى وأجل مسمى عنده كما تدخل على المضارع في نحو لنين لكم ونقر في الارحام وان

الهادي العقول الى حل
 صعب المعقول بطرق
 ا كتناسب التصورات
 والتعديقات والصلاة
 والسلام

قصرها بعضهم على الثاني والعندول الى الصلاة في التعلية من الاجام والى السلام لمسا كلمة الصلاة والانساب
ان آل قهبالا العهد والمعهود الصلاة والسلام الا كملان (قوله على سيدنا محمد) أي كائنات على سيدنا محمد فالخير
لجميع الماتعاطفين ويحتمل أنه الاول وخبر الثاني محذوف لدلالة خبر الاول عليه فتكون جملة الثاني وخبره
المحذوف معترضة بين الاول وخبره أو الثاني وخبر الاول محذوف لدلالة خبر الثاني عليه فتكون الواو بينهما
عاطفة جملة على جملة وأولى هذين الاحتمالين أولهما لان الحذف أليق بالآخر ولا يخفى انه تقرير الاستعارة
التبعية في على والسيد فيعل فيأوه الاولى الساكنة زائدة والثانية المتحركة أصالية منقلبة عن واو لاجتماعها مع
الياء وسبق احداهما بالسكون من ساديسود اذا فان شرفا ومحمد بدل أو عطف بيان وقولهم المبدل منه في نية
الطرح أغايي كقوله جماعة أو من حيث العمل لا المعنى كقوله آخرون أو معناه كقوله الله مامني أن البديل
مستقل بنفسه لا منهم لتبوعه كالنعت والبيان (قوله الجامع لاجناس الكليات والفصائل) نعت لمحمد
لا السيد نال لا يلزم تقديم البديل أو عطف البيان على النعت مع أنه يقدم على جميع التوابيع عند اجتماعها
على التجميع والجنس والنوع والصنف والضرر بقول القسم بمعنى واحدة واحدة والاثنا عشر الثلاثة الاول عرفا فكان
الاول اعم من الثاني والثاني اعم من الثالث ذكرها الشارح على هذا الترتيب تقديم الاول اعم كما تقول زيد
حيوان انسان زنجي والكليات جمع كل وهو المزية اعم من أن تكون قاصرة وهي التي تهتق وان لم يتعد
أثرها للغير كالعلم أو معدنية وهي التي لا تتحقق الا بتعدى أثرها للغير كالكرم وتسمى الاولى فضيلة وجمعها
فضائل والثانية فاضلة وجمعها فواضل فعطف الفضائل على الكليات من عطف الخاص على العام للجميع
أو لكثرة الفضائل عن الفواضل وظاهر أن تسمية الاولى فضيلة والثانية فاضلة مجردة عن طلاح والاف كل من
الاسمين من الفضل وهو الزيادة فكل صفة زائدة على محلها تستحق لغة أن تسمى فضيلة وفاضلة والمراد بجمعها
أجناس الكليات اتصافه بالفرد الاعلى من كل جنس منها فان قلت الكليات جمع فله فلا يدل على ما فوق
العشرة قلت القلة والكثرة انما يعتبران في تكررات الجوع دون معارفها كما صرح به غير واحد من المحققين
منهم شيخ الاسلام زكريا في شرحه على البخاري في كتاب الايمان عند قوله صلى الله عليه وسلم آية الايمان حب
الانصار وآية النفاق بغض الانصار فعرف الجوع صالحة القلة والكثرة وفي كلام الشارح نوع من السديد

على سيدنا محمد الجامع
لاجناس الكليات
والفضائل المختار من
أفضل الأنواع وأشرف
أصناف الأرومان

وهو بناء السميع أو النظم على روي ومنه في النظم قول الحريري
يا ضابط الدنيا الدنيا منها * شرك الردي وقرارة الاكدار
دارمى ما أضحكك في يومها * أبكت غدا نبأ لها من دار

(قوله المختار) هو هنا اسم مفعول فأنفسه منقلبة عن ياء مفتوحة لتحريكها وانفتاح ما قبلها وان كان يحى
اسم فاعل أيضا فانه منقلبة عن ياء مكسورة لاسم وقوله من أفضل الأنواع أي من أفراد أفضل الأنواع اذا المختار
فرد فيكون المختار منه أفرادا أو أفضل الأنواع هو النوع الانساني على مذهب جمهور أهل السنة بخلاف المعتزلة
وبعض أهل السنة في تفضيلهم النوع المسمى وان اتفق الجميع ما عدا الزنجي على ما يتبادر من كشفه من
أفضلية جبريل على أفضلية النبي صلى الله عليه وسلم على سائر المخلوقات وأل في الأنواع للاستغناء وتفضيل
الكامل على الناقص انما يكون نقصا اذا فضل عليه بخصوصه أما اذا فضل عليه في ضمن عام فلا كمالا ولما كان
لا يلزم من اختياره من بين أفراد أفضل الأنواع أشرفية أصله وقبيلته قالوا وأشرف الخواص إضافة أصناف الى
مابعد هالبيان والأرومان جمع أرومة كسهولة وهي الأصل والقبائل جمع قبيلة وهي الجماعة أصلهم واحد
وفي كلامه التبع الى قوله صلى الله عليه وسلم ان الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى قريشاً من كنانة
واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفاني من بنى هاشم فانما خيار من خيار ولم يقل من خيار مرة رابعة
ليوافق ما قبله لسكراتهم تكرار اللفظ فوق ثلاث مرات قال الامام ابن تيمية وقد أفاض الخبر أن العرب أفضل من
العجم وان قريشاً أفضل من العرب وان بنى هاشم أفضل من قريش وان المصطفى صلى الله عليه وسلم أفضل من بنى
هاشم فهو أفضل الناس نسباً ونفساً وليس فضل العرب بقريش فبنى هاشم لمجرد كون المصطفى منهم وان كان

هذا من الفضل بل هم في أنفسهم أفضل وبذلك ثبت للنبي صلى الله عليه وسلم انه أفضل نسبا وانفسا والزم
الدور كذا ذكره المناوي (قوله وعلى آله وأصحابه) ان أريد بالآل من تحريم عليهم الزكاة وهم مؤمنو
بنبي هاشم وبنو المطلب عند امامنا الشافعي ومؤمنو بني هاشم فقط عند الامام مالك كان بين الآل والاصحاب
عموم وخصوص من وجه فنعطئهم على الآل لادخال الصحب الذين ليسوا بالآل كابي بكر وعمر وعثمان وان
أريد بالآل اتقياء الامة او جميع أمة الاجابة كما هو الانسب في مقام الدعاء على ما قالوا كان بينهم العموم
والخصوص المطلق فالعطف لشرف الاصحاب وانما قلت على ما قالوا لان المرضي عندي أن لا يطلق القول
بانسبية ارادة أمة الاجابة في مقام الدعاء بل التفصيل بحسب ذلك الدعاء فان كان حاله يناسب ارادة أهل بيته
على الآل عليهم كفي قولك اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا
وان كان يناسب ارادة اتقياء جل عليهم كفي قولك اللهم صل على محمد وعلى آله الذين جعلتهم بالنقوى وحفظتهم
من المعاصي وان كان يناسب ارادة أمة الاجابة جل عليهم كفي قولك اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين
شرفتهم باتباعه (قوله ذوى العقول الزكية) الاحسن انه صفة الآل والاصحاب وان المراد بالعقول النفوس لانها
المخاطبة والمدركة حقيقة ولا تستلزام زكاة النفوس زكاة العقول دون العكس لان ميل النفس الى الشهوات
وميل العقل الى الحكمة لان لكن ان أريد بالآل اتقياء الامة كان المراد بالزكاة النامية أو الطاهرة من دنس
المعاصي وان أريد به أمة الاجابة كان المراد النامية أو الطاهرة من دنس الكفر (قوله وصائبى الانظار) الاضافة
على معنى فى أى الصائمين فى انظارهم يقال صاب وأصاب أى وافق الواقع والانظار جمع نظر وسأيت وفى نسخة
وصواب الانظار على أن الاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف والمعطوف عليه على النسخة الاولى ذوى
وعلى النسخة الثانية العقول فان قلت فى اضافة الصفة الى الموصوف اضافة الشئ الى نفسه لان الصفة عين
الموصوف قلت المتجعة عندي جوازها نظر الى تغايرهما بدلالة الصفة على ما لم يدل عليه الموصوف من المعنى القائم
به على انه قد نقل يس أن العلامة ابن عرفة قال ان الحق مذهب الكوفيين من جواز اضافة الشئ الى نفسه اذا
اختلف اللفظ ومنها قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة اهـ وقولهم من اضافة الصفة الى الموصوف أى
ما كان صفة الى ما كان موصوفا والمراد الصفة والموصوف بال معنى اللغوى فلا يراد ان اللفظ لا يتقدم على المنعوت
ولا يضاف اليه (قوله وعلى التابعين) هم المجتبعون بالصحابة ولو يسيرا أو بدون رواية على الاصح عند المحدثين
وقوله ومن تبعهم ضميره يرجع الى التابعين فقط على الاقرب والمراد بمن تبعهم من عمل عليهم وان لم يكن على
عقدهم والباء فى باحسان بمعنى فى والمراد بالاحسان العمل الصالح الايمان وغيره من الطاعات أو الايمان فتدخل
عصاة المؤمنين والاول انسب بنبينهم بقوله من ذوى الانوار وبدائع الاسرار وان أمكن ان يراد انوار وأسرار
الايمان والثانى أنسب بمقام الدعاء لكن ان أريد بالآل جميع أمة الاجابة لم يحسن ان يراد بمن تبع التابعين
ما يشمل عصاة المؤمنين لدخول من تبعهم حينئذ فى الآل ولا وجه لتخصيصهم بالذكور نائبا كما انه اذا أريد بالآل
اتقياء الامة لم يحسن ان يراد بمن تبعهم من تبعهم فى الاعمال الصالحة لما ذكرناه فافهم والانوار جمع نور وهو بمعنى
الضياء والضوء لغة وقال أهل الهيئة النور ما كان عرضيا كنور القمر فانه عارض له من الشمس بمقابلته
وانطباع ضوءه عليه لشدة صفائه والضوء والضياء كان ذاتيا كنزوه الشمس وضائى الكواكب وبما
استدلوا به قوله تعالى هو الذى جعل الشمس ضياء والقمر نورا والبدايع جمع بديع فعيل بمعنى مفعول وهو
المتخرج لاعلى مثال سابق ويأتى معنى اسم الفاعل أيضا ومنه بديع السموات والارض ويطاق البديع على
الزق ومنه الحديث ان تهامة كبد ببع العسل حـ لو أوله حـ أخره شبه بارتق العسل لانه لا يتغير بخلاف اللبن
قاله فى المختار والاسرار جمع سر وبأنى لمعان الانسب منها هنا الشئ الذى يكتم لغزته وحسنه واطرافه بدائع
الى الاسرار اما معنى من أو من اضافة الصفة للموصوف (قوله أما بعد) بنصب الظرف على نية لفظ المضاف
اليه أى ارادته وملاحظته وبناءه على الضم على نية معناه أى ارادته لدول المضاف اليه وملاحظته مع قطع
النظر عن لفظه وعدم ملاحظته وانما بنى فى هذه الحالة لشبهه بأحرف الجواب فى الاستغناء به عن اللفظ الذى

والقبائل وعلى آله
وأصحابه ذوى العقول
الزكية وصائبى الانظار
وعلى التابعين ومن
تبعهم باحسان من ذوى
الانوار وبدائع الاسرار
(أما بعد)

بعد هاولا انتفى هذا الاستغناء في الحالة الاولى لان اللفظ المتوى كالثابت لم يبين فيها الظرف هذاما يظهر لي
 في معنى نية اللفظ ونسبة المعنى وفي وجه البناء في الحالة الثانية دون الاولى ولعله أقرب مما لا غير نافذة مل وانما
 كان بناءه على حركة ليعلم أنه له أصل في الاعراب والاختصاص من التقاء الساكنين وانما كانت الحركة ضمة
 لتكمل له جميع الحركات ولتخالف حركته ببناءه حركته اعرابه والاولى كون الظرف متعلقا بالجزء وهو أقول
 المحذوف والمعنى مهم ما يمكن من شيء فأقول بعدما تقدم اني كنت الخ لا طلاق الشرط حينئذ وعدم تقييده بهذه
 البعدية بخلاف ما اذا جعل متعلقا بالشرط والمعلق على شيء مطلق أقوى تحقلا من المعلق على مقيد ولان تقييد
 القول المجعول جزء بهذه البعدية أدل على امتثال طلب البدء بالسمة والحدثة من تقييد الشرط بها وانما قد
 القول لجوب استقبال الجزء بالنسبة الى الشرط وكون الشارح شرح كتاب السلم أمر مضى فكيف
 يعلق على مستقبل وهو الشرط ولان مضمون الجزء هنا وهو كونه شرح فيما مضى كتاب السلم أمر ثابت سواء
 صدر منه في هذا الشرح المختصر التسمية فبا بعدها أولا فاسم معنى تقييده بكونه بعدما صدر منه هنا بناء على
 المختار من تعليق الظرف بالجزء لكن قال الفاضل الورداني في حاشيته على التصريح انما يحتاج الى ما ذكر
 كان الشرط هنا للمعلق لكن قد مر أنه لجزء الاستلزام والربط اهـ بقي أنه يعكز على تقدير القول بتصريح
 الاشعري في شرح قول ابن مالك وحذف ذي الفاعل في نثر الخ بوجوب حذف الفاعل مع حذف القول ويجاب بأنه
 غير متفق عليه في المعنى والهمع حكاية قول بوجوب ذكر الفاعل في الاختيار حتى مع حذف القول وأن الجزء
 في قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم الآية فذوقوا أي فيقال لهم ذوقوا (قوله فاني الخ) توطئة
 لبيان السبب الحامل على تأليف هذا الشرح المختصر الاتي في قوله ثم رأيت الخ والتأكيدها لشرف الخبر
 أو تزييله منزلة المشكوك فيه أو المنكر تواضعا من الشارح حيث استصغر نفسه عن أن يكون شرح كتاب
 السلم الشرح الموصوف بما يأتي وجعل ذلك منه حقيقا بان يشك فيه أو ينكر فأكد ذلك (قوله قد كنت
 شرحت فيما مضى الخ) أفهم كنت المتوعدة في الماضي لتلايهم لو أتمعت على شرحت ان شرحت معنى اشرح
 على حدأتي أمر الله وقوله فيما مضى تأكيده أو الاشعار ببعده من ذلك الشرح الكبير لاستعماله عرفا لذلك
 (قوله كتاب السلم) من اضافة الاسم الى الاختصاص وهي الاضافة التي للبيان وأما اليمانية فهي التي بين
 متضايفها عموم وخصوص وجهي وهو مجرد اصطلاح مع أن منهم من لا يفرق بينهما أو من اضافة المسمى
 الى الاسم (قوله شرحتا بديع الاتقان) مصدر مبين للنوع ان ربه المعنى المصدري ومنصوب بنزع الخافض
 أي بالفعل عند نزاع الخافض ان ربه الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة أي بشرح وهذا
 أنسب بالوصاف الاتية وكون النصب بنزع الخافض مما عاين غير متفق عليه كجائته في حاشية الانصاري
 والاتقان الاحكام واطافة بديع الى الاتقان من اضافة الصفة المشبهة الى مرفوعها كحسن الوجه وأما رفع
 الاتقان على الفاعلية ليدفع ونصبه على التثنية بالمفعول به فيمنع منها الرسم لاقتضاهما تنوين بديع
 وتنوين المنصوب برسم ألفا ولا أفهما مع أن الرفع فيه والنصب ضعيف كجائته في محله (قوله مشتملا على
 فرائد التحقيقات) الفرائد جمع فريدة وهي الدررة الثمينة المفردة بظرف لخاصتها والتحقيقات جمع تحقيق
 يطلق بمعنى ذكر الشيء على الوجه الحق ومعنى اثبات الشيء بدليل ثم يحتمل أن يكون باقيا على معناه المصدري
 وأن يكون بمعنى اسم المفعول أي الاحكام المحققة وعلى كل محتمل أن الاضافة في فرائد التحقيقات من اضافة
 المشبهة الى المشبه أو للبيان أو على معنى من التبعيفية فيكون في فرائد التحقيقات استعارة مصروفة حيث
 شبه أحسن التحقيقات بالفرائد ويحتمل على بقاء التحقيق على معناه المصدري أن الاضافة من اضافة المتعلق
 بالفتح الى المتعلق بالكسر على معنى من الابتدائية أي الاحكام الحاصلة من التحقيقات وفي فرائد على هذا أيضا
 استعارة مصروفة حيث شبه ذلك الاحكام بالفرائد ثم ان أراد بالشرح الالفاظ وبفرائد التحقيقات الاحكام
 المحققة كان من اشتمال الدال على المدلول وان أراد بالشرح الالفاظ وأثبت التحقيقات على معناه المصدري
 ولم يجعل اضافة الفرائد اليها من اضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق بالكسر كان من اشتمال آله الشيء عليه وان

فاني قد كنت شرحت فيما
 مضى كتاب السلم شرحا
 بديع الاتقان مشتملا
 على فرائد التحقيقات

أبقى الشرح على معناه المصدري وأر يدبفرائد التدقيقات الأحكام المحقة كان من اشتمال الشيء على مدلول
آتية وان أبقى الشرح على معناه المصدري وأبقى التدقيقات على معناه المصدري كان من اشتمال الكل على
الانجزاء وعلى هذا يقاس الأمر فيما يأتي والاشتمال على جميع مائة مائة معنى لاسمى (قوله) وكانت
التدقيقات) النكاح جمع فكتة بالضم وهي في الأصل ما يحفره الإنسان بنحو عود عند تفكره في أمر ما مشتقة
من النكس وهو الجحف في الأرض بنحو عود شبه بها المسألة الطائفة المتباعدة عن نظامها في الحسن بجماع التميز ثم
صار حقيقة عرفية فيها والتدقيقات جمع تدقيق يطلق بمعنى ذكر الشيء على وجه فيه دقة وبمعنى إثبات
المسألة بدلائل وبمعنى إثبات المسألة بدليل وإثبات الدليل بدليل وبمعنى استعمال الفكر في المعاني والألفاظ
ثم يحتمل بقاء التدقيق على معناه المصدري فتكون الإضافة من إضافة المتعلق بالفتح إلى المتعلق بالكسر على
معنى من الابتدائية وأن تكون بمعنى الأحكام المدققة فتكون الإضافة على معنى من التبعية أو للبيان
(قوله) وبدائع العرفان) مصدر عرف كالمعرفة وفي كونها بمعنى العلم بخلافه الذي درج عليه شيخ الإسلام
ذكر في رسالته أنه قد ورد في إطلاقها في حق تعالى وتعالى وتعالى استدعاء أصبح الجهل والإضافة
من إضافة المتعلق بالفتح إلى المتعلق بالكسر على معنى من الابتدائية ومنع بعض بقاء العرفان هنا على معناه
المصدري ناشئ عن عدم فهم الإضافة كما فهمنا والله الموفق والمراد بالعرفان عرفان الشارح فأن عهديه أو
عرفان الشارح وغيره فالجنسية (قوله) وذلك) عطف على شرحه وفي نسخة إسقاط الواو فتكون الجملة
صفة ثانية لشرح حال الجبل بعد النكرات صفات كالاختي والتدليل جعل الشيء ذليلاً لسلامة نقاد والمراد به هنا
التسهيل على طريق الاستعارة المصروفة التبعية أو المجاز المرسل ويحتمل أنه شبه في نفسه صعب المشكلات
به يوم ذوي امتناع وتعاير على طريق الاستعارة المكنية والتدليل تخييل والإضافة في صعب المشكلات من
إضافة الصفة الكاشفة إلى الموصوف نعم إن صعبات الصعاب بمعنى شديدة الصعوبة كانت الصفة غير كاشفة
واحتمل كون الإضافة على معنى من التبعية (قوله) على طرف الثمام) يضم المثلثة ثبت ضعيف بسببه
فرج السقوف والجوار والمجرور متعلق بفعل محذوف أي ووضعها فهو من باب حذف الواو مع ما عطف
اعلم اللبس أو بدلت على تضمينه معنى وضعت تضميناً نحو يا وقد نقل أبو حيان في ارتشافه عن الأكثرين
أنه ينقاس فهو من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز أو بحال محذوف من فاعل ذلت أي واضعها لها أو من مفعوله
أي موضوعه فعلى هذين التضمينين بيان وهو مقيد وكونها على طرف الثمام أي على حده الأعلى وهو قائم في
منزلة كناية عن سهولة تناولها والكناية ذكر المألوم وهو هنا الوضع على طرف الثمام وإرادة الألف وهو هنا
سهولة تناول (قوله) واستقر جفت) السنين والثناء التحسين اللفظ وتضمير منه يرجع إلى كتاب السلم
وإختلاف الضمائر هي جمعا لا يضر إذا دلت القرينة ويحتمل أن من بمعنى في كل واحد في بعض النسخ فالضمير للشرح
والظرف لغو متعلق باستقر جفت أو مستقر حال مقدمة من مستودعات أسرار والمسوغ لمجيء الحال من النكرة
تقديم الحال وتخصيص النكرة بالإضافة وهذا الاحتمال أعني كون من بمعنى في وإن أشعر بعموم المستخرج
منه كالمهمة مضي الخذف إلا أن الاحتمال الأول أبلغ لتضمينه مدح الشرح بقوة خدمته للمتن وتقييمه بنطوقه
ومفهومه ونخبته وهو مدح المتن بكونه منطوقاً على تخيلات ودقائق ومدح مصنفه بأن فيه قوة على تأليف متن
على هذا الوجه وإضافة مستودعات أسرار من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله) وطرائف أذهام) الطرائف
بالعام المهيأة جمع طريق وهو الشيء الجديد كالطرائف وضدهما التليد والتلازم ما الشيء القديم والأفهام
جمع فهم وهو الأثر الفعيل أن يكون باقياً على معناه المصدري فتكون الإضافة من إضافة الصفة
للموصوف أو من إضافة المتعلق بالفتح إلى المتعلق بالكسر على معنى من الابتدائية ويحتمل أن يكون بمعنى
المفهومات فتكون الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف أو على معنى من التبعية ويصح على غير أول
وجهي الاحتمال الأول أن تكون الطرائف جمع طريق يفسد والمراد بالأفهام أفهام الشارح أو أفهام الشارح
وغيره (قوله) وظفرت منه) أي من كتاب السلم ويحتمل أن من بمعنى في والضمير للشرح والكلام في إضافة

ونكت التدقيقات
وبدائع العرفان وذلك
فيه صعب المشكلات
على طرف الثمام
واستقر جفت منه
مستودعات أسرار
وطرائف أذهام وظفرت
منه بدقائق انظار

دقائق أنظار كالإكلام في إضافة طرائف أفهام (قوله ونخبات أسرار) النخبات جمع نخبة وهي في الأصل
الحسنة المستورة بالخبايا لكن إذا أضيفت إلى ما تستر به كما هنا استغنى عن قوله بالخبايا فإرغام التكرار والمراد
بها هنا الدقائق على طريق الاستعارة المصروفة والاستار جمع ستر بكسر السين وهو ما يستتر به وهو ترشيح
للاستعارة باق على حقيقة أو مستعار للالفاظ (قوله واهتديت فيه) أي في كتاب السلام أو في الشرح
والجار والمجرور على الأول حال مقدمة من مجرور على بناء على تجويز ابن مالك وموافقته تقديم الحال على
صاحبها المجرور بالحرف لصفة له مقدمة عليه لا متناع تقديم الصفة على الموصوف وعلى الثاني أمال ومعلق
باهتديت أو حال مقدمة من مجرور على كسر (قوله على غرائب نكبات) من إضافة الصفة للموصوف أو على
معنى من التبعية وكونه عرائس أبكار ويصح جعل النركيبين من قبيل النركيب التوضيحي وإن
كان الانسب بما قبلهما جعلهما من الإضافي والعرائس جمع عروس وهو الزوج رجلا كان أو امرأة أيام
البناء والابكار جمع بكر ضد الثيب وفي النركيب استعارة مصروفة حيث شبه المسائل الحسنة التي لم تحم حولها
أفهام القاصرين بالعرائس الابكار (قوله ثم رأيت أن الهمم الآن قد قصرت) رأى علمية سلم سد مسدودها
أن ومعمولاها وفي نسخة اسقاط أن فالفعول الأول الهمم والثاني جملة قد قصرت وجعل رأى على نسخة
الاسقاط بصريّة بتقدير مضاف أي أحجاب الهمم وجملة قد قصرت حال تكافؤ لادليل عليه ولا يجوز اليه مع
أن المقصود بالرؤية قصور الهمم لا ذات أصحابها في حال القصور والهمم جمع همة بفتح الهاء وكسر هاء وهي
في اللغة الإرادة يقال هم بالشئ أي أراده وبابه ودقائه في المختار وعرفا حالة للنفس يتبعها غلبة انبعاث إلى نيل
مقصود ما فان تعلقت بعلى الأمور فعلمية أو بسفاسفها فندبة والمراد بالآن زمن تأليف هذا الشرح الصغير
وما بعده وما قبله يسير لمدّة حركة واحدة من حركات ذلك المعدل النهار كما هو معنى الآن عند الحكماء وفي كون
فتحة اعرابية أو بناءية وما موجب بناءه خلاف بين النحاة مبين في محله وقصرت من القصور وهو الجزأ ومن
القصير ضد الطول لكن جعله من هذا يجوز (قوله في هذا الزمان) تعبيره به هنا وفيها
قبلة بالآن للتفنن والزمان عند المتكلمين مقارنة متجدد وهو من التجرد معلوم كقارئة مجي عز يد لطاوع الشمس
فهو من مقولة الإضافة واختلاف الحكماء فيه على أقوال منها أنه حركة ذلك المعدل النهار فهو من مقولة الآن
ومنها أنه مقداره من كنهه فهو من مقولة الكم ومنها أنه نفس الفاعل فهو من مقولة الجوهر إذا علمت ذلك علمت أنه
من المعقولات على بعض الأقوال فيكون استعمال اسم الإشارة فيه على هذا البعض من قبيل الاستعارة المصروفة
التبعية لانه موضوع لكل مشار إليه حاضر محسوس وتقريرها أنه شبه أو لا المعقول السكلي بالمحسوس السكلي
بجماع قوة التميز عند المتكلم أو السامع فسمي التشبيه بين الجزئيات فاستعربا بناء على هذا التشبيه الحاصل
بالسراية لفظ هذا الموضوع للجزئي المحسوس للجزئي معقول فهي تبعية للتشبيه بين السكليين كما حققه المولوي
في تعريب الرسالة الفارسية وبيناه غاية البيان مع الخلاف في ذلك في رسالتنا في الاستعارات (قوله قد تبلدت
أي صارت بليدة فصيغة التفعّل هنا للصيرورة كتجبر الطين وتكدرت أي تغيرت من عطف اللازم على
الملزوم (قوله قصرت الهمم ثانيا) أي صرفا ثانيا فهو مفعول معطوف على أو زمانا ثانيا فهو ظرف أو حالة كوفي
ثانيا أي عاطفا لها فهو حال مؤكدة وصرف الشئ إلى الشئ عطفه وتوجيهه إليه فيكون في كلامه استعارة ممكنة
حيث شبه الهمم بتدابة يصرفها ساقطها إلى الجهة التي يريد بها بجماع التوصل بكل تشبيهها مضمرة في النفس
وصرفت تخييل وهذه الجملة معطوفة على جملة رأيت من عطف المسبب على السبب (قوله نحو الاختصار) أي
جهته فثبته الاختصار بليدة ذات جهة تشبه مضمرة في النفس على طريق الاستعارة الممكنة ونحو تخييل
ويحتمل أن لفظ نحو ترشيح للاستعارة الممكنة في الهمم والذي يظهر لي أن نصب نحو بنزع الخافض وهو إلى
لا بالظرفية لانها على معنى في وجه الاختصار مصروف إليها المصروف فيها إلى شئ والمراد باختصار الشرح
الكبير الاتيان ببعض ما فيه وترك البعض لا الاتيان بجمبع ما تضمنه من المعاني في عبارة مختصرة لانه خلاف
الواقع فقوله والاختصار عطف تفسير وأل في الاختصار بدل عن الضمير على مذهب الكوفيين أو التقدير نحو

ونخبات أسرار
واهتديت فيسه على
غرائب نكبات وعرائس
أبكار ثم رأيت أن الهمم
الآن قد قصرت
والعقول في هذا الزمان
قد تبلدت وتكدرت
فصرفت الهمم ثانيا
نحو الاختصار
والافتقار على
التحقيقات

الاختصار له على مذهب البصريين (قوله ونبتد الاغيار) أى طرح أغيار الحقيقة كالاقوال الضعيفة
التي حكمها في الشرح الكبير ولا تنافي بين ما يقتضيه ما هنا من اشتغال الكبير على غلب الحقيقة وقوله سابقا
مستل على فرائد التحقيقات الخ لان اشتغاله على ما ذكره سابقا لا ينافي اشتغاله على غيره مما لا يعاب بآراء مثله
كالاقوال الضعيفة فان كانت كذب أدخل آل على أغيار مع قول النجاة ان غير من الاسماء التي لا تقبل آل
اتواها في الاجام قات حكموا في باب الاستثناء ثلاثة أقوال في غير قيل تعرف بالاضافة مطلقا وقيل لا تعرف
مطلقا وقيل ان وقعت بين اثنين تعرفت كفى قوله تعالى صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا
فلا في القول الاول ينبغي أن تقبل آل على أنه لا يلزم من عدم قبول المفرد عدم قبول الجمع بقى ان مقتضى
عاذ كرم من اقتصار على التحقيقات التي في الكبير وترك ما سواها ان جميع ما خلا عنه الصغير مما هو في الكبير
ليس تحققة والواقع خلافه لاشتمال الكبير على تحقيقات تتعاق بالمتن والفقن ليست في الصغير ويمكن دفعه
بجعل آل في التحقيقات جسمية ولا يلزم من اقتصاره على جنس تحقيقات الكبير وترك ما سواها ان جميع
ما انفرد به الكبير ليس تحققة فافهم (قوله ما زجا) المزج الخلط الشديد الذي لا يمكن معه تمييزو بابه نصر كما
في المصباح والمراد هنا مطلق الخلط لحصول التميز فيكون مجازا من ذكر المقيده وارادة المطلق وهو احوال
منوية من فاعل صرفت أى ناول بالمزج أو مقارنة من فاعل الاختصار والاقتصار المحذوف وكأنه قال
نحو اختصارى اياه أو اقتصارى فيه حالة كوني مزجا أو من فاعل فعل محذوف أى وثابه متبدلا ما زجا
(قوله امتزج الماء بالراح) نائب مناب المفعول المطلق والاصل امتزاج مثل امتزاج الماء بالراح فاختصر
والراح الخرق قيل سميت راحا لارتياح شار بها والهاواها أسماء كثيرة وكثرة الاسماء قد تكون لجر شهرة
المسمى وان كان محسباً على أنه يمكن اعتبار شرفها عند دعواهم في الكلام تشبيهه ضمنى للشرح بالماء
بجامع ان كلامه سهل لتناول ما مزج به ورافع لصغره وبته وللمتن بالراح بجامع احتياج كل في سهولة تناوله
الى غيره فان قلت في تشبيه المتن بالراح شئ من الدم قلت اشتمال التشبيه به شئ بجامع بينهما حميد على ذم
لا يضري في التشبيه ألا ترى أنه شبه بالاسم مع اشتغاله على فاعل كما بخرو بالقمر مع لزوم طرو والنقص له على
أنه يمكن أن يراد بالراح راح الجنة وبالماء الماء التسليم المزج به راحها كما قال تعالى ومن اجبه من تسليم
وقوله والجسد بالروح فيه أيضا تشبيهه ضمنى للشرح بالروح بجامع توقف الانتفاع على كل والمتن بالجسد
بجامع أنه لا ينتفع بكل الياطة غيره وما قررنا يعلم أن في كلامه نشر على ترتيب اللفظ نشر على تشويش
اللفظ لكن كان الانسب اضافة الامتزاج الى الروح لان السر بان لها لا للجسد فهي أحق بان ينسب الامتزاج
اليها وان كان كل ممترجا بالآخر وليوافق الترتيب قبله في جعل ما شبه به المتن ممترج جليه كما جعل المتن
كذلك في قوله ما زجا للشرح بالمشروح ولهذا قال في الكبير امتزاج الارواح بالاشباح والذي دعاه الى ما صنعته
هنا مراعاة السجع فاعرض على هذه السكات الطائفة (قوله وما توفيقى الابانة) أى وما كوني موفقا لا
بإعانة الله فالتوفيق هنا مصدر المبني للمفعول بناء على الصحيح من جواز صوغ مصدر للمبني للمفعول عند عدم
اللبس وانما قدرنا المضاف للخاص من دخول الباء على الفاعل المستكره عند أهل اللسان لاجلهم كونه آلة
لما صنع من دخول الباء على الآلة افاده التخصيص في كشفه وانما جعلنا التوفيق هنا مصدر المبني للمفعول
ليلائم تقدير المضاف المذكور والتوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد ولا احتياج الى زيادة تسهيل سبيل الخير
اليه لاجل الكافر بناء على أن القدرة عرض يقارن الفعل كما ذهب اليه الاشعري اذ ليس في الكافر على هذا
قدرة الطاعة بل فيه استطاعتها فقط أما على ان القدرة تسبق للمقدور كما ذهب اليه غيره ووجهه كبير فيحتاج
(قوله عليه توكلت) تقديم المفعول لافادة الحصر وهو هنا من حصر ما وصف في الصفة أى توكلت على محصور
في كونه على الله وعلى في مثل هذا الترتيب مجردة عن حقيقة الاستعانة لامتثالها هنا وانما هي مجرد
الارتباط والتعاقب أى ضرورة تعدي الفعل والتوكل تفويض الامور الى خالقها وترك التدبير تسلما
لخلق الكائنات (قوله واليه أنيب) أى أرجع يقال أبوا باموتاب وتاب وتاب بمعنى رجوع والتقديم هنا

ونبتد الاغيار ما زجا
لشرح بالمشروح
امتزاج الماء بالراح
والجسد بالروح وما
توفيقى الابانة
توكلت واليه أنيب
(بسم الله الرحمن
الرحيم)

أيضا لا فائدة حصر الموصوف في الصفة (قوله ابتدئ أو ابتدائي الخ) أشار بذلك إلى أصالة الباء وإلى صحة تقدير متعلقها فعلا واسما عاما أو خاصا وإن كان الأولي كونه فعلا لانه الأصل في العمل خاصا لانه أمس بالمقام وفي تقدير الشارح ذلك مؤخر الإشارة إلى أولوية تأخيرها لفائدة الحصر وهو من حصر الموصوف في الصفة أي حصر الابتداء مثلاً في كونه بسم الله وهو قصر أفراد ان قصده الرد على من يعتقد شركة غير الله في طلب الابتداء باسمه وقصر قلب ان قصده الرد على من يعتقد ان غيره تعالى هو المطلوب بالابتداء باسمه وقصر تعيين ان قصده الرد على المتردد في طلب الابتداء باسمه ولا رد على جعل التقدير بسم الله الرحمن الرحيم ابتدائي كأن أن المصدر لا يعمل محذوفاً ولا مؤخرًا لأن محل ذلك إذا لم يكن المعمول ظرفاً أو مجروراً لا توسعهم فيهما ومحل مجرور الباء نصب على المفعولية بالمتعلق المقدر إذا أقيم مجموع الجار والمجرور ومقام المتعلق بعد حذفه لكونه عاماً أو خاصاً عليه قرينة فيكون محل المجموع أعراب هذا المتعلق فمحله رفع ان جعل متعلقاً بخبر حذف وأقيم المجموع مقامه كما يقول أكثر النحاة في نحو زيد في الدار ان الخبر هو المحمل للضمير والعمل فيه الرفع هو الجار والمجرور لقيامهما مقام المتعلق وصيرورته كالعدم وان رجح المتأخرون أنه المتعلق المحذوف للاحاطة في الجملة ونصب ان جعل متعلقاً بحال حذف وأقيم المجموع مقامها أو الأصل أو لف مستعينا أو متبركا بسم الله مثلاً هذا هو الموافق لما رجحه بعض المحققين من أن المحل إذا كان الظرف لغو للمجرور فقط وإذا كان مستقراً للمجموع الجار والمجرور وقولهم لا محل للحرف أي وحده وأن المستقر هو ما حذف عامله العام أو الخاص لقرينة وأقيم مقامه نحو زيد في الدار أي كأن وزيد من العلماء أي معدودوا اللقب بخلافه فأعرف ذلك (قوله بالسملة) نطابق مصدر السمل إذا قال بسم الله وعلماً على بسم الله الرحمن الرحيم كما هنا (قوله تاسياً) مفعول لاجله أي اقتداء بالقرآن وهو في الأصل مصدر قرأ فغلب شراً على اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته المتخذي بقصر سورة منه وفي قوله تاسياً بالقرآن إشارة إلى أنه امام متبوع وتلخيص إلى قوله تعالى وكل شيء أحصيناه في امام مبين والعز يز يطاق على ما لا نظيره وعلى الغالب ويصح ارادة كل منهما وارا دتهما معاً على طريق استعمال المشترك في معنيهما (قوله وامثالاً) أي طاعة لمقتضى الخ انما قال لمقتضى لان الامر فيه ضمني وكأنه قال ابدؤا في أموركم ذوات الباء بسم الله الرحمن الرحيم فكل أمر الخ وانضمه الامر غير في جانبه بالامتثال وفي جانب القرآن بالتأسي لعدم تضمنه الامر كتنظيم الحديث والقول ان أبقى على معناه المصدرى كانت جملة كل الخ مفعولاً وكانت ما في قوله فيما أخرجه أي رواه واقعة على قول بالمعنى المصدرى أيضاً من ظرفية الخاص في العام لا يقال انما روى الأئمة المقول لاننا نقول لو سلم ذلك فر وايتهم المقول متضمنة لروايتهم القول وان كان بمعنى القول كانت جملة كل الخ بدلاً أو عطف بيان وما واقعة على مفعول والظرفية من ظرفية الخاص في العام أيضاً والأئمة بهم زتين وبإبدال الثانية ياء جمع امام وقد يكون امام جمعاً كما في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماماً والمراد بهم هنا أئمة الحديث (قوله كل أمر) المراد به واحد الامور لا واحد الامور وادافته على معنى اللام وان لم يصح التصريح بها ذهوباً غير لازم والمعنى الافراد المنسوبة للامر ذي الباء نسبة الجزئيات اكليها (قوله ذي بال) عبر بذي دون صاحب لان الوصف بذي أشرف لاقتضائه متبوعية الموصوف وتابعة المضاف اليه بعكس صاحب ومن ثم وصف الله بئوس في مقام ذكر الانبياء ومدحهم بذي النون وفي مقام النهي عن التشبه به بصاحب الحوت والبال يطلق على معان منها الحال والقلب والحوت العظيم كما في القاموس والمختار والمراد به هنا الحال أي ذي حال يهتم به شرعاً وقيل القلب على أن المراد قلب متعاطى ذلك الامر فتكون الاضافة لادنى ملازمة أي كل أمر جمـ قلب متعاطيه وبشغله أو على أن المراد قلب ذلك الامر تشبيهاً لحالته المهتم بها بالقلب بجامع الشرف على طريق الاستعارة المصروفة ولا ينافي هذا ان من معاني البال الحال كما في الاستعارة المصروفة حقيقة حفيد السعد من ان اللفظ المشترك في اصطلاح التخاطب إذا استعمل في أحد معانيه لا باعتبار انه موضوع له اللفظ بل باعتبار علاقة بينه وبين معنى آخر من معانيه كان مجازاً فاحفظه أو تشبيهاً في النفس للامر المهتم بالانسان في الشرف مع الرمز إلى المشبه به

ابتدئ أو ابتدائي
أو أول أو تاليفي
وابتداء بالسملة تاسياً
بالقرآن العزيز وامثالاً
لمقتضى قوله صلى الله
عليه وسلم فيما أخرجه
الأئمة كل أمر ذي بال

بشيء من لوازمه وهو البال على طريق الاستعارة المكنية (أقول) لا يدعى هذا في جمعا بين الطرفين لان
 ذا القلب هو الانسان لاننا نضعه فان ذا القلب أعظم من الانسان والمشبّه به بخصوص الانسان وهو لم يذكر
 بخر وصفه ولا يضر دخوله في عموم ذي القلب وفي كلام الشارح عند قول المصنف مادام التجايف موضع الخ ما يدل
 لذلك كمن عرفه (أي لا يبدأ) صفة ثانية لا يضر فيه جرى على الاحسن وهو تقديم النعت المفرد على النعت
 الجمله وقوله فيه أي بسببه في سببية ففائدة اقحامها مع صحة أن يقال لا يبدأ بسم الله الخ افادة ان المطلوب كون
 الامر ذي البال سببا باعنا على التسمية في ابتداءه لا مطلقا وقوع التسمية في ابتداءه ولو بسبب آخر بحيث
 يكون غير منظور اليه عند التسمية ونائب فاعل يبدأ ضمير مستتر يعود على أمر أو قوله بسم الله الخ ولا ضمير
 في يبدأ (قوله بسم الله الخ) روي بباء واحد و بباء من فعل الزاوية الاولى المطلوب البدء بسم الله أي اسم
 كان وعلى الثانية المطلوب البدء بالفظ بسم الله الرحمن الرحيم والاولى أصح فالاحسن ارجاع الثانية اليها
 بالغاء القيد وقوله فهو أجزم دخلت الغاء في الخبر شبه المبتدأ هنا باسم الشرط في العموم لكن هذا قليل لان
 المبتدأ هنا ليس من صور المبتدأ الذي تدخل في خبره الغاء بكثرة لشبهه باسم الشرط في العموم واستقبال
 معنى ما بعده وهي خمس عشرة صورة موصول بفعل صالح للشرطية بان يكون خاليا من اداة شرط وعلم استقبال
 وما النافية وقدم موصول بطرف موصول بحار ومجرور موصوف باحد هذه الثلاثة فهذه ست صور مضاف الى
 الموصول أو الموصوف المذكورين وتحت ست صور موصوف بالموصول المذكور وتحت ثلاث صور فاجملة
 خمس عشرة صورة وأما دخولها في خبر كل مضاف الى غير الموصوف والموصول السابقة فقليل نحو كل نعمة
 في الله ونحو قول الشاعر

لا يبدأ فيه بسم الله
 الرحمن الرحيم فاجزم
 أي مقطوع الحركة
 وفي رواية بحمد الله
 رواه أبو دارود وغيره
 وحسنه ابن الصلاح
 وغيره (الحمد لله) أي
 الثناء بجعل الصفات
 لله الحمد هو الثناء

كل أمر مباح أو مضاف * فنوط بحكمة المتعالي

ونحو هذا الحديث أقول ما ذكر من كون دخول الغاء هنا قليلا صريح به بعضهم وهو مسلم أن كان العبارة
 عند تعدد صفة ما أضيف اليه المبتدأ بالصفة الاولى والا فلا بل يكون من الكثير لان المبتدأ هنا مضاف الى
 موصوف بفعل صالح للشرطية وهو لا يبدأ فاشبه اسم الشرط في العموم واستقبال معنى ما بعده فاعرفه والاجزم
 المقطوع البدأ والذهب الانامل من الجزام يقال جذمت يده كفرح كذا في القاموس وعلى الاول اقتصر في
 المصباح وروى أقطع وهو المقطوع اليسد كذا في القاموس والمصباح وروى أبثر وهو مقطوع الذنب كما
 فيهما والكلزم على كل من الروايات الثلاث من باب التشبيه باليخ وهو ما حذف فيه الاداة والوجه أو من
 باب الاستعارة المصروفة على الخلاف بين الجمهور والسعد التفتازاني في نحو زبد أسد والمقصود من الثلاثة أنه
 مقطوع البركة كما قال الشارح وان تم حسا وهراده البركة الكاملة فلا يتأني وجود أصلها (قوله وفي رواية
 بحمد الله) التحقيق كما قاله العلامة أي أن الحمد المطلوب الابتداء به في الحديث هو الحمد اللغوي لا العرفي لانه
 طارئ بعد (قوله رواه) أي بكتا روايته (قوله وحسنه ابن الصلاح وغيره) التحسين بالنسبة الى ابن
 الصلاح يعني نقل تحسين الغيرة لان مذهبه أنه لا سبيل في عصره فابعدته الى التصحيح والتحسين والتضعيف
 لقصور الهمم وخالفه في ذلك النووي ويمكن أن يقال حسنه هو بنفسه قبل ان يقول بهذا المذهب (قوله
 أي الثناء الخ) تفسير للجمله قبله بدليل اعادة الخبر لانه لم يشرحه كما شرح المبتدأ بل أتى به كافي عبارة
 المصنف وقوله بجعل الصفات ان أبقى الباء على ظاهرها من كونها صلة الثناء احتج الى التجريد في الثناء
 فرار من التكرار وان جاءت سببية أو بمعنى على فلا (قوله اذا الحمد) أي لغة تعميل المحذوف بدل عليه أي
 التفسير به أي وفسرنا هذا التفسير لان الحمد الخ وقوله هو ضمير فصل أتى به لتأكيد الحصر المستفاد من
 تعريف جزأي الجمله كافي قوله تعالى ان الله هو الرزاق كما فادته في المطول أو ضمير منفصل أتى به لتعوي الحكم
 لتكرار الاسناد (قوله الثناء) مصدر أتى عليه اذا ذكره بخبر وقيل اذا أتى بما يدل على انصافه بصفة جملة
 فعلى الاول لا يكون الثناء الا بالاسان فلا يحتاج الى قولهم بالاسان بخلافه على الثاني فان كانت التعريف يشمل
 القديم والحادث وهما حقيقة متباينتان وجمع حقيقتين متباينتين في تعريف واحد تمتنع قلت امتناعه اذا

كان على وجه يحصل به معرفة كل من الحقيقة بين مخصوصها بالسكنة وما هنا ليس كذلك (قوله بالجميل) الباء
سببية أو بمعنى على اذ كون الجميل غير حادث مطبوع انما هو شرط في المحمود وعليه لا المحمود به لجواز كونه
حادثا مطبوعا كما اذا أثبتت على زيد بحسبته بسبب احسانه اليك وقد يتحدان ذاتاوي فختلفان اعتبارا كما اذا
أثبتت عليه بالاحسان بسببه فالاحسان من حيث الوصف به في اعتبارك محمود به ومن حيث كونه سببا باعثا على
الثناء محمود عليه (قوله غير الحادث المطبوع) أي الذي يطبع عليه المحمود وفي قوله المطبوع حذف وايصال
وغير الحادث المطبوع صادق بالقديم بالحادث غير المطبوع ووصف المعرفة بغير بناء على انها تتعرف
بالاضافة الى المعرفة وان لم تكن بين ضدين أو على ان أُل في الجميل جنسية ومدخولها في حكم النكرة وخرج بهذا
القييد الثناء على الحادث المطبوع فانه مدح لا جسد كالثناء لاجل الحسن وعدل عن العبارة المشهورة أعنى
قولهم على الجميل الاختيارى لاختارها الحمد على ذات الله وصفاته لان الاختيارى ما كان عن اختيار واردة ولا
يكون ذلك إلا الحادث وان أوجب عنه بان المراد بالاختيارى ما ليس موجودا عن قهرا والمراد الاختيارى
حقيقة بان كان عن اختيار واردة أو حكما بان كان له دخل ما في صدور فعل اختياري ولم يقل على جهة التعظيم
كما قال غيره اخراجا لما قارنه تحقير فانه استهزاء وتمسك لندور هذه الصورة أو لعدم صدورهما من منصف
(قوله وابتدأ ثانيا الخ) يحصل ما أورده هنا أربعة أسئلة لسكن كان الاولى حذف قوله ثانيا لا يتكرر
السؤال الثالث وهو قوله وقدم البسملة الخ مع الاول اذ معنى قوله وابتدأ ثانيا بالجد ثني به بعدا ثمانية بالبسملة أولا
وهذا يحصل الثالث ولان بعض ما مر من التأمي بالقرآن ورواية بحمد الله وهو هذه الرواية لا ينتج الثانوية
ويمكن ان يقال لا دخل لقوله ثانيا في السؤال وانما زاده فيه لبيان الواقع كذا قيل (وأقول) يمكن وجه آخر
وهو ان يكون له دخل ويكون المراد بما مر التأمي بالقرآن أو هو ورواية الجسد غاية ما فيه ان الاول دليل
للمقيد والقييد معا والثاني للمقيد فقط ويكون قوله وقدم البسملة الخ استثنافا بيانيا أجابه عما رد على دفع
التعارض بما ذكره حاصله ان هذا الدفع حاصل أيضا على تقدير ابتداءه بالجدلة ابتداء حقيقة قيام بالبسملة اضافيا
فلم قدم البسملة على الجدلة وآثرها بالابتداء الحقيقي فهو من تمامه الجواب عن السؤال الثاني لا السؤال المستقل
معطوف على قوله وابتدأ الخ ولا يضار انفهامه من قوله وابتدأ الخ لان الاعادة للحاجة لا تعد تكرار (قوله
وجمع بين الابتداءين الخ) هذا السؤال مقاموع فيه النظر عن الترتيب لما يحصل تكرار في الاسئلة ولان
العمل بالروايتين لا ينتج (قوله عملا بالروايتين السابقتين) أقول كان عليه ان يقول تأسيما بالقرآن وعملا
بالروايتين السابقتين لما لا يخفى (قوله وإشارة الى أنه) أي الحال والشأن لا تعارض بينهما أي في الحقيقة
وان تبادر الى الذهن اعلم ان توهم التعارض مبني على جعل الباء مجردا لتعديدية صلة يبدأ فان جعلت للاستعانة
أو المصاحبة فلا لان الاستعانة بشي أو المصاحبة له لا تنافي الاستعانة أو المصاحبة لشي آخر كذا قال غير واحد
(أقول) الظرف على هذا مستقر حال والاصل في الحال ان تكون مقارنة وحينئذ يرد عليه انه ان أريد بالابتداء
في الروايتين الابتداء الحقيقي لم يكن المقارن عليه سوى الاستعانة به كرسى واحد أو المصاحبة له في جمع
التعارض وان أريد الاضافي كان مجرد ارادته كائنا في دفع التعارض من غير احتياج الى حمل الباء على خلاف
ظاهرها وورد عليه أيضا انه لا يظهر اذا كان المبدوء فيه قولنا اذ النطق بشيئين معا غير ممكن ويمكن دفعهما بان
المقارنة في كل شي بحسبه وانما هنا بمعنى عدم النزاحي فتأمل وبقى لدفع التعارض أوجه أخر ذكرناها في
وسالنا الكبير على البسملة (قوله اذ الابتداء الحقيقي) أي ابتداء حقيقي نسبة الى الحقيقة مقابل الجار
لان حقيقة الابتداء بالشئ جعله أول أمره وفاتحة فاطلاق الابتداء على الاضافي مجاز علاقه المشابهة في سبق
كل وهذه النسبة من نسبة المعنى الى لفظه ان أريد بالابتداء المنسوب والمعنى والمنسوب اليه اغض الابتداء
المستعمل في موضوعه وهو الظاهر ومن نسبة اللفظ الى المعنى الموضوع هو له ان أريد العكس (قوله وهو ما)
أي ابتداء لم يسبقه شيء أي ابتداء وفي الكلام حذف مضاف أي لم يسبق متعلقه بفتح اللام وهو ما بدئ به الشئ
(قوله واضافي) أي نسبي وقوله وهو ما كان بالاضافة الى ما بعده أي الذي كان ابتداء بالنسبة الى الفعل

بالجميل غير الحادث
المطبوع وابتدأ ثانيا
بالجداسم وجمع بين
الابتداءين من عملا
بالروايتين السابقتين
وإشارة الى انه لا تعارض
بينهما اذا لا ابتداء
حقيقي وهو ما لم يسبقه
شي وإضافي وهو ما كان
بالاضافة الى ما بعده
وان كان مسبوقا وقدم
البسملة لانها أولى
بالقديم

الذي بعده سبقة شيء أو لا فهو أهم معلومة من الحقيقي فكل حقيقي إضافي ولا عكس وأنروا التعبير بالإضافي على التعبير بالمجازي مع أنه الأنسب في المقابلة لاشعاره بالمراد من غير الحقيقي وأنه ما كان ابتداء بالاضافة إلى ما بعده هكذا نسخ بالبال (قوله لأن حديثها أقوى) وجه ذلك بعضهم بأن حديث البسملة صحيح وحديث الجملة حسن وبعضهم بأن حديثهم صحيحان لكن حديث البسملة أصح لأن الصحة والحسن والضعف متفاوتة الرتبة وبعضهم بأن حديثهم ما حسن لكن حديث البسملة أحسن وروح هذا (قوله كما قيل) فيه اتحاد المشبه والمثبه به إذ الذي قيل هو أن حديثها أقوى والجواب أنهم أو أن اتحاداً ما اختلفاً اعتبروا أي باعتبار القائل وهو كاف على أن لا نسلم اتحادهم إذاً لأن الأنطاط اعراض فلا تتفصل عن محلها ولا تقوم بمحلين وليس مراده تضعيف هذا القول لأنه الذي رأيناه منصوصاً عليه في تفسير موضع بل الإشارة إلى أنه ليس من عند ياته بل هو منصوص عليه لغيره (قوله وعمل بالكتاب والاجماع) أي الفعلي لمضى العلماء سابقاً وخلفاً على تقديم البسملة على الجملة (أقول) كان الأنسب أن يقول وتأسس بالمأمر إلا أن يقال افتتاح الكتاب بهم على هذا الترتيب ومضى علماء الأمة عليه يتضمنان الأمر وأن كان في ذلك خفاء لطلب الشارع متابعة كتاب الله وعلماء الأمة فيكون الشارح راعى هنا هذا النصين الخفي فغير بالعلم ولم يراعه فيما مر وفيما يأتي لخفاؤه فغير بالتأسي وتعبيره هنا بالكتاب وفيما مر بالقرآن تفنن (قوله وأثر) أي اختار وقوله في الحمد متعلق بأثر وقوله بالجملة الاسمية متعلق بالتصديق أي اختار في مقام الحمد التصديق بالجملة الاسمية على التصديق بالجملة الفعلية تأسيساً بالآية القرآنية فأنما صدرت بالجملة الاسمية وإن لم يكن بعدها جملة فعلية في الآية بخلاف المتن فأنما أسى انما هو في التصديق بالجملة الاسمية ولا يضر اختلاف الآية والمن بتعقيب الاسمية بالفعلية في المتن دون الآية فاندفع ما عترض به هنا وأل في الآية لجنس آيات الحمد المفتحة بها السور أو لاستغراقها أو لعهدها والمعهود آية الفاتحة وقد يبعد هذا عدوله عن التعبير بالكتاب أو القرآن إلى التعبير بالآية القرآنية فتدبر (قوله وللدلالة) أي الجملة الاسمية على الثبوت أي ثبوت مضمونها (أقول) كان الأولى أن يقول على الثبات أي الدوام لأنه هو الذي اختصت بالدلالة عليه الجملة الاسمية لا الثبوت بمعنى الحصول الآن يقال مراده الثبوت السكامل وهو الدائم أو استعمال الثبوت بمعنى الثبات واعلم أن الذي تدل الاسمية عليه بطريق الوضع مطلق الثبوت وأما دلالتها على الدوام فليست بطريق الوضع بل بواسطة غلبة الاستعمال كما قال جماعة أو العدول عن الفعلية كما قال آخرون وبيانه أن أصل الحمد لله حدث جد الله فعبدل عن ذكر الفعل إلى حذفه لدلالة مصدره عليه ثم عن نصب المصدر إلى رفعه للدلالة على الدوام ثم أخذت ال لتعريف على اختلاف أقسامه والفعلية انما تدل بطريق الوضع على مطلق الحدوث أي الوجود بعد العدم ويسمى هذا أيضاً تجدداً وأما دلالتها على التجدد بمعنى الوجود مرة بعد أخرى إذا كانت مضارعية فهو بواسطة القرينة الخارجية أو غلبة الاستعمال (قوله دون الفعلية) أقول قد تعارض العلة المذكورة بدلالة الفعلية على التجدد لا ستمراري دون الاسمية الآن يقال رج العلة المذكورة مناسبة الجملة الاسمية لوجودها من حيث دلالتها على الدوام الأشرف وأول ما وقع الجدلاجه وهو ذات الله وصفاته المدلول عليه ما بقوله لله على الذات بالوضع وعلى الصفات بواسطة وجودها للذات الموضوع له وإن كان من جملة ما وقع الجدلاجه له ما بالجملة الفعلية به أنسب لتجده وهو نعمة اخراج نتائج الفكر المدلول عليها بقوله الذي قد أنجز نتائج الفكر فان قلت لا شعاري الكلام بعلية غير نعمة اخراج من الذات والصفات اذ لم يعمد أن يعلق أمر باسم غير صفة يدل على عاية مدلوله قلت الاشعار بعلية ما ذكر بواسطة الذوق حيث قيل الحمد لله الذي أنجز ولم يقل الحمد الذي أنجز مع أنه أنحصر على أن لفظ الله يدل على ذات متصفة بصفات الكمال واشتهر انصافهم بالحيت لحظ كثير الصفات عند سماع هذا الاسم لم يعمد أن يجعل التعليق به في حكم التعليق بالمشق كما قاده الفري في حاشيته على المطول (قوله وما ردد) أي على الجملة الاسمية من أنها تدل على تولى المتكلم أي تعاطيه ومباشرة الحمد بنفسه أي لأنها خبرية لفظاً ومعنى ولا يلزم من الانحصار بثبوت شيء لا آخر انصاف المخبر به فلا تدل الجملة على أن المتكلم حمد

لأن حديثها أقوى كما قيل وعمل بالكتاب والاجماع وأثر التصديق في الحمد بالجملة الاسمية تأسيساً بالآية القرآنية وللدلالة على الثبوت دون الفعلية وما ردد من أنها تدل على تولى المتكلم الحمد بنفسه أوجب عنه بانها

بنفسه وانما هي اخبار عن الجذب بوثوقه والله وحاصل ما أجاب به اختيار انها انشائية بمعنى أي لانشاء الجذب بمضمونها
 لا لانشاء مضمونها حتى يستشكل بان مضمونها وهو ثبوت الجذب للنبس مقسود والاعتماد حتى ينشئه وظاهر
 صنيعة تسليم انها اذا كانت خبرية لفظا ومعنى لا تدل على تولى المتكلم الجذب بنفسه وليس كذلك لان الاخبار
 عن الجذب بوثوقه له تعالى جدلانه الثناء بالجميل وصفه تعالى بثبوت الجذب ثناء عليه بجميل وأما قولهم الاخبار
 عن الشيء ليس من ذلك الشيء فمعناه اذا لم ينطبق تعريف الخبر عنه على الاخبار والا كان الاخبار من الخبر عنه كما
 هنا وكفى قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب ويمكن أن يكون جواب الشارح بما ذكره على وجه التفرع مع
 المورد لا على وجه التسليم حقيقة والحاصل ان الاراد المذكورة جوابا بان أحدهم مامنع أنها خبرية لفظا
 ومعنى حتى رد ما ذكر وهو ما في الشرح بانها ما تسليم ذلك وتوجيه تولى المتكلم الجذب بنفسه عليه (قوله على
 الصحيح) مقابله انها خبرية لفظا ومعنى ويحصل الجذب بها كمنزول على وجه كونه ما ذكره هو الصحيح ما قاله
 بعضهم ان الشارح نقلها الى الانشاء كما نقل بعث واشترى وتحوه وما وانه لا يحوج الى الاراد والجواب
 السابقين في تقرير كونها خبرية لفظا ومعنى (قوله الذي قد أخرجنا) من المعارف ان الموصول وصاته في معنى
 المشتق فيكون المصنف حجة على هذه النعمة بعد جده على الذات والصفات على مقتضى قاعدة ان تعليل الحكم
 بالمشتق يؤذن بعملية المشتق منه (أقول) ولم يعبر بالمشتق وهو مخرج مع ورود اطلاقه عليه تعالى في قوله
 والله مخرج ما كنتم تكتمون وفي قوله ومخرج الحى من الميت لعدم شهرته وذكرة في الاسماء الحسنى المعروفة
 فعلم ان زعم عدم وروده باطل (قوله أى أظهر) أقول الاحسن أى أو جسدان لا يجاد بأبع من الاظهار
 ولان شأن الاظهار أن يكون له وجود قبل وكون النتائج موجود قبل ظهورها لارباب الخفاير بحقق فتأمل
 (قوله نتائج الفكر) خص نتائج الفكر التي هي العلوم النظرية بالذكرة دون الضرورية لان الضرورية
 لا خلاف في أن الله تعالى هو المؤثر فيها وهو بصد الرد أيضا الجدها بما يفهم بالاولى اذ لا كسب للعبد فيها ويحتمل
 أن يريد بالفكر حركة النفس في المعقولات التي هي معناه لغة وبالنتائج ما يترتب على هذه الحركة من المعارف سواء
 كان ضروريا أو نظريا فيكون حجة على جميع العلوم ضروريا وانظر بما أفاده شيخنا المؤلف في كبره وعلى هذا
 الاحتمال يدخل التصور أيضا في النتائج فتسكون النتائج بما هي المراد هنا أعظم من النتائج الاصطلاحية لشمولها
 الضرورية والتصورات بخلاف النتائج الاصطلاحية لا تقتصر عليها بالتصديق فان النظر يات كلمة تعرفه
 (قوله جمع نتيجة) فعيلة بمعنى مفعلة على وزن اسم المفعول ولو جددى كثير من النسخ بعد قوله جمع نتيجة
 ما تصه وهي ما يحصل عقب النظر من العلم بالمنظور فيه اه وهو تفسير للنتيجة بما يجري على الاصطلاحين
 الاثنتين المنطوقين والمتكلمين ومن فيه بيان لما هو العلم بمعنى المعارف والافاق الاصطلاحين الاثنتين والبناء
 صبيحة لا لتعددية اذ المنظور فيه هو الدليل وليسف النتيجة العلم بالدليل بل المعارف بسبب الدليل لكن النتيجة التي
 فرئت في الدرس على شيخنا المؤلف اسمها ليست فيها هذه العبارة ولم يأمر القارئ بقراءتها ولم ينبه عليها
 فكانها كانت في الاصل ثم ضرب الشيخ عليها ونقلها بعض النسخ قبل الضرب عليها ولذلك لم توجد في الشرح
 الكبير (قوله عند المنطقة) جمع منطوق والثناء فيه للاشعار بالنسب أو بما في الجمع عوضا عن ياء النسب
 في المفرد (قوله تصديق) أى مصدق به ويفهم منه ان النتيجة لا تطابق عندهم على التصور وقوله من تسليم
 يشير الى ان المدار على تسليم التصديقين وأنه لا تشترط حقيقة ما في الواقع وقوله تصديقين أى قولين مصدق
 بهما فالمصدر في الموضوعين بمعنى اسم المفعول ومن نص على ذلك الشارح في كبره في باب القياس ولم يقل أو أكثر
 لان الاصح ان الحجة لا تتركب من أكثر من مقدمتين وان ما يترأى تركبه من أكثر فهو أقسية متداخلة
 كما ستعرفه وقوله لانها متعلق يلزم وخرج به التصديق الا لازم من تسليم تصديقين لانهما متعلقان لا مخرج
 كقولهم زيد مسأولهم وعمر ومسأولهم بغير نتائج بدمساوا بكر فانس هذا قياسا اصطلاحيا لعدم تكرار الحد
 الوسا لان الحد الوسا في الشكل الاول يكون محجولا في الصغرى موزوعا في الكبرى والامر هنا بالنسب كذلك
 كما لا يخفى ولما أتت نتيجة اصطلاحا لانها صادقة ولزم من تسليم هاتين المقدمتين بواسطة أمر خارج وهو

انشائية على الصحيح
 فتدل عليه (الذي قد
 أخرجنا) أى أظهر
 (نتائج) جمع نتيجة
 وهي عند المنطقة
 تصديق يلزم من تسليم
 تصديقين لانها

ويفتح أعمال النظر في الشيء كالفكرة والفكرى بكسرهما اه وقال في المختار فكر تأمل والاسم الفكر
والفكرتو المصدر والفكر بالفتح وبابه نصر اه (قوله يطلق على المفكر فيه مجازا) أى من سلسل من باب
اطلاق المصدر كما هو ظاهر القاموس أو اسم المصدر كفى المختار على اسم المفعول كاطلاق الاعطاء أو العطاء
على الشيء المعطى (قوله وعلى حركة النفس في المعقولات لغة) أى تنقلها من بعض المعقولات الى بعض وفي
حاشية الناصر اللقاني على المحلى نقلا عن السيد يطلق الفكر على معان ثلاثة الاول حركة النفس في المعقولات
أى حركة كانت وهذا هو الفكر الذى يعد من خواص الانسان ويقال له التخيل وهو حركتها في المحسوسات
والثاني حركتها من المطلب الذى تردد في ثبوته كحدوث العالم الى مبادئه كتفسير العالم وحركتها من مبادئه اليه
جوزة به أعنى مجموع الحركتين وهذا هو المختار فيه وفي جزأيه جميعا في المنطق والثالث وهو الحركة الاولى من
هاتين الحركتين وحدها من غير أن توجد الثانية معها وان كانت هي المقصودة منها وهذا هو الفكر الذى
يقابل به الحس الذي هو عكسه لانه الانتقال من المبادئ الى المطالب اه وفي الآيات البيّنات ما يفيد أن
الفكر يطلق أيضا على الحركة الثانية وحدها حيث نقل عن السيد ما نصه فان قلت ماذا أريد بالنظر المعروف
بما ذكرنا مجموع الحركتين كما هو رأى القدماء أم الحركة الثانية كما هو مذهب المتأخرين قلت الظاهر حله
على المعنى الاول اذ به حصل المطلوب لا بالحركة الثانية وحدها ثم نقل عنه أنه في بعض كتبه لم يحمله على المعنى
الاول وأنه نفسه اعترف في مواضع بحصول المطلوب بالحركة الثانية وحدها وفي الآيات أيضا نقلا عن الناصر
لقائل أن يقول ان أريد بالمعقولات ما يدركه العقل بذاته بلا واسطة خرج عنها الوهميات والخيليات فخرج
عن حد النظر مع ان مثل قولنا هذا عدو زيد وكل عدو لا تقبل شهادته على من عاداه فهذا لا تقبل شهادته على
زيد نظر بلا شبهة وهكذا في الخيليات وان أريد بها ما يدركه العقل بذاته أو بواسطة فيشمس الوهميات
والخيليات فقوله أى المحلى بخلاف حركتها في المحسوسات فيسمى تخيلا لا فكريا مشكلا والظاهر ان الشارح
أى المحلى وغيره ممن عبر بهذه العبارة ذاهب مع الاقدمين القائلين بان العقل لا يدرك المحسوسات أصلا وانما
تدركها الحواس وأما على طريق المتأخرين القائلين بان العقل يدرك المحسوسات أيضا لكن بواسطة الحواس
فينبغي أن تسمى حركتها في المحسوسات فكرا أيضا اه وفي الآيات أيضا ينبغي زيادة القصد في قوله أى المحلى
حركة النفس في المعقولات ليخرج حركتها فيما يتوارى من المعقولات بلا اختيار وكفى المنام فانها لا تسمى فكرا اه
والظاهر ابقاء النفس على حقيقة تعلقها على العقل كجزع لم يوافق ما تقرران المبدل حقيقة النفس وأما
العقل وسائر القوى فآلات في ادراكها (قوله وعلى النظر الاصطلاحى اصطلاحا) أى على مدلوله فهو مرادف
له في الاصطلاح كفى الشرح الكبير (قوله على الأخير) تصريح بما تفهمه الفاء من رجوع قوله يعرف الى
قوله وعلى النظر الاصطلاحى اصطلاحا (قوله بأنه ترتيب أمور الخ) قال عبد الحكيم في حاشيته على القلم
هذا تعريف الفكر عند المتأخرين وعند المتقدمين مجموع الحركتين حركة من المطلوب المشعور به بوجه الى
المبادئ وحركة منها الى المطلوب المجهول بوجه آخر اه قال الشارح في كبره الترتيب في اللغة جعل كل شئ
في محله وفي الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض
بالقدم والتأخر والمراد بالامور أمران فكثر وانما الشرط التعدد في الامور لان الترتيب لا يمكن الا عند
التعدد فان قلت ترد على التعريف بالتعريف بالفصل وحده أو بالخاصة وحدها فلا يكون جامعاً لان الفصل أمر
واحد كالخاصة قالت أم على مذهب المتقدمين فليس التعريف بالفصل وحده أو بالخاصة وحدها بمرضى عندهم
وان وقع أولوه وجعلوه من كبره تقدير افناط في تقدير شئ ناطق فيكون المراد ترتيب أمور في الذكرا أو
التقدير وأما المتأخرون فهو جائز عندهم وهو داخل أيضا لانه من كبره معنى اذا ناطق في معنى شئ له النطق لكن
الاحسن عندهم أن يعرف بتعريف آخر بان يقال وضع معلوم أو معلومين للتأدى الى مجهول والمراد بالمعلوم
الشئ الحاصل في العقل سواء كان يقينيا أو ظاهريا أو عن جهل من كبره سواء كان تصور يا أو تصديقا لالترتيب
في التصورات كما اذا أردنا ان نتوصل الى معرفة الانسان فإنا نقول هو الحيوان الناطق بترتيبه الخاص أعنى

يطلق على المفكر فيه
مجازا وعلى حركة
النفس في المعقولات
لغة وعلى النظر
الاصطلاحى اصطلاحا
فيعرف على الأخير بأنه
ترتيب أمور ومعلوم
للتوصل الى مجهول
(لا ريب) أى أصحاب
(الحجاء) بالقصر أى العقل

تقديم الجنس على الفصل وفي التصديقات كما إذا أردنا أن نتوصل إلى معرفة أن الإنسان متحرك بالارادة فنوسط
بينهما الحيوان ونرتب هكذا كل انسان حيوان وكل حيوان متحرك بالارادة والمراد بالتوصل الى مجهول وصول
العقل الى معنى مجهول تصويري أو تصديقي وانما الشرط في الامور المارئة أن تكون معلومة لاستحالة تحصيل
شيء بما ليس بحاصل واشترط في المطلوب أن يكون مجهولا لان تحصيل الحاصل محال وطلب حصوله عبث اه
بعض تصرف وبعض زيادة فان قلت استعمال العلم فيما يشمل الظن مجاز فلا بد من حصول في التعريف قلت يجوز
دخول المجاز في التعريف عند قيام القرينة الواضحة وهي هنا شهرة استعمال النظر فيما ينتج الظن والمنتج
له هو ترتيب الامور والمطابقة مع كثرة استعمال العلم فيما يشمل الظن فان قلت اشترط الجهل بالمطلوب
ينافي الاستدلال على الشيء ثانيا بعد معرفته أولا بدليل قامت المقصود بالنظر الثاني معرفة وجهه دلالة الدليل
الثاني على النتيجة أوزيادة الاطمئنان به لا العلم بها (قوله وأل فيه الكمال) أي للعهد والمعهود والعقل
الكامل فلا يقال لم يذكروا من أقسام آل الله للكمال والعهد هنا على لان المخاطب يعلم أن المراد العقل الكامل
من قوله أنتج نتائج الفكر لان الفكر المنتج انما يكون لصاحب العقل الكامل وليس المراد البالغ نهاية
الكمال ما يلزم عليه من التصور بل ماله كمال ما (قوله وفي تصديره) أي التصدير النسبي اذ التصدير الحقيقي
انما هو بالسملة (قوله المشعر ذلك) صفة للتصدير واسم الاشارة يرجع اليه من وضع الظاهر موضع
التصدير (قوله بان مقصوده علم المعقول) أقول قد يقال ان كانت الاضافة في علم المعقول للاستغراق فباطل
اذ مقصوده في المنطق فقط أو للجنس ورد أن الجنس يتحقق في كل نوع من أنواعه فلا إشعار حينئذ بخصوص
المنطق أو للعهد والمعهود بخصوص المنطق ورد أن التصدير مجاز كرايشعر بخصوصه لتداول الاصوليين
والتكلمين هذه الالفاظ هذا ان أبقى قوله علم المعقول على معناه الاضافي فان أريد به المعنى العلمي لخصوص
المنطق ورد عليه ما ورد على احتمال العهد ويمكن الجواب باختيار الثاني ومنع اشتراط الاشعار بخصوص
المقصود في أصل براءة الاستهلال وادعاء كفاية الاشعار بجنسه في أصلها وباختيار الثالث والرابع ومنع عدم
اشعار ما ذكر بخصوص المنطق لان تداول النتائج عند غير المناطق دون تداولهم بكثير ولا يخفى على أحد انه
ليس في مجرد الايمان بالفاظ متداولة عند المناطق تصريح بان مقصوده علم المنطق حتى يحسن أن ينفيه بأنه
لا يصح التعبير بالاشعار وانه كان عليه أن يقول ما يصرح بمقصوده (قوله براءة الاستهلال) الاستهلال في
الأصل أول ظهور الهلال ثم استعماله في مطابق افتتاح الشيء والبراءة مصدر يرجع بضم الراء وفتحها اذ فاق اقرانه
في العلم أو غيره فاضافة البراءة الى الاستهلال على معنى في أي البراءة في الاستهلال أي ابتداء الكلام (قوله
روحاني) نسبة الى الروح من نسبة مشابهة الشيء اليه ووجه المشابهة ان كلاما من العقل والروح أمر خفي
والالف والنون زائدتان في النسب للتأكيد وقوله به تترك النفس الباء لآلة وتقسيم الجار والمجرور
ليس للحصر بل للاهتمام لشرف العقل على بقية آلات الادراك من الحواس الظاهرة والباطنة وفي كلامه جرى
على التحقيق من أن المدرك حقيقة النفس والعقل آلة كما قدمنا وقوله العلوم أي المعلومات أي التي شأنها ان
تعلم فصحت الادراك عليها وقوله الضرورية أي الحاصلة لاعن نظر والنظرية أي الحاصلة عنده (قوله
أسلم الاقوال) أي في العقل فنهأ ما حكى عن القاضي وامام الحرمين انه العلم ببعض الضروريات ببعض
مصدقات الواجب والجائز والمستحيل بحيث يقول في بعض الواجبات لا بد منه ككون الواحد نصف الاثنين
وفي بعض المستحيلات تمتنع ككون الواحد نصف الاربعة وفي بعض الجائزات كلبوس زيد لان مرادهما ان
العقل تصور حقائق الواجب والجائز والمستحيل وان كان هو ظاهر كلام الشيخ السنوسي في شرح الصغرى
والوسطى وبسط الاقوال وردها في الشرح الكبير (قوله أبحاث نفيسة) قد نقلنا أحاديثها وسيأتي معنى
البحث لغة وعرفا في فصل مباحث الالفاظ (قوله وشحنابها الشرح) التوشيح الباس الوشاح وهو لبوس
ينسج من أدم يتخذة نساء العرب وترصعه بالجواهر وتجعله بين عاتقها وكشحتها في كلامه اما مجاز مرسل في
ومعناها ان يكون استعماله في لازمه وهو التحسين أو استعاره مصرحة تبعية فيه بان يكون شبهة تحسين الشرح

وألف فيه الكمال وفي
تصديره الكتاب بالنتائج
والفكر والعقل
المشعر ذلك بان مقصوده
علم المعقول براءة
الاستهلال وهي أن
يذكر المتكلم في أول
كلامه ما يشعر
بمقصوده والعقل نور
روحاني به تترك النفس
العلوم الضرورية
والنظرية وهذا أسلم
الاقوال وفي هذا
البيت أبحاث نفيسة
وشحنابها الشرح

بالأبحاث بقرين المرأة بالوشاح أو استعارة مكنية في الشرح حيث شبهه بعروس تلبس الوشاح أو في الأبحاث
 الشريفة حيث شبهها بالوشاح وشحنها على كل منهما تخيل (قوله وحط الخ) من عطف السبب على السبب
 لأن حط الخجب سبب لإخراج النتائج أو المأول على علته الغائية لأن غاية حط الخجب إخراج النتائج أفاده في الكبير
 (أقول) الظاهر أن السبب والعلة الغائية للحط المذكور خروج النتائج لإخراج الله إياها فاعمل جعله مسببا
 عن الحط وعلة غائية له باعتبار أنه هو الخروج فتأمل والحط في الأصل الإزاحة الحسية من علو إلى سفلى فتجوز
 به هنا إلى مطلق الإزاحة الحسية لعلاقة الإطلاق والتقييد ثم إلى الإزاحة المعنوية لعلاقة المشابهة (قوله بدل)
 أي بدل بعض من كل على ما قرره شيخنا الشارح في دروسه أربدل اشتمال (قوله من مجموع الجار والمجرور)
 أقول هذا هو الظاهر فيما إذا كان الجار ناشئاً غير الأول لفظاً كما هنا ويحتمل إذا كان عينه أن يكون المبدل
 منه المجرور الأول والمبدل المجرور الثاني ولا دخل للحرف في الإبدال وإنما أظهر مع البديل أيضاً في هذا
 قول غير واحد في كثير من المجرور أن المجرور بدل من المجرور وقوله بإعادة العامل لكن برده عليه
 تصريح بعضهم بوجوب حذف عامل البديل فتأمل (قوله أعني عنهم) أقول لأوجه لهذه العناية وتوفاً أي
 عنهم يعني عن عقولهم الذي كالمسما لكان وجهها (قوله فن الخ) فرع على التفسير المذكور ثلاثة أشياء
 الأول كون من يعني عن والثاني كون آل عوضاً عن الضمير وقد جرى في هذين على مذهب الكوفيين إذ
 البصريون لا يجيزون نيابة بعض الحروف عن بعض أطراد أو يحملون ما لوهم ذلك على الشذوذ أو التجوز في
 الفعل بتضمينه معنى فعل تعدى بذلك الحرف ولا تعويض آل عن الضمير ويحملون ما لوهم ذلك على حذف
 الضمير والثالث كون الإضافة في سماء العقل من إضافة المشبهة إلى المشبهة كلفي الجين الماء والتسمية بالمشبهة
 والمشبّه باعتبار ما كان قبل حذف أداة التشبيه لفظاً وتقديرًا وتناهي التشبيه قصد المبالغة لأن إضافة المشبهة
 إلى المشبهة من فروع التشبيه البليغ وهو ما حذف فيه الأداة كذلك ولما كان في هذا توسع بحذف الأداة
 أطلق عليه المصنف في شرحه المجاز بمعنى التوسع لاجتماع المجاز المصطلح عليه عند البيانيين كذا حله عليه الشارح
 في كبره وتجويز بعض تشبيه العقل بالفلك الأعظم في النفس على طريق الاستعارة المكنية وجعل السماء
 تخيلاً يرد بان السماء ليست من لوازم الفلك الأعظم وخواصه بل هي حرم آخر مستقل بنفسه كما لا يخفى على
 من له أدنى المسام بفن الهيئة ولو جعلت الاستعارة المكنية بتشبيه العقل بالنجم في الاهتمام بكل لكان وجهها
 فأعرفه (قوله ومن بيانية) يصح أن تكون ابتدائية أي كل حجاب ناشئ من الجهل كالبلادة (قوله لكونه
 محلاً الخ) أي فالجامع كون كل محلاً لطاوع مطلق شمس وقوله المعنوية صفة لشمس بدليل المقابلة بعد
 وحيث فلا يصح أن يكون قول الشارح شمس المعارف من إضافة المشبهة إلى المشبهة بل فيه استعارة مصرحة
 حيث شبه أصول المعارف وأمهات الشمس بجامع كثرة نفع كل والنسبة في المعنوية إلى المعنى من نسبة
 الجزئيات إلى كليها (قوله لظهور شمس الاشراف) التعبير أولاً بطاوع وثانياً بظهور والتفنن وإضافة شمس
 إلى الاشراف من إضافة الموصوف إلى الصفة والاشراق الأضواء أو أماً الشروق فهو الطلوع وباب فوله دخل (قوله
 الحسية) نسبة إلى الحس وهو الإدراك بالحاسة الظاهرة وهي هنا البصر من نسبة الشيء إلى متعلقه بكسر اللام
 (قوله لكونه يحجب العقل الخ) أي فالجامع أن كلاً يحجب أي يمنع (قوله عن الإدراكات) أقول أي عن
 أن يكون آلة في الإدراكات فلا ينافي ما مر أن المدرك حقيقة النفس ومن نسب إليه الإدراك فقد تجوز
 وقوله المعنوية أي المتعلقة بالمعاني لا بالمحسوس فالوصف مخصوص وكذا أن جعلت الإدراكات بمعنى المدركات
 فإن أر بد أن الإدراكات بنفسها معنى من المعاني كان الوصف لازماً أتى به إيقاباً به قوله لا تسمى الحسية لكن
 جعل الحسية فيما يأتي صفة للشيء المدرك بعد هذا الاحتمال (قوله وكل من السحاب والجهل وجودي) أي
 فتناسب طرفاً التشبيه (وأقول) أما كون السحاب وجودياً فظاهر وأما كون الجهل وجودياً فغيره أن
 الوجودي منه إنما هو الجهل المركب أما البسيط فلا لأنه عدم العلم بالشيء عما من شأنه العلم به ولذلك كان بين
 البسيط والعلم تقابل العدم والمملكة وبين المركب والعلم تقابل الضدين والمقصود هنا ما بهما يحجب بأنه أراد

(وحط) أي أزال
 ووضع (عنهم) أي
 أرباب الحجا (من سماء
 العقل) بدل من مجموع
 الجار والمجرور أعني
 عنهم أي عن عقولهم
 الذي كالمسما فن يعني
 عن وآل في العقل
 عوض من الضمير
 والإضافة في سماء
 العقل من إضافة المشبهة
 به إلى المشبهة (كل حجاب)
 مفعول حط (من سحاب
 الجهل) أي الجهل الذي
 كالسحاب ومن بيانية
 وشبه العقل بالسماء
 لكونه محلاً لطاوع
 شمس المعارف المعنوية
 كما أن السماء محمل
 لظهور شمس الاشراف
 الحسية والجهل
 بالسحاب لكونه يحجب
 العقل عن الإدراكات
 المعنوية كما أن السحاب
 يحجب الناطق عن
 إدراك الشمس الحسية
 وكل من السحاب
 والجهل وجودي

أن الجهل في الجملة وجودي وقد اختلف في حقيقة السحاب فذهب الحكماء إلى أنها أبحر تصاعدت وانعقدت ونقل السيوطي في كتابه الهيئة السنية في الهيئة السنية آثارا في بعضها أنه شجرة في الجنة (قوله حتى الانتهاء) توجيه ذلك أن براد بالمعرفة المعرفة الكاملة ويقدر أن الإزالة تدريجية بأن زال حجاب أوائل العلوم ثم حجاب أواسطها ثم حجاب بقيتها أشار له ابن يعقوب كذا في حاشية شيخنا العدوي على شرح المصنف وبه يندفع ما يتوهم من عدم صحة كون حتى الانتهاء لاقتضاء الانتهاء ما هي لانتهائه تدريجي والإزالة هنا ليست تدريجية إن قلت الغاية بعد حتى داخل في المغيابة تقتضي وجود الخط وقت البدو مع أنه ليس كذلك قالت محل الدخول إذا لم تكن قرينة على عدمه كما هنا ويمكن أن يكون في قول الشارح أي إلى أن بدأت إشارة إلى ما قلنا لخروج الغاية بعد إلى هذا أو يصح أن تكون حتى تفرعية واليه أشار المصنف في شرحه (قوله أي المعرفة التي كالشمس) اقتصر الشارح هنا على جعل الإضافة من إضافة المشبه به إلى المشبه قال في كبره و يصح أن تكون فيه استعارة بالكناية بأن شبهت المعرفة بالسماء والشمس تخيل باقيا على حقيقة أو مستعارة للمسائل الواقعة عليها المعرفة اه و يصح أن تكون الشمس مستعارة للمسائل المذكورة على طريق التصريحية المستقلة (قوله والجمع للتعظيم) جواب عما يقال الشئ الذي شبهت به المعرفة بناء على ما ذكره من أن الإضافة من إضافة المشبه به إلى المشبه أو الذي جعل لفظة تخيلا باقيا على حقيقة بناء على اعتبار المكنية شئ واحد هو الشمس الحسية فكيف بالجمع وحاصل الجواب أنه جمع تعظيم الهاف كأنها شمس متعددة ويحتمل أن الجمع باعتبار تعدد أيامها ومحالها وتزايده منزلة تعددها نفسها ما على استعارة الشمس للمسائل الواقعة عليها المعرفة استعارة مصرحة فالجمعية ظاهرة إلا خفاء في تعدد تلك المسائل المرادة من الشمس على هذا الوجه (قوله رأوا تخدراتها) بتقدير الغاء التفرعية أي قرأوا وتخدراتها ورأى بصرية فتدكشفة حال هكذا يستفاد من صنيع المصنف في شرحه (قوله أي تخدرات شمس) أي فالضمير راجع إلى شمس وهذا باعتبار ظاهر اللفظ والافالضمير في المعنى على ما ذكره من أن إضافة شمس إلى المعرفة من إضافة المشبه به إلى المشبه عائد على المعرفة كما لا يخفى إذا الشمس على هذا الاحتمال مرادها معناها الحقيقي (قوله يعود إلى المضاف) أي غالباً وقد يعود إلى المضاف إليه كفي قوله تعالى ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها (قوله لما أضيف) فيه إجراء الصفة أو الصلة على غير ما هي له لا من اللبس (قوله شبهت بالعراس) أي تشبيهاً ضمياً تضمينه تشبيه الصعوبة بتخدير العروس أي سترها تحت الحذر بجمع الخفاء في كل واستعارة لفظ التخدير بمعنى الصعوبة واشتقاق تخدرات بمعنى صعوبة من التخدير بمعنى الصعوبة كما هو قاعدة الاستعارة التبعية في المشتقات نعم إن كانت تخدرات مأخوذة من الصعوبة والاشتمال على الصعوبة من التحقيق بالحوايد كما قد مر من الية كلام الشارح كانت الاستعارة أصالية وكان التشبيه الذي ذكره الشارح قصداً يفتأمل والقرينة على هذه الاستعارة إضافة تخدرات إلى ضمير شمس المعرفة والروية ترشح للاستعارة وكذا لا ينكشف أن كان حقيقة في الحسيات فقط وإضافة تخدرات إلى الضمير قال الشارح في كبره أما بيانها أو من إضافة الخاص على العام اه ولعل الأول لا اعتبار بالصعوبة في معنى التخدرات دون كثرة النفع واعتبار كثرة النفع في معنى الشمس دون الصعوبة لا جتماع التخدرات والشمس حينئذ في المسائل الصعبة الكثيرة النفع وانفراد التخدرات في الصعوبة القليلة النفع والشمس في كثرة النفع السهلة والثاني لا اعتبار بالصعوبة وكثرة النفع معاني التخدرات واعتبار كثرة النفع فقط في الشمس فافهم (قوله نعمه) النون أمال المتكلم المعظم نفسه لاظهار سبب مدلولها وهو تعظيم النفس والسبب الحامل عليه تعظيم الله له بتأهيله للعلم تحدياً بنعمة الله أو للمتكلم مع غيره احتقار النفس عنه أن يستقل بحمده تعالى (قوله ثانياً) أي جداً ثانياً أو زمانياً يقطع النظر عن كونه بالفعلية أو الاسمية وقوله بعد جده أو لا أي جداً أو زمانياً ولا يقطع النظر عن كونه بالاسمية والفعلية فالمدعى إنما هو الجدم مرتين أحدهما بالاسمية والآخرى بالفعلية لا الجدم مرتين أو لا هما بالاسمية وثانيتهما بالفعلية لا ليعترض بأن العلة الثانية لا تنفي الترتيب أي تقديم الجداً بالاسمية على الجداً بالفعلية ولتقديمه علة الترتيب في قوله سابقاً و تراصد براح (قوله بين الأمرين) أي الجداً بالاسمية والجداً

(حتى) لانتهاء أي إلى
ان (ببت) أي ظهرت
(لهم شمس المعرفة)
أي المعرفة السنية
كالشمس والجمع
للتعظيم (رأوا تخدراتها)
أي تخدرات شمس
المعرفة إذا القاعدات
الضمير يعود إلى المضاف
ما لم يكن لفظ كل فيعود
لما أضيف إليه والمراد
بالتخدرات هنا المسائل
الصعبة شبهت بالعراس
المستترة تحت الحذر
(منكشفة) أي متفحفة
(نعمه) ثانياً بعد
جده أو لا ثانياً بحيث
إن الحمد لله نعمه ولأن
الأول بالجملة الاسمية
والثاني بالفعلية فقص
الجمع بين الأمرين ليشر ب
بكل من الكاسين (جل)
أي عظم

بالفعلية وقوله الكاسين ثمانية كاس وهو الاء الذي يشرب فيه أو ما دام الشرب فيه مؤثمة مهموزة والشرب
 كذا في القاموس وقوله مهموزة أي أصالة فلا ينافي جواز قلبها ألفا إذا علمت ذلك علمت أن في كلامه استعارة
 مصرعة حيث شبهه الجليلين بالكاسين بجماع تحصيل المطالب بكل ويشرب ترشيح والمراد أنه يصل ثوابا بالاسمية
 وثوابا آخر بالفعلية (قوله حال) أي بتقدير قد على أشهر القولين وهو وجوب اقتران جملة الحال الماضية
 بتدليها أو تقدير (قوله أو صفة) قال في الكبير وهذا أولى من جعله حالا لأن الحالية تشعر بتقييد الحد لان
 الحال قيد في عاملها فإن قيل الحال هنا لازمة لأنه تعالى جليل دائما قلنا الحمد مطلقا أفضل من الحمد باعتبار وصف
 اهـ (قوله على مذهب السكاني) قال في الكبير كذا ذكره شيخنا الكن لم نطلع في كتب النحو على أن أحدا يميز
 وصف ضمير الغيبة الواجب إلى معنى بجملة والجملة لا تكون صفة إلا فمعرفة في معنى المنكرة والامثلة
 التي تفعل إجازة الوصف فيها عن السكاني ليس فيها وصف بجملة بل معرفة فتحو اللهم صل عليه الر وقف الرحيم
 ونحو لا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك مرتبه المسكين والجهور يحملون مثله على البدل اهـ وقوله أو معرفة
 في معنى المنكرة مثاله مدخول آل الجنسية كالأذى في قول الشاعر * ولقد أمر على التيم بسبني * (قوله
 يحل المفرد محلها) فيقال جليلا (قوله والاعتراضية لا يحل المفرد محلها) والا كان لها محل من الأعراب مع أنها
 لا محل لها منه (أقول) قد يبحث فيما علة به عدم صحة كونها اعتراضية بانها لا يحل المفرد محلها على تقدير أنها
 حال لا على تقدير أنها اعتراضية وحاول المفرد محلها على تقدير أنها حال لا يمنع صحة كونها اعتراضية لا يحل المفرد
 محلها مسوقة لإنشاء التعظيم كفي سائر الجمل المحتملة للاعتراض والحالية ومن هذا ما مر مما يراد على كونها
 صفة أو حالا تعلم وجهه قول شيخنا العدوي وجعل الجملة معترضة أولى وفي بعض النسخ الاقتصار على ما نصه أي
 عظم جملة لإنشاء التعظيم أو خبرية حالية اهـ ونقل عنه أنه رجع إلى هذه النسخة آخر وأضرب على الأولى وفي
 أول وجهي هذه النسخة ارتضاء كون الجملة اعتراضية هذا تحقيق المقام (قوله على الانعام) على تعليلية كفي
 قوله تعالى ولتذكر والله على ما هذا (قوله بنعمة الإيمان) الإضافة للبيان (وأقول) كان مقتضى الظاهر
 أن يقول بنعمتي الآن يقال حذف المضاف من الثاني لدلالة المضاف في الأول عليه أو يقال المفرد المضاف بعم
 قال في الكبير إنما يخص الحمد بجماع كون نعم الله تعالى على العبد كثيرة لا تخصي لانهم ما أجل النعم الدينية
 والآخر وبأساسها (قوله أي تصديق الخ) هذا معناه شرعا ما لغة فطلق التصديق وقوله في جميع ما أي أحكام
 أو الأحكام التي علم الخ وتذكر الضمير في به مراعاة للفظ ما كنهو الألفصح لكن جعل ما منكرة بمعنى الأحكام لا
 يتشبه على مذهب من يمنع تأكيد المنكرة (قوله ضرورة) مفعول مطلق لقوله علم على حذف مضاف أي علم
 ضرورة أو منصوب بنزع الخافض أي بالضرورة ومعنى كونه علم ضرورة أن العلم به صار لا شهاده بين الخاص
 والعام يشبه العلم الضروري الحاصل لا عن نظر لانه ضروري حاصل لا عن نظر كالأخفى (قوله أي قبول النفس
 لذلك) أي جميع ما علم الخ وعطف الأذعان على القبول عطف مرادف وفسر التصديق بذلك لعدم كفاية مجرد ما
 يتبادر منه في تحقق الإيمان وهو النسبة إلى الصدق (قوله على ما هو الخ) متعلق بمحذوف أي وقولي أي قبول الخ
 مبني على تفسير أو التفسير الذي هو الخ وقوله على التحقيق متعلق بتفسير ومما به أن التصديق المنطقي مطلق
 ادراك وقوع النسبة أولا وقوعها ولو من غير أدان وتسليم لها كإسبات ذلك في أنواع العلم الحادث قال في الكبير
 قال السعدو الحق أن بينه وبين الكفر تقابل العدم والمملكة بناء على أن الكفر عدم الإيمان عما من شأنه وأما
 على أنه العناد والانسكار انتهى مما علم من ذلك أي الجوده في بينهما التضاد اهـ وعلى الثاني يكون ارتضاءهما في
 نشأ في شاق جبل خالي الذهن من الأمرين (قوله مع الإقرار) ظرف مستقر حال من تصديق أي كائنا مع الإقرار
 وقوله على قول أي ضعيف ذهب قائلوه إلى توقف الإيمان على الإقرار ثم اختلفوا فقال بعضهم شطرو وقال بعضهم
 شرط صحة الراجح مقابله وهو عدم توقف الإيمان على الإقرار وإنما هو شرط لأجراء الأحكام الدينية (قوله
 أي الخضوع الخ) هذا معناه شرعا ما لغة فطلق الخضوع والانقياد وعطف الانقياد على الخضوع تفسير
 وقوله بقبول الأحكام الظاهر أن التاء لتسمو بالخضوع والانقياد وقوله أي أعمال الجوارح بحتم أنه تفسير

حال أو صفة للضمير في
 تحمده على مذهب
 السكاني لانه يجوز
 عنده وصف الضمير
 بالجملة اذا كان ضميرا
 غيبة والوصف للمدح
 أو الذم ولا يصح كونها
 اعتراضية لانها يحل
 المفرد محلها والاعتراضية
 لا يحل المفرد محلها (على
 الانعام بنعمة الإيمان)
 أي تصديق النبي صلى
 الله عليه وسلم في جميع
 ما علم بحجته به ضرورة
 أي قبول النفس لذلك
 والأذعان له على ما هو
 تفسير التصديق في
 المنطق على التحقيق مع
 الإقرار باللسان على
 قول (والاسلام) أي
 الخضوع والانقياد
 بقبول الأحكام أي
 أعمال الجوارح
 وذكرهما المصنف
 معا

للأحكام فيكون تسميتها أحكاما متعلقا بالأحكام بما فيها معنى عبارته حيثئذ ان الاسلام قبول الأعمال
الجوارح أي قبولها الظاهري وهو التابس بها كما هو مقتضى ما سبقت ذكره من تغاير الايمان والاسلام مفهومهما
ويحتمل انه تفسير لقبول الأحكام أي قبولها الظاهري على ما سبقت فإل معنى عبارته حيثئذ ان الاسلام أعمال
الجوارح كما اشتهر وعبارته في الكبير والاسلام له اطلاق فيطلق على مجموع الدين وعلى الطمأنينة والاعتقاد
والاستسلام وعلى مظهر ذلك وهو عمل الجوارح اه وهي واضحة (قوله اعتبارا بمفهوما) أي المتغاير
كما يشير اليه قوله المتغاير بمفهوما أي معنى وحقيقة وقوله لتغايرهما عبارة لا اعتبارا بمفهوما أي واعتبر
المفهوما لا الماصدق لتغاير وجه التغاير واضح مما قررنا وقوله لانه في مقام الاطناب عبارة لا اعتبار بالمفهوما
المعلل بتغايره أي اعتبار المفهوم المتغاير ولم يعتبر الماصدق المتحد لانه في مقام الاطناب فالمتغاير عبارة لا اعتبار
مطلقا عن العلة وكونه في مقام الاطناب عبارة له مقيد بالعلة هي المتغاير فكأن العامل في اللامين مختلف فلا
اعتراض على عبارته بان فيها تعلق حرفي بمرتبين لفظا ومعنى بعامل واحد كذا اشتهر ويرد عليه ان الاعتداد
باختلاف العامل بذلك يؤدي الى عدم تصور هذا التعلق أصلا فلا يكون لنعهم له معنى فتأمل ومعنى اتحادهما
ما صدق ان الذات التي يصدق عليها انهما مؤمنة يصدق عليها انهما مسلمة والعكس فهما متلازمان وجودا فلا
يوجد مؤمن الا وهو مسلم ولا مسلم الا وهو مؤمن واعلم ان الكلام في الايمان الكامل بمصاحبة الأعمال
والاسلام الكامل بمصاحبة التصديق اذ هما المتحدان ماصداقهما أصل الايمان وأصل الاسلام فلا تلازم بينهما
حتى يتحد ماصداق بل مفردان كفي المصدق بقلبه الغير العامل بجوارحه والعامل بجوارحه الغير المصدق بقلبه
(قوله والاكثر) بالجر عطف على الحمد (قوله أي ميزنا) أشار به الى ان معنى تخصيص شيء بالتخصيص به على
غيره أي افراجه من بين أمثاله بالاختصاص وقصر الاستعمال لهذا كان الغالب استعماله لا دخول الباء بعد
التخصيص والاختصاص والتخصيص والخصوص وما استق من هذا على المقصور وان دخلت على المقصور وعليه
أيضا بقوله قصد في نحو خصصت الجود بزيادة الى معنى قصر الجود على زيد مخرج بذلك السعد في شرح التخصيص
والسيد في حاشية المحاول وحاشية الكشف كما نقله يس في حاشية مختصر السعد اذ اما قوله سم من انهما وان
اتفقا على جواز الامر من لغة اختلاف في الغالب استعماله فقال السعد الغالب في الاستعمال دخول الباء على
المقصور وقال السيد دخوله على المقصور وعليه فاحس على هذا التحقيق (قوله معاشر المسلمين) منصوب
بانخص محمد واولاؤه باقان قات بعض من ايا هذه الامة الحاصلة لها بسببه عليه الصلاة والسلام بعم كفارها
كالا من من الخسوف والسخ فلا يتجه تخصيص المسلمين بالذ كره على ما صدر به الشارح بعد من تقد برضايا قلت
تخصيصهم بالذ كره لانهم المختصون بمجموع تلك المزايأ وأشر فهم (قوله بجزاخير) من اضافة المسبب الى
السبب أي بجزاير اناسيهاخير الخ بدل على ذلك قول الشارح في كبيره وفي كثير من نسخ هذا الشرح الصغير
بجزاير بسبب خير من قد أرسلوا على هذا يندفع شيئا واردة ان على حل الاضافة على ما يتبادر منها من أن هذه
المزايأ لله نفسه صلى الله عليه وسلم الاول ان من جملة مزايأه رسالته فيرد الاعتراض الآتي الذي قصد الشارح
القرار منه وان أمكن الجواب بان المراد من خصنا بمجموع تلك المزايأ وان لم نخصص بكل واحدة منها ولا شك في
اختصاصنا بالمجموع الثاني ان المخصوص بجزاير صلى الله عليه وسلم هو نفسه لان نحن لقيامها به دوننا وان أمكن
الجواب بان جميع ما وهب لنبينا من العطايا فهو يعم مسلمي البرايا (قوله أي أفضل) بينه أن خير هنا أفضل
تفضيل حدث منه الهمزة تخفيفا ومثاله بكثرة شرو بقله حب كباين في محله لا تخفف خبير بنشد اليباء كيت
وسميت وهين وهين ولين ولين وتفضيله صلى الله عليه وسلم على سائر الرسل والانبيا بتفضيل من الله تعالى لا بسبب
زيادة كلالته كما أو كيفا عن كلالته وان خرمنا بذلك الزيادة ومن أين لنا أن سبب التفضيل حتى ندعي ذلك
على ان الله تعالى هو الذي ربه تلك الزيادة هذا ما ارتضاه في كبيره ونقله عن الامام ابن عباد في رسالته الكبير
والشيخ السنوسي في شرح صغيري وقال انه كلام أهل التحقيق من أئمة الكلام (قوله من قد أرسلنا)
أي انسان أو نبي لارسله لا يصح قوله قد أرسلنا (قوله أو التقدير) عطف على مقدور أي التقدير ماذا كر

اعتبارا بمفهوما
لتغايرهما مفهوما لانه
في مقام الاطناب وهو
مقام الحمد والاكثر من
عد الذم وهما كلام
نفيس وشكنا به الشرح
(من خصنا) أي ميزنا
معاشر المسلمين (ب) مزايأ
(خير) أي أفضل (من
قد أرسلنا) أو التقدير
خصنا بشفاعته أو
متابعته

أو التقدير خصنا بشفاعته أي الخاصة بالمومنين لأن له صلى الله عليه وسلم شفاعات كثيرة منها الشفاعة العظمى
وهي شفاعته في أهل الموقف لفصل القضاء وبذلك يستقام يقال إن شفاعته ليست مقصورة علينا بل ينتفع بها
جميع الناس حتى الأمم السابقة والكفار (قوله بالفعل) قيد به لأن الاسم السابقة متابعون له بالقوة لأن
رسالهم نواب عنه (قوله إلى ذلك) أي تقدير أحد الأمور الثلاثة المذكورة وقوله لئلا يرد الاعتراض أي
لئلا يقيمنا العبارة على ظاهرها من أن معناها من خصنا برسالة تحيّر الخ وهذا الاعتراض إنما يرد على كون الباء
داخلة على المقصور ما على كونها داخلة على المقدم ورعيه والمعنى أن المقصور ورون على رسالته لا تتجاوزها إلى
رسالة غيره فلا يرد كلفي كبره هذا ويمكن إبقاء العبارة على ظاهرها وجعل الباء داخلة على المقصور ودفع
الاعتراض بأن المراد الرسالة بالباشرة (قوله وضم) عطف خاص على عام لاعتبار التلاصق في الضم على
ما اشتهدون الجمع (قوله العلا) أصله علو بوزن كبر فلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله جمع
عليها) بالضم والقصور بمعناها العليا بالفخ والمد (قوله يصح فيه) أي بقطع النظر عن الرسم (قوله لكن
الرسم لا يساعد النصب) أقول الرسم يقبل النصب بناء على عادة المتقدمين من كتابتهم المنصوب المنون بصورة
المرفوع والمجزور واستغنناهم عن رسم الألف بتكرار الشكل كذا في حاشية البرماوي على شرح المنهج ناقلا
له عن النووي والسيوطي وفي حاشية سلطان عليه أن ذلك طريقه بقرينة أه وهو الموافق للغتهم من الوقف
على المنصوب بغير ألف فقول الشارح لكن الرسم لا يساعد النصب مبني على السامع من كتابة المنصوب المنون
بالألف (قوله والمناسب للتعظيم ورفع) أي ليكون الاسم مرفوعا كما أن مسماه مرفوع الربة وليكون عمدة
كما أن مسماه عمدة الخالق وإنما قال والمناسب للتعظيم لأن الراجح عريضة الجبر بدلا أو عطف ببيان لموافقة
الأصل من عدم التقدير أما الرفع فيجوز إلى تقديره وهو النصب فيجوز إلى تقديره بمدح وما يرد على البردية من
أن المبدل منه في نية الطرح تقدم دفعه (قوله مقتضى) ألفه بدل من وأولاه من فقايقه فلبت الواو ألفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله الهاشمي) نسبة إلى هاشم أخى المطالب وهاشم هذا أبو عبد المطالب وهو أبو
عبد الله وهو أبو النبي صلى الله عليه وسلم (قوله المصطفى) أصله مصطفى فلبت التاء طاء لوقوعها بعد أحد
أحرف الطباق الأربعة الصاد والضاد والطاء والواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله أي المختار)
اسم مفعول فالله منقلب عن باء مفتوحة (قوله لشدة حبه) إمامة للمدح أو لحيي بعد تعليمه بالمدح على ماسر
(قوله لأنه من تقديم العام على الخاص) لا يرد قوله تعالى وكان رسولا نبيا لأن نبيا حال والخال وإن كانت وصفا
في المعنى تفيد المقارنة لعمامتها فنيها أفاد مقارنة النبوة لكونه رسولا وامتناع الأتيان بالعام بعد الخاص إنما هو
لعدم الفائدة فإذا أفاد كفاي الأتيان لم يمنع فإن قلت الصفة تفيد المقارنة إذا كانت لازمة مع أنها لا يحسن
تأخيرها عن الخاص منها قلت أفادها المقارنة لأن حيث كونه صفة بل من خارج وهو العلم بكونه لازمة أفاده
الشارح في كبره (أقول) وذهب الشيخ محي الدين بن عربي في فتوحاته المسكية إلى أنه يشترط في مسمى
النبي أن يختص بحكم لا يشاركه فيه قوم فيكون بينه وبين الرسول عموم وخصوص من وجه ونقله عنه
العارف الشعراني في الكبريت الأحمر وأقره على هذا الاشكال أصلا فاحفظه (قوله سمعنا ما في
الشرح) في المختار السماح الجود وسمع به يسمع بالفتح فيسماه سمحة وسمحا أي جاد وسمح له أي أعطاه
وسمع من باب طرف صار سمحا بسكون الميم وقوم سمحاء بوزن فقهاء وامرأة سمحة بسكون الميم ونسوة
سمحاء بالكسر والمساحة المساهلة ونسأخوا تسأخوا اه وقد أساء صاحب القاموس في صنيعه هنا
فأعثر به من اغتر فضبط الميم في عبارة الشارح بالضم وفي الشرح ظرف لغو متعلق بسمعنا أو مستقر
حال من مجزور الباء والاول أولى وما ضعف به من أن الشرح مسروح به لافيه لا يخفى على أحد ما فيه
(قوله من الصلاة المأمور بها) أي مشتق من الصلاة المذكورة في الأمر بها في الخبر حيث قيل فيه أمرنا الله أن
نصلي عليك وهي بمعنى طاب الرحمة لأنهم من الخلق أي وليس مشتقا من الصلاة بمعنى الرحمة لأن تلك من الله
تعالى كذا قرره شيخنا الشارح وأقره شيخنا الأجهوري وغيره وأقول لا يخفى أن هذا لا يتأتى في كلام

بالفعل وإنما سمعنا
إلى ذلك لئلا يرد
الاعتراض بأن رسالة
النبي صلى الله عليه
وسلم ليست مقصورة
علينا بل هو مرسل
للخلق كافة والرسول كما
قال بعض المحققين
نواب عنه (ونخير من
حاز) جمع وضم
(المقامات العلا) جمع
عليها اختلاف السفلى
مثل كبير وكبرى
(محمد) يصح فيه أوجه
الأعراب الثلاثة لكن
الرسم لا يساعد النصب
والمناسب للتعظيم ورفع
(سيد كل مقتضى) أي
متبع (العربي الهاشمي
المصطفى) أي المختار
وهذه نعوت جى بها
للمدح لشدة حبه صلى
الله عليه وسلم ومن
أحب شيئا أكثر من
ذكره ولا يخفى حسن
تقديم العربي على
الهاشمي والهاشمي على
المصطفى لأنه من تقديم
العام على الخاص
كحيوان ناطق وههنا
أبحاث شريفة سمعنا
بها في الشرح (صلى
عليه الله) من الصلاة
المأمور بها في خبر
أمرنا الله أن نصلي
عليك فكيف نصلي
عليك فقال قولوا اللهم
صل على محمد الخ

المصنف لاسناد الصلاة فيه الى الله تعالى فلا يصح أن تكون من الصلاة المأمور بها في الخبر التي هي طلب الرحمة
وأن هذا انما يتأتى لو أسند المصنف الصلاة اليه كان قال أصلي عليه فالصواب ان يصلي في كلامه من الصلاة
بمعنى الرحمة لا بمعنى طلب الرحمة وان الجملة خبرية لفظاً طليعية بمعنى فيكون طلب الرحمة مستغداً من الجملة لا من
صلي فقط واذا أردت حل كلام الشارح على وجه صواب فاجعل المراد ان صلاة المصنف بقوله صلى الله عليه فرد
من أفراد الصلاة المأمور بها في الخبر لا من أفراد الصلاة بمعنى الرحمة ولا شك أن المأمور بها في الخبر بمعنى طلب
الرحمة وأن صلاة المصنف بقوله صلى الله عليه الله فرد من أفراد طلب الرحمة وفائدة قوله المأمور بها الخ على هذا
التنبية على سبب صلاة المصنف وكأنه قال اغصلي عليه لا امر بالصلاة عليه في خبر الخ وهذه النكتة متجهة على
ما قرره الشارح أيضاً فأماله فانه نفيس (قوله والحق أن معناها واحد الخ) قاله ابن هشام في معنيه فيكون
من المشترك المعنوي أي الذي لم يتعد فيه الوضع لا اللفظي وهو ما تعدد فيه الوضع وقد استدل عليه بأمور
نوقش فيها فارجع الى المعنى وما كتب عليه (قوله وهو العطف) بفتح العين وهو لغة الميل والحنو والمراد
به هنا الاحسان بأي وجه أيا بكسر العين فهو الجانب (قوله بالنسبة الخ) أي فهو مختلف الحقيقة بحسب
اختلاف العاطف (قوله أي التفضل) أي لا الكيفية النفسانية التي تقتضي التفضل كما هو معنى الرحمة في
الاصل لاستحالة التها في حقيقة تعالى ومنهم من حمل الرحمة في حقه تعالى على ارادة التفضل أي الاحسان وكل صحيح ثم
الرحمة المطالبة منه تعالى لئلا ينال صلى الله عليه وسلم رحمة تليق بجنابه عليه الصلاة والسلام زيادة على ما عنده
لان الكمال يقبل الكمال ومثل ذلك يقال في حق سائر الانبياء والاولياء (قوله والى الملائكة بمعنى الاستغفار)
أقول المتبادر من الاستغفار طلب المغفرة فيكون فيه قصور ولان صلاتهم تكون بطلب الرحمة أيضاً كما ورد في
الخبر فاذا حل الاستغفار على ما يصدق بطلب المغفرة وطلب الرحمة اندفع القصور وهذا الاحسن ما ذهب اليه
كثير من المحققين ان الصلاة بالنسبة الى من سواه تعالى من الملائكة والادمية وغيرهم بمعنى الدعاء (قوله
والى الادمية والجن) أي وغيرهم من سائر الحيوانات بل والجمادات لما في السيرة الحلبية في باب ابتداء الوحي
كان عليه الصلاة والسلام اذا أراد أن يقضي حاجة الانسان بعد عن الناس فلا يمر بحجر ولا شجر ولا مدر
الا يقول الصلاة والسلام عليك يا رسول الله وانما خص الادمية والجن بالذكر لشر فهمما (قوله التضرع
والدعاء) عطف عام على خاص لان التضرع هو الدعاء بخضوع وذلالة لا عطف بنفسه كما عظم قال في الكبير
ومن فضائلها أي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ما حارب من تأثيرها والنفع بها في التنوير ورفع الهممة
كما أشار اليه المصنف في الشرح حتى قيل انها تكفي عن الشيخ في الطريق وتقوم مقامه حسبما حكاه الشيخ
السنوسي في شرح صغرى صفراء وسيدى أحذر روف وأشار اليه الشيخ أبو العباس أحمد بن موسى البني في
جوابه لكن سمعت من الشيخ أن المراد انها تقوم مقامه في مجرد التنوير أما الوصول الى درجة الولاية فلا بد
فيه من شيخ كما هو معلوم عند أهل قالوا واختصت من بين الازكار بانها تذهب حرارة الطباع وتقوى النفوس
بخلاف غيرها فانه تثير حرارة فيها اه (قوله مادام الجالح) كناية عن تأييد الصلاة وليس المراد تقييدها
بمدة خوض العقل للجحمان ببحر المعاني وفي قوله يخوض مجازة على من اسناد الشيء الى آلهة وانما نض حقيقة
النفس كما مر (قوله من بحر المعاني) حال من الجحمان لان نعت النكرة اذا قدم عليها عرّب حالاً ومن تبعية
(قوله انى كالبحر) أي في الكثرة والسعة (قوله ففسر المضطرب لا يسمى لجة) أي به مع علمه مما قبله
تلويحاً الى أن قول المصنف في شرحه اللجة البركة ليس على إطلاقه بل يحمل على ما ذكره الشارح (قوله
شبه المسائل الصعبة) قصده بكون المشبه خصوص المسائل الصعبة الغرار من الجمع بين طرفي التشبيه على
وجه ينبغي عن التشبيه لان المشبه خصوص المسائل الصعبة وهي لم تذكر بخصوصها في الكلام ودخولها في
عوم المعاني لا يضر قرره شيخنا الشارح (قوله استعارة أصلية) لجريانها في اسم جامد تصريحية للتصريح
بلفظ المشبه به (قوله اشارة الى أنه لا يحتوي على جميع المعاني الا الله تعالى) هكذا قال المصنف في شرحه قال
الشارح في كبريه بعد نقله ذلك عن المصنف قلت وهو صريح في الرد على من ادعى ان النبي صلى الله عليه وسلم علمه

والحق ان معناها واحد
وهو العطف
العطف بالنسبة الى الله
تعالى بمعنى الرحمة
أي التفضل والى
الملائكة بمعنى الاستغفار
والى الادمية والجن
بمعنى التضرع والدعاء
(مادام الجالح يخوض من
بحر المعاني) أي المعاني
التي كالبحر (الجحمان)
جمع لجة وهي الماء
العظيم المضطرب ففسر
المضطرب لا يسمى لجة
شبه المسائل الصعبة
بالبحر واستعارة لفظ
البحر لها استعارة أصلية
تصريحاً وفي الايمان
بمن اشارة الى أنه لا يحتوي
على جميع المعاني الا
الله تعالى

مساو لعلم الله تعالى محيط بكل شيء من كل وجه احاطة كاحاطة علم الله تعالى وانه ما توفي حتى أعلمه الله تعالى بكل شيء علم احاطة وقد ألف شيخنا العلامة اليوسى تاليفاً في الرد على من زعم ذلك وتكفيره واستدل على ذلك بأدلة عقلية ونقلية ثم قال الشارح لكن شيخنا بالغ في القول بالتكفير والذي يظهر عدمه لان هذه الوازم أي التي ذكرها على القول المتقدم بعيدة لا يقول بها هذا القائل ولازم المذهب ليس بمذهب اذا كان اللازم بعيداً اهـ (قوله وآله) اسم جمع لا واحد له من لفظه والفتحة قبل منقلبة عن واو مفتوحة بدليل تصغيره عن او بل وقيل عن همزة منقلبة عن هاء بدليل تصغيره على أهيل وانما قلبت الهاء همزة مع كونها أخف من الهمزة توصلاً الى قلبها ألفاً لم يرد بقاؤها ولم يقلب الهاء ألفاً من أول وهلة لعدم النظير ودليل الأول أوضح لا مكان البحث في دليل الثاني باحتمال أن أهيل لا تصغير أهل لا آل وان أجاب بعضهم عنه بأن تحسين الظن بالنقل يدفع هذا الاحتمال ولا يضاف الى الشريفة حقيقة أو صورة (قوله اسم جمع لصاحب) هذا مذهب سيويوه وذهب الاخفش الى أن من جوع التكسير للكثرة وزن فعل كركب وصحب ورد بان ركباً وصحباً يصغر ان على لفظهما فيقال ركب وصحب وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى مفردة ثم يجمع بالواو والنون أو الياء والنون ان كان لم يرد كركب والواو والنون فيقال ركباً في تصغير رجال رجليون ودراهم درهمات والفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس أن الجمع مادل على أكثر من اثنين دلالة تكرار الواحد بالعطف فهو من باب السكينة وينقسم الى جمع قلة وجمع كثرة فجمع القلة من ثلاثة الى عشرة وجمع الكثرة من أحد عشر الى ما لا نهاية له هذا هو المشهور والذي رجحه السعدو تبعه اللطفايني وغيره ان جمع الكثرة أيضاً من ثلاثة فهم مشترك كان في المبدء ومحل التفرقة المذكورة بينهما اذا جمع المفرد علمهما فان لم يجمع الا على وزن قلة أو على وزن كثرة كرجل جمع رجل بكسر فسكون ورجل جمع رجل بفتح فضم كان ذلك الجمع مشتركاً بين القلة والكثرة ومحلها أيضاً في تكرات الجوع لامعارفها فلا ينافي ما صرح به الاصوليون وغيرهم من أن الجمع المحلى بأل معالقاً من صيغ العموم والصحيح ان جوع القلة ستة جمعاً التصحيح وأفعلة وأفعال وأفعول وفعله وذهب قوم من المحققين كالرضي الى أن جمعي التصحيح موضوعان لا أكثر من اثنين من غير دلالة على قلة أو كثرة وبقيصة جوع التكسير جوع كثرة وهي ثلاث وعشرون وقيل أكثر والغالب أن الجمع واحداً من لفظه وقد لا يكون فيقدر أن له واحداً من لفظه كأعراب وزعم بعضهم ان مفردة عرب ورجلان العرب يعي الحاضر بين والبادين والأعراب يخص البادين والجمع لا يكون أحص من مفردة واسم الجمع مادل على أكثر من اثنين دلالة المفرد على جملة أجزائه مسماه فهو من باب السك والغالبا أنه لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وقد يكون له ذلك كحصب وركب وظاهر التعريف أن قولهم اسم جمع معناه اسم يدل على جماعة لان مدلوله لفظه الجمع كما قيل واسم الجنس مادل على الحقيقة ثم ان كان وضعه لها بقيد الوحدة فاسم الجنس الاحادي كاسد أو بشرط استعماله في أكثر من اثنين من افراد حقيقة فاسم الجنس الجمعي والغالبا الفرق بينه وبين واحدته بالتاء وكون التاء في المفرد وقد يفرق بينهما بالتاء النسب كروم ورومي وزنج وزنجي وقد تكون التاء في الجمع كافي كماء وكه وبعضهم يقول للواحد كماء وللجمع كم على الغالب أو لا ولا بان يصدق بالقليل والكثير فاسم الجنس الانفرادي كماء وتراب (أقول) ما ذكرناه في اسم الجنس الجمعي هو ما اشتهر والذي ذكره أهل اللغة كصاحب القاموس ان كلاماً من روم وزنج ونحوهما اسم لجيل مخصوص فيكون كل موضوعاً للجمع والجيل ويكون نسبة الواحد اليه لكونه بعض مسماه نظائر تميمي وتميم فاعرف ذلك (قوله لا يكون جمعاً للفاعل) أقول بوجه أنه يكون جمعاً لغير فاعل مع أنه ليس من أبنية الجوع بالسكينة على الصحيح وقد يقال انما قال لفاعل موافقة للمفرد الواقع هنا (قوله لانه) أي العطف على الضمير في عاينه من غير إعادة حرف الجر المفهوم من قوله وعطف الآل والصحب على الضمير في عاينه من غير الخ وقوله جاتر على الصحيح عند المحققين وهو مذهب ابن مالك ومن وافقه ومن شواهد قراءته من قرأ تسليماً لولده والارحام بجر الارحام ومقابله منع العطف على الضمير المجرور ومن غير إعادة الجار اسماً أو حرفاً بل اذا أريد العطف أعيد

(وآله وصحبه) اسم جمع
لصاحب لاجمع له لان
فعل لا يكون جمعاً
لفاعل وعطف الآل
والصحب على الضمير
في عاينه من غير إعادة
حرف الجر لانه جاتر على
الصحيح عند المحققين
(ذوي) أي أصحاب
(الهدى)

الجار وجو باو هل العطف لمجموع الخافض والمخفوض على مجموع الخافض والمخفوض أو للمخفوض فقط على
 المخفوض فقط بأداة الخافض خلاف يمتنع في حاشية الأيموني وبتقرر بكلام الشارح على هذا الوجه الواضح
 اتضح فساد الاعتراض عليه بان الخلاف ليس في مجرد العطف على الضمير كما تقتضيه عبارته بل في العطف عليه
 بدون إعادة خافضه (قوله هو والهداية) زاد في كبريه والهدى بفتح فسكون (قوله عندنا) أى معاشر
 أهل السنة كفى كبريه خلافا للمعتزلة في تخصيصهم لها بالدلالة الموصلة هذا ما اشتهر نقله عن الفر يقين كانه له
 التفات إلى وقد نقض الاول بقوله تعالى انك لاتمدى من أحببت والثاني بقوله تعالى وأما عود فهديناهم
 الآسية وفتح باب التأويل لاحد الفر يقين دون الآخر خلاف الانصاف فالذى يظهر انها تطلق بالمعنيين (قوله
 من شبهوا) صفة للصحب كيدل عليه الاستدلال بالاحاديث الآتية وهو ايضاح لقوله ذوى الهدى ان لم يرد
 بالهدى اهتداؤهم أنفسهم والا كانا متغايرين (قوله غير الشمس والقمر) أى وأما هما فلا يسميان بحما
 وان كانا ناجين أى طالعين لان وجه التسمية لا يوجبها بل كوكبان فالكوكب أعظم من النجم (قوله في الاهتداء
 بهم) دفع بتقدير بهم ما يقال تشبيههم بالنجم انما هو في الهداية للغير لا في اهتداؤهم أنفسهم وحاصل الدفع
 أن الاهتداء مصدر المبني للمفعول وصلته محذوفة والمعنى أن يهتدى بهم ويدفع أيضا بتقدير مضاف أى في
 سبب الاهتداء وهو الهداية (أقول) لكن يرد على تقدير بهم أن جامع التشبيه يجب وجوده في المشبهة
 والمشبه والاهتداء بالصحب غير موجود في الانجم ويمكن دفعه بجعل في سببية داخلية على سبب تشبيهه بالصحب
 بالانجم لا على جامع فتدبر (قوله هو الله تعالى أولا الخ) أقول لو قال والمشبهة أولا هو الله تعالى وتانيا هو النبي
 الخ لكان أوضح (قوله فقد روى في الاحاديث القدسية) دليل لقوله والمشبهة هو الله تعالى أولا وقوله وقال
 صلى الله عليه وسلم دليل لقوله والنبي صلى الله عليه وسلم تانيا وقد يبحث في الاول بعدم عمومه لجميع الصحابة لان
 قوله في الحديث عما يختلف فيه أصحابه يدل على أن سياق الحديث في المجتهدين منهم لانهم الواقع بينهم الاختلاف
 إلا أن يمنع بان للمقلدين منهم اختلافا بالتبع لاختلاف مقلد بعهم بفتح اللام وماذا كراه من أن فيهم المقلدين
 هو ما رجحه بعضهم وفي ابن حجر على الهمزة أنهم جميعا بمنزلة دون والاحاديث جمع حديث على غير قياس
 والقياس أحديث كزغيف وأرشفة وحديث كضيب وقضب والحديث في اللغة الشئ الحادث وأما في مصطلح
 الحديث فهو والخبر والآخر بمعنى واحد على الأصح عند المحدثين وهو ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً
 أو فعلاً أو تقريراً أو صفة والاحاديث القدسية المروية عن الباري جل جلاله نسبة إلى المقدس وهو بضم
 فسكون أو بضمسين الطهر لظهورها عن أن يتوهم فيها الكذب لصددورها عن أصدق القائلين أو إلى روح
 القدس وهو جبريل لنزوله به عن الله تعالى فيكون من النسبة إلى عجز المركب الاضافي دون مصدره لطوف
 الالتباس فتأمل (قوله سأل الرب) أقول يحتمل أن هذا السؤال كان شفاهة ليل المعراج ويحتمل أنه بواسطة
 جبريل والاول أقرب إلى العبارة ثم هذا السؤال ان كان قبل وقوع الاختلاف فهو من باب الاخبار بالمعيبات
 وانما قلت ان كان الخ لمار وحي من وقوع بعض الاختلاف منهم في حياته صلى الله عليه وسلم (قوله عما يختلف
 فيه أصحابه) أى من أحكام الدين التي لا اجتهد فيها من حلال (قوله في السماء) حال من النجوم وكذا قوله
 بعضها أضواء من بعض (أقول) انما أتى بالحال الاول مع أن النجوم لا تكون الا في السماء للإشارة إلى عباد
 مراتب أصحابه كما لو حمل النجوم التي شبهوا بها وانما أتى بالحال الثانية مع عدم توقف جواب السؤال المذكور
 عليها للإشارة إلى تفاوت مراتب الصحابة كتفاوت مراتب النجوم فانهم (قوله وقال صلى الله عليه وسلم الخ)
 قال في كبريه قال العارف بالله تعالى سيدى عبد الوهاب الشعراني في الميزان ما معناه ان هذا الحديث وان كان
 فيه مقال لكنه صحيح عند أهل الكشف وقوله وان كان فيه مقال بيانه ما في شرح الشفاء للشهاب الخفاجي أنه
 روى من طرق كلها ضعيفة بل قال ابن خزم انه موضوع (قوله بأبهم اقتديتم اهتديتم) هذه جملة شرطية
 (أقول) ان كان المراد بأصحابه جميع الصحابة كلهم المتبادر وكلهم مقتضى الاستدلال بهذا الحديث على
 تشبيههم بالنجوم فالخطاب في اقتديتم اهتديتم لغير الصحابة على طريق استحضارهم وفرضهم حاضرين وان كان

هو والهداية بمعنى
 الدلالة على طريق
 توصيل إلى المطلوب سواء
 حصل المطلوب أم لم
 يحصل هذا هو المشهور
 عندنا (من شبهوا بالنجم)
 جمع نجم وهو الكوكب
 غير الشمس والقمر (في
 الاهتداء) بهم والمشبهة
 هو الله تعالى أولا والنبي
 صلى الله عليه وسلم تانيا
 فقد روى في الاحاديث
 القدسية أن النبي صلى
 الله عليه وسلم سأل الرب
 عما يختلف فيه أصحابه
 فقال يا محمد أصحابك
 عندي كالنجوم في السماء
 بعضها أضواء من بعض
 فمن أخذ بشئ مما
 اختلفوا فيه فهو على
 هدى عندي بفتح الهاء
 وسكون الدال وقال
 صلى الله عليه وسلم
 أصحابي كالنجوم بأبهم
 اقتديتم اهتديتم وهذا
 التشبيه

المراد بهم أجلة الصحابة من جهة الشريعة فالخطاب لغيرهم من بقية الصحابة ويقاس عليهم التابعون فمن بعدهم ثم بعد كتابي هذا رأيت عن نقي الدين السبكي أنه نقل عن تاج الدين بن عطاء الله أنه ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له تجليات فرأى في بعضها سائر أمته إلا اثنين بعده فقال لخطابهم لا تسوا أصحابي فلو أنفق أحدكم مثلي أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه وارتضى السبكي منه هذا التأويل وقال إن الشيخ تاج الدين كان متكلم الصوفية في عصره على طريق الشاذلية اهـ ومثله يقال في الخطاب الذي نحن بصدده (قوله للتقريب على العقول) ضمن التقريب معنى التسهيل فعداه بعلى مع كونه يتعدى باللام وقوله بما ألفوه أى من نأصل النجوم في الهداية (قوله والا) أى إن لا نقل أنه للتقريب على العقول بل قلنا أنه جار على المعتاد في التشبيه من كون المشبه به أتم في وجه الشبه من المشبه لم يصح هذا القول لأن الاهتداء الخ حذف من جملة الشرط ما عدا الالفية وحذف الجواب بنسائه وأبقى علته (قوله فلا هتداء بالآل والاصحاب) أقول كان المناسب حذف الآل كفاً كبيره إلا ذلك كره لهم في الحديثين ويمكن أن يقال مراده الآل الذين هم صحابة وهم منذ كورون في الحديثين في عموم الاصحاب وانما خصهم الشارح بالذكر لحيازتهم الفضيلة بين (قوله أشرف من الاهتداء بالنجوم) أى فتعين كون تشبيه الاصحاب بالنجوم في الاهتداء تقر بيباع على العقول لأن الجامع في المشبه أتم منه في المشبه (قوله والخالود في النار) عطف خاص على عام (قوله بل ومن الدنيوي) لأن الاهتداء بهم يتضمن الامتناع عن المعاصي التي يترتب عليها القصاصات والحدود (قوله لا انتقال الخ) أى عند الانتقال أولاً فهم الانتقال من نوع من الكلام إلى نوع آخر وهو هذا الانتقال من نوع الثناء ونحوه إلى نوع ذكر السبب الحامل على تأليف الارجوزة (قوله والتقدير) أى تقدير الأصل الأول الذي كان حق التركيب أن يكون عليه لكن عدل عنه إلى ما بعد ثم عنه إلى وبعد للاختصار (قوله مهمما يكن من شئ) قال في الكبير ثم أقيمت أمام مقام اسم هو المبتدأ أو فعل هو الشرط وليس المراد أنهم اجتمعوا هو والاصحاب كانت اسمها فعلا معاً ولا يعقل فلما وقعت موقع لفظ الشرط لزمها الفاء اللازمة للشرط غالباً ولو وقع موقع المبتدأ لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ لزوم العام للخاص كزوم الحيوان للإنسان قضاء بحق ما حذف وإبقاء لآثره في الجملة ثم أقيمت الواو مقام أم أو وخصت بذلك من بين سائر حروف العطف لأن الواو تشارك أياً في كون كل منهما لا يستقنفاً وأيضاً هي أم الباب واختصت بأشياء فناسب أن تختص بالنيابة عن أما اهـ ومهما كما فهي لما لا يعقل وقد تكون ظرف زمان على قول لبعض النحاة كقوله

وانك مهمما تعبط بطنك سؤله * وفرجك نالاً منتهى الذم أجمعاً

وهي على هذين الوجهين متضمنة معنى الشرط وقد تكون للاستفهام على قول لبعض النحاة أيضاً كقوله * مهم إلى الليلة مهمما إليه * ومن الأول ما هنا ويكون إماماً فاعلها ضمير يرجع لهم ما هو هذا أقرب أو ناقصة اسمها هذا الضمير وخبرها محذوف أى موجوداً ومن شئ يبين لها التأكيد العموم والأشعار باستعمال ما هنا فيها بعم القائل أيضاً كما هو الأنسب بالمقام ويصح أن يكون من الثاني أعنى كونها للزمان والشرط ففاعل يكن أو اسمها شئ ومن رائدة لأن الشرط في حكم غير الإثبات (قوله بعد البسملة وما بعدها) فيه إشارة إلى أن المضاف إليه منوى معناه لالفظه والالقاء بعد بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الخ وعليه فبعد مبنية على الضم ويصح نصبها بالانوين على نسبة لفظ المضاف إليه كما بسطنا جميع ذلك سابقاً في الكلام على خطبة الشرح (قوله وانما قدرنا ذلك) المتبادر رجوع اسم الإشارة إلى أقول فيرد عليه إن علة تقدير أقول ليس ما ذكره الشرح بقوله لأن هذا الظرف الخ بل علة ما أسلفناه في الكلام على خطبة الشرح والذي ذكره انما هو علة تذكير بعد عقب أقول كما تشير إليه عبارة كبره حيث قال وانما قدرنا هكذا لأن الخ ويمكن أعراب ذلك مفغولاً مطلقاً لا مفغولاً به والمعنى وانما قدرنا ذلك التقدير المشتمل على ذكره بعد عقب أقول لأن الخ فانهم (قوله من متعلقات) بكسر اللام أى معمولات (قوله على الصحيح) انما كان هذا هو الصحيح للوجهين السابقين في الكلام على خطبة الشرح (قوله فالنطق) مبتدأ والجنان متعلق بمحذوف حال منه على مذهب

التقريب على العقول بما ألفوه والا فلا هتداء بالآل والاصحاب أشرف من الاهتداء بالنجوم لأن الاهتداء بهم ينبغي من الهلاك الآخرى والخالود في النار بل ومن الدنيوي بخلاف الاهتداء بالنجوم (وبعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر والتقدير مهمما يكن من شئ فأقول بعد البسملة وما بعدها المنطق الخ وانما قدرنا ذلك لأن هذا الظرف من متعلقات الجزاء على الصحيح وهنا كلام نفيس انظره في الشرح (فالنطق) سمي به هذا العلم

من يجزئ من المبدأ كسيديو به كما أشار إليه الشارح بقوله بالنسبة للجنان أي كائنا بالنسبة للجنان
 أي ملابس النسبة للجنان ولو قدر الشارح منسوبا للجنان لكان أقل كلفة وقوله نسبه مبتدأ ثان خبره
 كالحواء أي كنسبة الحواء كقدر الشارح ليتناسب المشبه به والمشبه وليتعلق بهذا المضاف المقدر قوله باللسان
 ويحتمل أن يعلق بمحذوف آخر تقديره منسوبا باللسان والمقصود أن المنطق حالة كونه منسوبا للجنان نسبه
 كنسبه الحواطة كونه منسوبا باللسان ويرجح هذا احتمال على تشاكل أجزاء العبارة ويرجح ما قبله كونه أقل
 تقدير افتأمل (قوله لان المنطق يطلق الخ) أي فيكون مشتركا بين ثلاثة معان وهو على الأول والثالث مصدر
 ميمي وعلى الثاني اسم مكان ومن الأول قولهم في تعريف الإنسان حيوان ناطق أي مصدره ادراكا كليا أي
 كثيرا فقوله السكينة أي الكثيرة كذا قررر شيخنا الشارح أقول وحينئذ فالقيده لاخراج ادراك غير الإنسان
 من الحيوانات فلا يقال له منطق ونطق والا كان تعريف الإنسان بما هو غير مانع فلا ينقض ما نقل عن الشارح
 أنه ضرب بخطه في بعض النسخ على لفظ السكينة ولو قال الشارح على الادراك السكينة لكان أنسب بأمراد المفسر
 أعني المنطق (قوله يبر ذلك) أي يظهره وبدل عليه والاستناد مجازي من باب الاستناد إلى الالة واسم الإشارة
 يرجع إلى الادراكات أما بمعناها المصدرية أو بمعنى المدرجات على طريق الاستخدام لان اسم الإشارة
 كالضمير (قوله وهذا العلم الخ) هذا محط تعليل التسمية أي فله ارتباط بمعاني المنطق الثلاثة فلهذا يسمى
 بالمنطق (قوله به) تقديم الجار والمجرور في المواضع الثلاثة ليس للمصدر اذ غير المنطق من بقية الفنون دخل في
 التصيب والتقوى والقدرة المذكورات بل للاهتمام به لكونه أدخل من غيره فيما ذكر (قوله تنصب) أي
 تتكثر وفي نسخة تنصب أي توافق الصواب (أقول) النسخة الأولى بما لا تلائم تفسير السكينة بالكثرة اذ
 يصير المعنى تتكثر الادراكات الكثيرة ولا يخفى ما فيه من التهاافت الآن يرد الكثيرة النفع فتأمل (قوله وبه
 تكون القدرة) أي التامة وقوله على ابراز تلك العاوم أي بالعبارات وأراد بالعلوم ما عبر عنه فيما تقدم
 بالادراكات وانما غاير في التعبير تفننا (قوله بفتح الجيم) أما بكسر هاء الجيم ففتح وهي البستان العظيم
 (قوله أي القلب الخ) تحصل مما ذكره ان الجنان يطلق على تلك اللطيفة التي تسمى روحا ونفسا وقلبا حقيقة
 وعلى الذهن المتعلق بتلك اللطيفة مجازا وان القلب يطلق على تلك اللطيفة وعلى متعلقها وهو الشكل الصوري
 للحماني والمتبادر ان اطلاقه عليه حقيقة (قوله قال حجة الاسلام) هو الامام أبو حامد محمد بن محمد الطوسي
 الغزالي حجة الاسلام ومحجة الدين التي يتوصل بها إلى دار السلام جامع أشتمت العلوم المبرز في المنطوق منها
 والمفهوم بحرياس للبحر ما عنده من الجواهر وحبر سما على السماء وأمن السماء مثل ماله من الزواهر قال
 الشاذلي رأيت المصطفى صلى الله عليه وسلم باهى عيسى وموسى بالغزالي وقال هل في أممتكم مثله قال لا وشهد له
 أبو العباس المرسى بالصدقية العظمى ونقل اليافعي عن بعض الاولياء الكبار والعلماء الجامعين بين علم
 الباطن والظاهر انه قال لو كان نبي بعد النبي لكان الغزالي ومن حكمه العظيمة جلاء القلب وابصاره يحصل
 بالذكر ولا يمكن منه الا الذين اتقوا فالنقوى باب الذكر والذكر باب الكشف والكشف باب الفوز
 الا كبر ومنها كن من شياطين الجن في أمان واحذر شياطين الانس فانهم أراحو شياطين الجن من التعب
 في الاغواء والاضلال ومنها الحسد نار محرقة من ابتلى به فهو في عذاب دائم والعذاب الآخرة أشق ولما دنت
 وفاته في جنات الآخرة سنة خمس وخمسمائة تروضا وصلى وقال على بالسكن فاحذره وقبله ووضع على عينيه
 واستقبل فانتقل إلى رضوان الله تعالى طيب الثناء على منزلة من نجم السماء كذا في حاشية شيخنا العدوي في
 فصل المعارف وانما قال حجة الاسلام ذلك لانه أثبت وفاقا للحكماء ان من العالم قسمان الناليس جوهر اجسمانياس
 ولا عرضا وهو جوهر مجرد أي عن المادة التي تركب غيره منها وعن علائق المادة أي لوازمها كالخبر
 وجعلوا منه تلك اللطيفة المسماة جنانا وروحا ونفسا وقلبا فقوله فيما يأتي والنفس جوهرية أي مجردة وليس
 مراده انهم من الجوهر الجسماني المقابل للعرض كما بسط ذلك في محله (قوله بانية) نسبة إلى الرب بزيادة الالف
 والنون على غير قياس للمبالغة ونسبها إليه لانه لا يعلمها الا هو سبحانه أولان الجوهر المجرد ليس متجيزا ولا قائما

لان المنطق يطلق على
 الادراكات السكينة
 وعلى القوة العاقلة
 التي هي محل صدور تلك
 الادراكات وعلى
 النطق الذي يبرز ذلك
 وهذا العلم به تنصب
 الادراكات السكينة
 وتتقوى القوة العاقلة
 وتكمل وبه تكون
 القدرة على ابراز تلك
 العلوم بالنسبة (للجنان)
 بفتح الجيم أي القلب
 قال حجة الاسلام القلب
 لطيفة ربانية

بمخبر كما أن الرب تعالى كذلك هذا ما ظهر لي (قوله هي المخاطبة) أي بالتسكليف وغيرها أي المقصودة بالذات
 بالخطاب فلا ينافي قول بعضهم الخطاب الهيكل المخصوص الذي هو مجموع الجسد والروح (قوله وهي التي
 تثاب وتعاقب) أي أصالة فلا ينافي أن الجسم يتنعم ويتألم تبعاً لها (قوله ولها تعلق بالقلب اللحماني) يضم
 اللام نسبة إلى اللحمية على غير قياس من نسبة الجزئي إلى السكلي وقوله الصنوبري الشكل أي دقيق أحد
 الطرفين غايظ الآخر مع نوع استدارة كما يشاهد ذلك في قلب الخروف والجمجمة وغيرهما من الحيوانات
 (قوله تعلق العرض بالجواهر) أي تعلق العرض بالجواهر في توقف الصلاح على كل لتوقف صلاح
 القلب اللحماني على تلك الطيفة وصلاح الجواهر على العرض اذ لو لا امتداد الله للجواهر بالأعراض لكانت في
 الحال وليس المراد أن تلك الطيفة عرض لما عرفت (قوله ويسمى) أي القلب المقصر بتلك الطيفة وفي نسخة
 ويسمى بالفوقية أي تلك الطيفة وقوله روحاً ونفساً فيه صريح بان الروح والنفس بمعنى واحد وهو الصحيح
 وقيل الروح مابه الحياة والنفس مابه تدبير البدن (قوله حية) أي بذاتها بواسطة نفس أخرى والارز
 الدور أو النسائل وقوله علامة دركة أي كثيرة العلم جداً كثيرة الادراك جذاباً واسطة الآلات من العقل
 وغيره وفي وصفها بالوصفين المذكورين المؤكدان هما أولهما إشارة إلى أن الجهل طارئ عامها بسبب
 وبطها بالجسم الظلماني وقوله فعاله أي بواسطة الأعضاء هذا ما ظهر لي في شرح هذا التعريف (قوله ويصح
 أن مراد) هذا ما قبل قوله أي القلب والذهن المقصر بالقوة المذكورة وهو العقل (قوله وهو قوة) في نسخة
 وهي قوة فيكون التأنيت مراعاة للخبير (قوله معدة) بكسر العين أي مهمية النفس لا كنساب الخ لا بفتحها
 لما فاته مفاد ما قبله من أن المدرك هو النفس (قوله من باب تسمية الشيء) هو الذهن وقوله باسم ما تعلق به
 (أقول) الانسب إضافة التعلق إلى الذهن وعليه فالصلة أو الصلة حوت على غير ما هي له فكان ينبغي الإبراز دفعا
 للانسب أي باسم النفس التي تعلق هو أي الشيء تعلق المعد بكسر العين بالمعد بفتحها (قوله فكما أن الخ
 يظهر لي في مثل هذا التركيب أنه يحتمل أن تكون مانكرة تامة وقوله أن نسبة الخ بدل أو عطف ببيان وأن
 تكون رائدة وعلى كل يقدر أن قبل قوله نسبة المنطق الخ وأن تكون مصدرية صلتها بحذف ذوقه لأن الخرف
 المصدري لا يدخل على مثله والتقدير فكما ثبت أن الخ وعلى هذا يقدر ثبت أن قبل قوله نسبة المنطق والاولان
 أقل تسكفاً (قوله كذلك) تأكيداً للتشبيه السابق (قوله لكن الخ) دفع بالاستدراك ما قد يوهمه الكلام
 المذكور من اتحاد المعصوم عنه (قوله فهو) تفريع على التشبيه (قوله علم) يطلق العلم على أدراك المسائل
 وعلى المسائل وعلى الملائكة الحاصلة من مزاولتها وبصحة ارادة كل من الثلاثة هنا واستفيد من التعريف أنه
 علم في نفسه وإن كان آله لغيره باعتبار أنه واسطة بين النفس والمطالب الكسبية في الانسب المصيب وهذا
 يعلم أن الخلاف في أنه علم أو آلة لفظي * واعلم أن كل علم ذو مسائل كثيرة يجمعها جهة واحدة ذاتية وهي
 الموضوع وجهة واحدة عرضية كالفائدة وهذا التعريف باعتبار جهة واحدة مسائل هذا العلم العرضية ولهذا
 كان رسمياً أما تعريفه باعتبار جهة واحدة الذاتية وهو وحده فهو علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية
 والتصدقية من حيث انهما توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي أو يتوقف علمها الموصول إلى ذلك كإسباتي
 بسطه قريهاً (قوله يعصم) أي بشرط المراعاة قاله بعض المحققين وهو عندي أوجه مما اشتهر من جعل
 العاصم نفس المراعاة (قوله أي يحفظ) بيان لمعنى العصمة في اللغة أمام معناها في الاصطلاح الشرعي فالحفظ
 من الشيء مع استحالة وقوعه من المعصوم كان الحفظ المنع منه مع إمكان وقوعه من المحفوظ ولذلك اختصت
 الأنبياء والملائكة بالعصمة وكانت الأولياء محفوظين فقط (قوله أي عن أن يقع فيها خطأ) فيه إشارة إلى أن
 في كلام المصنف حذف مضاف أي عن وقوع الخطأ فيه (قوله بتوفيق الله تعالى) متعلق بـ يعصم (قوله
 الضلال والخبية) يعني أنه مشترك بين الضلال والخبية فكل منهما معنى النقي لان مجموعهما معناه يدل على ذلك
 قول المختار النقي الضلال والخبية أيضاً والخبية عدم نيل المطالب كفي المختار ومن الأمثال الهيبة خيبة
 (قوله كإضافة شجر أزال) أي من إضافة العام إلى الخاص لأن النقي بع العمود السهول والخطأ لا يكون إلا عن

هي المخاطبة وهي التي
 تثاب وتعاقب ولها
 تعلق بالقلب اللحماني
 الصنوبري الشكل
 تعلق العرض بالجواهر
 ويسمى روحاً ونفساً
 وقال النفس جوهرة
 حية علامة دركة فعالة
 ويصح أن يراد بالجنان
 الذهن وهو قوة للنفس
 معدة لا كنساب الآراء
 فيكون من باب تسمية
 الشيء باسم ما تعلق به
 (نسبة ك) نسبة (الخو
 للسان) فكما أن نسبة
 الخو للسان كونه يعصمه
 عن الخطأ كذلك نسبة
 المنطق للجنان كونه
 يعصمه عن ذلك لكن
 الخو يعصم اللسان عن
 الخطأ في قوله والمنطق
 يعصم الجنان عن
 الخطأ في فكره (ف) هو
 علم (يعصم) أي يحفظ
 (الافكار) جمع فكر
 وتقدم تعريفه (عن
 نقي الخطأ) أي عن أن
 يقع فيها خطأ بتوفيق
 الله تعالى والنقي بالغض
 الضلال والخبية
 وإضافته كإضافة شجر
 أو الوفي هذا التعريف

سهو كذا قرئ شيخنا الشارح في درسه واعترض بأن الظاهر العكس لأن النفي الخطأ عن عمد هو الخطأ بعم العمد
والسهو (وأقول) ما ذكره المعتز من أن النفي الخطأ عن عمد يحمل نظراً فإن أحدهما عن النفي الضلال وهو ضد
الهدى كما في القاموس وغيره فهو بعم العمد والسهو وما ذكره من أن الخطأ بعم العمد هو السهو هو أحد أقوال
ثلاثة لأهل اللغة حكاهما صاحب القاموس أولهما عموم الخطأ للعمد وغيره ثانياً اختصاصه بالعمد ثالثها
اختصاصه بالسهو إذا عرفت ذلك عرفت أن كلام شيخنا الشارح هو الصواب غاية ما فيه أنه جرى في تفسير الخطأ
على المذهب الثالث وبالله التوفيق (قوله إشارة إلى الغاية) أي غاية هذا العلم وهي فائدة العلم والاطلاق بينهما
اعتباري كما سيذكره الشارح وقيل غاية وفائدة معرفة التأليفات الصحيحة والنافعة (قوله غير المنطق)
أورد عليه أن علم الحساب لا سيما الجبر والمقابلة تعصم مراعاة الذهن عن الخطأ في الفكر وأجيب بأن علم
الحساب تعصم مراعاة الذهن عن الخطأ في المفكر فيه لا في المفكر لأن الفكر ترتيب أمور الخ والحساب وغيره
لا يبحث عن الترتيب وإنما يبحث عن المرب بخصلاف المنطق فإنه يبحث عن الترتيب كذا في الكبير (قوله
وموضوعه الخ) موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كبذل الإنسان لعلم الطب فإنه يبحث فيه عما
يعرض له من حيث الصحة والمرض وكالكلمات العربية لعلم النحو فإنه يبحث فيه عما يعرض لها من حيث
الاعراب والبناء والعوارض الذاتية ثلاثة أقسام ما يلحق الشيء لذاته كالشجب أي إدراك الأمور الغريبة
الخفية السبب اللاحق للإنسان لذاته وما يلحق الشيء لجزئه كالحركة بالارادة اللاحقة للإنسان بواسطة أنه
حيوان وما يلحق الشيء لخارج عنه مساو كالضحك اللاحق للإنسان بواسطة أنه متعجب فإن المتعجب مساو
للإنسان إذ لا يوجد فرد منه لا يتعجب فإنه يعرض للأطفال في المهد ولذا يصحكون وانما سميت الثلاثة أعراضاً
ذاتية لاستنادها إلى ذات المعروض أي نسبتها إلى ذاته نسبة قوياً أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن الجزء داخل
في الذات والمبتدأ إلى ما في الذات مستند إلى الذات في الجملة أي باعتبار بعض أجزائها وأما الثالث فلأن المساوي
مستند إلى ذات المعروض والمستند إلى المستند إلى شيء مستند إلى ذلك الشيء فيكون المعارض أيضاً مستنداً إلى
الذات والاحترار بالذاتية عن العوارض الغريبة وهي أيضاً ثلاثة أقسام ما يعرض للشيء لخارج عنه أعم مطلقاً
منه كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة أنه جسم فإن الجسم خارج عن مفهوم الابيض الذي مفهومه شيء يشبهه
الابيض وهو أعم من الابيض وما يعرض له لخارج عنه أخص مطلقاً كالضحك المعارض للحيوان بواسطة
أنه إنسان وإن كان عروضة للإنسان بواسطة التعجب وما يعرض له لخارج عنه مبين كالحرارة المعارضة للماء
بسبب النار لكن التمثيل بهذا المثال تخيل لأن النار ليست واسطة في العروضة بل في الثبوت إذا الحرارة القائمة
بالماء تحسب الحرارة القائمة بالنار والتمثيل الصحيح كاللون المعارض للجسم بواسطة السطح كما في شرح المطالع زاد
بعضهم رابعاً وهو ما يعرض لخارج عنه أعم من وجهه كالضحك المعارض للابيض بواسطة أنه إنسان وكما تفرق
البصر المعارض للثوب بواسطة أنه أبيض إذا تمهد هذا فنقول موضوع المنطق المعلومات التصورية
والتصديقية من حيث اتصالها إلى المجهولات وانما قلنا من حيث اتصالها إلى المجهولات نقل من حيث اتصالها
لأن قيد موضوع المنطق صحة الاتصال وأما الاتصال وما يتوقف عليه الاتصال فاعراض ذاتية له يبحث عنها في
المنطق كما ستعرفه ولو قيد بنفس الاتصال لوردان قيد الموضوع من تنمته لا يبحث عنه في العلم والاتصال بمجهرات
عنه فيه وهكذا الحال في كل حيشية جعلت قيد الموضوع وبحثت عنها في العلم وفي حاشية المطالع أن قيد الموضوع
مطلق الاتصال والمجهول عنه الاتصال المخصوص أعني الاتصال إلى التصور أو التصديق فتكون الأعراض
الذاتية أخص من قيد الموضوع وانما كان موضوع المنطق تلك المعلومات لأن المنطق يبحث عن أحوالها التي
هي الاتصال إلى المجهولات وما يتوقف عليه الاتصال وهذه الأحوال عارضة للمعلومات التصورية والتصديقية
لذا تمثال البحث عن الاتصال الحكم بأن الجنس كالحيوان والفصل كالناطق وهما معلومات تصوريان إذ
ركب على الوجه المخصوص وصل المجموع إلى مجهول تصوري كالإنسان والحكم بأن القضايا المتعددة كقولنا
العلم متغير وكل متغير حادث وهما معلومات تصديقيتان إذا ركب على الوجه المخصوص صار اقياً ساموفاً إلى

إشارة إلى الغاية فخرج
بقوله يعصم الأفكار
غير المنطق فإن كل علم
غيره إنما يعصم غيرها
كالنحو العاصم عن
الخطأ اللساني وموضوعه
المعلومات

مجهول تصديق كقولنا العالم حادث ومثال البحث عما يتوقف عليه الاتصال الى التصور ولا يكون الا توقفا
 قريبا للبحث عن كون المعلومات التصورية كقيمة أو جزئية ذاتية أو عرضية جنسا أو قسلا أو خاصة ومثال
 البحث عما يتوقف عليه الاتصال الى التصديق توقفا قريبا أي بلا واسطة البحث عن كون المعلومات التصديقية
 قضية أو عكس قضية أو نقيض قضية أو توقفا بعيدا أي بواسطة البحث عن موضوعاتها ونحو لا تمها فان الموصل
 الى التصديق يتوقف على القضايا المترتبة منها والقضايا متوقفة على الموضوعات والمحمولات فيكون الموصل الى
 التصديق متوقفا على القضايا بالذات وعلى الموضوعات والمحمولات بواسطة توقف القضايا عليها هذا المخلص مافي
 القطب وحواشيه واعتراض جعل موضوع المنطق ماذ كرى بأن موضوع الحساب كذلك فان الاربعية مثلا
 المتصورة بأنها المنة مقسمة الى اثنين واثنين يتوصل بضربهما في مثلها الى معرفة مجهول وهو حاصل الضرب
 ونقسمها على اثنين الى اثنين في معرفة مجهول وهو نصيب كل منهما فلا تمايز بين علمي المنطق والحساب بالموضوع مع
 انهم يقولون تمايز العلوم بتمايز الموضوعات وأجيب بالفرق بين موضوع علم المنطق وموضوع علم الحساب لانه
 يبحث في علم المنطق عن هيئة العلوم الموصل الى المجهول وكيفية تركيبه وفي الحساب عن مادته لانه هيئة
 وكيفية تركيبه وانما يسمى موضوع العلم موضوعا لانه في معنى موضوع القضية المقابل للمحمول لان جزئيات
 موضوع العلم هي التي تكون موضوعات المسائل كما وضحه الشارح في كبره نقلا عن اليوسى (قوله
 التصورية والتصديقية) من نسبة الشيء الى المتعلق به (قوله وقد بينا المبادئ العشرة في الشرح) بقيتها
 التي لم تذكر هنا سبعة وأما التعريف والموضوع والغاية التي هي الفائدة فقد ذكرتها هنا والسبعة هي الواضع
 والاستمداد والمسائل والفضل والحكم ونسبته من العلوم والاسم وقد نظمت العشرة فقلت
 ان مبادئ ككل فن عشرة * الحد والموضوع ثم الثمرة
 وفضله ونسبة والواضع * والاسم الاستمداد حكم الشارح
 مسائل والبعض بالبعض اكتفى * ومن درى الجيسع حاز الشرفا

قال في كبره و واضعه اوسط بكسر الهمزة وفتحين بعدها وضم الطاء وهو اوسطا لها ليس فاختصر الاسم
 الاول من الثاني خلافا بان توهم أنهما شخصان واستمداده من العقل ومسائله القضايا النظرية الباحثة
 عن هيئة المعارف والاقبسة وما يتعلق بهما المبرهن عايناه فيهما وأما فضله فهو يفوق ويزيد على غيره من
 العلوم بكونه عام النفع فيها اذ كل علم تصور أو تصديق وهو يبحث فيهما لكن بعض العلم يفوقه من جهة
 أخرى وأما حكمه فسيأتي الكلام عليه في كلام المصنف وأما نسبته من العلوم فهو باعتبار موضوعه
 كلى لها لان كل علم تصور أو تصديق وموضوع هذا العلم التصورات والتصديقات باعتبار مفهومه مبين
 لها والاسم المنطق اه ويسمى أيضا بالميزان وبمقياس العلوم (قوله أي المفهوم الدقيق) فيه إشارة الى أن
 المفهوم بمعنى المفهوم وان الاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله أي السطر) بكسر السين اما بفتحها
 فهو المصدر (قوله شبه دقيق الفهم الخ) أي تشبيها مضمرا في النفس على طريق الاستعارة بالكناية وقوله
 بدليل متعلق بشبه يعني ان الغطاء تخيل (قوله اسم فعل) يقبدر منه ان الذي هو اسم فعل أول التنبيه أو
 للزجر جله هالك وهو أحد وجهين ثانيهما انه حافظ وحرف خطاب وهو الرابع (قوله على ماذ كره)
 أي بناء على ماذ كره (أقول) فيه ان الذي ذكره ابن مالك هو كونها اسم فعل فيتحذف المبنى والمبنى عليه
 والجواب انهما اختلافا باعتبار المحل والقائل فالمبنى كونها اسم فعل المذ كور من الشارح هنا والمبنى عليه
 كونها اسم فعل المذ كور من ابن مالك في التسهيل (قوله وزاد الجوهري الخ) قديقال هذا بنا في الحصر
 قبله ويجاب بان النفي في الحصر منصب على ذكرهما معالاذ كر كل واحد منهما على انفراد أو الحصر اضافي
 أي بالنسبة لكونها اسم فعل أي لم يذكر كونها اسم فعل (قوله فالاضافة بيانية) أقول ان كان المنطق
 اسما للمسائل الكمية وهوها الجزئية كان قوله بيانية على ظاهره لان النسبة بين المتضايقين حينئذ
 العموم والخصوص من وجه وان كان اسما للمسائل الكمية فقط فالمراد بها التي للبيان لان النسبة بينهما

التصورية والتصديقية
 وقد بينا بقية المبادئ
 العشرة في الشرح
 (وعن دقيق الفهم)
 أي المفهوم الدقيق
 (يكشف الغطاء) بكسر
 الغين أي السطر شبه
 دقيق الفهم بالشيء
 المحتجب تحت السطر
 بدليل ذكر الغطاء
 (فهالك) اسم فعل بمعنى
 نخذ على ماذ كره ابن
 مالك في التسهيل ولم يذكر
 الزبيدي والجوهري
 فيها الا التنبيه وزاد
 الجوهري الزجر فهي
 عندهما حرف فقط قاله
 الشيخ المسكودي (من
 أصوله) أي أصول هي
 المنطق فالاضافة بيانية
 أو الاضافة على معنى
 من التبعية وفيه
 تكاف ان جعلت من
 الداخلة على أصول
 تبعية

أما أن جعلت بياناً فلا
يتصرف منها أحكام
جزئيات موضوعها
(تجمع) تلك القواعد
(من فنونه) أي أنواعه
والمراد فروع (قواعد)
جمع فائدة وهي
والغاية مختلفة
بالاعتبار فقط كالغرض
والعسلة فالصحة
الحاصلة من الشيء من
حيث انما في طرف
الفعل تسمى غاية ومن
حيث انما أثره وتجيته
تسمى فائدة ومن حيث
انما مطلوبة للفاعل
بالفعل تسمى غرضاً
ومن حيث انما باعثة
للفاعل على الاقدام
على الفعل وصدور
الفعل لاجلها تسمى
علة غائية والاولان أهم
من الاخيرين لانفراد
الاولين بها في طرف
الفعل وليس مطلوباً
ولا باعثاً كوجود
كثير في حفر بئر ويصح
كون البناء في تجمع
للمخاطب أي تجمع
أنت بسبب تلك القواعد
قواعد (سميت) أي
التأليف المفهوم من
السياق (بالسلم) أدخل
الباء على المفعول
الثنائي لانه يجوز أن
يقال سميت ابني محمداً
وسميت به محمد (المعروف)
الجاري على السنة
الناس تقديم الرأى على

حيث انما العموم والخصوص المطلق وحاصل ما أشار إليه أن من ابا بياناً أو تعميمية وان الاضافة كذلك فتكون
الاحتمالات أربعة بيانيتين تعميميتين من بيانية والاضافة تعميمية العكس والمعنى على الاول فخذ قواعد هي
أصول هي هو وعلى الثاني فخذ قواعد بعض أصول بعضها وعلى الثالث فخذ قواعد هي أصول بعضها وعلى الرابع
فخذ قواعد بعض أصول هي هو والذي ذكره الشارح ان فيه تكلفاً هو الاحتمال الثاني ولعل وجهه ان فيه
زيادة مستغنى عنها اذ يكفي أن يقال فخذ قواعد بعض (أقول) الاحتمال الاول والثالث كذلك اذ يكفي على
الاول أن يقال فخذ قواعد هي هو وعلى الثالث فخذ قواعد بعض فالارباع هو الاول بقي شيء آخر وهو أنه يرد
على الاول انه يقتضي انحصار علم المتعلق في القواعد المذكورة في النظم وليس كذلك ويمكن أن يجاب بأن
الانحصار ادعائي لا يكون تلك القواعد غالباً بمهمات الفن فتأمل (قوله) اما ان جعلت بيانية أي لقواعد على
مذهب غير الرضى فيكون الجار والمجرور حالاً من قواعد مقدمة أو لشيء محذوف وقواعد بدله منه أو عطف بيان
على مذهب الرضى المانع تقديم البيان على المبين والتقدير فهناك شيئاً من أصوله قواعد (قوله) ألفاظ
مترادفة أي اصطلاحاً ما لغة فالأصل والقاعدة مترادفان لان معناه ما ينبغي عليه الشيء وأما الضابط
فمعناه لغة الحافظ الحازم وأما القانون فمعناه لغة مقياس الشيء ذكره في القاموس (قوله) قضية كلية (الح)
كقولنا كل كلى مقوله على كثير من مختلفين بالحقائق جنس موضوع هذه القضية السككية المذكور
وجزئياته حيوان وجسم وجوهر ونحوها من الاجناس وأحكامها كونها أجناساً وكيفية تعرف أحكامها
من القضية السككية أن تجعل القضية السككية كبرى لصغرى موضوعها جزئياً من جزئيات موضوع القضية
السككية كحيوان ومحمولها نفس هذا الموضوع فتخرج النتيجة باطقة بتحكم ذلك الجزئى فتقول الحيوان كلى
مقول على كثير من مختلفين بالحقائق وكل كلى مقول على كثير من مختلفين بالحقائق جنس فتخرج النتيجة
الحيوان جنس (قوله من فنونه) قيل في من والاضافة هنا ما سبق في قوله من أصوله وأقول لا يظهر كون
الاضافة بيانية على تفسير الشارح الغنون بالفروع لما لا يخفى (قوله) والمراد فروع (قوله) أي ما ينتفع على
تلك القواعد من الجزئيات المستفادة منها وانما يفسر الغنون بالفروع تبعاً للمصنف في شرحه ولم يبقها على
ظاهرها من الانواع لئلا يتحد الجامع والمجموع لان الانواع هي القواعد والقواعد المجموعة بعض الانواع أو
نفسها على الاحتمالين في من هذا ايضا مقرر شيخنا الشارح وبحث فيه بما لا ينقض (قوله) جمع فائدة
من الفأد بالهمنزة وهو اصابة الفؤاد لا نفعاً له بها فقرأوا من القيسد بالياء وهو الثبوت والذهاب لانها تثبت
وتذهب (قوله) مختلفان بالاعتبار فقط أي دون الذات فانها متخذان بالذات (قوله) الحاصلة من الشيء
أي بسبب الشيء كحفر البئر وقوله من حيث انها في طرف الفعل بفتح الراء أي آخره أما يسكونها فالعين كالماء
والحيثية في الحال الاربع للتقيد ويصح أن تكون التعليل متعلقة بتسمى (قوله) بالفاعل متعلق بمطلوبة
والباء بمعنى من (قوله) على الاقدام على الفعل الاقدام الشجاعة كفى القاموس وغيره أرى بديه هنا لازمه
وهو الاقبال والمباشرة (قوله) وصدور بالرفع معطوف على انما باعثة من عطف أحد المتلازمين على الآخر
وبالانصب معطوف على اسم ان (قوله) تسمى علة غائية نسبة الى الغاية بقلب الياء همنزة كراهة اجتماع
ثلاث يا أنت ونسبت اليها لوجودها عندنا (قوله) والاولان أي الفائدة والغاية أهم من الآخر من أي
الغرض والعلة الغائية أي عموماً مطلقاً لانها قد توجدان مع عدم الآخر من كايته الشارح (أقول)
لا يقال الفائدة أعظم من الغاية لانفرادها اذا كان وجود الكثر في أثناء الفعل لافي طرفه لانا نقول لوجود
الكثر في هذه الصورة حصل في طرف الفعل المنتهى بوجود الكثر وأما ما بعد وجوده ففعل آخر (قوله) في
حفر بئر أي لان المطلوب منه والباعث عليه الماء (قوله) ويصح (الح) مقابل قوله تجمع ثلاث القواعد
(قوله من السياق) هو سابق الكلام ولا حقه (قوله) بالسلم هو حقيقة فبأية وصل به من الحسنيات الى
أعلى وبجاز بالاستعارة فيما يتوصل به من المعنويات الى أعظم كنهها لكن جعله هنا مجازاً لقطع النظر عن جعله
علماً والافعال عام المتقولة حقيقة فيكون حقيقة لوضعه بطريق النقل عن هذا المتن فسلامة على ما قيل انه صار

الا كحقيقة عرفية في هذا المتن واعلم ان الذي حققه العصام في شرح الرسالة الوضعية ان اسماء الكتب من علم الشخص وانها من الوضوح الشخصي الخاص لموضوع له خاص قال اذ الكتب الذي هو عبارة عن الالفاظ والعبوات المخصوصة لا يتعدد الا بتعدد الالفاظ وذلك التعدد تدقيق فاسفي لا يعتبره أرباب العربية ألا ترى انهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعاً شخصياً لأنواع العمل الموضوعة أمراً متعيناً لا متعدد ا هـ وحاصله انهم من علم الشخص بحسب عرف أهل العربية الذين لا يعتبرون تعدد الالفاظ بتعدد الالفاظ ويفهم منه أنها من علم الجنس بحسب التدقيق الفاسفي الذي يعتبر بتعدد الالفاظ بتعدد الالفاظ ويجعله تعدد شخص لا تعدد محل فقط لان الالفاظ اعراض والعرض لا ينتقل ولا يقوم بمحلين ومثل أسماء الكتب أسماء التراجم بل وأسماء العلوم على المتجه عندي وان اشترا الفرق لان مسمياتها وهي الاحكام المعقولة المخصوصة انما تتعدد بتعدد العقل وهذا التعدد أيضاً تدقيق فاسفي لا يعتبره أرباب العربية فاعرف ذلك (قوله فهذا عليه الخ) قبله بخطام ولا ناخطوط ابن مقله * وينظامها نظم الملائ في السالك فهذا الخ

(قوله شيخنا) يعني به الاستاذ الكبير سيدي عبد الله الكني كسي القصري (قوله والمروى في هذا النظم والبيت المستشهد به المنورق) أقول اما كون المروى في النظم المنورق فلا خفاء فيه وأما كونه المروى في البيت المستشهد به فباطل اذ لم يرو فيه منورق أصلاً لعدم صحته فيه وزنا ومعنى انما المروى فيه نورق أو رواق ويمكن أن يجاب بان في كلامه اكتفاء أي المنورق ونورق على التوزيع (قوله المزخرف) أي المحسن (قوله والغريب الحسن) احترز بالحسن عن الغريب غير الحسن وهو الكلمة الوحشية التي ليست ظاهرة المعنى ولا مألوفة الاسماء عند العرب كالجرشي أي النفس فانه ليس فصيحاً فاضلاً عن كونه عذبا لان من شروط الفصاحة خلوا الكلمة من الغريبة بهذا المعنى (قوله اغرابته) أي الحسنه وهذا تصرح بما علم من قوله والغريب الحسن عذب لان تعليق الحكم بالمشقة يؤذن بعملية المشتق منه (قوله كما عرف في فن البيان) زاد في كبيره وان لم يرفى القاموس المنورق بتقديم النون (قوله يرفى) مضارع مجهول لرفى رقى كرضى رضى اذا علا وجملة رقى الخ استئناف بياني قصد به بيان وجه تسميته بالسلم (قوله أي هذا التأليف) انما أخرج الضمير هنا وفيما يأتي للتأليف المفهوم من السياق ولم يرجعه للسلم مع تقدم ذكره صراحة لان السلم السابق هو الاسم لان التسمية باللفظ والذي يرفى به هو المسمى وليتوافق مرجع الضمير في تسميته وفيما بعده وأرجعه في الكبير الى السلم ويتعين أن يكون رجوعه اليه لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى المسمى على طريق الاستخدام (قوله الذي كاسمها) أي في مطابق العسل والشرف أو في اشتغال كل على ما يتدبى به (قوله فان قيل الخ) يحصل السؤال أنه يلزم توصيل الشيء لنفسه لان السلم بعض المنطق وقد جعله موصلاً لعلم المنطق المشتق على ذلك البعض (قوله السلم اسم للالفاظ) أي باعتبار دلالة الالفاظ على المعاني وهذا هو التحقيق من الاحتمالات السبعة المشهورة ولتأنيهاً بسيطاً وصلت به الى ثمانية وعشرين احتمالاً تأتي آخر هذه الحاشية وكان الانسب بالسؤال أن يقول قلنا هذا التأليف الالفاظ لاعلم أنه عدل الى التعبير بالسلم الذي هو اسم لهذا التأليف اشارة الى أن مسمى أسماء الكتب الالفاظ كما هو التحقيق (قوله فلا يلزم السؤال) أي لانه مبني على أن السلم اسم للمعاني المبينة في هذا النظم فاصل هذا الجواب بطل ما ياتي عليه السؤال (قوله فالمراد أن المذكور الخ) حاصله منع ما تضمنه السؤال من لزوم كون الشيء سلماً لنفسه لانه انما يلزم لو جعلت المعاني التي في هذا النظم سلماً لجميع علم المنطق وليس كذلك بل انما جعلت سلماً لعدداهما من مسائله وهذا انما يظهر على أن قوله أسماء مستعار للمسائل الصعبة على طريق التصريح بحسب بيان شبه المسائل الصعبة بالاسماء بجماع عسر التناول والقرينة الاضافة لاعلى ما قدمه من أن اضافة أسماء الى علم المنطق من اضافة المشبهة الى المشبهة الآن يراد بعلم المنطق الصعب منه من اطلاق الكل على البعض (قوله منصوب على التعظيم) لم يقل على المنعول به مع أنه الواقع لما فيه من الاخلال بالادب أي منصوب على وجه قصده اظهار عظمتها (قوله أي أمل) بهجمة مفتوحة بعدها ألف منقابلة عن همزة ساكنة فيمضمومة

فهذا عليه رونق
انخط وحده * وهذا
عليه رونق انخط والمالك
قال بعض مشايخ شيخنا
والمروى في هذا النظم
والبيت المستشهد به
المنورق بتقديم النون
على الواو وتأخير الراء
عنهما وان كان هو
والجاري على الالسنه
بمعنى واحد أي المزين
المزخرف ومع كون
المذكور هو الرواية
يريد حسناً بكونه غريباً
والغريب الحسن عذب
اغرابته والجاري على
الالسنه مبذول كما
عرف في فن البيان
(رفى به) أي بهذا
التأليف (سما علم
المنطق) من اضافة
المشبهة الى المشبهة أي
علم المنطق الذي كاسمها
فان قيل هذا التأليف
من علم المنطق فكيف
جعل سلماً قاناً للسلم
اسم للالفاظ لا لعلم
فلا يلزم السؤال سلماً
أنه اسم للمعاني فالمراد
أن المذكور في هذا
التأليف سلم لغيره من
المسائل الصعبة (والله)
منصوب على التعظيم
أي لا غيره (أرجو) أي
أمل ألا يتعلق بموضوع
فيه

مع الأخذ في أسبابه
وقد يطلق الأمل على
الظروف ومنه وار جو
اليوم الآخر (أن
يكون) هذا التأليف
(خالصا) من المكدرات
كتب الظهور والشهرة
والمحمدة (لوجه) أي
ذاته (الكريم ليس
قالصا) القاص في الأصل
يطابق على إحدى شفتي
البعير الناقصة عن
أختها ثم تجوز فيه
فاطاق عن الناقص
مجازا من باب
الطلاق اسم المقيد على
المطلق ثم يحتمل أن يكون
مراده بعدم النقص
السكك الحسي بان
لا يعرف عن اكمله عائق
وأن يكون مراده أن
لا يكون مطروحا في
زوايا الاهمال والتحول
لا يتفجع به لأن هذا أيضا
نقص فيكون قوله
(وان يكون نافعا
للمبتدئ) * به إلى
المطولات (مبتدئ) بيانا
وايضاحا وقد ذكرنا
شجنا عن شجنا أن
المؤلف كان مجاب
الدعوة وأنه دعاه ليقرا
هذا التأليف بالنفع
وقد أجاب الله دعاه
فكل من قرأه بنيسة
خالصة لله تعالى انتفع به
كله ومشاهد (فصل)
(في بيان جواز
الاشتغال به)

(قوله مع الأخذ في أسبابه) أشار به إلى أن الأمل لا يكون وجاء الأمل مع الأخذ في الأسباب والافهو طمع فكل
رجاء طمع وأمل ولا عكس وقد يخص الطمع بما لم يكن معه أخذ في الأسباب فيكون مبالغا للرجاء بمعنى الرجاء
الرجو كالضرب والرجاء كالسعادة فالثلاثة مصادر وأما الرجاء بالقصر فهو الناحية وهما رجوان والجمع
أرجاء وأما الأرجاء بالسكون فصدر أرجأت الأمر وقد تقابله هجرة بعد الجيم ياء أي أخرجت كذا في المختار
(قوله وقد يطلق) أي حقيقة كماله المتبادر من كتب اللغة وقوله الأمل أقول صوابه الرجاء وهو الواقع
في الآية والمطلق على المعنيين وفي بعض النسخ اسقاط لفظ الأمل فيكون في إطلاق ضمير مستتر يعود على الرجاء
المفهوم من أرجو فيكون صوابا (قوله ومنه وار جو اليوم الآخر) ومنه أيضا ما لم لا رجوان لله وقارا
أي لا تخافون عظمة الله قاله في المختار (قوله خالصا) أعلم أن مراتب العبادات الخالية من الحرمة ثلاث الأولى
أن تعبد الله طلبا للثواب وهو بامن العقاب وهذه أذناها الثانية أن تعبدته لتسرف لعبادته والنسبة إليه وهي
أعلى من التي قبلها الثالثة أن تعبدته لكونه الهالك وأنت عبده وهذه أعلاها كذا ذكره المناوي إذا علمت ذلك
فقول المصنف خالصا يحتمل خالصا عن المكدرات كتب الظهور والشهرة كقال الشارح فيصدق بأي واحدة
من الثلاث وأقربها إليه أولاها ويحتمل خالصا عن موانع السكك الأعلى فيكون من المرتبة الأخيرة أفاده شجنا
العدوى (قوله والشهرة) هي أبلغ من الظهور وقوله والمحمدة بفتح الميم الثانية وكسر هاء صمد المذمة
بفتح الذال وكسر هاء (قوله أي ذاته) جرى على مذهب الخلف وعلمه فالإضافة للبيان أما أن جرى على مذهب
السلف من إثبات وجه له تعالى منزعة عن سمات الحوادث فالإضافة على معنى اللام (قوله القاص الخ) وأما
القاص من النوق فهي الشابة وهي بمنزلة الجارية من النساء وجمعها قاصص بضمهم وقلائص مشعل قدوم
وقدم وقد آمو جمع القاص فإلصاقه في المختار (قوله يطلق على إحدى شفتي) أي كما يطلق بمعنى المرتفع
يقال قاص الشيء أي ارتفع وبمعنى النضم يقال قاص الثوب بعد الغسل أي انضم وبأنه ما جلس قاله في المختار
(قوله شفتي البعير) أي أنحوه كإفئدة عبارة المختار (قوله فاطاق على الناقص الخ) ظاهره تقريره أي
المجاز بمرتبة وهو الأقرب فان أريد من القاص الناقص مطلقا ثم انتقل منه إلى الناقص بسبب حب الظهور
والشهر فوالحمدة فهو بمرتبة وبمعنى كون المجاز من باب الاستعارة بان تعبد المشابهة بين القاص والناقص
(قوله ثم يحتمل الخ) ذكرنا قبل وبقينا ثالث وهو أن يراد بكونه ليس قالصا أن لا يقصده حب الظهور
والحمدة وهو القريب لقول المصنف خالصا لوجهه الكريم وأقول لا يخفى أنه على هذا يكون قوله ليس قالصا
تأكيذا لقوله خالصا لوجهه الكريم والتأسيس خبير من التأكيذ فلهذا تكرر الشارح (قوله بان
لا يعرفه) من العوق وهو الحيس والعرف عن الشيء وبأنه قال كفي المختار (قوله في زوايا الاهمال) أي
أركان شبه الاهمال بدارخرية على طريق المكنية وأثبت الزوايا تخيلا والتحول لعدم الظهور وعطفه على
الاهمال من عطف اللازم (قوله نافعا للمبتدئ) أي الأخذ في صغار العلم أي نافعا بطريق الإصالة في
وضعه فلا ينافي نفعه لغيره من المتوسط والمنتهى أما بما رجعة أو مطالعة ذكره شجنا العدوى ولام للمبتدئ
زائدة لتقوية العامل الذي هو نافعا لضعفه بالقرينة وما لم تكن زائدة لمحض جوازها تعلقها كماله هو مصرح
به في محله وبهذا يعرف ما في كلام بعض هنا (قوله به إلى المطولات مبتدئ) ذكره بعد قوله وان يكون نافعا
للمبتدئ تخصيص بعد تعميم أو من ذكرنا لازم بعد المزموم (قوله بيانا وايضا) أي لقوله ليس قالصا
(قوله عن شجنا) هو العلامة اليومية شجنا شرح الكبري وشرح مختصر السنوسي (قوله كان مجاب
الدعوة) هو جدير بذلك فإنه كان من الصوفية ورأيت له تأليف في التصوف
(فصل في بيان جواز الاشتغال به) أي في مبيته من ظرفية الخاص في العام ويحتمل غير ذلك ثم يصح أن يكون
من باب الترجية لشيء والزيادة عليه لانه بين في هذا الفصل القول بأنه محرم والقول بأنه ينبغي والى هذا يشير قول
الشارح في كبره في بيان جواز الاشتغال به وحرمة ونديه اه وأن يكون المعنى في بيان الاختلاف في جواز
الاشتغال فتكون الترجمة مطابقة للمترجم لان بيان الاختلاف في جوازه يتضمن بيان الأقوال الثلاثة (قوله

ليكون الخ) علة للمضاف الذي قدره الشارح وهو بيان (قوله على بصيرة) أي شارعا على بصيرة والبصيرة
 قوة ادراك النفس ويقال هي عين القلب والمراد بها معرفة حال المشروع فيه (قوله على قسمين) أي كأن
 على قسمين من كينونة السكلى على صنفيه ولو أسقط لفظ على لكان أحسن (قوله بعلم الفلاسفة) الإضافة
 للجنس فتصدق بالحكمة والهيئة وغيرهما من علومهم والفلاسفة جمع فلسفي نسبة إلى الفلاسفة مأخوذة من
 فيلاسوف وهو الحكيم وقد عرفوا الفلاسفة بأنهم أعلم بالبحث فيه عن أحوال الموجودات على ما هي عليه في نفس
 الأمر بقدر الطاقة البشرية وأقسامها ثلاثة لأن الموجودات كان مستغنيا عن المادة في الوجود من الخارج
 والذهني فالعلم الباحث عن أحواله يسمى الإلهي والفلاسفة الأولى والأقل احتياج إلى المادة في أحوال وجودها
 فالعلم الباحث عن أحواله يسمى الطبيعي وإن احتياج إلى المادة في الوجود الخارج عن دون الذهني فالعلم الباحث
 عن أحواله يسمى الرياضي فالعلم الإلهي كالبحث عن أحوال الواجب تعالى والعقول والنفوس وسائر الجواهر
 المجردة والاعراض والطبيعي كالبحث عن أحوال الافلاك والعناصر والحيوانات والنباتات والمعادن والرياضي
 كبحث الهندسة والموسيقى كذا في حواشي شرح العقائد (قوله والعلامة ابن عرفة) عطف على هذا
 السلم بتقدير مضاف حذف الدلالة ما قبله عليه أي ومختصر العلامة ابن عرفة لا على الإمام السنوسي لاقتضائه
 تشارك الشيخين في مختصر واحد (قوله ورسالة أنير الدين الأبهري) أنير فعيل بمعنى مفعول بفتح العين أي
 المؤثر أي المختار من أهل الدين والأبهري بفتح الهمزة والموحدة وسكون الهاء نسبة إلى أبهر أو هي قبيلة وغلط
 من جعله بسكون الموحدة وفتح الهاء كذا قاله ملا تاج وتبعه الشهاب القليوبي في حاشية إيساغوجي (أقول)
 لم أجد في القاموس ولا في غيره أبهر بالضبط الأول لا اسم بل بلد ولا قبيلة ولا غيرهما حتى ينسب إليه والذي
 وجدته فيه أبهر بالضبط الثاني اسم البلد من بلاد الحجاز وهو أبهر كهماء قبيلة من قناعة ونسبوا
 إليها على غير قياس فقالوا أبهراني كزنجاني وعلى القياس فقالوا أبهرأوي فانظر هذا مع ما قاله ملا تاج ومن تبعه
 ولا بد في أنهم غلطون وإن الحق مع من غلطوه في الضبط الثاني قرر (قوله وتأليف الكاتبي) يعني ممتن
 الشمسية (قوله والخوانجبي) أي وتأليف الخوانجبي وتأليف سعد الدين وتأليف غيرهم على ما مر آنفاً ولأن
 تقول تأليف مفرد مضاف فيعم ويجعل الكلام على التوزيع كما يقال ذلك لوقيل وتأليفات الكاتبي
 والخوانجبي الخ فافهم (قوله وسعد الدين) أي التفتازاني صاحب من التهذيب (قوله فهذا) الفاء مفتحة
 عن شرط مقدر أي إذا أردت معرفة حال هذا القسم فهذا الخ (قوله من لا معقول له) أي من لا مفهوم له أو اسم
 المفعول بمعنى المصدر بناء على تجويز ذلك أي من لا عقل أي فهم له (قوله بل هو فرض كفاية) أي على
 أهل كل إقليم إذا قام به واحد منهم سقط الخرج عن الباقيين وعلى كونه فرض كفاية بقوله لأن حصول
 القوة الخ وقوله الذي هو وصفه لرد الشكوك فالضمير يرجع إليه أو وصفه لحصول فالضمير يرجع إليه بمعنى
 التخصيص لانه الذي في وسع المكلف الحصول ففقيه استخدام ان لم يرد بالحصول من أول وهلة التخصيص وفي
 كلامه إشارة إلى قياس من الشكل الأول نظمه هكذا علم المنطق يتوقف عليه فرض الكفاية وكل ما يتوقف
 عليه فرض الكفاية فهو فرض كفاية ينتج علم المنطق فرض كفاية وهو المدعى (أقول) بأن لا يبرأنا
 القياس على هذا الوجه أنه كان المناسب للمدعى أن يقول الشارح في الكبرى وما يتوقف عليه فرض
 الكفاية فهو فرض كفاية بدل قوله وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب إذ الواجب أعم من فرض الكفاية
 الذي هو المدعى وهذا محل كونه فرض كفاية إذا لم يستغن عن مجردة الذهن وصحة الطبع إذ بذلك أيضا
 تحصل القوة على رد الشكوك الذي هو فرض كفاية ولذلك لم يحتج إليه الصحابة والتابعون ولا أئمة المجتهدين
 وأصحابهم وأما قول الشارح ان حصول ذلك يتوقف على حصول القوة في هذا العلم فاعلم انه عند عدم جودة
 الذهن وصحة الطبع ومن صرح بالاستغناء عنه بما ذكر الشيخ السنوسي في شرح مختصره والشيخ ابن يعقوب
 وغيرهما (قوله لكن المصنف الخ) أقول هذا استدلال على قوله فهذا ليس في جواز الاشتغال به خلاف
 دفعه بالشارح إرادا على المصنف نسأمن قوله فهذا الخ حاصله إذ لم يكن في القسم الأول الذي منه ما في هذا

ليكون الطالب على
 بصيرة أعلم أن علم المنطق
 على قسمين القسم الأول
 ما ليس مختلوطا بعلم
 الفلاسفة كالمذكور
 في هذا السلم ومختصر
 الامام السنوسي
 والعلامة ابن عرفة
 ورسالة أنير الدين
 الأبهري المسماة
 إيساغوجي وتأليف
 الكاتبي والخوانجبي
 وسعد الدين وغيرهم
 من المتأخرين فهذا
 ليس في جواز الاشتغال
 به بخلاف ولا يصح
 عنه إلا من لا معقول
 له بل هو فرض كفاية
 لأن حصول القوة على
 رد الشكوك في علم
 الكلام الذي هو فرض
 كفاية يتوقف على
 حصول القوة في هذا
 العلم وما يتوقف عليه
 الواجب فهو واجب
 لكن المصنف لما أراد
 أن يذكر أنه جائز
 ذلك إلى ذكر الخلاف
 فيجعل على ما هو مختلوط
 بالفلاسفة * القسم
 الثاني ما هو مختلوط بعلم
 الفلاسفة وكثير منهم
 وهذا هو الذي وقع فيه
 الخلاف والخلاف الواقع
 فيه على ثلاثة أقوال كما

النظم خلاف فكيف ذكر المصنف الخلاف فهذا الاستدراك ليس مضميناً لانه لم يشترط ما يتوهم مما قبله
انتفاؤه ولا نفي ما يتوهم مما قبله بل هو مجازي للعلاقة المشابهة والجامع وجود الدفع في كل واحد حاصل
دفع الاراد أن المصنف قصد بيان جواز الاشتغال بالمنطق الذي منه نظمه فخره ذلك التصدي إلى ذكر حال المنطق
المخلوط فترجم له وبين الخلاف فيه فالضمير في قول المصنف في جواز الاشتغال به يرجع إلى المنطق بمعنى القسم
المخلوط واسم الإشارة في قول الشارح جرحه ذلك إلى الارادة وذلك كراشدهم التأولها بالتصدي إلى ذلك لانه لم
يذكر بالفعل جواز الاشتغال بغير المخلوط ويرد على هذا الدفع انه يلزم عليه ترك ما قصده مع انه أهمل الآن
يقال ذلك جرحه لانه بين ان الاصح جواز المنطق المخلوط لسكامل القرينة الممارس للكتاب والسنة وعدم
جوازه لغيره لعدم الامن عليه من شبه الفلاسفة وهذا يتضمن جواز غير المخلوط مطلقاً فقد المحذور المذكور
فاحرص على هذه الدقائق (قوله والخلاف) اسم مصدر بمعنى الاختلاف (قوله بالتنوين) قال في الكبير
ولا يجوز ترك التنوين على أن يدخل في البيت الشكل لان الشكل انما يكون في مستفعل ان ذى الوند المفعول
ومستفعلان في الرخوة ليس بمفعول بل هو مجموع فلا يدخل الشكل الرخوة والشكل اجتماع الخبز
والكف والخبز سقوط الثاني الساكن والكف سقوط السابع الساكن (قوله فالامام ابن الصلاح) هو
كافي شرح النخبة الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمر وعثمان بن الصلاح عبد الرحمن بن زيل دمشق اه وقال
الشارح في كبيره الكردي كان اماماً في الفقه والحديث عارفاً بالتعبير والاصول والنحو ورعاً زاهداً وكان
والده الصلاح شيخ بلاده تفتقاً ابنه عليه في حياته ثم رحل سنة تسع وسبعين وخمس مائة وتوفي صبح يوم الاربعاء
الخميس والعشرين من ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعمائة وسبعمائة (قوله بحج النواوي) قال في الكبير
بحج الدين صاحب التصانيف المشهورة المباركة النافعة ولد في العشر الاول من المحرم سنة احدى وثلاثين وسبعمائة
بنوى من الشام من عمل دمشق وتوفي ليلة الاربعاء رابع عشر رجب سنة ست وسبعين وسبعمائة وقد قيل
(قوله على غير قياس) لان القياس في المقصور الذي ألفه ثمانية والمقصود الذي يؤه ثلثة القلب واو فيقال في
النسبة إلى فتى ونوى وشح وعم فتوى ونوى وشحوى وعموى وان كانت الالف أو الياء رابعة حاز الحذف
والقلب فيقال حبلى وحبلى وقاضى وقاضى وفي الاربع منها تفصيل في محله ووربما أتى بالفتى قبل الواو في
المقصور فيقال حبلى وحبلى وان كانت الالف أو الياء خامسة قصداً حذف فيقال مصطفي ومستدى (قوله
وقد ذكرهنا الخ) أي حيث قال ان نوى قرية من قرى مصر فنناقشه الشارح بأنه سبق قلم وحيث قال ان
زيادة الالف في نواوى اما ضرورة الوزن أو الاشباع كما قالوا المصنوع في النسبة إلى سخاؤ كما قيل به في قوله تعالى
وما ضعضوا وما استكانوا انه اتمعت من السكون واشبعت الفحمة ألفاً وكفى قوله * أعوذ بالله من العقرب
* فنناقشه الشارح نقلاً عن شيخه بان هذا ليس من ضروريات الشعر وبان الاشباع سماعى لا قياسى والا
لاشبع كل حركة وتوقف شيخنا العدوى في قوله ان هذا ليس من ضروريات الشعر فقال أنظر ما وجهه بل
الظاهر انه من ضروريات الشعر اه (وأقول) معنى قوله المذكور ان زيادة الالف اشباعاً ليست من
الاهور التي يجوز للشاعر باطراد ارتكابها عند الضرورة كصرف ما لا ينصرف ومنع صرف ما ينصرف وقصر
الممدود وما لا مقصور وان وقعت في بعض أشعار العرب للضرورة شذوذاً فهي من الضروريات السماعية
لا القياسية (قوله ووافقه على ذلك كثير من العلماء) بل حكاه السيوطى عن جمهور العلماء من الفقهاء
والمحدثين نقله شيخنا العدوى (قوله ووجه تحريم هؤلاء اياه انه الخ) أي وأما توجيهه بأنه يشتغل به اليهود
والنصارى فليس بشئ إذ يلزم هذا القائل تحريم النحو والطب بل والا كل والشرب وغيره الاشتغال اليهود
والنصارى بها كذا في كبيره (قوله حيث كان) الظرف متعلق بخبر ان وهو قوله يخشى الخ والحيثية
للتعامل أو التقيد (قوله بكفریات الفلاسفة) الاولى أن يراد بكفرياتهم ما يشمل ضلالاتهم الغير المكفرة
على طريق التغليب ولانها تخرج إلى الكفر (قوله القول الثاني للجمهور) أقول لعلى المراد جمهور غير
الفقهاء والمحدثين فلا ينافى ما مر عن السيوطى (قوله الغزالي) ضبطه بعضهم بالتخفيف وبعضهم بالتشديد

قال المصنف (واختلف
في جواز الاشتغال به
على ثلاثة) بالتنوين
(أقوال) بدلي منه أو
عطف بيان القول
الاول ما أشار إليه بقوله
(ف) الامام (ابن الصلاح
(و) الامام أبوزكريا يحيى
(النواوى) نسبة إلى
نوى على غير قياس قرية
من قرى الشام وقد
ذكرهنا سيدي سعيد
كلاماً ناقشناه فيه في
الشرح الكبير (حرماً)
الاشتغال به ووافقه
على ذلك كثير من
العلماء ووجه تحريم
هؤلاء اياه انه حيث
كان مخلوطاً بكفریات
الفلاسفة يخشى على
الشخص اذا خاض فيه
أن يتمكن من قلبه
بعض العقائد الزائفة
كلوقع ذلك المعترلة
القول الثاني للجمهور
والية أشار بقوله
(وعلى قوم) ينبغى أن
يعلم منهم الامام حجة
الاسلام الغزالي حتى
قال من لا معرفة له
بالمنطق

وتقدمت ترجمته (قوله لا يوثق بعلمه) أي ادراكه أي ادراكه كان لانه لا يفرق بين صحيح العلوم وفاسدها
والمراد بالوثوق التام والا كان هذا الكلام مقتضيا لوجوبه لانه مع ان المقول عنه الفاسد بدليل قول
المصنف في شرحه واستحبه الغزالي وقول ابن يعقوب بعد نقله عن الغزالي الكلام المذكور ومع ذلك لم يحمله
من فروض الكفاية كالعلوم لعدم توقف العلوم عليه بل براديه كالادراكها ولانه قد يعنى عن قائده كمال
العقل وامامنا روى من انه رجع الى تحريره فلم يثبت اه (وأقول) يؤخذ من هذا الكلام ان كلام
الغزالي فيمن لم يستغن عن علم المنطق بذكاء الفطنة كالمصنف (قوله معيار العلوم) أي ميزان الادراكات
الذي يعرف به صحيحها من فاسدها (قوله يحتمل أن يكون بمعنى كفاية) ما نقلناه آنفا عن المصنف في
شرحيه وعن ابن يعقوب ينافي هذا الاحتمال وفي كلام بعضهم ما يفيد انها حقيقة في الاستحباب مجازي في الوجود
أفاده شيخنا العدوي (قوله كما تقدم) أقول الذي تقدم انه يجب كفاية غير المخلوط والكلام هنا
في المخلوط فقوله كما تقدم ليس في محله ويمكن حمل قوله كما تقدم على ان المعنى كالقسم الذي تقدم وهو غير
المخلوط (قوله المشهورة) أي لكثرة قائلها وقوله الصحيحة أي لقوة دليلها (أقول) الذي اختصت به هذه
القول تجمع الوصفين فلا ينافي شهرة القولين الاولين أيضا لكثرة قائلهما كما علم بممارس فافهم (قوله جواز)
قال شيخنا العدوي أراد به الاذن فيصدق بالوجوب والنسب ولم يرد به استواء الطرفين لقوله في علمه *
لهتدى به الى الصواب اه (قوله أول ما يستنبط الخ) فهي فصيحة بمعنى مقعولة أي مستخرجة (قوله
أول ما يستنبط منه) أي من العلم وقوله مطلقا أي سواء كان أول العلم أو غير أوله وقوله لانه أي العلم
سبب الخ أي فالجامع ان كلا سبب مطلق حياة وهو تعليل الاستعانة لما يستنبط من العلم مطلقا يؤخذ منه
تعليل استعانة أول ما يستنبط من العلم (قوله ثم استعير للعقل) أي فتكون هذه الاستعانة الثانية مبنية
على الاستعانة الأولى وطريق ذلك ان تجعل المعنى المتجوز اليه أولا بمنزلة المعنى الحقيقي للمعنى المتجوز اليه ثانيا
ووجه التشبيه بين الاستعانة من العلم والمستنبط من العلم والمستعارة له وهو العقل الانتفاع والاهتداء بكل وان
شئت جعلت التجوز الاول من المجاز المرسل بمرتين على أول احتماله بان يتجوز الى أول مستنبط مطلقا ثم الى
أول مستنبط من العلم وبثلاث مراتب على ثانیها بأن يتجوز الى أول مستنبط مطلقا ثم الى أول مستنبط من
العلم ثم الى المستنبط من العلم مطلقا والعلاقة في جميع هذه التجوزات دائرية بين الاطلاق والتقييد وجعلت
التجوز الثاني أيضا من المجاز المرسل من اطلاق اسم الشيء على آله فيكون من المجاز المرسل المبني على مجاز
مرسل وان شئت جعلت التجوز الاول من الاستعارة والثاني من المجاز المرسل فيكون من المجاز المرسل المبني على
استعارة وان شئت عكست فيكون التجوز الثاني من الاستعارة المبنية على مجاز مرسل هذا ما ظهر لي فاحفظه
(قوله ثم صار حقيقة عرفية فيه) لهجر المعنى الاصلى الاول والمعنى الاصلى الثاني بحيث صار اذا أطلق لفظ
القرينة ينصرف الى العقل لا الى أول مستنبط من الماء ولا الى المستنبط من العلم بل اذا أريد أحد هذين كان
بطريق المجاز العرفي فلا بد من قرينة تدل على ارادة أحدهما (قوله ممارس السنة والكتاب) أي من أولهما
ومتداولهما فعرف العقائد الحقة من العقائد الباطلة وليس المراد بممارستهما الادراك ما يتعلق بهما من لغات
وأسباب نزول وناسخ ومنسوخ وغير ذلك بحيث صار يستنبط الاحكام الفقهية منها فان ذلك انما يحتاج اليه
المجتهد المطلق أفاده ابن يعقوب (قوله فيجوز له) قدره ليعلق به قوله لهتدى (وأقول) فيه انه مستغنى
عنه لانه متعلق بقول المصنف جوازه والعذر له بعد العهد بالمعلق (قوله لكونه قد حصن الخ) أقول يؤخذ من
التعليل ان المدار على تحصين العقيدة حتى لو حصنها كامل القرينة بممارسة غير الكتاب والسنة كما كتب
الكلام التي لاهل السنة جاز له المخلوط وهو قريب (قوله ذكيا) من الذكاء وهو شدة العقل وقوة ادراكه
وهذا معنى قول السعدى شرح التلخيص هو شدة قوة لنفس معدة لاكتساب الاراء بكسر العين اذا القوة في
عبارة هي العقل كما مر بسطه (قوله ومن هنا) أي من أجل ما ذكرهنا من الخوف على المطالع على عقائد
أهل الصلال وشبههم منعوا الخ (قوله بكتب علم الكلام الخ) كالطوالع والمطالع والمواقف والمقاصد وعذر

لا يوثق بعلمه ومما
مقياس العلوم وقوله
ينبغي يحتمل أن يكون
بمعنى يجب كفاية
كما تقدم ويحتمل أن
يكون بمعنى يستحب
القول الثالث التفصيل
واليسه أشار بقوله
(والقوله المشهورة
الصحة) جوازه لكامل
القرينة) هي في الاصل
أول ما يستنبط أي
يستخرج من البئر
استعير لأول مستنبط
من العلم أولا يستنبط
منه مطلقا لانه سبب
حياة الروح كان الماء
سبب حياة الجسم
ثم استعير للعقل ثم صار
حقيقة عرفية فيه
(ممارس السنة) أي
الحديث (والكتاب)
أي القرآن فيجوز له
(لهتدى به الى الصواب)
لكونه قد حصن
عقيدته فلا يضره بعد
ذلك الاطلاع على
العقائد الفاسدة
وشبهها أما اذا كان
بليدا فلا لانه لا يقدر
على دفع شبههم فربما
تمكن من قلبه وكذا
اذا كان ذكيا غير
ممارس السنة والكتاب
ومن هنا منعوا الاشتغال
بكتب علم الكلام
المشبهة على تحليلات
الفلسفة الالهية

أهل السنة في أيداعهم ذلك في كتبهم الممكن من ردها وإبطالها
(أنواع العلم الحادث)

هي أربعة لأن العلم إما تصور أو تصديق وكل منهما إما ضروري أو نظري وتعرض لتغيره ولم يتعرض لحدوده لما
فيه من الخلاف حتى قيل إنه لا يحد كونه ضرورياً ولا أن تنويعه يتضمن تعريفاً لمسايقاً أن التقسيم من قبيل
الرسم (قوله مطلق الادراك) ولو غير جازم أو غير مطابق للواقع فدخل القن والجهل المركب وتصور النسبة
المشكوكه والمتوهمه بدليل جعل السبب وغيره إياهما من قبيل التصور (قوله لا ما) أي المعنى أو الادراك
الذي يراد أي من لفظ العلم في اصطلاح بعض الأصوليين وكان في النسخ لفظ به بعد يراد فامر شيخنا الشارح في
درسه بشطبهما من النسخ ثم قال ويصح إبقاؤها على أن المراد إيرادها له وأنا أقول هذا النما يحتاج إليه إذا
أرجع الضمير في به إلى ما إذا أُرْجِعَ إلى العلم فلا لفظ بعض ساقط من بعض النسخ ومن الشرح الكبير
(قوله وهو) أي ما يراد في اصطلاح بعض الأصوليين ادراك خاص أي ادراك النسبة التصديقية عبارة
شيخنا العدوي العلم عند الأصوليين الاعتقاد الجازم المطابق للحق عن دليل وعند المناطق الصورة الحاصلة في
الذهن يقيناً أو ظناً أو جهلاً مركباً اهـ (قوله لانه الخ) تعليل للنفي وقوله حينئذ أي حين إذا ورد العلم
باصطلاح ذلك البعض وقوله لا يقبل التقسيم الآتي يعني إلى تصور أو تصديق إذا الشيء لا ينقسم إلى نفسه
وغيره (قوله اشعار الخ) علة للعلة التي هي الاحتراز وعلة لتقييدهم بالاحتراز على ما مر (قوله عن أن
يتصف علمه الخ) زاد في كبريه وعن أن يتصف بكونه ضرورياً ونظرياً اهـ لما في اطلاق الضروري على
علمه تعالى من إيهامه مقارنة للضرورة المستحيلة في حقه تعالى مع عدم ورود السماع به وإن كان معناه صحيحاً في
حقه تعالى إذ علمه تعالى ليس عن كسب وفكر وفي اطلاق النظري من اقتضاء الحدوث لانه ما يحصل عن نظر
واستدلال فيكون مسبوقاً بالنظر والاستدلال فأده ابن يعقوب (قوله إلى المعنى) يطلق المعنى على أربعة
معان ما يقابل الجوهر وهو العرض وما يقابل المحسوس وهو المعقول وما يقابل اللفظ وهو ما يفهم منه ومطلق
المدرك وهو المراد هنا (قوله ولان التصور الخ) اعترض بان المفسر بحصول هو مطلق العلم الشامل للنوعين
لا التصور فقط وبان الاقتصار على التصور يستلزم قصور التعليل الثاني وأقول مبنى الاعتراض أن المراد
بالتصور في التعليل الثاني مقابل التصديق والمتجه عندي حله بقريته تعريفة بما ذكر على التصور مرادف
العلم كما هو أحد استعماليه على ما قرره شارح الشمسية وعلى هذا الاعتراض أصلاً (قوله حصول الصورة)
أي صورة أي صورة الشيء الحاصلة في النفس بناء على التحقيق أن العلم من مقولة الكيف وانما جعله نفس
الحصول تبينها على لزوم هذه الصفة واعتبارها فيه وأما على أنه انفعال فهو على ظاهره لأن المراد بحصول
الصورة قبول النفس إياها والمراد بصورة الشيء ما يكون آلة لامتيازها سواء كان نفس ماهية الشيء أو شيئاً أي
مثاله كذا قال عبد الحكيم في حاشية القطب وقيل من مقولة الفعل بناء على ما يتبادر من لفظ الادراك
والأدعان ونحوهما وقيل من مقولة الإضافة بناء على أنه نسبة بين المدرك والمدرَك ولا يرد على أنه كيف انهم
عرفوا الكيف بأنه عرض لا يقبل القسمة لذاته ولا يتوقف تعقله على تعقل غيره والعلوم النظرية تتوقف
لأن المراد بالتوقف المنفي أن لا يعقل الامع تعقل الغير كما في الابوة والبنوة والعلوم الكسبية بعد تحصيلها ليست
كذلك ولأنه يلزم أن يكون العلم جوهر اعراضاً كان الشيء ذو الصورة جوهر وكيفما عرضا غيره إن كان
عرضا غير كيف وهو جوهر معدوم إن كان معدوماً لقولهم إن العلم عين العلوم ذاتا لأن المراد بالمعوم في قولهم
المدرك والمعلوم الذهني وهو الصورة لا الشيء ذو الصورة إذ لا يشك عاقل في أنه غير العلم والمعلوم الذهني عين العلم
ذاتاً وانما يحتاجان اعتباراً فالصورة من حيث ذاتها معلومة ومن حيث حصولها في الذهن علم (قوله وهو من
خواص الاجسام) لاقتضائه الانطباع في النفس والانطباع والنفس من خواص الاجسام وأما النفس في
نحو كتبكم على نفسه الرجة فمعنى الذات ولأنه يستدعي سبق الجهل كما قال سيدي سعيد (قوله في اطلاقه
الخ) تقرير على التعليلين أي في اطلاق المذكور من التصور والتصديق على علمه تعالى إيهام أنه جسم

(أنواع العلم الحادث)
المراد بالعلم مطلق
الادراك لا ما يراد به في
اصطلاح بعض
الأصوليين وهو ادراك
خاص أي ادراك النسبة
التصديقية لانه حينئذ
لا يقبل التقسيم
الآتي وتقييد العلم
بالحدوث للاحتراز عن
علم الله تعالى وتعالى
اشعاراً بانه سبحانه
وتعالى عن أن يتصف
علمه بالتصور أو
التصديق إذ كل منهما
مفسر بالادراك الذي
هو وصول النفس
إلى المعنى ولان التصور
حصول الصورة وهو
من خواص الاجسام
ففي اطلاقه على علمه
تعالى إيهام

وله نفس تنطبع فيها صور المعلومات أي مع عدم السماع والابتهام بمعنى الايقاع في الوهم أعني الذهن (قوله
وان أر يديه معنى صحيح) أي أر يدي بالذكور من التصور والتصديق بان يراد بالتصور وفي حقه تعالى علمه
بالمفرد كذا في زبدو بالتصديق علمه بوقوع نسبة القيام الى زبدو مثلاً وان في كلامه ما وصلياً زائدة فلا
تحتاج الى جواب كحقيقة البعض والاول للحال فيكون في غير هذه الحال أولى بالابتهام أو مرسلة غائية
لجواب محذوف لدلالة ما قبله عليه والواو عاطفة على محذوف أي ان لم يرد به معنى صحيح وان أر يدي (قوله وفي
هذا) أي التقييد المذكور (قوله على ان الخ) أي والتحقيق كائن على ان الخ أي ما أفاده كلامه من
الاحتياج الى التقييد أمر ظاهري والتحقيق كائن على ان الخ ويحتمل كون على ان بمعنى لكن فتأمل (قوله
لكن المصنف رحمه الله تعالى أواد الايضاح) أي ايضاح المقصود فذكر التقييد تصريحاً بالمقصود زاد في
الشرح الكبير ويخرج علمه تعالى حتى على قول بعض أكابر أهل السنة ان علمه تعالى يتعدد بتعدد
المعلومات وهو قول قوي وأما الرد عليه بلزوم دخول ما لا نهاية له في الوجود فيرد بأن استحالة دخول
ما لا نهاية له في الوجود إنما ثبتت في حق الحوادث أما في حق القديم فلا اه (أقول) هذا يقتضي
ان ذكر أنواع ليس يخرج العلم القديم على هذا القول وهو انما يسلم اذا كان القائل به يقول ان تعدد
العلم القديم بتعدد المعلومات بتعدد النوع والظاهر انه عنده تعدد بالشخص فتأمل ثم أقول الاكتفاء في
اخراج العلم القديم بذكر أنواع انما يظهر بالنسبة ان يعلم عدم تنوعه لا مطلقاً فافهم (قوله المراد به الخ)
أقول لا يظهر رجوع الضمير الى المفرد لانه يلزم عليه عدم مانعية التعريف اذ تصديق على التصديق انه ادراك
ماليس مشتملاً على النسبة الحكمية اذ من جهة ماليس مشتملاً على النسبة الحكمية نفس النسبة الحكمية
مضرة بعدم اشتمال الشيء على نفسه فتعين أن يكون الضمير راجعاً الى ادراك المفرد وما وافقه على ادراك أي
المراد بادراك المفرد ادراك ليس مشتملاً على النسبة الحكمية أي ليس متعلقاً بها فهو من اشتمال المتعلق
بالكسر على المتعلق بالفتح وعبرة كبيرة بعد قول المصنف مفرد المراد به ماليس نسبة حكمية سواء كان
جوهر أو عرضاً كزبدو ضرب أو جوهر أو عرضاً كضارب اه والضمير فيها عائداً على المفرد لعدم اتحاده
الاشتمال فتأمل (قوله على نسبة حكمية) تطلق النسبة الحكمية على النسبة الكلامية وهي تعلق المحمول
بالموضوع أو التالى بالمقدم ايجاباً أو سلباً وعلى وقوع هذه النسبة وعدم وقوعها أي مطابقتها لنفس الامر
وعدم مطابقتها ومن الاطلاق الثاني قوله هنا ماليس مشتملاً على نسبة حكمية وقوله بعد الانها غير حكمية
ومن الاول ما يأتي في قوله أي وادراك وقوع نسبة حكمية وفي قوله والاخر ادراك النسبة الحكمية
و يتقرر بعبارة كهذا اسقاط ما عترض به وقوله نسبة حكمية أي مدركة على وجه الادعاء كما يؤخذ من كلامه
بعد فدخل في التصور ادراك النسبة الحكمية لا على الوجه المذكور كما صرح به قرادود (قوله تصور اعلم)
أي علم بالتصور أي سمى به (قوله فادراك كالجنس) أي في الشئ ولم يجعله جنساً حقيقياً لا اعتباراً باختلاف
الكثير من المقول عليهم الجنس بالحقائق والاختلاف التصوري والتصديق المقول عليهما الادراك ليس بالحقيقة
بل باعتبار المتعلق بقبح اللام هذا ما ظهر لي فتأمل اه وأما توجيه ذلك بان الادراك عرضي وله والاجناس
الحقيقية متقدمة مستمرة فبرهانه يقتضي ان كل عرض له جنس حقيقي ولا دليل على ذلك بل صريح كلامهم
يبطله كما يعرف بالوقوف على تقريرهم تعاريف الامور العرضية كاللفظ والبياض والزمن على أنه عرض
وغير ذلك مما لا يحصى (قوله ويشاؤول) مستأنف لا عطف على يخرج والضمير فيه لادراك المفرد وما في قوله
مالا نسبة له واقعة على ادراك بقرينة التمثيل ودخل في قوله مالا نسبة له أصلاً ثلاث صور ادراك الموضوع وحده
وادراك المحمول وحده وادراكهما معاً ماعدون النسبة بينهما ودخل في قوله وما فيه نسبة الانها غير حكمية
أي مدركة على وجه الادعاء أربع عشرة صورة ادراك النسبة الإضافية كالنسبة في ابن عمرو وهي بنوة
زيد اعمر والنسبة في الحيوان الناطق وهي كون الثاني صفة الاول والنسبة الكلامية بتسميها
الخبرية والانشائية والنسبة الحكمية التي هي الوقوع أو عدمه بدون الادعاء وادراك الموضوع أو المحمول

وان أر يديه معنى صحيح
وفي هذا تنبيه على ان
التقييد مراد لمن لم
يقيد وأنه كان ينبغي
له التقييد على ان ذكر
الانواع يكفي في ذلك
لان علمه تعالى ليس
بانواع لكن المصنف
رحمه الله تعالى أراد
الايضاح (ادراك مفرد)
المراد به ماليس مشتملاً
على نسبة حكمية
(تصور اعلم) فادراك
كالجنس وتقييده
بالمفرد يخرج التصديق
ويتناول مالا نسبة له
أصلاً كادراك زيد وما فيه
نسبة الانها غير حكمية
كادراك بنوة زيد
اعمر ونحوهما
(ودرك) اسم مصدر
بمعنى ادراك أي
وادراك

وقوع (نسبة) حكمية
(بتصديق وسم) من
الوسم وهو التعليل
وتقرر بهذا الكلام
أن العلم الذي هو حصول
صورة الشيء في الذهن
ينقسم الى تصور
وتصديق أما التصور
فهو حصول صورة الشيء
فيه من غير حكم عليه
بنفي أو اثبات كادراك
الانسان من غير حكم
عليه بشئ وأما التصديق
فهو ادراك ان النسبة
واقعة أو ليست بواقعة
أي الادعاء لذلك كادراك
ان زيداً كاتب أو ليس
بكاتب هذا هو مذهب
الحكماء وليس قول من
قال التصديق عندهم
هو الحكم خارج عن
هذا لان الحكم مقول
بالاشتراك عندهم على
معنيين أحدهما هذا
أعني ادراك ان النسبة
واقعة أو ليست بواقعة
والآخر ادراك النسبة
الحكمية التي هي ثبوت
شئ لشيء أو انتفاء عنه
فعل من فسر التصديق
عندهم بالحكم أراد
الاول وأما التصديق
على مذهب الامام الرازي
فسركب من أربع
ادراكات ادراك المحكوم
عليه وادراك المحكوم
به وادراك النسبة
الحكمية التي هي مورد
الاحتجاج والسبب

أو هو ما مع النسبة الكلامية أو مع الحكمية بدون الادعاء أو مع النسبة بدون الادعاء وادراك النسبة
المشكوك فيها أي المتردد فيها باستواء أو من جوحية فذلك ما المتوهمه في صورة التصور بجمع عشرة صورة
هي خمس وعشرون تفصيلاً باعتبار شمول الكلامية قسمين والمشكوك في قسمين هذا ما ظهر لي بناء على أن المراد
بالادعاء هنا التسليم والقبول لا مطلق الادراك وسيأتي ما فيه (قوله وقوع نسبة حكمية) أراد بها هنا
النسبة الكلامية كما مر (أقول) لا يخفى انه لا حاجة الى حمل النسبة في كلام المصنف على النسبة الحكمية
بمعنى الكلامية المحوج ذلك الى تقدير المضاف بل الاولى ما هنا على النسبة الحكمية بمعنى الوقوع وعدمه لعدم
الاحتياج حينئذ الى التقدير فان قيل النسبة بمعنى الوقوع أو الادعاء من المفردات في المصنف لها حتى يسمى
ادراكاً تصديقاً قلت كانه كونها مورد الادعاء والقبول بخلاف بقية المفردات فأدركه في كبره ثم قال
وهذا الذي ذكره المصنف تعريفاً للعلم بالتقسيم لا تعريفاً لغيره بالحد كذهب اليه امام الحرمين والغزالي
وتعريفه بالمثل أن يقال العلم كالنور (قوله بتصديق) أي بحكم كاسمائي (قوله وسم) من الوسم وهو
التعليل والمراد سمي وانما سمي تصديقاً لتعليل الاشرف احتمالاً به وهو الصدق وذلك لان التصديق لغة النسبة
الى الصدق والخبر وان احتمال الصدق والكذب لكن مدلوله التصديق ليس الا وأما الكذب فاحتمال عقل على
كما مر حبه السعد (قوله الذي هو حصول الخ) تقدم قريباً الكلام على هذا التعريف (قوله من غير حكم
عليه) قيل هذا القيد يستدعي أن لا يوجد له تصور الا تصور لشيء الامع حكم ولا أقل من الحكم بان هذه
الصورة له وفيه أنه على تقدير تسليمه فرق بين الحكم الصريح والضمني والمراد هنا الحكم الصريح كما هو المتبادر
ولو استأزم كل تصور حكم الزم التسلسل والاولى أن يقول من غير حكم معه أو زيادة لفظ وبه لان الاعتبار في التصور
عدم مقارنة الحكم مطابقاً كذا في حاشية عبد الحكيم على القطب (قوله بنفي أو اثبات) ظاهره أن المحكوم به هو
النفي والاثبات وليس كذلك فجعل الباء لتصور الحكم أي من غير حكم عليه مصور بنفي أي ادراك الانتفاء
أعني عدم الوقوع أو بانهات أي ادراك الشبوت أعني الوقوع أو يجعل النفي والاثبات بمعنى المثبت والمنفي (قوله
ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة) أي مطابقة لنفس الامر أو ليست مطابقة فالوقوع وعدمه وصفان
عارضان للنسبة الكلامية (قوله أي الادعاء لذلك) قال الخبيص في شرحه على التهذيب معنى ادعاء النسبة
ادراكها على وجه يطلق عليه اسم التسليم والقبول اه وهذا ما ارتضاه الشارح فيما مر وجعله التحقيق
ونقل عن العضد والسعد والسيد والعهد على الناقل ونقل بس في حاشيته على الخبيص عن العضد أن
الادعاء الاعتقاد سواء كان راجحاً وهو الظن أو جازماً غير مطابق وهو الجهل المركب أو مطابقاً راسخاً لا يعرض
له الزوال بنسبة كيك المشكك وهو اليقين أو غير راسخ وهو التقليد بواقعه ما في كلام غير واحد أن الادعاء
عند المناطقة بمعنى الادراك وعند المتكلمين بمعنى التسليم والقبول وجه كثير من الاشياخ (قوله هذا) أي
كون التصديق ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة هو مذهب الحكماء فهو عندهم بسيط والتصورات
الثلاثة أعني تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة شروط له وهذا هو التحقيق خلافاً لما سياتي عن
الامام (قوله بالاشتراك) أي اللفظي كما هو المنصرف اليه عند الإطلاق (قوله والا) أراد ادراك النسبة
الحكمية) أراد بها هنا الكلامية كما مر ولهذا قال التي هي ثبوت الخ احترازاً عن النسبة الحكمية بمعنى
الوقوع وعدمه (قوله التي هي ثبوت شئ لشيء أو انتفاء عنه) أقول التحقيق عندهم أنهم ثبوت شئ
لشيء أي تعلقه به سواء كانت القضية موجبة أو سالبة ولذلك يقولون ان النسبة الكلامية مورد الاحتجاج
والسلب فهي في القضية الموجبة مثبتة وفي السالبة منفية فكان الاولى حذف قوله أو انتفاء عنه ثم
رأيت شيخنا العدوي نبه على ذلك (قوله الامام الرازي) هو المراد اذا أطلق الامام عند الأصوليين
والمتكلمين بخلافه عند الفقهاء فالمراد به امام الحرمين (قوله فركب من أربع الخ) فالادراكات الثلاثة
الاولى أيضاً شرط وعند لا شروط وكان ينبغي أن يقول من أربعة ادراكات لان واحداً الادراكات المذكورة
والعبرة في تذ كبراله سدوتاً نيته بالواحد لا بالجمع كما مر حبه الاشعري ومثله يقال في قوله الاتي أو من

ثلاث ادراكات (قوله ان لم يكن الحكم عنده ادراكا) أي بان كان فعلا من أفعال النفس كما هو المتبادر من
التعبير عن الحكم بالاستناد بالايقاع والانتزاع وبالايجاب والسلب بالاثبات والنفي والذي قاله عبد
الحكيم أن الامام يقول بان الحكم فعل الادراك وقال أيضا ان كون الحكم فعلا لمذهب متأخرى المنطقة
والتحقيق انه ادراك ويؤيده قول السيد الايقاع والانتزاع والايجاب والسلب والاثبات والنفي الفاظ يراد
بهم غير ما يتبادر منها وهو أعنى الغير ادراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة (قوله بين المذهبين الخ) يعني
على خلاف أن التصديق الضروري يكفي في كونه ضروريا عندهم كون النسبة ضرورية وقوان كانت
الاطراف نظرية وأما عنده فلا بد في كونه ضروريا من كون الآخر كها ضروريا ولهذا كثيرا ما يستدل
ببداية التصديقات على بدهة التصورات أفاده في الشرح الكبير (قوله ولان الحكم الخ) أقول المحفوظ
في التعاليل الثلاثة مختلف فلا اعتراض بان العاليتين الأخيرتين لازمتان لما قبلهما (قوله ولان تصور
الطرفين) وكذا تصور النسبة لأنه تعرض في بيان الفرق لساها وأظهر وجودا قاله عبد الحكيم (قوله
والمبادر من عبارة المصنف مذهب الحكماء) انما قال والتبادر لا مكان حل كلام المصنف على مذهب الامام
بجعله من باب حذف الواو مع ما عطفه والتقدير ودرك نسبة وأجزاء القضية الثلاثة كذا قيل وفيه ان حذف
الواو مع ما عطفه انما يجوز اذا أمن اللبس ولبعضهم هنا كلام يعلم رده مما ذكرناه عند قول المصنف ودرك
نسبة فتدبر (قوله وقدم) قراءته بصيغة الامر أولى من قراءته بصيغة المجهول لأفاده صيغة الامر وجوب
ذلك التقديم صناعة وبالوجوب صرح المصنف في شرحه ولا بعده صناعة وان نظريه (قوله أي في الذكر)
أي في وقت الذكر الخ وفي كلامه إشارة الى أن عندني كلام المصنف يعني في وأن المراد بالوضع ما ذكر (قوله
أي حقيقة) أي ذاته لا مفهومه كما لا يخفى (قوله من غير أن يكون) أي المقدم علة فيه أي في المتأخر اخبر
بذلك من نحو حركة الاصبع فانها مقدمة على حركة الخاتم ولا كنه علة فيها وان كانت عند أهل السنة غير
مؤثرة فيها بل حركة الخاتم يخلق الله تعالى وان كانت لازمة علة لحركة الاصبع واجبة عندها لان ذلك عارض
بسبب حركة الاصبع فلا يمنع تعالى القدرة بها والمراد بتقديم حركة الاصبع على حركة الخاتم تقدمها علمها في الرتبة
العقلية أما في الوجود الخارج فمقارنان وأقسام التقدم خمسة التقدم بالعلية والتقدم بالطبيع وقد عرفتهما
والتقدم بالزمان كتقدم الاب على الابن والتقدم بالمكان كتقدم الامام على المأموم والتقدم بالشرف كتقدم
العالم على الجاهل (قوله وان تصور كذلك) أي كالواحد ولو قال وكالتصور بالنسبة الخ لكان أخضر (قوله
على كلا المذهبين) أي مذهب الحكماء ومذهب الامام وقوله لانه اما شرط أي كما هو مذهب الحكماء أو شرط
أي كما هو مذهب الامام أي والشرط يجب تقدمه على المشروط والشرط يجب تقدمه على الكل زاد في كبريه
والتحقيق أن التصديق انما يتوقف على تصور يناسبه فاذا رأينا شيئا من بعد صبح أن نحكم عليه بانه شاغل فراغا
لان هذا يثبت له بمجرد كونه جسمان غيرا فتقار الى شيء آخر ولو أردنا أن نحكم عليه بالنحر كمثلنا لم نستطع
حتى نتصور أنه انسان أو فرس مثلا اه (قوله لتقدم التصورات الخ) هذا التعليل من جملة قول هذا البعض
وهو من تعليل الخاص بالعام (قوله له قول الخ) علة لقوله أحسن وقوله فيها أي في عبارة المصنف وقوله
القول الشارح أي تصور القول الشارح فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه لانه متصور والمراد بغيره
من التصورات التصورات التي ليس معها قول شارح كتصور الامور البدئية وقوله واجبة أي التصديق
بها المثل ما هو والمراد بغيرها من التصديقات التصديقات بالفضايا التي ليست أقسية كالصديق بزبد قائم (قوله
للعلم) أي مطلقا سواء كان تصورا أو تصديقا (قوله ما احتاج) في بعض النسخ ما احتج أي ما احتجج في
حصوله (قوله يعني الى الفكر والنظر) زاد في كبريه في دليل أو تعريف اه واعمل وجهه تعبيرة يعني
عدم تناول التعبير بالتأمل في تعريف النظري بين القوم أو قلته وعطف النظر على الفكر من عطف المارادف
(قوله كادراك حقيقة الانسان) مثال للنظري من التصور والمثالان بعده للنظري من التصديق ومثله

الحكم نفس التصديق
عندهم وجزا التصديق
عندهم ولان تصور
الطرفين شرط عنده
وشرط عندهم والمتبادر
من عبارة المصنف
مذهب الحكماء (وقدم
الاول) أي التصور على
التصديق (عند الوضع)
أي في الذكر والسكينة
والتعلم والتعليم (لانه
مقدم) على التصديق
(بالطبع) أي بحسب
اقتضاء طبيعة التصور
أي حقيقته والمقدم
بالطبع هو الذي يكون
بحيث يحتاج اليه
المتأخر من غير أن
يكون علة فيه كالواحد
والاثنين والتصور
كذلك بالنسبة الى
التصديق على كلا
المذهبين لانه اما شرط
أو شرط وعبارة المصنف
أحسن من قول بعضهم
وقدم القول الشارح
على الحجة وضعا لتقدم
التصور على التصديق
طبعيا شعولا للتصور
والتصديق فيها القول
الشارح وغيره من
التصورات والحجة
وغيرها من التصديقات
ثم شرع في تقسيم آخر
للعلم بقوله (و) العلم
(النظري) بالمكان الباء
(ما احتاج للتأمل) يعني
الى الفكر والنظر

بمثالين اشار الى أنه لا فرق في التصديق بين أن يكون دليله عقليا كالمثال الثاني أو نقليا كالاول (قوله وعكسه)
 المراد العكس اللغوي وهو المخالف (قوله الى حدس أو تجربة) الحدس التخمين المستند الى اشارة والتجربة
 التكرار (قوله كتصورك وجودك) كون الوجود ضروريا بالنظر لمقابلته وهو العدم فكل عاقل يدرك
 كونه غير معدوم بالضرورة وأما بالنظر لفهمه كونه زائدا على الذات فهو نظري ولهذا الاختلاف العقلاء
 فيه بالنظر لهم على أقوال فقل انه حال وقيل وجه واعتبار وقيل عين الوجود مطلقا وقيل غير الموجود
 مطلقا وقيل عينه في القديم غير في الحاضر (أقول) انظر لمعبرهنا بالتصور وفي قوله كادراك حقيقة
 الانسان بالادراك مع أن المثالين من التصور وعمله للتفنن فتأمل (قوله وادراك أن الواحد نصف الاثنين) أي
 التصديق بذلك (قوله الاوليات) هي القضايا التي لا يتوقف التصديق بها على شيء أصلا نسبة الى الاول
 لتصديق النفس بها بمجرد التفاتها اليها من أول وهلة كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء
 ونقل شيخنا العدوي في أقسام الحجج عن بعض المحققين ضبط الاوليات بضم الهمزة وسكون الواو جمع أولى وأما
 الحدسيات فهي القضايا المتوقعة على حدس وتخمين كقولهم نور القمر مستفاد من نور الشمس وبيان
 الحدس فيه أنهم رأوا القمر كما بعد عن الشمس زائدا من نوره وكما قرب منها نقص ما رآه من نوره لأن
 القمر كروي كالشمس وسائر الكواكب مظلم صقيل مستدير نصفه المقابل للشمس بسبب انطباع نورها فيه
 لصقلته فهو في حال اجتماعه معها أول الشهر يكون النصف النير بتمامه من فوق لكون الشمس حينئذ فوقه
 لانها في السماء الرابعة وهو في السماء الدنيا فلا يرى من نوره شيئا فاذا غارت في جهة المشرق حدث عند ذلك
 الهلال فيكون المقابل لنصفه النير المقابل لها جزأ يسيرا وكما بعد عنها عظيم الجزء المقابل لنصفه
 النير المقابل لها وهكذا الى أن يصير جميع النصف النير مقابلا لنا وذلك ليلة البدر حين يكون بينه وبينها ستة
 أبرج فاذا أخذ بعد ذلك في القرب منها تناقص ما رآه من نصفه النير الى أن يصير المقابل لنا جميع النصف المظلم
 ويصير جميع النصف النير من فوق وذلك عند اجتماعه معها ثانيا وهكذا فهذا الحدس هو سند تلك القضية
 وبما قررناه بعرف ما وقع غير نام السهو والتجربيات هي القضايا المتوقعة على التجربة كقولهم السقمونيا
 مسهلة للصغراء التي هي إحدى الطبائع الأربع (قوله وسيأتي بيانها) أي بيان هذه الثلاثة في أقسام الحجج
 (قوله وهذا) أي دخول الحدسيات والتجربيات في الضروريات وتوقفها على
 الحدس والتجربة مجرد اصطلاح أي اصطلاح مجرد عن اقتضاء العقل أو اللغة أي ليس المراد مجردا عن المناسبة
 لان فيه المناسبة كما أشار اليه بقوله فان النظرى الخ فهو علم الخدوف أي ارتكبه لان النظرى الخ فيصح جعل
 الخدوف شيئا مفردا على ما ذكره تقديره فتوقفه على الحدس والتجربة لا يدخله ما في النظرى لان النظرى
 الخ (قوله ولا يصدق) أي النظر الاصطلاحي (قوله وحينئذ) أي حين إذا لا يصدق النظر الاصطلاحي على
 التجربة والحدس كذا قيل (أقول) لا يظهر ارتباط بين كون النظر الاصطلاحي لا يصدق على التجربة
 والحدس وبين وجود أن يعنوا بالنظر هنا ما هو أعم من القياس ولو أحقه والذي يظهر لي أن المعنى وحين
 إذ كان النظرى منسوب الى النظر الاصطلاحي وان في كلام الشارح حذف السبب والاكتفاء بالسبب
 والتقدير وحين إذ كان النظرى منسوب الى النظر الاصطلاحي تخرج الاشياء المكتسبة بالاستقراء والتمثيل
 مع أنها من النظريات فيجب أن يعنوا بالنظر هنا أي في مقام بيان النظرى ما أي معنى هو أعم من القياس
 ولو أحقه التي هي الاستقراء والتمثيل بان يراد به ما يوصل الى المجهول من تعريف أو قياس أو استقراء
 أو تمثيل لا ما يخص التعريف والقياس فيكون مقصود الشارح بهذه العبارة بيان أن تلك الاشياء المتوهم
 خرجها من النظريات من كون النظرى منسوب الى النظر الاصطلاحي داخل في النظريات وبيان أن
 المنسوب اليه ليس النظر الاصطلاحي فقط وان أوهمه قوله فان النظرى الخ بل ما يعم الاصطلاح وما ألحق
 ببعض أنواعه وهو القياس من الاستقراء والتمثيل فتأمل (قوله لا ترد) أي على التعريفين اذ لو أبقى
 النظر على معناه الاصطلاحى فقط لكان تعريف النظرى غير جامع وتعريف الضرورى غير مانع (قوله

(وعكسه) أي ما لا يحتاج
 الى فكلو ونظير (هو
 الضرورى الجلى) أي
 الواضح سواء افتقر
 الى حدس أو تجربة
 أو لا كتصور وجودك
 وادراك أن الواحد
 نصف الاثنين فيدخل
 في الضروريات القضايا
 الاوليات والحدسيات
 والتجربيات وسبب أن
 بيانها لان الآخر بين
 وان توقفها على حدس
 وتجربة فلا يستتبع
 على فكر ونظر وهذا
 مجرد اصطلاح فان
 النظرى منسوب الى
 النظر الاصطلاحى ولا
 يصدق على التجربة
 والحدس لما عرفت
 من تفسيره وحينئذ
 يجب أن يعنوا بالنظر
 ما هو أعم من القياس
 ولو أحقه لا ترد
 الاشياء المكتسبة

بالاستقراء والتمثيل) الاول تبسع أفراد المحكوم عليه كقوله كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ
والثاني هو القياس الاصولي كقوله الشافعي النبيذ حرام كالخمر وسيأتي بسط الكلام عليهما ان شاء الله تعالى
(قوله وقيل العلوم الخ) هذا القول والقول الذي بعده مقابلا لما في المتن قال في الكبير ما ملخصه ان الخلاف
لفظي لانه لو اطلع كل من القائلين على ما اراد الاخر لو افقه على مراده فالخلاف في التسمية اذ من يقول بانها
كلها ضرورية لا يمنع ان بعضها مسبوق بنظر ومن يقول بانها كلها انظرية لا يمنع ان بعضها صار
ضروريا لا يحتاج الى نظر ثم نقل عن الفخر مذهب ارباعه وهو ان التصورات كلها ضرورية وان التصديق
ينقسم الى الضروري والنظري ونقل احتجاجه لذلك ورد بعض العلماء عليه فراجعته (قوله بان العبد
لا تأثره في شيء من العلوم) بل هو مجبور في قالب مختار والمؤثر هو الله تعالى ووجه ايضا كفاي الكبير بان
حصول العلم عقب التعريف او الدليل اضطراري لا قدرة على دفعه (قوله قد ذكرنا ان الضروري الخ)
حاصل ما ذكره بايضاح ان الضروري كالمطلق في مقابلة النظري فيفسر بما تقدم بطابق في مقابلة الاكتسابي
فيفسر بما لا يكون تحصيله مقدورا للمخالف فيكون أخص من الضروري بالمعنى الاول فالعلم الحاصل
بالابصار المقصود ممن كان مغضاه عليه ففتحها قصد اضروري على الاول دون الثاني لانه مكتسب للعبد
بفتح عينيه (قوله والخلاف في النسبة الخ) حاصله مع الايضاح ان البداهة ي يطلق على الضروري بالمعنى
الاول المذكور في المتن فيكون مرادفاله و يطلق على ما لا يتوقف على شيء أصلا فيكون أخص من الضروري
لانفراد الضروري على هذا بالحدسيات والتجربيات لتوقفهما على الحدس والتجربة ثم قال تنبيه ذكر
السعد في شرح المقاصد عن الامام ان أول مراتب وصول النفس الى المعنى شعور فاذا حصل وقوف النفس على
تمام ذلك المعنى فتصور فاذا بقي بحيث لو اراد استرجاعه بعد ذهابه أمكنه يقال له حفظ ويقال لذلك الطالب
تذكر ولذلك الوجدان ذكر اه (قوله وبين البداهة) أقول أعاد الشارح لفظ بين للخروج من عهدة
الخلاف في جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض وهي في مثل ذلك مؤكدة لبيان الاولى
فستق ما قبل لاحاجة لبيان الثانية لان البيانية لا تكون الا بين متعدد والبداهة هي من بداهة اذا فاجأه (قوله
بقول شارح) القول بمعنى المقول فهو مجاز مرسل علاقته التعلق واسناد الشرح اليه مجاز عقلي من الاسناد الى
الآلة لكن هذا قبل جعل القول الشارح علما للتعريف اما بعده فلا تجوز اذ الاسناد المنقول حقيقة
(قوله لشرح الماهية) أي بالكنه أو بالوجه ليدقق على جميع أقسام المعرفة وما ذكره تعليل الجزء الثاني
من جزأى الاسم أو ما تسميته قولاً لانه يقال أي يحصل على المعرفة بفتح الراء وعلمه شارح التسمية بانه في
الاعقاب مركب والقول يرادف المركب (قوله ويسمى أيضا معرفة) بكسر الراء وتعريفها اما طلاق المعرفة
عليه فمجاز عقلي من الاسناد الى الآلة واما طلاق التعريف عليه فمجاز مرسل علاقته التعلق أي معرف به
بفتح الراء لكن هذا قبل جعله ما علم له اما بعده فلا تجوز لما مر (قوله فذا) تفرع على كون ما توصل به
الى التصور بدعي بالقول الشارح وبالمعرفة بالتعريف وقوله واقعة على بعض التصورات أي المتصورات
فالمصدر بمعنى اسم المفعول لان المعرفة متصور لا تصور وعلى قياس ذلك يقال في قوله * ومالتصديق به توصلا
* فنافيه واقعة على بعض التصديقات بمعنى المصدر فيها (قوله تعريفا للانسان) احتزبه عن الحيوان
الناطق علما (قوله أي فالتطلب الخ) قال في الكبير ويطلق الابهتال على النظر والتأمل أي فلتأمل اه
ولم أره في القاموس ولا في المختار وفيه محال انه يقال بهلته كنعته أي خيلته مع رأيه كاهلته اه فيجتمل أن
يكون الابهتال في كلامه افتعالا من بهله أي خلاه مع رأيه أي فلتترك المناطقة مع رأيهم أي لا تعترض عليهم
بل سلم لهم وعلى كل حال فهو تسكعة للبيت (قوله وأل في العقلاء لا الكمال) أي للعهد والمعهود ذوو كمال العقل
الذين هم أرباب هذا الفن وهذا يدفع ما يقال ان العوام لا يعرفون ان الموصل الى التصديق يسمى بحجة مع
انهم عقلاء (أقول) بدعي الشارح أصرا ان الاول انه كان المناسب أن يقول قال بفناء التفرع الثاني ان
صنيعه يوههم ان غير أرباب هذا الفن ليسوا كاملين عقلاء وعومه ظاهرا للفساد فتأمل (قوله وسمى) أي ما توصل

بالاستقراء والتمثيل) الاول تبسع أفراد المحكوم عليه كقوله كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ
والثاني هو القياس الاصولي كقوله الشافعي النبيذ حرام كالخمر وسيأتي بسط الكلام عليهما ان شاء الله تعالى
(قوله وقيل العلوم الخ) هذا القول والقول الذي بعده مقابلا لما في المتن قال في الكبير ما ملخصه ان الخلاف
لفظي لانه لو اطلع كل من القائلين على ما اراد الاخر لو افقه على مراده فالخلاف في التسمية اذ من يقول بانها
كلها ضرورية لا يمنع ان بعضها مسبوق بنظر ومن يقول بانها كلها انظرية لا يمنع ان بعضها صار
ضروريا لا يحتاج الى نظر ثم نقل عن الفخر مذهب ارباعه وهو ان التصورات كلها ضرورية وان التصديق
ينقسم الى الضروري والنظري ونقل احتجاجه لذلك ورد بعض العلماء عليه فراجعته (قوله بان العبد
لا تأثره في شيء من العلوم) بل هو مجبور في قالب مختار والمؤثر هو الله تعالى ووجه ايضا كفاي الكبير بان
حصول العلم عقب التعريف او الدليل اضطراري لا قدرة على دفعه (قوله قد ذكرنا ان الضروري الخ)
حاصل ما ذكره بايضاح ان الضروري كالمطلق في مقابلة النظري فيفسر بما تقدم بطابق في مقابلة الاكتسابي
فيفسر بما لا يكون تحصيله مقدورا للمخالف فيكون أخص من الضروري بالمعنى الاول فالعلم الحاصل
بالابصار المقصود ممن كان مغضاه عليه ففتحها قصد اضروري على الاول دون الثاني لانه مكتسب للعبد
بفتح عينيه (قوله والخلاف في النسبة الخ) حاصله مع الايضاح ان البداهة ي يطلق على الضروري بالمعنى
الاول المذكور في المتن فيكون مرادفاله و يطلق على ما لا يتوقف على شيء أصلا فيكون أخص من الضروري
لانفراد الضروري على هذا بالحدسيات والتجربيات لتوقفهما على الحدس والتجربة ثم قال تنبيه ذكر
السعد في شرح المقاصد عن الامام ان أول مراتب وصول النفس الى المعنى شعور فاذا حصل وقوف النفس على
تمام ذلك المعنى فتصور فاذا بقي بحيث لو اراد استرجاعه بعد ذهابه أمكنه يقال له حفظ ويقال لذلك الطالب
تذكر ولذلك الوجدان ذكر اه (قوله وبين البداهة) أقول أعاد الشارح لفظ بين للخروج من عهدة
الخلاف في جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض وهي في مثل ذلك مؤكدة لبيان الاولى
فستق ما قبل لاحاجة لبيان الثانية لان البيانية لا تكون الا بين متعدد والبداهة هي من بداهة اذا فاجأه (قوله
بقول شارح) القول بمعنى المقول فهو مجاز مرسل علاقته التعلق واسناد الشرح اليه مجاز عقلي من الاسناد الى
الآلة لكن هذا قبل جعل القول الشارح علما للتعريف اما بعده فلا تجوز اذ الاسناد المنقول حقيقة
(قوله لشرح الماهية) أي بالكنه أو بالوجه ليدقق على جميع أقسام المعرفة وما ذكره تعليل الجزء الثاني
من جزأى الاسم أو ما تسميته قولاً لانه يقال أي يحصل على المعرفة بفتح الراء وعلمه شارح التسمية بانه في
الاعقاب مركب والقول يرادف المركب (قوله ويسمى أيضا معرفة) بكسر الراء وتعريفها اما طلاق المعرفة
عليه فمجاز عقلي من الاسناد الى الآلة واما طلاق التعريف عليه فمجاز مرسل علاقته التعلق أي معرف به
بفتح الراء لكن هذا قبل جعله ما علم له اما بعده فلا تجوز لما مر (قوله فذا) تفرع على كون ما توصل به
الى التصور بدعي بالقول الشارح وبالمعرفة بالتعريف وقوله واقعة على بعض التصورات أي المتصورات
فالمصدر بمعنى اسم المفعول لان المعرفة متصور لا تصور وعلى قياس ذلك يقال في قوله * ومالتصديق به توصلا
* فنافيه واقعة على بعض التصديقات بمعنى المصدر فيها (قوله تعريفا للانسان) احتزبه عن الحيوان
الناطق علما (قوله أي فالتطلب الخ) قال في الكبير ويطلق الابهتال على النظر والتأمل أي فلتأمل اه
ولم أره في القاموس ولا في المختار وفيه محال انه يقال بهلته كنعته أي خيلته مع رأيه كاهلته اه فيجتمل أن
يكون الابهتال في كلامه افتعالا من بهله أي خلاه مع رأيه أي فلتترك المناطقة مع رأيهم أي لا تعترض عليهم
بل سلم لهم وعلى كل حال فهو تسكعة للبيت (قوله وأل في العقلاء لا الكمال) أي للعهد والمعهود ذوو كمال العقل
الذين هم أرباب هذا الفن وهذا يدفع ما يقال ان العوام لا يعرفون ان الموصل الى التصديق يسمى بحجة مع
انهم عقلاء (أقول) بدعي الشارح أصرا ان الاول انه كان المناسب أن يقول قال بفناء التفرع الثاني ان
صنيعه يوههم ان غير أرباب هذا الفن ليسوا كاملين عقلاء وعومه ظاهرا للفساد فتأمل (قوله وسمى) أي ما توصل

العقلاء للكمال وسمى

به الى التضديق بذلك أي بالحنة (قوله ثم لما كان الخ) هذه العبارة الغريبة في شرحه على اليسافوحي أي بها
الشارح ذكروا على المتن وبيان الوجه ادخال بحث الدلالة في هذا الفن مع انه ليس منه (قوله مبنيا على
أربعة أركان) أي على قواعد أربعة أركان من بناء الكل على الاجزاء لان علم الميزان قواعد بائنة عن ثلثة
الاربعة وقوله تصورات أي مقاصد تصورات وهي المعارف لاجل قوله ومبادئها وقوله وتصديقات أي مقاصد
تصديقات وهي الاقيسة لاجل قوله ومبادئها والتصورات والتصديقات في عبارته بمعنى التصورات والمصدق
بها كمر (قوله الذاتي) أقول نحن النخاعة من قال في النسبة الى ذات ذاتي وقالوا المواب ذووي بحذف تاء التأنيث
المجعولة عوضا عن لام الحكمة المحذوفة اعتبارا ما ورد هذه الامور دالالة المنقبة عن الواو لتحريكها وانفتاح
ما قبلها الى أصلها وهو الواو وسبب أي فيه مزيد كلام (قوله القسم من المفرد) أقول فيه مسامحة اذا السكينة
من قبيل المعاني والمفرد من قبيل الالفاظ لما اتفرق ان السكينة وصف في الحقيقة للمعنى والمفرد وصف في الحقيقة
لللفظ فكيف يجعل الاول قسمين من الثاني والجواب ان في العبارة حذف والتقدير بالقسم داله من المفرد

(أنواع الدلالة اللفظية الوضعية)

أخذ الشارح قيدا للفظية من البيت الثاني وسيأتى له زيادة الوضعية في قول المصنف دلالة اللفظ أخذ من هذه
الترجمة ففي صنيع الشارح اشارة الى أن في كلام المصنف النوع البديعي المسمى بالاحتباك وهو أن يحذف
من كلام الكلامين ما أثبتته في الآخر (قوله لاستناد جميعها) أي جميع أنواعها الثلاثة (قوله مصدر دل)
أي سمعي اذ قياس مصدر الفعل الثلاثي المتعدي فعل يفتح الفاء وسكون العين كما قال ابن مالك

فعل قياس مصدر المعدي * من ذي ثلاثة كردد

(قوله من كلام الشيخ) يعني ابن سينا لانه المراد عند اطلاق الشيخ في هذا الفن والشفاء كتاب له في العلوم
الحكمية (قوله بالاشتراك) أي اللفظي وانما لم تكن حقيقة في أحدهما مجازا في الآخر مع ان الحمل على
المجاز أولى كما هو الاصح عند الاصوليين لان المجاز ابلغ لان محل ذلك اذا تعينت الحقيقة في أحد المعنيين وشك
فيها في الآخر أما اذا لم يكن كذلك بل احتمل كل منهما حقيقة اللفظ فيه ومجازا في الآخر فالحمل على الاشتراك أولى
أفاده الشارح في كبره (قوله كون أمر) هو الدال بحيث أي ملتبسا بحيث أي بحالة ككونه موضوعا
للأمر الثاني (أقول) قد علمت انهم أخرجوا حيث في مثل هذه العبارة عن موضوعها من وجهين فانهم
تجاوزوا بها وهي طرف مكان الى الحالة تشبها لها بالمكان وأدخلوا عليها الباء مع انها لا تخرج عن النصب محلا
على الظرف فبقيت الا الى الجرح عن اعتمادا على قول بعض النحاة بغيرها قليلا وذ كرسيدي سعيدانه اعترض على
التعريف بان الحميميات تحتجب في الحد لانها لا تدل على الحصول وانما تدل على القابلية اهـ والبحث فيه مجال
وقوله يفهم منه أي يكون شأنه أن يفهم منه بسبب ذلك الحالة أمر آخر وهو المدلول أي بعد العلم بوجه الدلالة
وهو الوضع واقتضاء الطبع والعلية والمعلولية أو العلم بالقرينة ليشمل دلالة اللفظ على المعنى المجازي المستعمل
هو فيه كما قاله عبد الحكيم وفيه مزيد كلام يأتي وقوله فهم أي بالفعل أول يفهم أي بالفعل والمراد بفهم الامر
الثاني مجرد الالتفات والتوجه اليه كما نقله عبد الحكيم عن السيد فلا يردانه يلزم على التعريف أن لا يكون
اللفظ دلالا عند تكرره لا متناع فهم المفهوم هذا ولا بد في الدلالة عند أهل هذا العلم من اطرادها ولذا عبر القبط
في تعريفها بقوله كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه معناه للعلم بوضعه قال السيد قوله متى أطلق أي كلما
أطلق فان الدلالة المعتبرة في هذا الفن ما كانت كلية وأما اذا فهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات بواسطة
قرينة فاصحاب هذا الفن لا يحكمون بانه دال عليه بخلاف اصحاب العربية والاصول اهـ وقال عبد الحكيم
اعلم ان دلالة اللفظ على المعنى المجازي اذا استعمل فيه مطابقة عند أهل العربية لان اللفظ مع القرينة
موضوع للمعنى المجازي بالوضع النوعي كما صرحوا به وأما عند المنطقيين فان تحقق الزوم بينهما بحيث
يمنع الانسكاك فهي مطابقة والافلا دلالة على ما صرح به قدس سره في حواشي المطالع اهـ وقوله فان
تحقق الزوم بينهما الظاهر ان المراد بين اللفظ والقرينة بان كان مهيجا للحقيقة اللغوية فتأمل

بذلك لان من تسمك به
يخضعه أي غلبه ثم لما
كان علم الميزان مبنيا
على أربعة أركان
تصورات ومبادئها
وتصديقات ومبادئها
وصكانت مبادئ
التصورات السكيات
الخمس المنقسمة الى
الذاتي والعرضي القسمين
من السكيات القسم من
المفرد القسم من
اللفظ القسم من الدال
وكان المراد دلالة اللفظ
الوضعية لعدم اعتبارهم
غيرها بدأ بها فقال
(أنواع الدلالة)
اللفظية (الوضعية)
وصفها بالوضعية لاستناد
جميعها الى الوضع
والدلالة بتأنيث الدال
مصدر دل وهي على
المفهوم من كلام الشيخ
في الشفاء تطلق على
معنيين بالاشتراك
أحدهما كون أمر
حيث يفهم منه أمر
آخر فهم أول يفهم
والثاني

و يؤيد ما قاله السيد قول السعد في شرح الشمسية والوضع أي هنا تعين الشيء ليسدل على شيء آخر من غير قرينة اهـ لئلا يظن صرح في ذلك الشرح نفسه كما قاله الغنيمي بأن المجاز يدل بالمطابقة على معناه المجازي قال إذا المراد بالوضع في تعريف الدلالة أعني من الشخصى كافي المفردات والنوعى كافي المركبات والالبعيت المركبات خارجة عن الأقسام والمجاز موضوع بالنوع فدلالته على معناه المجازي بالمطابقة لأنهم ادلالة على ما وضع له بالنوع اهـ قال الغنيمي فانظر مع قوله في تعريف الوضع هنا من غير قرينة اهـ (أقول) إذا جعل ما ذكره في دلالة المجاز جريا على رأي أهل العربية والاصول اندفع التنافي بين كلاميه فتأمل ثم قوله من غير قرينة أي منفكة فلا ينافي ما مر عن عبد الحكيم (قوله فهم أمر) أي بالفعل فهو وأنخص من المعنى الأول والفهم بمعنى الانفهام أو هو مصدر المبني للمفعول والمراد كون الدال ان فهم أو فهم منه المدلول بالفعل فلا يردان الفهم وصف الشخص الفاهم والدلالة وصف اللفظ الدال فكيف يعرف الشيء بما يغايره وفي عبد الحكيم عن السيد في حواشي المطالع مانصه وأما تعريف الدلالة بالفهم مضافا إلى الفاعل أو المفعول أعني السامع أو المعنى أو بانتقال الذهن من اللفظ إلى المعنى فمن المسامحات التي لا يلتبس بها المقصود إذا اشتبه في أن الدلالة صفة اللفظ بخلاف الفهم والانتقال ولا في أن الفهم والانتقال من اللفظ إنما هو بسبب حاله فيه وكأنه قيل هي حالة اللفظ بسبب ما يفهم المعنى أو ينتقل منه إليه فكانهم نهوا بالتسامح على أن الثمرة المقصودة من تلك الحالة هي الفهم والانتقال اهـ وينبغي على المعنيين المذكورين في الشرح أن اللفظ قبل حصول الفهم منه بالفعل يقال له دال حقيقة على الأول دون الثاني فتسميته قبله دالا مجازا على الثاني (قوله دال بالعقل) أي بواسطة العقل وكذا يقال فيما يأتي فان قلت ان للعقل مدخلا في جميع أقسام الدلالة فلم كان بعضها عقليا وبعضها غير عقلي فالجواب أنهم انما سموا البعض عقليا لشمس الدلالة فيه للعقل بخلاف غيره فان الدلالة ليست متعصية للعقل بل معصية أمر آخر فان طيطبه التسمية (قوله وبالعادة) لم يقل هنا وان شئت قلت بالطبع كما قال فيما يأتي اتسكا على المقايسة وقيل لأن مماثل به هنا دلالة المطر على النبات فربما لوهم التعبير بالطبع هنا أن المطر مؤثر بطبعه في النبات (قوله كالمطر) أي كدلالة المطر وكذا يقال في تقاثره الاتية وقوله على النبات أواديه المصدر لاسم العين (قوله على الخجل) هو الخياء وأما الوجه فهو الخوف وبأيهما فرح (قوله كالإشارة) أي المخصوصة وهي الإشارة بالرأس إلى أسفل فالعهد وقوا مثلا أي كالإشارة المخصوصة على معنى لا وهي الإشارة بالرأس إلى أعلى ولا يخفى اغناء السكاف عن مثلا (قوله واللفظ ينقسم الخ) أقول كان الانسب في مقابلة قوله والثاني أن يقول الأول ولعله عدل عنه لئلا يتوهم ابتداء أن المراد بالاول الدال بالعقل وان كان قوله بعد ذلك إلى هذه الثلاثة دال بالعقل الخ يدفع هذا التوهم وحصر الدلالة للفظية في الوضعية والطبيعية والعقلية استقرائي لا عقلي كما صرح به السيد والظاهر أن حصر الدلالة بتفسير اللفظية في الثلاثة كذلك (قوله كدلالة اللفظ على لفظه) أي على وجوده أو حيانه ولا يشترط كونه من وراء جدار وإنما قيد به بعضهم لتكون الدلالة بتحمض العقل بخلاف ما لو كان مشاهدا فان الدلالة حينئذ بالعقل والحاسة معا (قوله وان شئت قلت بالطبع) أي فالأودى واحد قال عبد الحكيم مانصه في القاموس الطبع والطبيعة والطباع بالكسر السجية التي جبل عليها الإنسان وفي الاصطلاح تطلق على مبدأ الآثار المختصة بالشيء سواء كان بشعورا ولا وعلى الحقيقة ثم الاظهر أن المراد بطبع الالفاظ كما جعله عليه الشارح يعني القطب ويصح أن يحمل على طبع اللفظ وعلى طبع السامع والمراد بالطبع على الأول المبدأ وعلى الثاني الحقيقة أعني حقيقة معنى اللفظ وعلى الثالث مبدأ الإدراك أعني النفس الناطقة والعقل اهـ (قوله كآخ) بفتح الهمزة أو ضمها وبالهاء المهملة كقوله القليوبي وغيره أي وكأخ بفتح الهمزة وبالحاء المعجمة على مطلق الوجود (قوله وبالوضع) أي الوضع اللفظي وهو جعل اللفظ بأزاء المعنى سواء لوحظ اللفظ والمعنى بخصوصهما فيكون الوضع شخصيا أو لوحظ اللفظ بوجه كلي والمعنى بخصوصه فيكون الوضع نوعيا ككفي المشتقات أو لوحظ المعنى بوجه كلي واللفظ بخصوصه وهو الوضع العام والموضوع الخاص ككفي المضمرات والمبهمات وأما عكسه فلم يوجد

فهم أمر من أمر كذا
حققه العلامة ابن
عسرة والدال ينقسم
إلى لفظ وغيره والثاني
ثلاثة أقسام دال بالعقل
كدلالة تغيير العالم على
حسودته وبالعادة
كالمطر على النبات والمطر
على الخجل والصخرة
على الوجه وبالوضع
كالإشارة على معنى نعم
مثلا واللفظ ينقسم
أيضا إلى هذه الثلاثة
دال بالعقل كدلالة
اللفظ على لفظه
وبالعادة وان شئت
قلت بالطبع كآخ على
وجع الصدر وبالوضع

وسواء كان جعل اللفظ بأزاء المعنى بنفسه كلفي الحقيقة أو بواسطة القرينة كلفي المجاز قاله عبد الحكيم ولا ينافي قوله هنا وبواسطة القرينة إلى آخره ما نقلناه عنه سابقا لأن كلامه هنا في الوضع من حيث هو لا بقيد المعنى عند المنطقة أو المراد القرينة اللازمة للفظ على ما مر (قوله كالاسد على الحيوان المفترس) أما دلالة على الرجل الشجاع فليست معتبرة عند أصحاب هذا الفن كاتقدم بيانه (قوله إلى تقسيم دلالاته) أي أقساما ثلاثة والحصر فيها على كفاية السيد لأن دلالة اللفظ بالوضع إما أن تكون على الموضوع له بتمامه أو على جزئه أو على خارجه (قوله بتوسط الوضع) متعلق بدلالة يعني أن دلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على معناه بتوسط الوضع له وهذا القيد معتبر أيضا في دلالة التضمن ودلالة الالتزام فدلالة التضمن هي دلالة اللفظ على جزء معناه بتوسط الوضع لمعناه ودلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على لازم معناه بتوسط الوضع لمعناه وإنما تركه الشارح فيهما أن كلا على مقايستهما على دلالة المطابقة وهو بمعنى قول بعضهم في المطابقة من حيث أنه معناه وفي التضمنية من حيث أنه جزئ معناه وفي الالتزامية من حيث أنه لازم معناه والغرض الاحتراز عن انتقاض كل من الدلالات الثلاث بالآخر بين فيما إذا فرضنا لفظا مشتركا بين الملتزم وجزءه واللازم وجزءه ومجموعهما كما إذا فرضنا لفظ الشمس مشتركا بين الجرم والضوء والمجموع فإنا إذا أطلقنا لفظ الشمس وأردنا به المجموع كانت دلالاته عليه مطابقة وعلى الضوء تضمننا ولا شك أنه يصدق على دلالاته على الضوء في هذه الحالة أنها دلالة اللفظ على معناه لأنه موضوع للضوء بوضع آخر فبقيد توسط الوضع أو ما في معناه خرجت هذه الدلالة عن تعريف المطابقة لأن هذه الدلالة ليست بواسطة أن اللفظ موضوع للضوء لحصولها ولو فرضنا أنه لم يوضع له بل بواسطة أنه موضوع للمجموع الذي الضوء جزؤه وكذا إذا أطلقنا لفظ الشمس وأردنا به الجرم فإن دلالاته عليه مطابقة وعلى الضوء التزام ومع ذلك يصدق على دلالاته على الضوء في هذه الحالة أنها دلالة اللفظ على معناه لأنه موضوع للضوء بوضع آخر فبقيد التقييد المذكور أو ما في معناه خرجت هذه الدلالة عن تعريف المطابقة لأن هذه الدلالة ليست بواسطة أن اللفظ موضوع للضوء لحصولها ولو فرضنا أنه لم يوضع له بل بواسطة أنه موضوع للجرم الذي الضوء لازمه أما إذا أطلقنا لفظ الشمس وأردنا به الضوء فدلالته عليه حينئذ مطابقة لأنه بواسطة وضعه له وعلى قياس ذلك يقال في بيان دفع القيد دخول المطابقة في الالتزامية في تعريف التضمنية ودخول المطابقة في التضمنية في تعريف الالتزامية (قوله أي المعنى الذي) جعل ما موصولة موصوفها بحذف العلم به ويصح كونها نكرة (قوله أي وافق ذلك اللفظ) فيسهل إشارة إلى أن الضمير البارز في قول المصنف وافقه يرجع إلى اللفظ فيكون الضمير المستتر فيه راجعا إلى ما والعكس وإن صح باعتبار المعنى لأن كلامهما موافق لأصاحبه يلزم عليه جريان الصلة أو الصفة على غير ما هي له مع عدم الإبراز وهو على التحقيق ممنوع عند خوف اللبس كما هنا وخلاف الأولى عند أمنه وما قبل من أن الخلاف إذا كان المتحمل للضمير وصفا أما إذا كان فعلا فخالف عند أمن اللبس باتفاق البصريين والكوفيين مردود بنقل غير واحد كالسيوطي في جمع الهوامع والخلاف بين الفريقين في الفعل أيضا كما بينا ذلك في حاشية الأشعر وفي ولم يذكر المصنف لفظ تمام كذا كره جماعة لعدم الاحتياج اليه مع ما فيه من الضرر لاقتضائه اشتراط التركيب في متعلق دلالة المطابقة مع أنه قد يكون بسيطا كالنقطة (قوله بأن وضعه) تصويروا موافقة المعنى للفظ فكأنه قال المراد بموافقة المعنى للفظ كونه موضوعا لللفظ وقال ابن يعقوب أي على معنى وافق اللفظ أي وافق وضع اللفظ ومعنى كون مدلول اللفظ موافقا لوضعه أن ذلك المعنى المدلول لم يزد على ما وضع له اللفظ ولم ينقص عنه بل ذلك المعنى المدلول موافق مطابق للموضوع له لم يزد أحدهما على الآخر ولم ينقص عنه وإنما يتحقق ذلك باتحادهما اه (قوله وضعه حقيقة أو مجازيا) الأول وضع اللفظ لما هو حقيقة فيه والثاني وضعه لما هو مجاز فيه وقدم مثل لهم على ألفوا النثر المرتب وقد علمت مخالفة كلامه في المجاز لما أسلفناه فيه عن السيد وغيره علمت أيضا أن الوضع الحقيقي يكون شخصيا ونوعيا وإن الوضع المجازي نوعي لأن الواضع وضع المجاز مستحضر أفراد بوجه كلي يشملها حيث قال مثل لا وضعت كل لفظ بين معناه ومعنى

كالاسد على الحيوان
المفترس فالجموع ستة
وأهل المنطق إنما
يبحثون عن الأخير
فاشار المصنف إلى تقسيم
دلالاته فقال (دلالة
اللفظ) الوضعية بتوسط
الوضع (على ما) أي
المعنى الذي (وافقه)
أي وافق ذلك اللفظ
بأن وضعه له وضعا
حقيقيا أو مجازيا
كالإنسان للحيوان
الناطق والاسد للرجل
الشجاع (يدهونها)
أي يسمونها

آخر علاقة من العلاقات المعبرة ليدل على هذا المعنى الآخر بواسطة قرينة عليه (قوله دلالة المطابقة) من
 إضافة المصاحب الى المصاحب وهو على حذف مضاف أي دلالة ذي المطابقة أي اللفظ ذي المطابقة له ما ولكن
 هذا لا يناسب ما درج عليه الشارح من اسناد المطابقة الى المعنى (قوله المطابقة) أي المعنى عليه لقوله يدعوها
 وضمير له يرجع الى اللفظ هذا هو اللائق بحله السابق (قوله من قولهم) أقول يحتمل أن المراد مشتق من
 قولهم وهو المتبادر فيكون جاريا على مذهب الكوفيين من أصالة الفعل لغيره في الاشتقاق ولا يصح هنا تقدير
 المضاف أي من مصدر قولهم الخ لما يلزم عليه من اتحاد المشتق والمشتق منه أن يبدأ بالمصدر المقدر المطابقة
 ومن اشتقاق المزيد وهو ممنوع أن أريده الطباق والقول على هذا الاحتمال بمعنى القول على
 حذف مضاف أي من فعل مقولهم طابق الخ أي من الفعل في هذا القول وليس الغرض تقييد المشتق منه
 بكونه في هذا القول بل إرازه في تركيب سمع ويحتمل أن من تعليلية المحذوف أي وانما فسرت المطابقة
 بالموافقة لقولهم الخ فاحفظ هذه الدقائق (قوله إذا توافقا) أقول كان الواجب إذا توافقا أن الفعل مؤنثة
 كفي القاموس والمصباح والمختار وجزاى التأنيث كحقيقه في وجوب لحاق ناء التأنيث للفعل إذا أسند الى
 الضمير (قوله وجزئه تضمننا) قال في الكبير اعلم أن في كلام المصنف العطف على معمولي عامين مختلفين
 أحدهما جار لان قوله وجزئه معطوف على قوله ما وافقه وقوله تضمننا معطوف على قوله دلالة المطابقة وهو جائر
 عند الاخفش والكسائي والغراء الزاج وكذلك يجوز ما صنعه المصنف عند من اشترط كالأعلم أن يكون
 المنفوض المعطوف واليا أي تابعا للعاطف لان ما هنا كذلك (قوله أي دلالة تضمن) فيه إشارة الى ان المصنف
 حذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه وإضافة دلالة الى التضمن والى الالتزام من إضافة المسبب الى السبب
 وقوله للتضمن علة ليدعوها (قوله ففهمت انه حيوان الخ) قال في الكبير فهذا مثال يظهر فيه الانتقال من
 معنى اللفظ الى جزئه وقد صعب على كثير فاستشكوا بأنه لا انتقال لان فهم المركب بفهم أجزائه فكيف يتأتى
 الانتقال وجوابه أن المركب قد يفهم اجمالا ثم ينتقل الذهن الى جزء جزءه ثم بعد اوراق نقل هذا عن
 بعضهم ثم قال لكن بحث في هذا بأنه يستلزم تقدم وجود الكل على وجود الجزء في الذهن مع اتفاقهم على تقدم
 الجزء على الكل في الوجودين ويستلزم أن يفهم الجزء من تيممه في ضمن المركب وأخرى منفردا والوجدان
 يكذبه اه قال شيخنا العدوي وجه تيسر هذا لا حسن ما ذهب اليه بعضهم من أن دلالة التضمن فهم الجزء في ضمن الكل
 ولا شك أنه اذا فهم المعنى فهمت أجزاؤه معه فليس فيها انتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى الجزء بل هو
 فهم واحد يسمى بالقياس الى تمام المعنى مطابقة بالقياس الى جزئه تضمننا بخلاف دلالة الالتزام فإنه لا بد فيها
 من الانتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى الالتزام ضرورة أن الالتزام لا يدخل له في الوضع أصلا وهذا
 وجه من يقول ان التضمنية وضعية والالتزامية عقلية اه وقال عبد الحكيم ما نصه فهم الجزء من اللفظ متأخر
 في الوجود عن فهم الكل وان كان فهمه في ذاته متقدما عليه سواء قلنا ان فهم الكل عين فهم الجزء بالذات
 مغايرة بالاعتبار كفي شرح مختصر اصول العددي أو قلنا بتغايرهما بالذات اه (أقول) يؤخذ منه ان
 اتفاقهم على تقدم الجزء على الكل في الذهن أيضا انما هو في فهم الجزء في ذاته لا في فهمه من اللفظ الموضوع
 للكل فلا يراد الشق الاول من البحث السابق وأما الشق الثاني منه فقد يدفع بجمع تكذيب الوجدان فهم
 الجزء من تين فتأمل (قوله وأما دلالة الخ) انما قدر اما لتكون الفاعل غير زائدة لكن فيه أنه يصير الكلام
 عليه مستأنفا غير متعلق بما قبله فيفوت حسن سبب التفسير فلا حسن ان الفاعل زائدة وان ما يلزم معطوف
 على قوله ما وافقه أي ودلالته على ما يلزم هو التزام أي مسمى بدلالة الالتزام قررره شيخنا الشارح (قوله أي اللازم)
 أقول ايقاع ماعلى اللازم يضيع قوله لزم فالاولى ايقاعها على الشيء مثلا (قوله فهو) أي الدلالة المذكورة
 وذكر الضمير رعاية الخبر (قوله لا التزام المعنى) علة المحذوف لعله من السياق أي وسبب الدلالة المذكورة دلالة
 التزام لا التزام الخ وقوله أي استلزامه دفع به توهم أن المراد بالالتزام التكفل (قوله دلالة تضمن) هذا الجواب

(دلالة المطابقة)
 لمطابقته أي موافقته
 له من قولهم طابق النعل
 النعل إذا توافقا
 فالإنسان يدل على
 الحيوان الناطق
 بالمطابقة وكذا الاسد
 على الرجل الشجاع
 (دلالة اللفظ على
 جزئه) أي جزء ما وافقه
 يدعوها (تضمننا)
 أي دلالة تضمن تضمن
 المعنى لجزئه كما اذا
 شككت في شيء هل هو
 حيوان أولا فقبل لك
 هو انما فهمت انه
 حيوان لانه مقصودك
 ولم تنتفت الى كونه ناطقا
 (و) أما دلالة اللفظ على
 (ما) أي اللازم الذي
 (لزم) معناه (فهو)
 التزام أي دلالة التزام
 لا التزام المعنى أي
 استلزامه ودلالة
 العام على بعض أفراد
 كعبدي دلالة تضمن

هو التحقيق وأما جعلها مطابقة كما قال بعضهم وعاله بان جاء عبدي في قوة قضايها بعدد أفراده لانه من باب
الكيفية فهو يدل مطابقة على محي كل فرد من أفراد العبدي فقيه أن الكلام في دلالة المفرد لا في دلالة المركب
التي نظر اليها هذا البعض وعلى تسليم أن استشكل القراني في دلالة المركب من العام والمحد كونه عليه على
حكم أحد الأفراد يصح اعتبار جملة أحكام الأفراد من حيث هي جملة فتكون دلالة ذلك المركب على بعض تلك
الأحكام تضمنها وان كان يصح أيضا على هذا اعتبار كل منها على حدة فتكون دلالة على بعضها مطابقة
ولا ينافي الاعتبار الأول جعل ذلك المركب من باب الكيفية لان الحكم على كل فرد يجمع النظر الى حكم غيره
ولا نسلم اعتبار عدم هذا النظر فاعرفه وأما جعلها التزامية كما قال بعضهم فليس بشئ لان الفرد ليس خارجيا
(قوله جزء من جملة العبدي) أي وان كان في نفسه جزئيا من جزئيات الانسان وقوله من حيث هي جملة أي
لان حيث كل فرد منها على حدة (قوله استشكل القراني) أي استشكل كالدلالة العام من أي الدلالات
الثلاث هي وهو شهاب الدين أبو العباس أحمد ابن أبي العلاء ادريس بن عبد الرحمن المصري المهنسي الامام
العلامة وحيد دهره وفريد عصره أحد اعلام المشهورين والائمة المذكورين انتهت بهر باسة الفقه
على مذهب الامام مالك وكن اماما بارعا في الفقه والاصول والعلوم العقلية وله تأليف كثيرة ذكرها
ابن فرحون قال أبو عبد الله بن رشيد كرتي بعض التلامذة ان سبب شهرته بالقراني أنه لما أراد الكاتب أن
يثبت اسمه في ثبت الدرس كان حينئذ غائبا فلم يعرف اسمه وكان اذا جاء للدرس يقبل من جهة القرافة فكتب
القراني فحقت عليه هذه النسبة وتوفى رحمه الله تعالى بدراطين في جمادى الآخرة عام أربعة وعشرين وسبعمائة
من حاشية شيخنا العمودي في فصل المعارف (قوله حتى تكون الخ) حتى في المواضع الثلاثة تفريع على المنفي
(قوله وليس هو جزءا) أي لانه جزئي من جزئيات الانسان (قوله طرح سائرهما) أي باقيا وقوله فلا يسبق
الخ تفريع على قوله طرح سائرهما وقوله وهو باطل أي كون العام لمدلوله زائد في كبريه فاذا لم يدل
مطابقة ولا تضمنوا ولا التزاما أي على بعض أفرادهم تكون له دلالة أي على البعض لانحصار الدلالات في الثلاث
ولا يريد بهذا أن يزيد قصصا رابعا في أقسام الدلالة وانما يستشكل دلالة العام (قوله أي يشترط في اللازم
كونه لازما ذهنيا الخ) أقول في شرح الاجهوري على التمهيد ما نصه وذهب الامام وكثير من المتأخرين
الى ان المعتبر في دلالة الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاعم اه وفي شرح الفري على ايساغوجي أيضا نقل
ذلك عن الامام وبه يعلم ما في كلام شيخنا الشارح في كبريه في التنبية الرابع (قوله وهو ما يلزم الخ) مما يؤيده
قول النجاشي الدواني كفي حاشية الغني على شرح ايساغوجي لشيخ الاسلام مانصه ولا بد من اللزوم عقلا
بان يمنع عقلا تصور الملزوم بدون تصور الملزم كالبين العمومي والبصر فان المعنى موضوع للعدم المقيد بالبحر
والبصر خارج عنه اه (قوله من تصور ملزومه تصوره) أي من ادراكه ادراكه سواء كانا تصورين
أو تصديقين أو أحدهما تصورا والاخر تصديقا قاله عبس الحكيم (قوله ويسمى لازما بينا) أي ظاهرا
لا يفترض لزمه الى دليل (قوله بالمعنى الاخص) الباء للتصوير أي مصورا ذلك اللازم البين بالمعنى الاخص
أي من اللازم البين المصور بالمعنى الاعم وهو ما يلزم من تصوره تصور ملزومه تصور اللزوم بينهما وانما كان
هذا أعم لشموله البين بالمعنى الاخص واللازم الذي لا يكفي في تصور لزمه تصور الملزوم بل يحتاج الى تصور
اللازم أيضا كمنغارة الانسان للفرس فان العقل لا يدرك اللزوم بين الانسان ومنغاريته للفرس الا اذا
تصورهما فقد بان لك انه أعم من المقام البين بالمعنى الاخص وان البين بالمعنى الاخص أحد قسمي البين بالمعنى
الاعم لكن كثيرا ما يطلق البين بالمعنى الاعم ويراد به خصوص قسمه الاخر المضاد للبين بالمعنى الاخص
وهو اللازم الذي لا بد في تصور لزمه من تصوره وتصور ملزومه من باب ذكر المطلق واردة المقيد
أومن باب اطلاق اسم الشيء على ما يشبهه لانه كلما كفي في تصور اللزوم ما في البين بالمعنى الاخص من تصور
الملزوم كفي فيه ما في البين بالمعنى الاعم من تصور اللازم والملزوم ولا عكس فاشبهه الاعم الذي يوجد كما وجد
الاخص ولا عكس هذا ما ظهر لي في تحقيق هذا المقام وفي كلام الشارح اشارة الى شيء منه فافهم (قوله

لان زيدا العبدي مثلا جزءا
من جملة العبدي من حيث
هي جملة فحصل الجواب
عن استشكل القراني
بانه لا يدل بشئ من
الدلالات الثلاث على
فرد من أفراد لان بعض
أفراد لم يوضع له اللفظ
حتى تكون مطابقة
وليس هو جزءا حتى
تكون تضمنوا ولا خارجا
حتى تكون التزاما اذ
لو خرج بعضها لخرج
سائرهما للمساواة فلا
يبقى للعام مدلول وهو
باطل وقد أطنبنا في
الشرح في هذا المقام
بمسدات التحقيق
وغرائب الافهام (ان
بعقل التزم) هو أي
اللازم أي يشترط في
اللازم كونه لازما ذهنيا
وهو ما يلزم من تصور
ملزومه تصوره وبمعنى
لازم ما بينا بالمعنى الاخص

كأن زوجية للأربعة وتخصيص الالزام الذهني بالالزام البين بالمعنى الخاص اصطلاح لبعض المنطقيين (٩) وبعدهم يطلق الالزام الذهني

على أهم من هذا أعني
ماليس لازماً في الخارج
فقط والحاصل ان لهم
في تقسيم الالزام
طريقتين الأولى أن
الالزام ينقسم الى لازم
في الذهن والخارج معا
كالشجاعة الاسد والى
لازم في الذهن فقط
كالبحر للعمى والى لازم
في الخارج فقط كالسواد
الغراب الطريق الثاني
أن الالزام ينقسم الى
بين وغير بين والبين
ما يلزم فيه من تصور
المتلازمين تصور الالزام
بينهما بان لا يحتاج الى
دليل وغير البين ما لا يلزم
فيه ذلك بان يحتاج الى
دليل والبين ينقسم الى
ذهني وهو ما يلزم فيه
من تصور المتلازمين تصور
الالزام كالشجاعة
الاسد وغير ذهني وهو
ما لا يلزم فيه ذلك كغفارة
الانسان للفرس فإنه
لا يلزم من تصور
الانسان تصور غيره
فضلا عن كونه مغاير
والمعتبر في دلالة الالتزام
اللزوم الذهني البين
بالمعنى الخاص كما أشار
اليه المصنف سواء كان
لازم في الذهن فقط
كالبحر المفهوم ذهنا
من العمى فان العمى
على القول بأنه عدم
البصر عما من شأنه أن

يكون بصيرا

كأن زوجية) هي الانقسام الى متساويين صحيحين وقوله للاربعة أى الاربعة للاربعة أو المراد بالنسبة
للاربعة وكذا يقال في نظائره الاتية وبحث في التمثيل به البين بالمعنى الخاص بأنه قد تنصور الاربعة مع الغفلة
عن كونها زوجا فالاول التمثيل بالبصر الالزام لتصور العمى (وأقول) يمكن دفع البحث بأن المراد تصور
الاربعة بعفوهومها المخصوص وهو قولنا عدد زوجي (قوله بالالزام البين) الباء داخله على المقصود عليه
بدليل المقابل (قوله على أهم من هذا) لشموله غير البين والبين بقسميه كما سيضفح (قوله ماليس لازماً في
الخارج فقط) أقول النقي منصب على القيد أعني في الخارج فقط فيصدق بان يلزم ذهنا لا خارجا أهم من
أن يكون اللزوم غير بين أو بينا بقسميه بان يلزم ذهنا وخارجا كذلك فالداخل في الالزام الذهني على الاطلاق
الثاني سبب صور والخارج عنه الالزام في الخارج فقط كالسواد للغراب ولا يقال فيه بين ولا غير بين لانهما
قسمان للذهني بقسميه هذا مقتضى صانعهم وهو ظاهر ان لم يلزم من تصور الاسود تصور الغراب تصور اللزوم
بينهما والداخل في البين بالمعنى الاعم فتأمل (قوله والحاصل) أى حاصل تحقيق تقسيم الالزام ووضحه (قوله
في تقسيم الالزام) أى من حيث هو أعم مما نحن فيه الذي هو البين بالمعنى الخاص ووجه الطريقين انهم تارة
قسموا الالزام من حيث كونه في الذهن أو في الخارج أو فيهما وتارة من حيث كونه غير بين أو بينا ذهنا أو غير
ذهني والذهني في الطريق الثاني أنخص منه في الاول لانه في الثاني مرادف للبين بالمعنى الخاص بخلافه في الاول
(قوله والخارج) أى خارج الذهن لا خارج الاعيان (قوله من تصور المتلازمين تصور اللزوم بينهما) أى
سواء لزم أيا من تصور اللزوم فقط تصور الالزام وهو الالزام الذهني أو لا وهو غير الذهني (قوله وغير البين
الح) كلزوم الحدوث للعالم فانه يحتاج الى دليل وهو تغيره (قوله تصور الالزام) أى تصور لزوم الالزام
وانما قلنا ذلك ليوافق كلامه في المقسم (قوله كالشجاعة للاسد) المراد بها الاقدام على المخاوف لا المكة
النفسانية التي تحمل صاحبها على هذا الاقدام لاختصاصها بالعلاء وقد يمنع كون شجاعة الاسد من الالزام
الذهني المرادف للبين بالمعنى الخاص لا مكان تصور الاسد مع الغفلة عن شجاعته الا أن يمنع فتأمل (قوله
فضلا) أى زيادة عن كونه مغاير له (اعلم) أنه يؤتى بفضلا للدلالة على أولوية ما بعده بالحق كما قبلها
وهو مفعول مطلق لفعل محذوف أى فضل هذا النقي فضلا في اقتضاء الانفكاك عن كونه مغاير أى عن نقي كونه
مغايرا أو حال سببية من تصور غيره أى حال كون تصور الغير فضلا نفيه في اقتضاء الانفكاك عن كونه مغايرا
أى عن نقي ذلك ونظيره زيد لك درهمان فاضلا عن أن لك دينار أى فضل هذا النقي فضلا في اقتضاء الفقر عن
أن لك دينار أى عن نقي ذلك أو حال كون الدرهم فاضلا عن النقي ملكه في اقتضاء الفقر عن أن لك دينار أى
عن نقي ذلك هذا أحسن ما ظهر في حل مثل هذا التركيب فاعرفه (قوله والمعتبر في دلالة الالتزام) أى عند
الجمهور كما عرفت فزعم الاتفاق مردود (قوله اللزوم الذهني الح) أقول ان أراد باللزوم الذهني اللزوم
الذهني في الطريق الاول كان قوله البين بالمعنى الخاص صفة مخصصة وان أراد به اللزوم الذهني في الطريق
الثاني كان صفة كاشفة لان اللزوم الذهني فيه ما هو البين بالمعنى الخاص (قوله كما أشار اليه المصنف) أى
بقوله ان بعقل التزام لان المعنى ان التزم في الذهن أى كان الالزام ذهني بالمعنى المرادف للبين بالمعنى الخاص
(أقول) يحتمل أن كلام المصنف جار على الطريق الاول والمعنى ان التزم في الذهن أى لا في الخارج فقط وهذا
الاحتمال ان لم يكن أقرب الى كلامه لم يكن أبعد من المعنى الاول فكيف يكون في كلامه إشارة الى اشتراط
البين بالمعنى الخاص (قوله على القول بأنه عدم البصر) هو قول الحكماء فيكون التقابل بينهما ما تقابل
العدم والمملكة أما على قول المتكلمين أن بينهما التضاد وان العمى أمر وجودي يقوم بالحدقة بضاد الادراك
فلا يدل على البصر التزاما هذام مقتضى كلامه (أقول) المراد بالادراك في تعريف العمى على هذا القول
خصوص البصر كما عبر به بعضهم فان لم تكن مضادة للبصر جزأ من المفهوم فعدم دلالة العمى على البصر
ظاهر وان كانت جزأ منه مقيمة بقيد خارج وهو البصر كالمظهر كالتدليل عليه على هذا القول
أيضا التزامية فتأمل (قوله عما من شأنه أن يكون بصيرا) أى شأن شخصه أو نوعه أو جنسه فالاول كالشخص

الذي صار أعمى فان شأن شخصه البصر والثاني كالأكمة فان شأن فرعه وهو الانسان البصر والثالث كالعقرب فان شأن جنسها وهو الحيوان البصر وخارج بقيد عام من شأنه البصر نحو الخمر والشجر فلا يتصف بالعمى اذ ليس من شأنه البصر (قوله يدل على البصر التزاما) ههنا هو الاول ان البصر قد أخذ في مفهوم العمى فدلالته عليه تضمينية لا التزامية وجوابه أن العمى ليس هو العدم والبصر بل العدم المضاف الى البصر فالمضاف اليه خارج وان كانت الاضافة داخلية قال السيد المضاف اذا أخذ من حيث أنه مضاف كانت الاضافة داخلية فيه والمضاف اليه خارجا عنه واذا أخذ من حيث ذاته كانت الاضافة أيضا خارجة عنه ومفهوم العمى هو العدم المضاف الى البصر من حيث هو مضاف فتسكون الاضافة الى البصر داخلية في مفهوم العمى ويكون البصر خارجا عنه اه الثاني اذا أخذ العدم هنا من حيث أنه مضاف كانت معرفته متوقفة على معرفة البصر لان معرفة المضاف من حيث أنه مضاف متوقفة على معرفة المضاف اليه فيلزم تقديم المدلول الالتزامي على المدلول المطابق في المعرفة وجوابه أنه لا يبعد في ذلك لان الالتزام في الالتزام كون تصور المدلول الالتزامي لازما لتصور المدلول المطابق بمعنى امتناع الانفكاك سواء قدم عليه في الفهم أو أخر عنه أو كان معه قاله الغنيمي (قوله مع أن بينهما معاندة في الخارج) أي منافاة فلا يجوز اجتماعهما في محل واحد (قوله و يفهم من كلام المصنف الخ) أما فهم الشق الاول فن قوله وجزته لان المعنى ان كان له جزء وأما فهم الشق الثاني فن قوله وما لزم لان المعنى ان كان له لازما فيفهم كلامه أن المعنى قد لا يكون له شيء فتنفي الدلالة التضمنية وقد لا يكون له لازم فتنفي الالتزامية (قوله يجوز بساطة المعنى) أي عدم تركب ماهيته من جنس وفصل ولهذا كان البسيط لا يحذف لاجنس له ولا فصل وقواما لحدبا لجنس والفصل ههنا نص عليه غير واحد كصاحب كتاب غابة الحكيم وسينبه عليه الشارح عند الكلام على النوع كما ستعرفه لكن تعقبه في الكبير فقال لا نسلم عدم تركب ماهية البسيط من أجزاء ذهنية كذا كره السعدي شرح الشمسية اه وأنا أقول هذا القول مشكل لانه اذا كانت ماهية البسيط مركبة كانت بين دلالات المطابقة والتضمن لازم فبخالف ما قالوه من عدم استلزام المطابقة التضمن فافهم وعبر بالجواز لكفايته في المقصود والافاق المعنى البسيط لأشبهه في تحته (قوله كالجوهر) أي الفرد وكما يجب الوجود سبحانه وتعالى وكالمنقطة والوحدة والمجردات عند من يثبتها (قوله يجوز أن لا يكون له لازم ذهني) تعبيره هنا بالجواز لكفايته في المقصود ولانه لم يطلع له على مثال كفي حاشية شيخنا العدوي (قوله خلافا للفرع الرازي) فانه قال ان المطابقة تستلزم الالتزام لان لكل ما عيسى لازما فله كونه غير ما عداها ورد بان هذا ليس لازما بينا بالمعنى الاخص بدليل أنا تصور كثير الحقيقة مع الغفلة عما عداها فاضل عن مغايرتها له وانما هذا لازم بين بالمعنى الاعم (أقول) قد علمت ههنا نقلنا ما سابقا أن الامام وكثيرا من المتأخرين اكتفوا بالبين بالمعنى الاعم فقوله باستلزام المطابقة الالتزام مبني على قوله بالاكتفاء المذكور فلا ينهض عليه ذلك الرد ومن هذا يعلم ما في كلام الشارح في كبره وكلام من تبعه كشحننا العدوي (قوله والتضمن والالتزام) بالنصب عطف على المطابقة (قوله يستلزمان المطابقة ضرورة) حال القعاب في شرح الشمسية الاستلزام بقوله لانهم ما تابعان لها والتابع من حيث أنه تابع لا يوجد بدون المتبوع وانما قيدنا بالحيثية لاحتراز عن التابع الاعم كالحرارة للنار فانها تابعة للنار وقد توجد بدونها كفي الشمس والحركة اما من حيث انها تابعة للنار فلا توجد الا معها ومثله في شرح الشمسية للسعد قال عبد الحكيم قوله لانهم ما تابعان لها لان فهم الجزء والذم من اللفظ بتوسط فهم الكل منه وان كان فهم الجزء مطلقا أي في حد ذاته متوقفا على فهم الكل وفهم بعض اللوازم أعني الملكات متوقفا على ملزوماتها أعني الاعداد اه (أقول) الظاهر ان ما ذكره هؤلاء من التعليل تنبيه لا استدلال فلا ينافي جهل الشارح استلزامهما للمطابقة من الضروريات لكن قد يعسر على هذا قول الشارح في كبره وقد برهن عليه السعد الآن يقال أراد بالبرهنة التنبية وعلى تسليم أنه نظري يحسم قول الشارح ضرورة بمعنى كالتصور في وضوحه وعدم الاختلاف في نفسه فتأمل بقي ان الشارح لم يتعرض لحال التضمن مع الالتزام وحاصله ان التضمن لا يستلزم الالتزام لجواز أن لا يكون ههنا لازم بين بالمعنى الاخص ولا الالتزام التضمن لان

يدل على البصر التزاما مع أن بينهما معاندة في الخارج أو كان لازما في الذهن والخارج معا كالشجاعة للامد ويفهم من كلام المصنف أن المطابقة لا تستلزم التضمن يجوز بساطة المعنى كالجوهر ولا الالتزام لجواز أن لا يكون له لازم ذهني خلافا للفرع الرازي في الثاني والتضمن والالتزام يستلزمان المطابقة ضرورة ودلالة المطابقة وضعية بلا خلاف ويقال لهما لفظية ونقلية

المعنى اذا كان بسيطاً لازم بين بالمعنى الاخص كان هناك الالتزام بالتضمن (قوله لانها بعض اللفظ)
 أى من غير انتقال الذهن من المعنى الموضوع له الى شئ آخر بخلاف التضمنية والالتزامية فان فيها على
 خلاف في التضمنية كما تقدم الانتقال من المعنى الموضوع له الى شئ آخر وهو الجزء أو اللازم فلا ينافى تعليله
 ان للعقل مدخل في جميع الدلالات وهذا لتعليل التسميتها العقلية وأما تسميتها انقلبية فلتوقفها على النقل عن
 الواضع (قوله بل خلاف) سيأتى في الطريق الثانى نقل الخلاف فيها (قوله لتوقفها على مقدمة عقلية)
 لتعليل مجرد كون الالتزامية عقلية لا لكونها عقلية بل لا خلاف لعدم انتاجه الاتفاق اذ التضمنية كذلك
 (قوله لان الفهم فيها متوقف) أى فهم الجزء في التضمنية (أقول) فيه ظرفية الشئ في نفسه لان فهم الجزء
 عين دلالة التضمن الآن يحمل الفهم على الفهم بالفعل ويجزور في على كون اللفظ بحيث يفهم منه جزء معناه
 ولو قال لتوقفها لكان أحسن (قوله على أمر زائد) كان الانسب بصنيعه في الالتزامية أن يقول
 كغيره لتوقفها على مقدمة عقلية وهى انه كلما فهم المعنى فهم جزءه (قوله وهى الجزئية) أى كون
 المدلول جزء المعنى وأنت الضمير مرجوعه الى الأمر الزائد مراعاة للخبر وفي نسخة وهو بالتدبير كبر مراعاة
 للمرجع (قوله اذ ينتقل الخ) علة لتوقف على الجزئية (قوله وقيل لفظية) أى نظراً الى كون الجزء
 المدلول داخل في السلك الموضوع له اللفظ (قوله والطريقة الثانية الخ) هذه هى الراجحة (قوله وقيل
 وضعيتان) عليه أكثر المناطق كما قاله الغنيمى وغيره ووجه التوسط وضع اللفظ لكل أو الملتزم
 (قوله وقيل عقليتان) وجه توقف كل منهما على مقدمة عقلية كما تقدم (قوله نالها دلالة التضمن
 وضعية ودلالة الالتزام عقلية) هذا هو الذى جرى عليه الأئمة وابن الحاج وابن الهمام وغيرهم من
 المحققين ووجه كفاى الكبير بان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل اذ لا شك انه اذا فهم المعنى فهمت أجزاؤه
 معه فليس فيها انتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى الجزء بل هو فهم واحد يسمى بالقياس الى تمام المعنى
 مطابقة و بالقياس الى جزئه تضمناً بخلاف دلالة الالتزام فانه لا بد فيها من الانتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى
 الى اللازم ضرورة ان اللازم لا يدخل له في الوضع أصلاً ووجه أيضاً بان الجزء داخل فيما وضع له اللفظ بخلاف
 اللازم فانه خارج عنه وصرح غير واحد كالغنيمى بان الخلاف لفظى فان من قال بعقلية لهما لا يذكرا ان للوضع
 مدخل فيهما ومن قال بوضعيهما لا يذكرا توقفهما على مقدمة عقلية فالخلاف في التسمية وفي حاشية السيرامى
 على المطول ان أئمة المنطقيين سموا التضمنية والالتزامية وضعيتين وان كان العقل مدخل فيهما تخصيصهم
 العقلية بالصرف وسماهما البيانين عقلية وان كان للوضع مدخل فيهما العدم تخصيصهم العقلية بالصرف اهـ
 والحاصل ان من أراد بالوضعية ما يتوقف على الوضع سواء كفى فيها أو لا جعل التضمنية والالتزامية وضعيتين
 ومن أراد بالوضعية ما كان الوضع كافياً فيها جعلهما عقليتين ومن أراد بالوضعية ما كان المدلول فيها موضوعاً له
 اللفظ أو داخل فيما وضع له اللفظ جعل التضمنية وضعية والالتزامية عقلية فاعرفه (تنبيه) دلالة الالتزام
 مهجورة في الحدود التامة لاسيما من الخفاء بالنسبة الى أحدهما دون الحدود الناقصة والرسوم فلا بد كرى
 الحد التام شئ من أجزاء الحدود بدلالة الالتزام بل لا بد كرى بالبدلالة المطابقة أو النظمين فاذا أردت حد الانسان
 حداناً ما فاصح أن تذكر أجزاء الدالة عليها بالمطابقة بان تقول هو الجسم النامى الحساس المتحرك
 بالارادة بناء على أنه أى المتحرك بالارادة ذاتى المتفكر بالقوة أو بالالفاظ الدالة عليها بالتضمن بان تقول هو
 الحيوان الناطق لانك ذكرت بالحيوان الجسم والنامى والحساس والمتحرك بالارادة بدلالة التضمن وكذا
 بالناطق المتفكر بالقوة فلو ذكرت الاجزاء بدلالة الالتزام كأن قلت هو الناطق أو هو الحساس الناطق فانه
 يدل بالالتزام على بقية الاجزاء لم يكن ذلك حداً تاماً فاده الشارح في كبيره (قوله وأوجه) جمع ووجه
 بمعنى الدليل (قوله شئ) جمع شئبت بمعنى مشت أى مفرق كبحر حى جمع بحر بمعنى بحر ووصفها
 بالشتات باعتبار ما كان اذهى الا ان مجموعة في الشرح الكبير
 (فصل في مباحث الالفاظ)

لانها بعض اللفظ ودلالة
 الالتزام عقلية بدلالة
 خلاف لتوقفها على
 مقدمة عقلية وهى أنه
 كما يفهم المعنى فهم لازمه
 وأما دلالة التضمن فقيل
 عقلية لان الفهم فيها
 متوقف على أمر زائد
 على الوضع وهى الجزئية
 اذ ينتقل من المعنى الى
 جزئه وقيل لفظية هذه
 إحدى طريقتين في
 النقل عن المناطق
 والطريقة الثانية
 تحكى ثلاثة أقوال في
 دلالة التضمن والالتزام
 قيل وضعيتان وقيل
 عقليتان نالها دلالة
 التضمن وضعية ودلالة
 الالتزام عقلية وأوجه
 هذه الأقوال وأعراب
 كلام المصنف هنا مع
 تنبيهات شتى وأبحاث
 شريفة سمعنا بها في
 الشرح

(فصل في مباحث الالفاظ)

المباحث جمع مجت ومثله يصلح أن يكون مصدرا ميميا واسم زمان واسم مكان لكنه هنا اسم مكان البحث
بمعنى المسائل المجت فيها عن الالفاظ أى من جهة الافراد والنز كيم وما يلائهم ما والافصح الدلالة من
مباحث الالفاظ والبحث في الاصل التفتيش عن باطن الشئ حساسة عمل عرفاني بيان الشئ والكشف عن
حقيقته (قوله اعلم ان المنطق الخ) مراده بيان وجه ذكر بحث الالفاظ في المنطق وتقدمه (قوله لكن الخ)
استدرا له دفع به توهم انه لا وجه لذكر بحث الالفاظ في المنطق (قوله الى التفهيم) أى تفهيم الغريب أى
والى التفهيم من الغريب وقوله حتى الخ غاية للكثرة والاعتبار أى وانتهى الكثرة والاستمرار الى ان صار كان
المتفكر الخ أى فسرى الاحتياج الى الالفاظ من التفهيم للغريب الى تفهيم الشخص نفسه (قوله ولذا قدمه) أى
ليكون الالفاظ تدل على المعاني قدم بحث الالفاظ لتقدم الدال على المدلول أو اسم الاشارة واجمع الى كثرة
الاحتياج الى التفهيم بالعبارة واستمراره أى لاجل كثرة ذلك واستمراره قدمه لان السبب أى سبب التفهيم وهو
العبارة مقدم على السبب وهو التفهيم وعلى كل اندفع ما عترض به هنا (قوله مستعمل الالفاظ) أى
المستعمل منها وخرج مستعملها مهمها على رأى الجمهور انه يسمى لفظا فلا ينقسم الى المفرد والمركب لاعتبار
الدلالة فى كل منها والمهم ليس بدال (قوله باعتبار دلالة التر كيمية والافرادية) أى لا باعتبار اعرابه
ونحوه ولا باعتبار دلالة على معناه وعلى جزؤه وعلى لازمه (قوله حيث يوجد) أى ينطق به والحشية
للاطلاق (قوله ناول) مبتدأ سوغ الابتداء به مع انه نكرة وقوعه في معرض التفصيل (قوله دل) أى
بالمطابقة (قوله ويحترز به مع ذلك) أى مع كونه توطئة عن اللفظ المهم كدبر فان قلت المهم خارج
بالمقسم وهو مستعمل الالفاظ قلت العبرة في الادخال والخراج باجزاء التعريف لا بالمعرف ولا بقسم المعرف
كما صرحوا به فان قلت ما ليست واقعة على مطاق اللفظ بل على اللفظ الدال بدليل ان المقسم مستعمل الالفاظ
فلا يصح كون دل للاحتراز قلت كون المقسم مستعمل الالفاظ لا يعين ان ما واقعة على اللفظ الدال وان
زعم بعض وانما يعين كون الاقسام الالفاظا وهذا حاصل على جعل اللفظ جنسا لا قساما والدلالة
فصلها فان قلت كونه توطئة ينفي الاحتراز به لان كونه توطئة يقتضى انه غير مقصود لذاته
والاحتراز به يقتضى انه مقصود لذاته قلت الجهة مختلفة لان كونه توطئة من حيث توقف ما بعده عليه
مع قطع النظر عنه في حد ذاته والاحتراز به من حيث ذاته هذا ما ظهر في هذا المحل (قوله على رأى من
يسميه لفظا) هو الصحيح الذى عليه تعريف اللفظ المشهور وهو الصوت المعتمد على مقطع اما على رأى من
لا يسميه لفظا فلا يكون خارجا بل هو لم يدخل أصلا لخروجه من الجنس الذى هو اللفظ الواقع عليه ما
(قوله جزؤه على جزؤه معناه) أو رد الناصر اللغوي على مثل هذه العبارة انه ان اعتبر جزء اللفظ من حيث هو
جزؤه كان التقييد بقوله على جزؤه المعنى ضائعا لجزء اللفظ من حيث هو جزء اللفظ على جزؤه المعنى وان
اعتبر أعظم من أن يكون جزءا أو مفردا فالحيوان الناطق علم لا يدل جزؤه في الجملة على جزء المعنى وهو مفرد داخل
في حد المركب خارج عن حد المفرد فيمطل به الاول منها والثاني جعلا فلا بد لتعريفهما من زيادة القصد فيهما بان
يقال ان قصد بجزء الدلالة الخ وأجاب ابن قاسم في آياته باختصار الشق الثاني وهو انه اعتبر أعظم من أن يكون
جزءا أو مفردا لكن قوله على جزؤه المعنى يعبر فيه قيد الحشية أى من حيث انه جزء المعنى وقيد الحشية مراد في
تعريف الامور التي تختلف بالاعتبار وحينئذ يخرج عن تعريف المركب ويدخل في تعريف المفرد ونحو
الحيوان الناطق علم لان جزؤه وان دل لكن لا يدل على جزء المعنى من حيث انه جزء ولا حاجة الى زيادة قيد
القصد فتأمل فانه دقيق لطيف (قوله وما له جزء لا يدل) لكن خروج هذا به مع ملاحظة فعله وهو دل (قوله
وتأبط شرا) معناه في الاصل احتمل الشر تحت ابطه (قوله اعلاما) راجع الى أبكم وما بعده بدليل كلامه
الا تفي في قوله وعند بعض أهل المنطق ثلاثية الخ وبدليل كلامه في الشرح الكبير اما زيد فالحال فيه غير
مختلف سواء أبقى على معناه المصدري أم جعل علما واحدا بذلك عن حالة كونها مستعملة استعمالها الاصل
فانما حينئذ يدل جزؤه على جزء المعنى أى في الثلاثة الاخيرة فظاهر وأما في أبكم فعلى التزل وتسليم انه قبل

اعلم ان المنطق لا يبحث له
عن الالفاظ لكن لما
كثر الاحتياج الى التفهيم
بالعبارة واستمر حتى
كان المتفكر يتأذى
نفسه بالفاظ متخيلة
جعلوا بحث الالفاظ من
حيث انها تدل على
المعاني بابا من المنطق
تبعوا ولذا قدمه فقال
(مستعمل الالفاظ)
باعتبار دلالة التر كيمية
والافرادية (حيث
يوجد * اما مركب
واما مفرد * فاول) وهو
المركب (ما) أى اللفظ
الذي (دل) توطئة لما
بعده ويحترز به مع
ذلك عن اللفظ المهم
كدبر على رأى من
يسميه لفظا (جزؤه)
يخرج ما لجزؤه كباء
الجزء ولا ماله جزء
لا يدل كدبر وأبكم
وتأبط شرا وعبد الله
والحيوان الناطق
اعلاما وأما ما يتوهم
من دلاله أجزاء

العلمية مركب من أب الموضوع لذات لها الابوة وكما التي يستلزمها عن العدد وذلك زاد الشارح في كبره بعد قوله كالزاي من زيد ما نصه مع أن أبكم لا نسلم أنه مركب من أب وكما الموضوع عين لذات لها الابوة وسؤال عن عدد بل أبكم من البكم والا كان رجل مثلاً بل جز وهو يكون مركباً من رأس من الرؤي وقول أم من الجولان ولا يقول به عاقل فضلا عن فاضل ويان ذلك أن معنى قوله ما دل جز وهو على جزه معناه أنه يدل عليه لوضعه له وأب وكما لم يوضع في هذا التركيب قبل علميته لشيء قطو ما أب الدال على ذات لها الابوة فلفظ آخر وكذا كم الدال على السؤال عن العدد اه ببعض تغيير (قوله الاعلام الاخيرة) أي أبكم وما بعده كما يؤخذ من الكبير وانما قال الاخيرة لاخراج زيد العلم فانه لا يتوهم في جزه من أجزائه الدلالة على معنى وكذا زيد مصدر كاس فلا مفهوم للاعلام بالنسبة الى زيد فلا اعتراض فافهم (قوله فاعلم ذلك الخ) حذف جواباً عما وقام دليله مقامه والتقدير فباطل انما ذلك أي ما ذكر من الدلالة أي لأن تلك الدلالة انما تكون قبل جعلها اعلاماً (قوله فقد صارت دلالتها) أي دلالة هذه الاجزاء التي كانت قبل العلمية تسمية ما فالدال بعد ما مجموعه العلم على الذات (قوله وأما نحو حجة الاسلام) أي كعبد الله اذا قصدوا وضع الدلالة على الذات وكونها عباد الله (قوله فلا نسلم انه مفرد) ونقل عن بعضهم انه جعله مفرداً وعمله بان دلالة على غير الذات بالتبع لا بالذات (أقول) اذا كان الواضع قصد المعنى العلمي وقصد المعنى التركيبي الثابت للفظ قبل العلمية كان اللفظ المذكور مفرداً باعتبار القصد الاول ومركباً باعتبار القصد الثاني لما سبقت ذكره من ان الافراد التركيب بحسب القصد لا مركباً فقط ويمكن اجزاء كلام الشارح على ما بحثناه بان يجعل معنى قوله فلا نسلم انه مفرد أي فقط ومعنى قوله بل نلتزم أنه مركب أي باعتبار القصد الثاني كانه مفرد باعتبار القصد الاول فاحفظه فانه نفيس ولبعض هنامنا فسمه مع الشارح يعلم ودها ما ذكرناه (قوله لا بحسب قصد دلالة الخ) أي وعدم ذلك القصد (قوله بضم الزاي) هو اوجه في الجزء باسمكانها (قوله تنمى الكلام) أي لا لا احتراز به عن شيء فان المفرد على ما حققه سابقاً فسمه ان ما لا جزه أصله اوجه لا يدل وهما خبر جابقيه دل جزه وقوله بذ كمر متعلقه بكسر اللام (قوله وبما تقرر سابقاً) أي من قوله وأما ما يتوهم الخ وقوله وأما نحو الخ وفي نسخة بدل قوله وبما تقرر سابقاً فسقط بناء التقرير على قوله وأما ما يتوهم الخ وقوله وأما نحو الخ (قوله لكونه أسقط من التعريف قيداً) وهو كون الدلالة مقصودة أي المخرج ذلك القيد لنحو الاعلام الاخيرة لأن جزه ما دلالة لكونها غير مقصودة فبعد ذلك كرهنا القيد تدخل في التعريف مع انه ليست من المعرف الذي هو المركب وقد تقدم في كلام الشارح منع ان جزه ما دلالة بعد العلمية فهي خارجة بقوله دل جزه وفي التعريف مانع وقوله عاملاً على لكونه أسقطاً لكونه يدخل فيه نحو حجة الاسلام على أي اذا قصدوا وضع الدلالة على الذات وعلى ان المسمى به حجة في الدين أي مع ان القصد اخراج ذلك من التعريف لكونه ليس مركباً كما يذهب يقول هذا المعترض وقد تقدم في كلام الشارح منعه وانه داخل في المركب فعملت من هذا التقرر بأن في كلام الشارح لنفاً وشراً مرتباً وان ما قيل ان الاولى ترك الواليس في محله (قوله وبقيت ابجاث شريفة الخ) قال فيه واعلم ان الجزء اما جزه مادي واما جزه صوري والجزء المادي هو جوهر اللفظ والصوري الهيئته ويرد على تعريف القوم للمركب ان صورة الشيء جزه والجزء في التعريف مطلق فتدخل فيه الصورة ولا يخرج عنه الابغائية وهي في التعريف من المحذور لكن هذا انما يرد على من يشترط في المركب أن يكون له جزاً مادياً وأنه لا يكفي جزء مادي بجزه صوري فقط لا على مذهب من يكفي بذلك فعبداً الله اذ لم يكن علماً مركب على المذهبين لتركيبه من جزأين ماديين المضاف والمضاف اليه وجزه صوري هو الهيئته الاضافية ولا يعارضه قول السيد المضاف اذا أخذ من حيث انه مضاف كانت الاضافة داخلية فيه والمضاف اليه خارج عنه لان ذلك انما هو اذا اقتصرنا على معنى المضاف فقط وهما المقصود معنى المضاف والمضاف اليه لانه بذلك يحصل التركيب لكن ينبغي أن لا يطلق على معنى المضاف اليه في نحو عبيد الله انه جزء تأدياً والمضامى مركب على المذهب الثاني لان مادته تدل على الحدث وهيئة على الزمن للمضامى ومفرد على الاول وكذا الامر وأما المضار فمركب على المذهبين لان حرف المضارعة

الاعلام الاخيرة فانما ذلك قبل جعلها اعلاماً أما بعد تصييرها اعلاماً فقد صارت دلالتها تسمية متسماً وصار كل جزء منها كالزاي من زيد نص عليه بعض المحققين وأما نحو حجة الاسلام علماً اذا قصد واضعه الدلالة على الذات وعلى ان المسمى به حجة في الدين فلا نسلم انه مفرد حتى يلزمنا اخراجه بل نلتزم انه مركب اذ ليس التركيب والافراد لا بحسب قصد دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وقوله المصنف (على جزء) بضم الزاي (معناه) تنمى الكلام بذ كمر متعلقه وبما تقرر سابقاً فسقط الاعتراض على المصنف بان التعريف غير مانع لكونه أسقطاً من التعريف قيداً وهو كون تلك الدلالة مقصودة ولكونه يدخل فيه نحو حجة الاسلام علماً وبقيت ابجاث شريفة سمحنا بها في الشرح مثال المركب زيد قائم

يدل على معنى وفيه نظر لان الدال هو مجموع الفعل اه ببعض تصرفه وما يدل على ان المضاف اليه جزء مادي
 للمركب الاضافي قول كثير كالفعل بعد تعييلهم للمركب برأى الجارية فان الراي مقصود الدلالة على ذات نسب
 اليه الراي والجارية مقصودة الدلالة على الجسم المميز ومجموع المعنيين معنى راى الجارية اه وقوله هم ومجموع
 للمعنيين أى مع الهيئة التركيبية الاضافية كما به عليه عبد الحكيم (قوله والحيوان الناطق اذا لم يكن عالما)
 مثله عبد الله وحجة الاسلام ونحوهما اذا لم تكن اعلاما (قوله الوضع اللغوي) أى لا الجملي الذي يجعل المتكلم
 وارادته وقوله حتى هي تفرعية وقوله وان وضعها الواو للعال وان وصلية (قوله مثلا) يصح رجوعه الى
 انسان والى ألف واليه سماعها (قوله والمركب) أقول الاولى انه اشارة الى جعل بعكس خبرنا انما الاول الى
 جعله خبر محذوف الاستثناء عن تقديره وفي قوله ملتبس اشارة الى ان الباء في بعكس للتلاصق (قوله بعكس)
 أى مخالفة (قوله أى تبعه) هذا التفسير منطوريه لحق ظاهر العبارة مع قطع النظر عما يأتي من تصحيح
 كلام المصنف في شرحه بتفسير تلابتص على انه يمكن تفسير تبسج بالتصل (قوله المستعمل) أقول ليزاده هنا
 لاخراج المهمل فان قلت قوله على جزء معناه يخرج اذ لا معنى للمهمل قلت السالبة تصدق بنفي الموضوع فلا
 تستلزم عبارته وجود المعنى فاعرفه (قوله الذي لا يدل جزءه) أى القريب فلا يراد ان الزاى مثلا من زيد قائم
 لا يدل على جزء المعنى فيلزم ان يكون مفردا لانهم اليست جزءا بيا بل بواسطة انها جزء الجزء و جزء جزء الشيء
 جزء بعينه ومن نكر الجز فقول لا يدل جزءه لا يراد عليه ذلك أصه سلالان المذكورة في سياق النفي نعم فيخرج
 المركب المذكور لان بعض أجزاءه يدل ويصح جعل الاضافة في جزءه لهذا الذهن الذي هو في معنى التنكير
 لان الاضافة تأتي لما تأتي له الالزام والالام تأتي له كما في ادخل السوق واشترى اللحم فتكون هذه العبارة
 كعبارة من نكر (قوله فدخل فيه الخ) أقول ذكر هذا الكلام بعد التعريف المتبديله قليل الجدوى
 (قوله وقد تقدمت أمثلة ذلك) تقدم انها قسمات ما لا جز له أصه لا وماله جزء لا يدل وتقدم ان من الثاني
 الاعلام المركبة لفظا (قوله وقدم تعريف المركب الخ) جواب عما يقال المفرد جزء المركب والجزء سابق على
 الكل فكان المناسب تقديم تعريف المفرد على تعريف المركب وحاصل الجواب ان الواجب سبقه ذات المفرد
 لا مفهومه لانها هي التي جزء المركب أما مفهومه فيقدم لما ذكره الشارح (قوله بالاحجاب) أى ملتبس
 بالاحجاب وكذا قوله بالسبب أو الكلام على حذف مضاف أى بذي احجاب وبذي سلب أى باللفظ أثبتته الدلالة
 ولفظا نصبت عنه (قوله ولا يعقل سلب أمر) هو هذا الدلالة الابداعية بلفظ أى باللفظ أثبتته الدلالة
 مأخوذة في تعريف المفرد فيوقف تعقله على تعقل الدلالة وهي مأخوذة في تعريف المركب فلزم توقف تعقل
 بعض أجزاء المفرد على تعقل بعض أجزاء المركب فلهذا قدم تعريف المركب على تعريف المفرد وهكذا ينبغي
 فهم هذا الكلام ومنهم من قدم تعريف المفرد على تعريف المركب نظرا الى سبق العدم على الوجود
 والنكاح لا تراحم (قوله عند المصنف) أى موافقة لا كثر المتأخرين من المناطقة فانهم على ان المركب
 والواو والقول الفاظ مترادفة وقد نص عليه الشيخ ابن سينا قاله الشارح في كبريه (قوله ومركب وهو
 الخ) تقدم ان هذا أحد قسمي المفرد (قوله عالما) حاله من عبد الله فقط للاحتراز عن عبد الله الصفة فانه من
 المؤلف اما بكم فهو قسما العلمية وبعدها مركب لا مؤلف (قوله كحيوان ناطق عالما) أى على انسان فان كلا
 من جزأيه يدل على جزء المعنى فان معناه مركب من الحيوانية والناطقية مع الشخص (قوله بناء على خلاف
 ما حققناه) راجع للأمثلة الثلاثة وهي أبكم مطلقا وعبد الله والحيوان الناطق عالما وخلاف ما حققناه هو كون
 جزء ما يدل على معنى ليس جزء معناه أى أبكم وعبد الله أو جزءه لكن دلالة غير مقصودة في الحيوان الناطق وما
 حققناه هو ان كلا من الثلاثة انما يدل بعد العلمية على الذات ولا دلالة لجزءه بعد العلمية على شيء أصه لا وما كان قبلها
 من دلالة الجز عصار بعدها نسبيا (قوله دلالة مقصودة) قد علمت ان زيادة هذا القيد لاخراج نحو الحيوان
 الناطق عالما لانسان مبنى على خلاف ما حققناه الشارح سابقا (قوله وقوعه في معرض التفصيل) اعترض
 بأنه لا تفصيل بل قوله فاول الخ بيان المفصل اليه والذي وقع في معرض التفصيل قوله مستعمل الالفاظ

والمراد الدلالة الجارية
 على قانون الوضع اللغوي
 حتى لو أراد أحد بالتب
 انسان مثلا معنى لم يكن
 من كباوان وضعها هو
 لذلك والمركب ملتبس
 (بعكس ما) أى المفرد
 الذي (تلا) هو المركب
 أى تبعه فهو اللفظ
 المستعمل الذي لا يدل
 جزءه على جزء معناه
 فدخل فيه كل لفظ
 لا يدل جزءه وقد تقدمت
 أمثلة ذلك وقدم
 تعريف المركب على
 تعريف المفرد لان
 تعريف المركب بالاحجاب
 والمركب بالسلب ولا
 يعقل سلب أمر الابداع
 تعقله والقسمة عند
 المصنف ثمانية وعند
 بعض أهل المنطق
 ثلاثة مفرد وهو ما لا
 يدل جزءه على شيء كزيد
 ومركب وهو ما يدل
 جزءه على معنى ليس
 جزء معناه كأبكم وعبد
 الله عالما أو على جزء
 معناه الا ان دلالة غير
 مقصودة كحيوان ناطق
 عالما بناء على خلاف ما
 حققناه ومؤلف وهو
 ما يدل جزءه على جزء
 معناه دلالة مقصودة
 كزيد قائم وأول في البيت
 مبتدأ وسبقه في معرض
 التفصيل وقوله ما تلا

الخ (وأقول) هذا انما يصح اذا كان معنى وقوع المبتدأ في معرض التفصيل الذي جعل له مسوغا مخصوصا
وقوعه منفصلا الى اقسام أما اذا كان بمعنى يشبه وقوعه عنوا لا احسد اقسام المنفصل فلا مع أنه يمكن أن يراد
بالتفصيل التبيين كما في قوله تعالى وتفصيلا لكل شيء أي وقوعه في معرض التبيين بالحد المتقضي هذا التبيين
ارادة الجنس التي هي من المسوغات فتأمل (قوله عائده) أي عائدا الموصول فيه أي العائد على الموصول فيه
ضمير محذوف في محل نصب فالعنى على هذا بعكس المفرد الذي تلاه المركب وهو خلاف الواقع وقوله بفعل هو
تلا (قوله وهو الذي تلا المركب) أي تبعه أي لان المركب تلا المفرد كما يقتضيه كلام المصنف لانه خلاف الواقع
وقوله ضمير الرفع أي المستتر الراجع الى المفرد لا ضمير النصب المحذوف الراجع الى المركب (قوله ويجاب
بانه يمكن أن يكون أطلق الموالاة) أقول كان المناسب أن يقول أطلق التساوي لانه المشتق منه تلا في كلام
المصنف وحاصل هذا الجواب أن معنى تلا في كلام المصنف اتصل بحجاز امر سلا لعلاقة الزوم وان الصلة حرت على
غير ما هي له وفيه انه كان يجب الازرار حينئذ لحروف اللبس الآن يقال اللبس هنا غير مضر لصحة اتصاف كل من
المفرد والمركب بالاتصال وان المصنف نفسه فسر تلا بتبع الآن يفسر بتبع أيضا باتصل كما في (قوله وهو على
قسمين) فظاهره دخول الفعل والحرف لانهم مامفردان والذي صرح به السيد في حاشية القطب اختصاص
الجزئية والكلمية بمعنى الاسم دون الفعل والحرف لاستقلاله بالمفهومية دونهما فلا يصلحان لان يوصفاهما
وعليه فيخصص المقسم بالاسم وعن السنوسي ان الفعل كلى أبدأ دون الحرف لوقوع الفعل محولا ولا يحمل
الا الكلى وظاهره أيضا أن المركب لا ينقسم الى كلى وجزئى لتخصيصه التقسيم بالمفرد وليس كذلك بل ينقسم
الى جزئى كراس زيد وكلى كالجسم النامي والحيوان الناطق ولهذا قال بعضهم في تخصيص ليس للاحتراز بل
لان الكلام هنا قسمة للكلمات الخمس وهى مفردات كإسيأتى (قوله أعنى المفرد) هذا ايضا ح وتصرح بما
تفيدته قاعدة رجوع الضمير الى أقرب مذكور وقوله بمصدق الضمير أي بما صدق عليه الضمير أي وقع (قوله
بالنظر الى معناه) أقول هذا على حذف مضاف أي ما صدق معناه اذ معناه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وهو
كلى أبدأ ثم رأيت في حاشية الغني على شرح ايساغوجي فله الحد والمئة وانما قال الشارح ذلك لان الكلمية
والجزئية وصفان للمعنى لا للفظ فوصفه بهما مجاز من وصف الدال بما للدلول كان الافراد والتركيب وصفان
للفظ ووصف المعنى بهما مجاز من وصف الدلول بما للدال وجوز ابن يعقوب اجراء كلام المصنف على كون
التقسيم لعنى المفرد فقد رضاف في قوله أعنى المفرد أي أعنى معنى المفرد وفسر افهامه الاشتراك بكونه لا يأتى
الاشتراك لكونه حقيقة ذهنية غير مختصة وهو وان كان أنسب بكون الموصوف حقيقة بالكلمية والجزئية
المعنى بعيد من كلام المصنف (قوله بوصول الهمزة) يعنى اسقاطها بعد نقل حركتها الى التنوين قبلها والا
فهزة الوصل ليست في شيء من الحروف الا على قول (قوله مجزئى متعقلا) متعلق بفهم أي بتعقل معناه
المجرد عن اعتبار الوجود الخارجى فانه باعتبار قده لا يفهم الاشتراك كفى الكلى المتخصص في فرد الدليل القاطع
عرق الشركة كفى الاله الحق أو لعدم تعلق قدرة الله تعالى بوجود غيره هذا الفرد كفى الشمس وقوله بحيث
يصدق على تقدير مضاف أي معناه والباء لتصور الاشتراك فكأنه قال بان يكون بحيث الخ ولو قال بان يصدق
الكان أو وضع ومعنى صدقه عليه عليه ساحل مواطاة كفى الشرح الكبير اذا صدق في المفردات بمعنى الجملى
وانما صدق على افراد كثيرة لكونه حقيقة ذهنية غير مختصة لا معنى خارجيا شخصيا (قوله الكلى مبتدأ خبره
مفهوم اشتراك) انما قال ذلك لانه اذا اجتمعت المعرفة والتسوية الجائز وقوعها مبتدأ كما هنا ولا مانع يمنع
من جعل المعرفة مبتدأ فالاولى جعل المعرفة مبتدأ والتسوية خبرا لان الكلى هو المعرفة والمعلوم ومفهوم
اشتراك هو التعمير يف والمجهول والاتق جعل المعرفة والمعلوم مبتدأ ومقابلهما الخبر وبالوجه الثانى لوجه
ما سبقت ذكره الشارح من جعل الجزئى مبتدأ وعكسه الخبر والكلى منسوب الى الشكل الذى هو جزئى له لترتيب
الجزئى من كليمه والتشخص والجزئى منسوب الى الجزء الذى هو كليمه واعلم ان مفهوم الكلى من حيث هو أي
من غير اعتبار شيء مخصوص من مصادقاته يسمى كليا منطقيا لانه المحبوس عنه فمعدوم وعنه أي ما صدق مفهوم

عائده محذوف لانه
متصل منصوب بفعل
اه وبحيث فيه بأن ما
واقعة على المفرد وهو
الذى تلا المركب فيكون
العائد ضمير الرفع ويجاب
بانه يمكن أن يكون
أطلق الموالاة على
الاتصال فيكون المركب
تلا المفرد بهذا المعنى
أي اتصل به فالتقدير
المركب بعكس المفرد
الذى تلاه هو أي المركب
أي اتصل به في البيت
السابق (وهو على
قسمين أعنى) بمصدق
الضمير (المفرد) بالنظر
الى معناه (كلى أو)
بوصول الهمزة (جزئى)
بمنع الحرف للضرورة
(حيث وجد) أي
المفرد فلا لفظ لا طلاق
(فهم اشتراك) بين
أفراد مجرد تعقلا
بحيث يصدق عليها
(الكلى) الكلى مبتدأ
خبره منهم اشتراك

السككي عليه من حيث انه معروضه كحيوان يسمى كيا طبيعيا لانه طبيعة وحقيقة والمجموع المركب من
 العارض والمعرض يسمى كيا عقليا لانه لا وجود له الا في العقل وكذا الانواع الخمسة الجنس والنوع والفصل
 والخاصة والعرض العام فهوم الجنس من حيث هو جنس منطقي ومفهوم الجسم من حيث معروضيته
 للجنس جنس طبيعي والمركب منهما جنس عقلي وقس على ذلك البقية وكذا الجزئي فهو من حيث هو
 جزئي منطقي ومعروضه من حيث انه معروضه كذا في جزئي طبيعي والمركب منهما جزئي عقلي كذا في حاشية
 الغنيمة ويؤخذ منه ما صرح به الشارح في كبره من ان السككي المنطقي معتبر في الطبيعي على انه ليس خارج
 وفي العقلي على انه جزء داخل ونقل في الكبير خلافا في وجود العقلي خارجا وكذا في وجود المنطقي على احدي
 طريقتين ثابتهما عن ابن التماساني انه متفق على عدم وجوده خارجا وخلافا في وجود الطبيعي خارجا لكن
 الخلاف في هذا أقوى والتحقيق انه لا وجود للسككي مطابقا للخارج على ما بسطه في كبره (قوله فرج) أي
 بقوله بحيث يصدق عليها وقوله المشترك بكسر الراء بنوه أي في أبوته لهم كما يشير اليه الشارح (قوله مثلا) راجع
 لزيد وكذا عمر والمشارك فيه بنوه وهكذا ولبنوه أي أو المشترك فيه اخوته (قوله فانه وان كان) الواو للحال وان
 وصلية وقوله في معناه أقول ان أراد معناه التضمني الذي هو أبوته لهم كقيل كان قوله باعتبار أبوته لهم
 مستدركا وان أراد معناه المطابق فلا وخبر أن محذوف تقديره غير كل وقوله لكن الخ استدراك على قوله
 وان كان الخ كما هو أحد وجهين في مثل هذا التركيب ثانيهما ما نقله الشهاب الخفاجي عن سعد الدين أن
 الاستدراك في مثله خبر عن المبتدأ مقيد بالغاية وكالمبتدأ اسم (قوله هنا) أي في مقام بيان السككي
 والجزئي (قوله بانها) البناء للملابسة أو معنى على أول التعدي وعلى هذا فالعني قد أجرى اصطلاحهم في الشركة
 أن الخ على طريق الاستناد المجازي (قوله ذلك المعنى) اسم الإشارة راجع الى معنى السككي المشار اليه بقوله
 ففهم اشترك لان المعنى ففهم اشترى له معناه ولو استقطعه لكان أحصر (قوله ولذلك يقسمون الشركة الخ) أقول
 في عبارته خرازة لان اسم الإشارة ان رجوع الى التقييد بها كراعم كان في العبارة قلب لان التقييد بها لاجل
 التقسيم لأن التقسيم لاجل التقييد وان رجوع الى بيان اصطلاحهم بان الشركة هنا عبارة عن صدق المعنى
 على كثيرين ورد أن العلة لا تنتج العمل لان بيان اصطلاحهم بذلك لا يقتضي هذا التقسيم ويمكن التماس من
 ذلك بأن في العبارة محذوف الواو مع ما عطف بقريتهما يأتي والتقدير ولذلك تسميتهم نحو عين مشتركا يقسمون
 الشركة الخ وأراد بالشركة في هذه العبارة الشركة بالمعنى الشامل للشركة هنا الشركة اللفظية فهي في هذه
 العبارة أعم منها في العبارة السابقة (قوله الى الاشتراك اللفظي) أي اشترك المعاني المتعددة في اللفظ لوضعه
 لها بأوضاع متعددة وليكون هذا الاشتراك في اللفظ دون المعنى نسب الى اللفظ بخلاف الاشتراك المعنوي فانه
 في المعنى الموضوع له اللفظ بوضع واحد ولهذا تناسب اليه (قوله ويريدون بالاول المشترك) أي اللفظي
 كعين (أقول) هو على حذف مضاف أي اشترك المشترك وكذا قوله وبالثاني السككي أي اشترك السككي
 فلا رد أن الاشتراك اللفظي صفة للمشارك اللفظي لان نفسه والاشترك المعنوي صفة للسككي لان نفسه وقد علم من
 كاذمه أن الشركة في نحو زيد بالمشارك فيه بنوه لا تسمى شركة اصطلاحا حتى يرد ما قيل ان القسم غير حاصرة
 ونخرج الشركة في نحو زيد بالمشارك فيها ففهم (قوله وقسم الاقدمون) لعل المراد بهم من قبل ابن سينا عدة طويلة
 وبالماتخين من قارب عصره ومن بعده (قوله مالم يوجد منه شيء) أي في خارج الذهن وكذا يقال في قوله
 وما وجد منه الخ وائس المراد لو وجد في خارج الاعيان فقط (قوله كالجمع بين الضدين) أي كالبياض
 والسواد قال شيخنا العدوي فان قلت ما المانع من اجتماع الضدين غاية الامر اننا لم نطالع على اجتماعهما قلت
 المانع انه لو اجتمع الضدان لزم اجتماع النقيضين الذي هو محال ضرورة لان البياض مثلا يستلزم لاسوداد
 ولا سواد نقض سواد فلما اجتمع البياض والسواد لزم اجتماع السواد ولا سواد اه وأقول هذا يقتضي ان
 استحالة الجمع بين الضدين غير ضرورية وفيه نظر لا يخفى (قوله كبحر من زئبق) بكسر الزاي وسكون
 الهمزة وكسر الباء وفخهما عرب ومنه ما يؤخذ من معدنه ومنه ما يستخرج من تجارة معدنية بالنار ودخله بهرب

نخرج زيدا المشترك فيه
 بنوه مثلافاته وان كان
 مشترك في معناه أفراد
 باعتبار أبوته لهم لكن
 الشركة هنا قصد جرى
 اصطلاحهم فيها بانها
 عبارة عن صدق ذلك
 المعنى على كثيرين
 ولذلك يقسمون
 الشركة الى الاشتراك
 اللفظي والمعنوي
 ويريدون بالاول
 المشترك وبالثاني
 السككي وقسم الاقدمون
 الكلى الى ثلاثة أقسام
 مالم يوجد منه شيء وما
 وجد منه واحد فقط
 وما وجد منه أفراد
 نقاء المتأخرين وقسموا
 كل قسم من الثلاثة الى
 وقسمين فصارت
 الاقسام ستة تقسموا
 الاول الى ما يستحيل
 وجوده كالجمع بين
 الضدين والى ما يمكن
 وجوده كبحر من زئبق

وقسم الثاني وهو ما وجد منه واحد فقط الى ما يستحيل وجود غيره معه كلاله والى ما يمكن (٥٧) وجود غيره معه وهو

الثالث الى ما وجد منه
أفراد متناهية كاسم
والى ما وجد منه أفراد
غير متناهية كصفة
وموجود وثابت
فان أفرادها غير
متناهية اذ منها الصفات
الوجودية القديمة
القائمة بذاته تعالى وقد
دل الدليل من السنة
على أنها لانهاية لها
واستحالة وجود
مالانهاية له انما ثبتت
في حق الحوادث ولم
يجد هذا التمثيل لاحد
وانما يمثلون له بحركة
الفلت على مذهب
الفلاسفة من أنها لا
أول لها وهو مذهب
باطل ومعتقد كافر
اجماعا ومثل له بعضهم
بنعمة الله وليس
بصواب لان الكلام
فيما وجد منه أفراد
بالفعل لانهاية لها
ونعمة الله لانهاية لها
بمعنى آخر أى بالنظر
لماسيوجد منها أبد
الابد (وعكسه) وهو
مالا يفهم الاشتراك
بالمعنى المتقدم (الجزئى)
الجزئى مبتدأ مؤخر
وعكسه خبر مقدم
وذلك كزبد فان
مفهومة من حيث
وضعه الذات المخصوصة
لا يفهم الاشتراك ولا

الحيات والعقارب من البيت وما أقام منها قتله كذا في القاموس (قوله وقسم الثاني وهو الخ) انما قسم
الثاني دون الاول والثالث دفعا لتوهم أن المراد بالثاني نافي قسمي الاول (قوله الى ما وجد منه أفراد متناهية)
أقول هذا القسم ثلاثة أقسام مالا يوجد له أفراد الا تلك الافراد المتناهية التي وجدت منه كالسكوك وما
يوجد له أفراد غير متناهية كاسم وما يوجد له أفراد غير متناهية كصفة الله وما نوقش به تمثيل
الشارح بالسبب على أن المراد بالمثل له أول هذه الاقسام الثلاثة برده أن تقسيمهم يكون حينئذ غير حاصر
لخر وج هذين القسمين الاخيرين فاحفظ هذا التحقيق (قوله متناهية) أى ذات نهاية تنقطع عندها
(قوله فان أفرادها) أى مجموع أفرادها (قوله على أنها لانهاية لها) أى وان كان المكاف بغيره تنصلا
سبعة وهى القدرة والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام وما يترأى من التنافي بين الوجود وعدم
التناهي هو بحسب عقولنا القاصرة (قوله انما ثبتت في حق الحوادث) أى لان البراهين التي أقاموها
عليها كبرهان التطبيق انما تنهض بالنسبة الى الحوادث (قوله من أنها لا أول لها) يعنى انهم يقولون ان
حركة الفلت قديمة بالنوع وانه ما من حركة من حركاته الا قبلها حركته وهكذا الى ما لانهاية له في الماضي وبعدها
حركته وهكذا الى ما لانهاية له في المستقبل فهم قائلون بثبوت القدم لغير ذات الله تعالى وصفاته ولهذا قال
الشارح وهو مذهب باطل ومعتقد كافر اجماعا أى باجماع المسلمين (قوله ومثل له بعضهم) كشخ الاسلام
في شرح ايساغوجي (قوله فيما وجد منه أفراد بالفعل لانهاية لها) أى ونعمة الله تعالى لم يوجد منها أفراد
بالفعل غير متناهية بل الموجود منها بالفعل متناه (وأقول) لا يخفى أنه يمكن حل كلامهم بقريضة التمثيل
بنعمة الله على ما وجد وما سيوجد لاما وجد فقط فيكون التمثيل بنعمة الله صوابا لان مجموع أفرادها ما وجد
وما سيوجد غير متناه وان كان ما وجد منها متناهيا (قوله ونعمة الله الخ) دفع لما يقال قد تقرران نعمة
الله لانهاية لها وقوله بمعنى آخر هو أنه كما وجد منها أفراد وجد بعدها أفراد وهكذا ابدا لا يبادى بمعنى أنه
وجد منها أفراد بالفعل غير متناهية وقوله بالنظر صفة المعنى والباء للملازمة ويحتمل أن المراد بالمعنى الآخر
النظر الى ماسيوجد فيكون قوله بالنظر لماسيوجد بدلا من قوله بمعنى آخر بدل كل من كل وقد يؤيد هذا أن
في نسخة أى بالنظر الخ هذا ويصح أن النظر لمجموع ما وجد وما سيوجد (قوله وعكسه) أى مخالفه وقوله
وهو ما أى مفرد (قوله بالمعنى المتقدم) الباء لتوضيح الاشتراك وأراد بالمعنى المتقدم المصدق على كثيرين
(قوله الجزئى) المراد به الجزئى الحقيقي أما الجزئى الاضافى وهو ما ندرج تحت أعم منه فقد يكون كلما كالانسان
المندرج تحت الحيوان وقد يكون جزئيا حقيقيا كزبد المندرج تحت الانسان فالاضافى أعم مطلقا من الحقيقي
(قوله الجزئى مبتدأ مؤخر الخ) تقدم توجيهه (قوله وذلك) أى الجزئى كزبد أى كلفظ ببدليل قوله
فان مفهومه الخ وان كان كلية اللفظ وحزبته بالنظر الى معناه كاسم (قوله فان مفهومه الخ) أقول كان
ينبغي حذف مفهومه لانه الملائم لقوله وضعه للذات المخصوصة ولقوله لا يفهم الاشتراك لان الموضوع للذات
المخصوصة لفظا زيدا لمفهومة والذي يحسن نفي افهام الاشتراك عنه هو اللفظ لا المفهوم اذ ليس من شأن
المفهوم الافهام حتى ينفي عنه نعم ان أول الافهام يحاصر عن ابن يعقوب لم ينهض التعليل الثاني ويمكن التخلص
بجعل الاضافة في مفهومه للبيان أى مفهومه ما هو لفظا زيدا بمعنى كونه مفهومه ما أنه متعقل متصور (قوله من
حيث وضعه الخ) الحيشية للتقييد أى وأمالا من هذه الحيشية بان لم يكن زيدا لمفهومة مصدر كل ما قاله الغنيمى
(قوله ولا عبرة الخ) دفع لما ردد على قوله لا يفهم الاشتراك وقوله بما يعرض له أى للفظا زيدا وقوله من
اشتراك لفظي الخ تقدم الكلام على اللفظى والمعنوى (قوله فى تأليفهم) يصح قراءته بصيغة الجمع
وبصيغة المفرد على أنه مفرد مضاف بعم (قوله لاجل عنايتهم) أى اعتنائهم واهتمامهم (قوله مادة الحدود
والبراهين) أى المسادة التي يتركب منها الحدود والبراهين الموصولة للمجهولان التصوريين والتصديقية
وأواد بالحدود مطلق التعاريف وبالبراهين مطلق الاقضية في كلامه تغليب المراد الحدود الحقيقية

عبرة بما يعرض له من اشتراك لفظي لان المراد هنا الاشتراك المعنوى وقدموا

السكلى في تأليفهم على الجزئى لاجل عنايتهم لانه مادة الحدود والبراهين

والمطالب غالباً بخلاف الجزئي والمصنف رادعاهم بنسبته أخرى وهي انه تعرف السكلي بأمر وجودي وهو كونه مفهوماً مشتركاً للجزئي بالسلب
وسلب الشيء لا يعقل الا بعد تعقل (٥٨) وجوده وهم عرفوا الكلي بالعدم أي ما لا يمنع نفس تصوره من صدقه على كثير من

(وأولاً) وهو السكلي
(للذات) أي الماهية
(ان فيها اندرج فأنسبه)
أي أنسب الاول وهو
السكلي للذات ان
اندرج فيها بان كان خراً
منها فلا يصدق الذاتي
حينئذ الا على الجنس
والفعل (أو) بمعنى الواو
أي وانسبه (لعارض
اذا خرج) عن الذات
أي الماهية الا أنهم
ينسبون على غير قياس
فيقولون في النسبة الى
عارض عرضي فلا يصدق
العرضي على هذا الا
على الخاصة والعرض
العام ويفهم من هذا
ان النوع كالانسان
واسطة مثال الذاتي
الحيوان بالنسبة الى
الانسان والفرس فانه
داخل فيهما لتركيب
الانسان من الحيوان
والناطق والفرس من
الحيوان والصاهل
ومثال العرضي
الضاحك بالنسبة الى
الانسان لما سواه
مركب من الحيوان
والناطق فالضاحك
خارج عنه والذاتي
والعرضي لهما فيه
اصطلاحات كثيرة
أشهرها ثلاث اصطلاحات

والبراهين الحقيقية فيكون تخصيصهما بالذات كلاً شرفيتهما (قوله والمطالب) هي النتائج لانها انطاب بالدليل
(قوله غالباً) راجع للبراهين والمطالب دون الحدود لان تركبها من الكميات دائماً بخلاف البراهين والمطالب
فقد يتركبان من الجزئي مع السكلي كقولنا زبد عالم وكل عالم يستحق الاكرام ينتج زبد يستحق الاكرام (قوله
بنسبة أخرى) أي لتقدم الكلي على الجزئي (قوله بأمر وجودي) أقول أي بذى أمر وجودي وقوله
وهو أي الأمر الوجودي كونه مفهوماً مشتركاً وكان الاخصر والانسب أن يقول وهو افهام الاشتراك وقوله
والجزئي بالسلب أي بذى السلب أي بمسلب عنه افهام الاشتراك (قوله وهم عرفوا السكلي بالعدم) أي بذى
العدم أي الانتفاء (قوله أي ما لا يمنع) تفسير للعدم بمعنى ذى العدم وما ان أوقفناها على لفظ كان في قوله
تصوره حذف مضاف أي تصور مفهومه وكان تعريفهم موافقاً لتعريف المصنف من جهة جعلهم السكلي
لفظاً وان كان وصفه بالسكلية بالنظر الى معناه وان أوقفناها على معنى لم يتجنى الى تقدير المضاف لكن يكون
تعريفهم مخالفاً لتعريفه من الجهة المذكورة ويؤيد الاول تصريح كثير منهم بهذا المضاف وجعل الاضافة
فيه للبيان خلاف الظاهر (قوله نفس تصوره) أقوم لفظ نفس إشارة الى أن منع التصور وعدم منه
باعتبار التصور نفسه وقطع النظر عن الخارج لا ترى ان الاله بمعنى المعبود بحق يمنع تصوره فهو مسموع باعتبار
الدليل الخارج من وقوع الشريعة فيه ولا يمنع باعتباره في نفسه وقطع النظر عن الدليل الخارج من ذلك كان
الاله كلياً لا جزئياً (قوله وأولاً الخ) لما كان تمييز الحدود التي هي التعاريف بالذاتيات من الرسوم التي هي
التعاريف بالعرضيات متوقفاً على بيان الذاتي والعرضي شرع في بيانها فقال وأولاً الخ وما يعرف به دخول
السكلي في الماهية وخروجه عنها النقل عن الواضع (قوله أي الماهية) تفسير للذات بما أريد بهما ههنا وان
كانت تطلق على المصداق أيضاً (قوله فأنسبه) من نسبة الجزء الى الكل (قوله أي أنسب الاول الخ)
تفسير بالتركيب وقوله وهو السكلي مكرر مع ما مر (قوله فلا يصدق الذاتي حينئذ) أي حين اذ فسر
بجزء الماهية الداخل فيها الا على الجنس والفصل لا على النوع لانه ليس جزءاً ماهية بل هو ماهية بتمامها
(قوله لعارض) أقول أي لعارض الذات بسبب عروضة لها أطلق عليها ذلك العرضي فالضاحك مثلاً
الذي هو عرضي للانسان منسوب الى الضاحك العارض للانسان من نسبة المألزم الى المألزم وما قيل من أن
المراد للفظ عارض بغيره ان المنسوب والمنسوب اليه في الحقيقة المدلول وان اعتبر لفظ المنسوب اليه
فيما تقتضيه قواعد النسب الخ ويقتضيه أنه لا يناسب تفسير الشارح نظيره أعني الذات بالماهية فافهم (قوله
الا أنهم ينسبون) أي الى عارض بدليل قوله فيقولون الخ أي والقياس عارض ولم ينبه هنا على مخالفة
القياس في النسبة الى الذات أيضاً والقياس فيها ذوى كمرسب أي اكتفاء بذ كذا في ضمن الجواب
الا آتى (قوله على هذا) أي هذا التفسير الاعلى الخاصة والعرض والعام أي لا على النوع لانه ليس خارجاً
عن الماهية لانه نفس الماهية والشيء لا يخرج عن نفسه (قوله ويفهم من هذا) أي مما ذكره المصنف
وقوله واسطة أي لخروجه عن تعريفي الذاتي والعرضي وهذا مذموب الجهور (قوله بالنسبة الى الانسان
والفرس) الباء للملابسة (قوله انه مركب) بدل من ما أعطف بيان (قوله المحمول) صفة الجزء ما حترز به
عن الجزء المادي للمركب الحسي كاسقف البيت فانه لا يصح حمله على البيت فلا يقال له ذاتي ولا عرضي
والظاهر أن هذا القيد معتبر في جميع الاصطلاحات وان لم يصرح به في بعضها (قوله فالنوع على هذا عرضي)
لانه ليس جزءاً ماهية بل هو تمامها (قوله فالنوع على هذا ذاتي) لانه ليس خارجاً عن الماهية لانه نفس الماهية
والشيء لا يخرج عن نفسه (قوله واعترض) أي كون النوع ذاتياً على هذا الاصطلاح الثالث ومعنى
الاعتراض أمران كون قولنا الذاتي من النسبة الحقيقية اللغوية وكون الذات المنسوب اليها بمعنى الماهية

الاول هذا الذي درج عليه المصنف الثاني أن الذاتي هو جزء الماهية المحمول والعرضي ما ليس كذلك فالنوع
على هذا عرضي الثالث ان الذاتي ما ليس بخارج عن الماهية والعرضي هو الخارج عنها فالنوع على هذا ذاتي واعتراض بان الذاتي منسوب
الى الذات فلو كان النوع ذاتياً لزم نسبة الشيء الى نفسه وأجيب بانها

كما هو المذكور سابقا وحاصل الجواب الاول امتنع الامر الاول والتزام أن قولنا التسمية اصطلاحية على صورة النسبة لا يحتاج إلى منسوب ومنسوب اليه متغايرين ونظيره من الاسماء العربية كرسى ونحوه وحاصل الجواب الثانى تسليم أن النسبة حقيقية ومنع لزوم نسبة الشيء إلى نفسه بمنع الامر الثانى والتزام أن المنسوب اليه الذات بمعنى الماصدق والمركب من الماهية الكيانية والشخص فهى من نسبة الجزء إلى الكل وبقي جواب ثالث ذكره شيخنا العدوى وهو أنه لا مانع من نسبة الشيء إلى نفسه إذا قصد المبالغة (قوله تسمية اصطلاحية) أى على صورة النسبة وقوله لا لغوية أى لا تسمية مراعى فيها قانون اللغة فى النسبة الحقيقية (قوله على ما هو القاعدة) أى قولنا جاريا على ما هو القاعدة وهى حذف تاء التانيث وورد اللام وهى الواو المعوض عنها التاء ورد العين إلى أصلها وهو الواو (قوله وبأن الذات الخ) قال فى الكبير ويرد على هذا الجواب الثانى الاعتراض النحوى وهو أن قواعد النسب تقتضى أن يقال ذوى لا ذاتى وما قيل من أن النسبة تكون على غير قياس اصطلاحا من المناطقة مبحوث فيه بأن المنطق الذى نقل المنطق إلى العربية يلزمه من حيث هو معرب له أن يلتزم أحكامها والمشى على سننها والآن خرج عن كونه معربا باله فالحاصل ما دة الاعتراض هو الاول اه بتصرف (قوله كما تطلق) ما مصدرية أى اطلاقا كما تطلق الذات على الحقيقة تطلق الذات على ما صدقها وما صدق الشيء أفراده التى يصدق هو عليها أى يحمل وهو اسم مركب من ما الوصلة وصاتها (قوله واعلم الخ) من هنا إلى قوله ثم أخذ الخ مما زاد به الشرح الصغير على الكبير (قوله نص) أى فى شرحه (قوله منصوب على الاشتغال) أى نصب جاريا على طريق الاشتغال بأن يكون منصوبا بعامل مقدري فسر المذكور (قوله قال) أى المصنف وهو أى النصب المفهوم من قوله منصوب على الاشتغال الأرجح لكونه قبل فعل ذى طلب كما قال ابن مالك * واختير نصب قبل فعل ذى طلب * (قوله وببحث فيه الخ) حاصل البحث أن ما ذكره المصنف غير مسلم لأنه يمنع منه أمور أن تقدم المنصوب على أداة الشرط وتقدمه على فاء الجواب لأن ما بعد أداة الشرط لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا بقاء الجواب كذلك أى لا يعمل ما بعدهما فيما قبلها فلا يفسر عاملا (قوله لا يعمل ما بعدها) أى من فعل الشرط وجوابه وقوله لا فيما استثنى (أقول) فى الهمع للسينوى ما أنه لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب عليه ما غير معمول فعل الجواب المرفوع فانه يجوز تقديمه نحو خبرا أن أتيتنى سب وسوغ ذلك أنه ليس بفعل جواب حقيقة بل هو فى نية التقديم والجواب محذوف وجوز الكسائى تقديم معمول فعل الشرط أو الجواب على الأداة نحو خبرا أن تفعل يشك الله وخبرا أن أتيتنى نصب اه بتقديم وتأخير ومقتضى ما ذكره من المسوغ أن تقديم هذا المعمول على الأداة تنوع عند من يجعل الجواب المرفوع هو الجواب حقيقة كما يردوه وما ذكره الدمامينى فى شرح التسهيل كما أوضحته فى حاشية الاشمونى (قوله فيجب رفعه) أى كما قال ابن مالك كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبل معمول ما لم يبعد وجد

(قوله والمسوغ التفصيل) أى كون المبتدا مفصلا إلى ذاتى وعرضى (قوله مؤخر من تقديم) يجعل من بدلية أى مؤخر تأخيرا بدلا من التقديم وأن يكون بمعنى عن على حذف مضاف أى مؤخر عن محسب تقديمه أى وإذا كان مؤخر من تقديم كان مقدما تقديره على أداة الشرط (قوله فالفاء زائدة) أى وإن مؤخره عن العامل تقدرا فزال المانعان معا (قوله ولو جعل) هذا تقوية لجواب البحث المذكور وأشار به إلى أن هناك قرينة تدل عليه (قوله ما صح أن يتعاق به للذات) أقول مقتضاه أن الذات متعاق بانسبه المذكور على ما ارتضاه من كونه مؤخر من تقديم الفاء زائدة وهو خلاف ما تقر فى العربية من أن العمل فى غير الضمير اشغل انما هو للمحذوف لا للمذكور لأن الاتيان به مجرد تفسير المحذوف ويمكن الاعتذار بأن المذكور لما كان عين المحذوف كان كأن المذكور هو العامل (قوله ولا زيادة) أشار إلى أن فى كلام المصنف اكتفاءه أنه لا يلزم من انتفاء النقص انتفاء الزيادة ولا يرد على الحصر فى الخمسة المصنف لأنه خاصة من خواص النوع (قوله تمام الماهية) أى الماهية بتمامها (قوله أن كان مساويا لها) أى فى الماصدق

ما صدقها ونسبة الحقيقة إلى ما صدقها صحيحة واعلم أن المصنف نص على أن أولافى البيت منصوب على الاشتغال قال وهو الأرجح لكونه قبل فعل ذى طلب وبحث فيه بأن أداة الشرط لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لا فيما استثنى وليس هذا منه فلا يفسر عاملا بقاء الجواب كذلك فيجب رفعه بالابتداء والمسوغ التفصيل أو عود الضمير والجواب أن قوله فأنسبه مؤخر من تقديم والاصل وأولا نسبه للذات أن اندرج فيها فالفاء زائدة لا تمنع كونه من باب الاشتغال وجواب الشرط محذوف لدلالة فأنسبه المذكور عليه ولو جعل فأنسبه المذكور جوابا ما صح أن يتعلق به للذات إذ لا يتقدم معمول الجواب على الشرط ثم أخذنى ذكر الكليات الخمس بقوله (والكليات) بتخفيف الياء للوزن (خمس دون انتقاص) ولا زيادة ووجه الحصران الكلى أما أن يكون تمام الماهية أو جزأ منها أو عرضا لها الاول النوع كالإنسان والثانى أن كان مساويا لها فالفضل

بان كان يصدق على جميع ما يصدق عليه تمام الماهية (قوله أولا) أي قبل تفصيل الخمسة (قوله أوعن
 تميزه) أي تميزه فالمصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله واللفظ الموضوع للأول والثاني أي) يعني في اصطلاح أهل
 هذا الفن والافيجوز لغة السؤال بما عن المميز كأن يقال مالميز الإنسان عما يشار به في جنسه وبأي عن
 الحقيقة كان يقال أي حقيقة هي للإنسان (قوله والمسؤول عنه بما) وأما المسؤول عنه بأي فهو مخصص في شيئين
 الفصل والخاصة لأن السؤال به المميز الذاتي أو العرضي وصوره السؤال به عن الأول ان يقال أي شيء
 يميز الإنسان في ذاته أي مندرج في ذات الإنسان أو حاله كونه مندرج في ذاته فالجار والمجرور نعت ثان لشيء أو
 حال من الضمير في يميز أو الإنسان أي شيء هو في ذاته أي حاله كونه معتبرا ومحوط في ذاته أي بقطع النظر عن
 عوارضه الخارجية فالجار والمجرور حال من هو كقوله النحر والدواني وان كان لا يجري الاعلى مذهب من
 يجوز نجيء الحال من المبتدأ والخبر والصورة الأولى أصرح في كون السؤال عن مجرد المميز من الثانية
 والثانية أكثر استعما لا وصوره السؤال به عن الثاني أن يقال أي شيء يميزه في عرضه أي مندرج أو حاله كونه
 مندرجاً في عرضه من الأمور الخارجية أو الإنسان أي شيء هو في عرضه أي حاله كونه معتبرا ومحوطاً
 فيما يعرض له على ما عرفناهم (قوله متمائل الحقيقة) أقول حقيقة كل من زيد وعمر ومركبة من الحيوانية
 والناطقة والتشخص المختص به الذي لا يشاؤكه فيه غيره فهما مختلفا الحقيقة والجواب ان المراد الحقيقة
 النوعية لا الشخصية واعلم ان للماهية اعتبارات ثلاثة أحدها ان تعتبر بمحموعة بالتشخص وتسمى الماهية
 المحلولة والماهية بشرط شيء ثانيها ان تعتبر غير محموعة به وتسمى الماهية المجردة والماهية بشرط لاشي ثالثها
 ان تعتبر لا بشرط شيء وتسمى الماهية المطلقة والماهية لا بشرط شيء وهي أعم من الأولى والثانية والحقيقة الشخصية
 لزيمه ثلاث من الأولى (قوله ومتعدد مختلفها) دخل تحته ثلاث صور أن يكون جميعه من الكل كمثل الشارح
 وأن يكون جميعه من الجزئي نحو ما زيد واشق وأن يكون البعض كذا والبعض جزئيا نحو ما زيد والفرس
 (قوله لان الجواب عن الأول بالحد) أي التام ولا يكون الجواب تفصيلا بالحد التام الا في هذه الحالة أفاده في
 كبره لا يقال الحد كالحوان الناطق هو النوع كالإنسان فتكون الاجوبة اثنين لا نأقول الحد غير المحدود
 باعتبار الاجمال والتفصيل بخفاء التعدد (قوله وعن الثاني والثالث بالنوع) فيقال إنسان ولا يجوز ان
 يجاب بالحقيقة الشخصية كان يقال في جواب ما زيد حيوان ناطق متشخص لان الجزئي لا يجد كذا في حاشية
 شيخنا الاجهوري نقل عن الشارح والبحث فيه مجال (قوله بالجنس) أي الاقرب اليه فاذا قيل ما الإنسان
 والفرس فالجواب حيوان لانه الجنس القريب الجامع لهما (قوله وهو) أي الجنس من حيث هو جنس
 فقيد الحشوية معتبر فيه كغيره من الكميات لانها أمور اضافية تختلف بالاعتبار والاضافة الى غيرها ألا ترى ان
 المتلون بالاضافة الى الاسود جنس والى السكيتف فصل والى المتكثيف نوع والى الجسم خاصة والى الحيوان عرض
 عام (قوله ما) أي كل صدق أي محل أي صلح لان يحمل حل مواطاة في جواب ما هو على أنواع كثيرين اثنين
 فأكثر مختلفين بالحقيقة اذا جعت في السؤال نحو ما الإنسان والفرس كسيميانه الشارح في الكلام على النوع
 وكل من الجار من متعلق بصدق وأفرد الضمير في قوله ما هو مع ان الجنس انما يجاب به السؤال عن اثنين أو أكثر
 اشارة الى جواز ان يقال في السؤال ما هو على التأويل بل بالذكور وجميع بالياء والنون مع ان المصدق عليه قد
 يكون غير عاقل تعليميا للعاقل منه لشرفه ويراذان كثيرين جميع كثير وأقل الجمع اثنان وأقل السكثرة ثلاثة
 فيلزم ان لا يصلح ان يصدق على أقل من ستة أنواع وهو باطل فالتعبير بذلك من مساحات المصنفين التي مقتهاها
 غير مراد وهل يلزم في نوعي الجنس ان يكونا موجودين في الخارج نقل الاثران المشهور ولزوم ذلك واختاره
 عدم اللزوم قال لا تسأل أن يكون الجنس محمولا على نوعين أحدهما خارجي والاخر ذهني (قوله فاصدق
 جنس) أقول الأولى ان ما فقط هي الجنس وان صدق أني به لمتعلق به قوله على كثيرين (قوله وفي جواب)
 أي بقطع النظر عن الاضافة (قوله لانه) أي العرض العام وقوله لا يقال في الجواب أصلا أي الجواب عن
 السؤال بما أو أي الذي الكلام فيه فلا ينافي انه يقع في جواب السؤال بكيف نحو ان يقال كيف زيد فتقول

أولاً ان السؤال عن
 الشيء اما أن يكون عن
 حقيقة أو عن تميزه
 عما التمس به واللفظ
 الموضوع للأول والثاني
 أي والمسؤول عنه بما مخصص
 في أربعة واحد كلي
 نحو ما الإنسان وواحد
 جزئي نحو ما زيد
 ومتعدد متمائل
 الحقيقة نحو ما زيد
 وعمر ومتعدد مختلفها
 نحو ما الإنسان والفرس
 والاجوبة عنهما مخصصة
 في ثلاثة لان الجواب
 عن الأول بالحد وعن
 الثاني والثالث بالنوع
 وعن الرابع بالجنس
 أولها (جنس) وهو
 ما يصدق في جواب
 ما هو على كثيرين
 مختلفين بالحقيقة
 كحيوان فما يصدق
 جنس وفي جواب
 مخرج للعرض العام
 لانه لا يقال في الجواب
 أصلا لانه ليس ماهية
 لما هو عرض له

صحيح مثلا وقوله لما أي معنى هو أي العرض العام عرض له أي ذلك المعنى (قوله ولا جزأها) الإضافة
 للعهد والمعهود جزؤها الذي يقع جوابا بالسؤال عما هو الجنس وقوله حتى يقال تفريع على المنفيين قبله
 (قوله مخرجة للفصل) لأنه انما يقال في جواب أي شيء وقوله فربما أي كالناطق بالنسبة للانسان أو بعيدا
 أي كالحساس بالنسبة اليه (قوله وللخاصة مطلقا) أي سواء كانت خاصة بجنس كالمائي بالنسبة للحيوان
 أو خاصة نوع كالضاحك بالنسبة للانسان وسواء كانت لازمة كالضاحك بالقوة أو مفارقة كالضاحك
 بالفعل فالاطلاق هنا في مقابلة التفصيل الآتي في الخاصة (قوله ومختلفين الخ) عدم اخراجه بكثيرين شيئا
 يقيدانه ليس للاحتراز بل أتى به ليجري عليه قوله مختلفين وأخرج به في شرحه الكبير الخ فإنه لا يحمل الأعلى
 ماهية واحدة وهي ماهية المحدود (أقول) وهذا قياس ما أتى له هنا من اخراج الحسبة في تعريف الأنواع
 (قوله فلا يحتاج الى اخراجه) أي لعدم دخوله (قوله وفي جواب ماهو) أي لان الجزئي لا يقع في جواب
 ماهو وهذا الجواب بتسليم دخوله في قولنا ماصدق وارضاء العنان والافهولم يدخل فيه لان ما واقعة على السكلى
 ولان المراد بالصدق الحل والجزئي لا يحمل أصلا على أحد القولين وصاحب هذا القول يجعل المحمول في هذا زبد
 محذوف أي مسمى زبد وجه بان الجزئي المحمول ان كان عين المحمول عليه لم يلزم حمل الشيء على نفسه وان كان
 غيره لم يلزم حمل المغاير على مغايره واللازمان باطلان لو جواب تغاير المحمول والمحمول عليه اعتبارا واتحادهما ذاتا
 وذلك لا يكون الا عند كلية المحمول وتعبقه الجلال الدواني بما حاصله منع أن ذلك لا يكون الا عند كلية المحمول
 وانه يتحقق في نحو هذا زبد فان هذا متقدم زبد ذاتا مغايرة باعتبار الاشارة اليه في الخارج والشيء يغاير نفسه
 من حيث وصفه العنوان في فلا يمنع حمل الجزئي في مثل ذلك وانما يمنع اذا اتحد مع المحمول عليه من كل وجه أو
 غايه من كل وجه (قوله وسيأتي ذكر مراتب الجنس) أي في قول المصنف وأول ثلاثة بلا شطط الخ (قوله
 الصادق عليها) أي المحمول عليها وقوله في جواب متعلق بالصادق وأي شيء خبر مقدم وهو مبتدأ مؤخر وهذا
 هو الاحسن لما مر (أقول) كان الاحسن أن يزيد في ذاته كإزاده غيره لتحقيق الماهية وبيانها وان لم يخرج
 به شيء قال الفري السؤل بأي شيء هو عن المميزان قيد في ذاته فعن المميز الذاتي وان قيد في عرضه فعن المميز
 العرضي وان أطلق فعن المميز المطلق اه (قوله يخرج النوع) أقول فيه أن جزء الماهية وقع جنسا
 والجنس لا يخرج به لان الاخراج فرع الادخال ولم يذ كر قبل الجنس المذكور شيء يدخل فيه النوع والامران
 بعده حتى يخرج ويمكن ان يجاب بان مراده باخراجه ما ذكر عدم شموله اياه فافهم (قوله مطلقا) أي خاصة
 نوع أو خاصة جنس لازمة أو مفارقة وقوله كذلك مطلقا لكن الاطلاق في العرض العام معناه سواء كان لازما
 أو مفارقا كالتنفس بالقوة والتنفس بالفعل بالنسبة الى الانسان فالتشبيه في مطلق الاطلاق وانما لم يجعل
 معناه في العرض العام كعنايه في الخاصة لان العرض العام للنوع خاصة للجنس والعرض العام للجنس السافل
 كالخير بالنسبة الى الحيوان خاصة لما فوقه فحصل تكرار (قوله مثاله الناطق) قال الغنيمة كون الناطق مميزا
 للانسان عما سواه انما هو عند من لم يجعله مقولا على غير الحيوان اما عند من جعله مقولا عليه فلا يكون الناطق
 فضلا للانسان بالنسبة للملائكة بل بالنسبة لما شاركه في جنسه فان الملائكة عندهم ليست حيوانا لانهم عندهم
 ليست أجساما ولكنها ناطقة اه ببعض تصرف وقيل عدم حيوانيتهم لعدم غوهم وكالملائكة فيما ذكر الجن
 (قوله لانه اذا سئل الخ) علة لحذف أي وانما كان الناطق مثلا للفصل لانه الخ (قوله بأي شيء هو) أي
 الانسان وأي بالرفع والباء جارة محل الجملة وقوله في ذاته أي حالة كون الانسان لهو طافي ذاته أي بقطع النظر
 عن عوارضه الخارجة أي وأما اذا سئل عن الانسان بأي شيء هو في عرضه كان الضاحك جوابا عنه أو لم يقيد
 بني ذاته ولا بني عرضه صلح كل للجواب كما قدمناه عن الشئ (قوله وهو ما يميز الشيء عن جنسه القريب) أي
 عما يشاركه في جنسه القريب وانما اختصر العبارة لظهور المراد من قوله قبل لانه يميزه عما يشاركه في الجنس
 ويلزم من تميزه الشيء عما يشاركه في جنسه القريب أن يميزه عما يشاركه في البعيد بخلاف الفصل البعيد
 فانه يميز الشيء عما يشاركه في جنسه البعيد دون ما يشاركه في جنسه القريب وتبع الشارح في اقتصاؤه في

ولا جزأها حتى يقال في
 بجواب ماهو ولا يميز له
 حتى يقال في جواب أي
 وإضافة الجواب الى
 ما مخرجة للفصل قريبا
 أو بعيدا وللخاصة
 مطلقا ومختلفين الى
 آخره يخرج النوع
 الحقيقي وأما الجزئي
 فلك أن تقول ليس
 الكلام الا في الكلمات
 فلا يحتاج الى اخراجه
 ولك أن تخرج به بني
 جواب ماهو وسيأتي
 ذكر مراتب الجنس
 (و) نانيها (فصل)
 وهو جزء الماهية
 الصادق عليها في جواب
 أي شيء هو فجزء الماهية
 يخرج النوع والخاصة
 مطلقا والعرض العام
 كذلك والصادق عليها
 يخرج للجزء المادي
 كالسقف للبيت وفي
 جواب أي يخرج للجنس
 مثاله الناطق لانه اذا
 سئل عن الانسان بأي
 شيء هو في ذاته كان
 الناطق جوابا عنه لانه
 يميزه عما يشاركه في
 الجنس والفصل قسمان
 قريب وهو ما يميز الشيء
 عن جنسه القريب

ما يميز الشيء عن جنسه
البعيد كالخساسة
للإنسان ولا يلزم كون
الجنس فصلا لانه اذا
أتى به في جواب أي شيء
هو في ذاته كان فصلا
واذا أتى به في جواب ما
هو كان جنسا فله
اعتباران والكيليات
تختلف بالاعتبارات
(و) ثالثها (عرض)
عام وهو الكلي الخارج
عن الماهية الصادق
عليها وعلى غيرها
فالكلي جنس والخارج
عن الماهية يخرج
للجنس والفصل والنوع
والصادق الخ يخرج
للخاصة والعرض العام
اما لازم أو مفارق
كالتنفس بالقوة والفعل
بالنسبة الى الانسان
والفرس ونحوهما لانه
بالقوة أو بالفعل خارج
عنهما (و) وابعها (نوع)
وهو صادق في جواب
ما هو على كثيرين متفقين
بالحقيقة فاصدق جنس
وفي جواب يخرج
للعرض العام واضافته
الى ما يخرج للفصل
والخاصة وعلى كثيرين
يخرج الحد ومتفقين
بالحقيقة فيخرج الجنس
والمراد بكونه صادقا
على كثيرين انه صادق
عليها سواء جمعت في
السؤال نحو ما زيد

تعر في القريب والبعيد على ذكر الجنس المتقدمين بناء منهم على ما ذهبوا اليه من ان كل ماهية لها فصل
لا بد أن يكون لها جنس وذهب المتأخرون الى جواز تركب الماهية من أمرين متساوين كل منهما فصل
يميز لها عما يشار كها في الوجود لافي الجنس اذ لا جنس لها وان لم يقع ذلك فان ميزها عن جميع مشاركتها في
الوجود فهو فصل قريب أو عن بعضها فهو فصل بعيد فزادوا في تعريف الفصل أو في الوجود فقالوا هو ما يميز
الشيء في ذاته عما يشار كها في الجنس أو في الوجود وأما ان كل ماهية لها جنس لا بد أن يكون لها فصل فتفق عليه
(قوله كالناطق للإنسان) أي الكائن فصلا للإنسان أو بالنسبة للإنسان (قوله كالخساسة للإنسان) فانه
يميز عما يشار كها في جنسه البعيد وهو الجسم أو النامي دون القريب وهو الحيوان اذ لم يميزه عن الفرس مثلا
(قوله ولا يلزم الخ) جواب سؤال نشأ من كون ما يميز الشيء عن مشار كها في جنسه البعيد فصلا كالخساسة
بالنسبة للإنسان حاصله انه يلزم من ذلك كون الجنس غير العال في فصله لانه يميز الشيء عن مشار كها في جنسه
البعيد كالحيوان بالنسبة للإنسان فانه يميزه عن مشار كها في الجسم أو النامي مثل الخساسة لتساوي الخساسة
والحيوان وحاصل الجواب منع الزوم لاننا اعتبرنا في الفصل كونه في جواب أي شيء هو وفي الجنس أن لا يقع
في جواب أي شيء هو فاذا وقع الحيوان جوابا للسؤال بأي شيء هو كان فصلا كما اذا قيل ما للإنسان والفرس فقلت حيوان فالحيوان
فقلت حيوان وان وقع جوابا للسؤال بما كان جنسا كما اذا قيل ما للإنسان والفرس فقلت حيوان فالحيوان
في حالة وقوعه جنسا غير فصل وفي حالة وقوعه فصلا غير جنس فالزوم المتقدم ممنوع وانما قلنا غير العال لان
الجنس العال لا يميزه أصلا فلا يقيم في الجواب عن السؤال بأي شيء يتوهم كونه فصلا وتعقب الجواب
بان التزام كون الجنس فصلا اذا وقع في جواب السؤال بأي شيء كتنفعا بتمييزه في الجملة يخالف اعتبارهم في الفصل
ان لا يكون تمام المشترك لان الجنس تمام المشترك ورد بان الفعل المعتبر فيه ذلك هو الفصل القريب لا البعيد
لانه تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر والالم يكن تمسيرا في الجملة بل من كل وجه وليس كذلك والملازم انما
هو كون الجنس في الحالة المذكورة فصلا بعيدا فلا تعقب (قوله كون الجنس) أي غير العال لما بيناه (قوله
لانه) أي الجنس لا بعنوان كونه جنسا فلا ينافي قوله بعد كان فصلا (قوله كان جنسا) أي معنونا عنه
بالجنس (قوله فصله اعتباران) أي للجنس لا بعنوان كونه جنسا بل مطلقا (قوله والكيليات تختلف
بالاعتبارات) ألا ترى انهم جعلوا الماشي مثلا خاصة للحيوان وعرضا عاما للإنسان (قوله والنوع) لانه ليس
يخرج عن الماهية سواء قلنا انه ذاتي أو عرضي أو واسطة لانه نفس الماهية والشيء لا يخرج عن نفسه فبيان
فساد ما قيل انه لا يخرج بقيد الخارج عن الماهية على القول بانه عرضي بل يدخل عليه في التعريف فيكون
غير مانع وكذا يقال في تعريف الخاصة (قوله كالتنفس بالقوة والفعل) فيه لف ونشر مرتب والباء للملابسة
والمراد بالقوة هنا المكان حصول الشيء مع عدمه أو وجوده فهي أعم مطلقا من الفعل وتفسر أيضا بما كان
حصول الشيء مع عدمه فتكون مباينة له (قوله بالنسبة الى الانسان والفرس ونحوهما) أي بالنسبة الى كل
من ذلك أو الى مجموع جملة منه لا الى مجموع ذلك لان التنفس بالنسبة الى مجموع أنواع الحيوان خاصة كما انه
بالنسبة الى الحيوان خاصة (قوله لانه الخ) علة المحذوف أي وانما كان التنفس بنفسه عرضا عاما لانه الخ (أقول)
يرد على العلة أمران أحدهما أن العلة لا تنفخ المدعي لان الخروج عن الانسان والفرس لا يستلزم كونه عرضا
عاما لان الخاصة من الخارج تانها انما قاصرة على بعض المدعي لعدم التعرض فيها للنحو والانسان والفرس
والجواب عنهما ان في العلة حذف الظهور المراد والاصل لانه خارج عنهما وعن نحوهما غير مختص فاعرفه (قوله
وهو صادق الخ) يأتي في هذا التعريف ما قدمناه في تعريف الجنس فلا تغفل (قوله يخرج للفصل) أي
مطلقا قريبا أو بعيدا والخاصة أي مطلقا خاصة جنس أو خاصة نوع لازمة أو مفارقة ولم يذكر ذلك هنا لانه
بطريق المقابلة على ما مر (قوله يخرج الحد) لانه انما يصدق أي يحمل على شيء واحد وهو ماهية المحدود
(قوله انه صادق عليها) أي صالح لجملة ما عليها جمعت في السؤال بالفعل الخ لما مر أن النوع يجاب به عن قسمين
من أقسام السؤال (قوله نحو ما زيد وعمرو وبكر) يوزم عليه أن أقل ما ريد بالكثيرين ثلاثة وليس كذلك

الأداجية والمعرف بما ذكره النوع الحقيقي وأما الإضافي فهو الكلي المقول على (٦٣) كثيرين في جواب ما هو المندرج

بل اثنان كإس (قوله إذا جمعت) أي الكثيرون في تعريفه وهم المختلفون بالحقيقة في السؤال نحو ما
الإنسان والفرس (قوله هو النوع الحقيقي) سمي حقيقة بالان نوعيته بالنظر إلى نفس حقيقة لا بالإضافة
أي النسبة إلى ما فوقه كفي الإضافي (قوله وأما الإضافي) أعلم أن مراتبه أربعة كالجنس النوع العالي وهو
ما ليس فوقه إلا الجنس العالي وتحتة أنواع مثله الجسم والنوع السافل ويسمى نوع الأنواع وهو ما لا نوع تحتة
وفوقه أنواع مثله الإنسان والمتوسط وهو ما فوقه نوع وتحتة نوع مثله الحيوان والنوع المنفرد وهو ما لا نوع
فوقه ولا نوع تحتة مثله العقل بناء على أن ما تحتة من العلة قول أشخاص مختلفة بالخواص المشخصة لا بالفصول
وإن الجوهر أي المجرد جنس له كإس أي بسطه (قوله المقول) أي المحمول على كثيرين أي مختلفين بالحقيقة
أو منتهين فترك في تعريف الإضافي قيد اتفاق الكثرين بالحقيقة وزيد فيه قيد الاندراج تحت جنس بعكس
النوع الحقيقي فهذا وجه ما ذكره من النسبة (قوله فإن فوقه ما جنسا) أقول هذه العلة إنما تنفع ككون
الجنسين المذكورين من الإضافي وأما كونهما بالحقبة فين فلا يمكن اللاتق أن يزيد ويحذف لأن على
كثيرين مختلفين بالحقيقة (قوله وهو الجوهر) هو ما قام بنفسه سواء كان بسيطاً لا يتجزأ أصلاً وهو الجوهر
الفردي ومركباً وهو الجسم الطبيعي (قوله كالنقطة) زاد في كبيره وهي نهاية الخط اه والخط كـ لا يقبل
القسمه الأطول والسطح كـ لا يقبلها الأطول وعرضاً والجسم التعليمي كـ يقبلها طولاً وعرضاً وعمقاً وان شئت
قلت هو مجموع الامتدادات الثلاثة فسلم أن الخط والاثني بعده من الاعراض وأما النقطة ففصل من
العدديات الاعتباريات وقيل نوع بسيط أي لم يندرج تحت جنس وعلى القولين ليست من المقولات وقيل
من الكيفيات وقيل من الكميات وبطلانه ظاهر قال بعضهم هذا عند الحكماء وأما عند المتكلمين فالنقطة
الجوهر الفردي والخط والسطح والجسم من الجوهر المركب (قوله لعدم اندراجها تحت جنس) أي كالجوهر
بناء على أنها جوهر فهو عرض عام لها على هذا (قوله والالزم تركيبها) زاد في كبيره ما نصه وفيه نظر لأننا سلم
عدم تركيب ماهية البسيط من أجزاء ذهنية كذا كره السعد في شرح الشمسية اه وتقدم لنا فيه كلام
شريف (قوله ورخه بحذف الهاء للضرورة) لأنه يصلح للنداء إذا نزل منزلة العاقل فيكون دالاً على قول ابن مالك
ولا يضطر رارخه وادون ندا * ما للنداء يلحق نحو أحدا

(قوله كالمشي) أقول المناسب أن يقول كالمشي لأن الكلام في الكلي المحمول على مواعلة وليس المشي
به هذه المثابة (قوله كالضاحك للإنسان) أي بناء على ما ذهب إليه الحكماء من أن طبع الملائكة والجن
لا يقتضي الضحك ولا البكاء ومن يقول بأن طبعهم يقتضي ذلك عليه أن لا يجعل الضاحك من خواص
الإنسان كذا قال الغنيمي قال بعضهم وعلى الأول يكون وقوع الضحك والبكاء فيهم كافي بعض الآثار
ليس بآفة تضاعف بل هو اتفاق فلا رد تضاعف على الحكماء (أقول) وبهذا جواب أيضاً وأورد على الأول
من أنه حتى إن أناساً يضحك إذا رأى أوسع ما يتوجب منه فتأمل (قوله وكل خاصة نوع الخ) أي فيبينها
العموم والخصوص المطلق ومعنى كون خاصة النوع خاصة الجنس أنها لا تتجاوز هذا الجنس إلى غيره (قوله
وهي أيضاً) أي كالعرض العام (قوله والاصل لا يشطط بتقديم حرف النفي على حرف الجر) أقول هذا
جري على مذهب من يجعل لافي هذه الحالة حرفاً كهـ في غيرها والمذهب الثاني أن لافي هذه الحالة اسم بمعنى
غير وعليه فلا تقديم ولا تأخير (قوله لأن حرف النفي أصله التصدير) أي مستحقة التصدير أي التقديم على
النفي جميعه وهذا قدم على النافي بعض المنفي وهو البناء الدالة على الالابسة إذ المنفي هنا الالابسة الثلاثة للشطط
هذا ما ظهر لي وبه يندفع الاعتراض بأن الذي يلزم الصدم من أدوات النفي هو ما فقط لأنه مبني على أن المراد
بالتصدير التقديم في أول الكلام نعم ما ذكره الشارح إنما يتجه كما قدمنا على أن لافي مثل ذلك ليست بمعنى غير
أما على أنها بمعنى غير كما هو أحد القولين فلا فاعرف ذلك (قوله فزحلقت عن محالها) أقول كان مقتضى
الظاهر تدكير الضميرين لأن المرجع المتقدم حرف النفي لكنه أنشأ بـ وأويل الاداء أو الكامة (قوله نرينا اللفظ)

تحت جنس فيبينهما
عموم وخصوص من
وجه يحتمل أن في النوع
السافل كالإنسان فإنه
نوع إضافي لا ندرج فيه
تحت جنس وهو الحيوان
وحقيقي لصدق تعريفه
عليه في منفرد الإضافي
في الجنس السافل
كحيوان والمتوسط كجسم
فإن فوقه ما جنسا وهو
الجوهر وينفرد الحقيقي
في النوع البسيط
كالنقطة لعدم اندراجها
تحت جنس والا لزم
تركيبها (و) خامسها
(خاص) بتخفيف الصاد
أي خاصة ورخه بحذف
الهاء للضرورة وهي
الكلي الخارج عن الماهية
الخاص بها فالـ كـ
جنس والخارج عن
الماهية يخرج الجنس
والفصل والنوع والخاص
به يخرج العرض العام
والخاصة قد تكون
الجنس كالمشي للحيوان
وقد تكون للنوع
كالضاحك للإنسان
وكل خاصة نوع خاصة
لجنسه ولا عكس وهي
أيضا إما لازمة أو
مفارقة كالضاحك
بالقوة والفعل
للإنسان وهما البحث
وتفريعات شريفة
وتحتمل بها الشرح

(وأول) مبتدأ والمسوغ التفصيل وهو الجنس (ثلاثة بلا شطط) أي زيادته والاصل لا يشطط بتقديم حرف النفي على حرف الجر لأن حرف
النفي أصله التصدير فزحلقت عن محالها نرينا اللفظ (جنس قريب) وهو ما لا جنس تحتة وفوقه إلا جناس ويسمى الجنس السافل كالجوهر

أى تحسبنا له (أقول) قد يتوقف في وجه الترتيب وما يتوهم من أن وجهه خففة اللفظ وعدو بته
 برحلة النافي رديان ذلك على تساميه انما نشأ عن كثرة استعمال اللفظ هكذا والفتة على هذا الوجه فلو
 استعمال اللفظ ألف بدون الزحالة حصلت تلك الخفة والعذوبة فافهم (قوله أو بعيد) أو بمعنى الواو وكذا
 أو في قوله أو وسطا وتقديم البعيد على الوسط لانه المتيسر له في النظم والافعال معتبر في ترتيب الاجناس التصاعد
 لانا اذا فرضنا شيئا وفرضنا له جنسا كان فوقه واذا فرضنا لآخر جنسا كان فوقه وهكذا كما أن المعتبر في ترتيب
 الانواع التسفل لانا اذا فرضنا شيئا وفرضنا له نوعا كان تحته واذا فرضنا لآخر نوعا كان تحته وهكذا (قوله
 ويسمى العالى) ويسمى أيضا جنس الاجناس لانه جنس لكل جنس تحته وهذا على خلاف ما مر في النوع
 الاضافى فان المسمى هناك بنوع الانواع هو النوع السافل (قوله كالجوهر) لا يقال هناك ماهو أعلى منه
 كالشيء والمذكور والموجود والحادث لانا نقول هذه اعراض عامة خارجة عن المساهيات أى لم يجعل شيئ
 منها حق ما هي أصلا فلا يكون من الجنس الذى الكلام فيه لانه لا بد أن يكون خيرا من حقيقة ما أفاده في الكبير
 (قوله بناء على جنسيته) أى كونه جنسا لما تحته وقيل عرض عام له ونقل بيدي سعيد قدورة عن نسخ الخل
 أن كون الجوهر ليس جنسا مذهب الفلاسفة وأن الجنس عندهم الهوى والصورة (قوله وهذا) أى
 ما ذكر من تعريف البعيد بما مر والتمثيل له بالجوهر بناء على جنسيته وقوله عند الاطلاق أى عدم ارادة
 البعد النسبى وما ذكره في البعيد يجرى مثله في القريب ولم يذكره فيه لاستفادته من ذكره في البعيد (قوله
 كالجسم النامى) أقول لو قال كالنامى لكان أوضح (قوله وهكذا) أى أو ثلاث مراتب كالجوهر بناء
 على جنسيته واعلم ان الجنس العالى يجوز أن يكون له فصل يقوم أى يدخل في قوامه ويكون جزءا له لجواز
 تركبه من أمرين متساوين أو أموره متساوية عند التأخيرين ويجب أن يكون له فصل يقسمه أى اذا انضم
 اليه صار المجموع قسمين أو نوعين الجنس لوجوب أن يكون تحته أنواع والنوع السافل يجب أن يكون له فصل
 يقوم له لوجوب أن يكون فوقه جنس وماله جنس لا بد له من فصل يميزه عن مشاركا فيه ويتمتع أن يكون له
 فصل يقسمه لامتناع أن يكون تحته أنواع والمتوسط من الاجناس والانواع يجب أن يكون له فصل يقوم له لان
 فوقه جنسا وفصل يقسمه لان تحته أنواعا وكل فصل يقوم العالى يقوم السافل من غير عكس كل وكل فصل
 يقسم السافل يقسم العالى من غير عكس كل كذا في التسمية وشرحا (قوله الجنس المنفرد) وهو ما ليس
 فوقه جنس وتحته أنواع حقيقة (قوله لانه لم يظفر له بمثال) أى متفق عليه فلا ينافى قوله بعد ومثل له بعضهم
 بالعقل الخ وذلك لان الاجناس العلية التي طفرت بعبرتها الحكيمة عشرة وهى المقولات العشرة وكلها تحتها
 جنس وغيره لم يقدّم دليل على وجوده ولا عدمه (قوله بناء على جنسيته) أى العقل أى كونه جنسا لما تحته
 كالعقول العشرة التي أثبتتها الحكيمة وذلك أنهم أثبتوا في العالم قسمين ثالثا ليس بجوهر ولا عرض فهو
 بالجوهر المجرد لتجرده عن المادة وعلاقته بقاء وجعلوا منه العقول العشرة وبيان مذهبهم فيها أنهم يقولون ان الله
 تعالى علة في وجود العالم فهو عندهم فاعل بالذات لا بالاختيار ولذلك قالوا بقدم العالم وأنه تعالى لا يكون له واحد
 لاكثر فيه بوجه لم ينشأ عنه الامعول واحد هو العقل الاول ونشأ عن هذا العقل هوى الفلك الاعظم الذى
 هو التاسع الاطلس أى الخالى عن الكواكب المسمى في لسان الشرع بزعمهم بالعرش وصورته ونفسه وعقله
 باعتبار ان أربعة وجوده وجوبه بالغير وامكانه لذاته وعلمه بذلك الغير فنشأ عنه الهوى باعتبار امكانه
 لذاته والصورة باعتبار علمه بذلك الغير والعقل باعتبار وجوده والنفس باعتبار وجوبه بالغير وقيل في
 الاعتبار غير ذلك كفى شرح المواقف والمقادير بتعدد الاعتبارى اندفع ما يقال مذهبهم ان الواحد
 لا يصدر عنه الا واحد وصدر الامور الاربع عن العقل الاول بخالفه ونشأ عن العقل الثانى الذى هو عقل
 التاسع عقل الفلك الثامن الذى هو فلك الثوابت المسمى في لسان الشرع بزعمهم بالكبرى وهيولاه وصورته
 ونفسه بفلك الاعتبار وعن العقل الثالث الذى هو عقل الثامن عقل الفلك السابع الذى هو فلك زحل
 وهيولاه وصورته ونفسه بفلك الاعتبار وهكذا عقل السادس الذى هو فلك المشتري وعقل الخامس الذى

فليس تحته جنس بل
 أنواع حقيقية (أو)
 جنس (بعيد) وهو
 ما لا جنس فوقه وتحته
 الاجناس ويسمى العالى
 كالجوهر بناء على
 جنسيته وهذا عند
 الاطلاق أما اذا أريد
 البعد النسبى فيقال
 الجنس اما بعيد بمرتبة
 كالجسم النامى أو
 بعيد بمرتين كالجسم
 المطاق وهكذا أو جنس
 وسطا وهو ما فوقه جنس
 وتحته جنس كالجسم
 وترك الجنس المنفرد
 لانه لم يظفر له بمثال
 ومثل له بعضهم بالعقل
 بناء على جنسيته

هو ذلك المرئى وعقل الرابع الذى هو ذلك الشمس وعقل الثالث الذى هو ذلك الزهرة وعقل الثانى الذى هو ذلك عطارد وعقل الاول الذى هو ذلك القمر كل منها صادر عن العقل قبله لكن العقل العاشر الذى هو عقل الفلك الاول هو العقل المسمى بالمدير العالم الكون والفساد وبالعقل الفعال لتأثيره فى العالم السفلى وبالعقل الفياض لافاضته على كل قابل من العناصر والمركبات منها ما يستحقه وافاضته واحدة والاختلاف بحسب القبول ونشأ عن هذا العقل العاشر العناصر الاربعة والمركبات منها على أوجه مختلفة بحسب ما لها من الاستعدادات السببية عن تجدد الاوضاع الفلكية ولا يخفى بطلان قولهم المذكور واشتماله على تحركات لا يقتضيه العقل ولا يعضدها نقل وأشار بقوله بناء على جنسيته الى الاضطراب فى العقل اهـ وجنس تحت أنواع مختلفة بفصول لانعلمها كما ذهب اليه الامام أم نوع تحت أشخاص مختلفة بالخواص المشخصة لها كذهب اليه غيره فعلى الاول بتقدير ان الجوهر رأى الجسد ليس جنس له بل هو عرض عام له يكون جنسا منفردا اذ لا جنس فوقه وتحت أنواع حقيقية فقوله بناء على جنسيته أى وعلى ان الجوهر ليس جنس له كما اذا دللنا على كبره وعلى الثانى بتقدير ان الجوهر جنس يكون نوعا منفردا اذ لا نوع قبله ولا نوع تحت هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام

(فصل فى نسبة اللفظ الى معناه ونسبة معنى لفظ الى معنى لفظ آخر)

اعلم ان النسب الخمس الاسمية أربعة أقسام لان ثنتين منها بين معنى اللفظ واقراده وهما التواطؤ والتشكك وواحدة بين اللفظ ومعناه وهى الاشتراك وواحدة بين اللفظ ولفظ آخر وهى الترادف وواحدة بين معنى لفظ ومعنى لفظ آخر وهى التباين وما قد يقع من الحكم بالتباين بين الالفاظ فهو بالنظر الى معانيها الالهية نفسها اذا علمت ذلك علمت ان فى الترجمة قصورا لانها لا تنفى الابتنائية ولما كان ظاهر قول المصنف ونسبة الالفاظ للمعاني لا ينفي الابتنائية بين اللفظ ومعناه احتاج الشارح الى التكلف الاسنى وبقي على المصنف التساوى وهو الاتحاد ماصدا للاختلاف فهو ما كفى الكتاب بالقوة والضحك بالقوة والعموم والخصوص الوجهى وهو اجتماع الشئيين فى مادة وانفراد كل منهما فى أخرى كفى الانسان والابيض والعموم والخصوص المطلق وهو اجتماع الشئيين فى مادة وانفراد أحدهما فقط فى أخرى كفى الانسان والحيوان ويمكن ادراج هاتين النسبتين فى التباين بان يراد به ما يشتمل التباين الجزئى بلى والنسبة فى الترادف بان يراد به الاتحاد ماصدا مساويا كان مع اتحاد المفهوم أو باختلافه (قوله على ان اللام بمعنى مع) أى وتفسيرى بما ذكر جرى على الخ (قوله وما لسا) عطف على ضمير النصب وقبح العطف على الضمير المتصل من غير فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه وانما هو اذا كان الضمير المتصل ضمير رفع (قوله معا) منصوب على الحال أى مجتمعين لان مع قد تقطاع عن الاضافة وتنصب حالا بعد ان كانت فى حال اضافته منصوبة على الظرفية واختلاف فى كونها تقيده اذ ذلك الاتحاد فى الوقت فى نحو جاء الزيدان معا فذهب ابن مالك الى أنها لا تقيده وانما تقيده الاجتماع فى الحكم الذى هو المجىء أعظم من أن يتحد وقت مجيئيهما أو يسبق أحدهما فوسى عنده مثل جميعا فى نحو قولك جاء الزيدان جميعا وذهب غيره الى أنها تقيده وفرق بينهما وبين جميعا بذلك (قوله فيشمل الافراد) أى افراد المعنى الكلى كما يشمل نفس المعنى الكلى (قوله ومتعلق النسبة) بكسر اللام وهو المنسوب اليه وقوله أى لبعضها أى الالفاظ والمعاني (قوله والتقدير الخ) وجه هذا تدخل النسب الخمس المتقدمة فى عبارة المصنف (قوله والمعاني) عدل فى التقدير عن مع الى الواو مع أن مع الموافقة لما قدمه دفعا لما قد توهمه المعية من أن المراد مصاحبة المعاني للالفاظ بحيث يكون مجموع الاسمين منسوب بالمجموع الامرين مع أن المراد أن اللفظ ينسب لكل من اللفظ والمعنى وان المعنى ينسب للمعنى والحاصل ان الواو اثنى فى المراد من مع (قوله بعضها) بدل من الالفاظ والمعاني بدل بعض من كل (قوله وانما احتجنا الى هذا) أى التكلف المذكور من جعل اللام بمعنى مع وجعل المراد بالمعنى ما يشمل الافراد وجعل متعلق النسبة محدوفا لان الخ (وأقول) ظاهر عبارة الشارح ان المترتب على ظاهر عبارة المصنف خروج التواطؤ والتشكك فقط منها وان ادخالهما فاقط فيها هو المخرج لذلك التكلف وايس كذلك لما علمت سابقا من أن ظاهر عبارة

(فصل)

فى نسبة اللفظ الى معناه ونسبة معنى لفظ الى معنى لفظ آخر (ونسبة الالفاظ للمعاني) أى مع المعاني على أن اللام بمعنى مع كقوله

فلما تفرقنا كائى
ومالسا أطول اجتماع
لم نبت ليله معا والمراد
بالمعنى ما معنى أى يقصد
فيشمل الافراد ومتعلق
النسبة بخلاف أى
لبعضها والتقدير ونسبة
الالفاظ والمعاني بعضها
لبعض وانما احتجنا
الى هذا لان التواطؤ
والتشكك كل منهما
ليس نسبة لفظ الى معنى
بل نسبة المعنى الى
أفراده (خمس أقسام
بلا نقصان) ولا زيادة
لان اللفظ اما كلى أو
جزئى

المصنف انما يفي بالنسبة بين اللفظ ومعناه وهي الاشتراك فقط فكان على الشارح ان يزيد في التعليل التبيين والترادف بان يقول لان التواطؤ والتشكك والتبيين والترادف ليس واحدا منها نسبة لفظ الى معنى بل الاولان نسبتان بين المعنى واخره والثالث بين معنى لفظ ومعنى لفظ آخر والرابع بين لفظ ولفظ آخر فحفظه (قوله والاول) أي الكلي (أقول) أما الجزئي فلا يأتي فيه التواطؤ ولا التشكك وانما يأتي فيه التبيين والاشتراك والترادف كما يأتي في الكلي وهذا أخذ الشارح اللفظ في هذه الثلاثة مطاقا عن التقييد بكونه كليا أو جزئيا مثالها في الجزئي زيد وواشق زيد بن عمرو وزيد بن بكر زيد وأبو عبد الله وهذا التحقيق يعلم رد ما قيل ان الجزئي من قبيل التبيين فانهم (قوله فان كان مستويا في افراده) هذه العبارة كعبارة شيخ الاسلام حيث قال فان استوى معناه في افراده واعتضت بانها متساوية والاصل فان كانت افراده مستوية فيه لان الاستواء لا يكون الا بين متعدد يمكن أن يجاب بان المراد بالاستواء الحصول على حالة واحدة من غير اختلاف وتفاوت بقرينة المقابلة (قوله لتواطؤ) أي توافقي (قوله لا يختلف في افراده) فالسلطان والزبال مستويان في الانسانية التي هي الحيوانية والمناطقية (قوله بان يختلف فيها) بان كان في بعضها أولى أو أقدم أو أشد منه في البعض الآخر فالتشكيك على ثلاثة أقسام والوجود مثال للمشكك باقسامه الثلاثة فانه في الواجب أولى منه في الممكن وأقدم وأشد كذا في القطب وفسر عبد الحكيم الاولوية بالاحقية والاليقية وفسر الاقدمية بالتقدم بالذات اذ لا اعتبار للتقدم الزماني في التشكيك فلا يقال الماهية للانسانية أسبق في آدم منها في غيره فيلزم أن تكون من المشكك وفسر الاشدية بان يكون في البعض بحيث يترفع العقل منه بعمومية الوجود أمثال ما في البعض الآخر وهذا قال ابن التلمساني لاحقية للمشكك لان ما به التفاوت ان دخل في التسمية فاشترك والا فهو المتواطئ وأجاب عنه القرافي بان كلا من المتواطئ والمشكك موضوع للقدر المشترك لكن التفاوت ان كان بامور من جنس المسمى فهو المشكك أو بامور خارجة عنه كالكورة والانونة والعلم والجهل فهو المتواطئ نقله شيخ الاسلام في حواشيه على جمع الجوامع وبما قاله القرافي يندفع أيضا البحث بجواب المتواطئ يكون في بعض الافراد أكثر آثارا وأكمل منه في بعض آخر وهذا يدل على التفاوت فيكون مشككا كالانسان اذ بعض افراده كنبينا عليه الصلاة والسلام أكثر وأكمل في الخواص الانسانية كالادر المن غيره وحاصل الجواب ان ذلك لا ينافي والخواص خارجة عن المسمى فلا تشكيك (قوله فانه في الشمس) أي فان فردة السكائن في الشمس أقوى منه أي من فردة السكائن في القمر (قوله متواطئ) لتواطئ افراد معناه فيه أي توافقها (قوله مشككا) لان افراد معناه مشتركة في أصل المعنى مختلفة باحد الاوجه الثلاثة المتقدمة فالنظر اليه ان نظرا الى جهة الاشتراك خيل له هذا النظر انه متواطئ لتواطئ افراده فها ان نظرا الى جهة الاختلاف خيل له هذا النظر انه مشترك كعين فالنظر فيه يشكك هل هو متواطئ أو مشترك كذا في شرح القطب (قوله كعناه) في تشبيه اللفظ بالمعنى هنا وفيما قبل اشارة الى أن تسمية المعنى بالمتواطئ والمشكك بالاصالة وان تسمية اللفظ بهما بالتبع من تسمية الدال باسم المدلول على ان تسمية كل منهما مجاز عقلي لان المشكك في الحقيقة هو النظر والمتواطئ في الحقيقة هو الافراد كما علم من توجيه التسمية نعم ان أريد بالمتواطئ الحصول على حالة واحدة من غير تفاوت كان تسمية المعنى متواطئا على طريق الحقيقة (قوله فان لم يصدق أحدهما الخ) اعترض بان فيه قصورا الصحة جعل المختلف في المتن شاملا للتبيين الكلي والتبيين الجزئي وهو العموم والخصوص من وجه والعموم والخصوص مطلقا (وأقول) عند الشارح ان المصنف حل في شرحه المختلف في كلامه على التبيين الكلي (قوله وكذا اللفظان تبعاهما) من تسمية الدال باسم المدلول (قوله ان عدد الواضع معناه) أي وضعه لهما معناه متعددة باوضاع متعددة (قوله بالنسبة بينه) أي بين ذلك اللفظ (قوله هو الاشتراك) أي ويسمى ذلك اللفظ مشتركا أي مشتركا فيه وكان لم يبينه على ذلك ان الكلا على المقابلة على ما سبق (قوله كالمحدد) بجاء مهملة فناء قال في القاموس المحدد محض ومنه شيء يعلف فيه الدواب وكنه طرف الثوب وقدح يكال به

والاول ان كان معناه واحدا فان كان مستويا في افراده فالنسبة بينه وبين افراده (تواطؤ) كالانسان فان معناه لا يختلف في افراده والابان اختلاف فيها فالنسبة بينهما (تشاكك) ويقال تشكك كالنور فانه في الشمس أقوى منه في القمر ويسمى اللفظ في الاول متواطئا كمعناه وفي الثاني مشككا كعناه واذا نظر بين معنى اللفظ ومعنى لفظ آخر فان لم يصدق أحدهما على شيء مما يصدق عليه الاخر فالنسبة بينهما (تخالف) أي تبيين كالانسان والفرس ويسمى معنيهما متباينين وكذا اللفظان تبعاهما (و) اللفظ المفردان عدد الواضع معناه فالنسبة بينه وبين ماله من المعاني هو (الاشتراك) كالمحدد على وزن منبر ووضع اطراف الثوب وللقدح الذي يكال به وكعين

وكمجلس الاصل واصل السنام وشي الثوب وقرية بالين وكقعد قرية بالسحول اه (قوله وضع
 للباصرة وللجارية) أى العين الجارية من الماء أى وغيرهما اذ معانيها كثيرة جدا كما يعلم بالوقوف على
 القاموس وغيره منها الذهب وذات الشئ وخيار الشئ وحروف الهجاء المخصوص والشمس (قوله عكسه)
 أقول هو على حذف العاطف والترادف بدل أو عطف بيان وأما ما يتبادر الى الوهم من اعراب عكسه الترادف
 مبتدأ وخبر فلا يناسب اعراب قوله نواطؤ الخ بدلا من خمسة كفى نظائره (قوله أى الترادف أن يكون الخ)
 سمي هذا ترادفا لترادف اللفظين أى تنابعا في الاستعمال على المعنى اذ الترادف معناه لغة التتابع هذا هو
 الموجود في كتب اللغة وأما تفسيره بركوب شخص خلف آخر كما فعل القطب فغير موجود في كتب اللغة
 قاله عبد الحكيم ولم يقل الشارح ويسمى اللفظان مترادفين كما قال فيما سبق اتسكال على المقايسة (قوله ان
 يكون اللفظ متعبدا) أنظر هل ولو كان تعدده من لغة مختلفة كما قالوه في المشترك والظاهر نعم (قوله اما
 طاب) أى لفظي بقرينة قسم من اللفظ وقوله ان أفاد طلبا أى نفسيا فلانها فتبين ان الصيغة الدالة
 على الطاب النفسى تسمى طلبا اما حقيقة اصطلاحية أو من تسمية الدال باسم الملول وفي قوله ان أفاد طلبا
 إشارة الى تعريف الطاب اللفظي بما أفاد الطاب النفسى وكذا في قوله ان احتمل الصدق إشارة الى تعريف الخبر
 بما احتمل الصدق (قوله ان احتمل الصدق) أى والكذب وتركه لاستلزام احتمال الصدق احتمال الكذب
 ولان أصل وضع الخبر الصدق وانما الكذب احتمال عقلى (قوله فان كان الطاب) أى اللفظي بقرينة قوله
 فهو النهى كلاتضرب الخ (وأقول) يشمل كلامه بعض أقسام الامر كاترك وذرو دع الآن يقال المراد
 طاب الترك بواسطة الاداة المخصوصة التى هى لا كما يرضى اليه تمثيله وقد مضى الشارح هنا على القول بان طاب
 الترك نهى سواء كان مع استعلاء أو خضوع أو تساوى ومضى فى قوله بعد وسكت عن تقسيم طاب الترك الخ على
 خلافه والمراد بالتارك كفى النفس عن النهى عنه بشغلها بضده ليوافق ما ذهب اليه أهل السنة من أن المكاف
 به فى النهى ضد النهى عنه لانه مقدور المكاف وليس المراد به عدم الفعل الذى ذهب أبوها شتم من المستزلة الى
 أنه المكاف به فى النهى ورد عليه بان عدم المحض لا يكافيه اذ لا قدرة للعبد على تحصيله من غير واسطة
 وبهذا التحقيق يعلم ما فى كلام بعض هنا فافهم (قوله أو طاب فعل فهو الذى الخ) أشار بذلك الى أن التقسيم
 الى الثلاثة لا تامة ليس للطاب مطلقا كما يقتضيه ظاهر عبارة المصنف بل انواع منه وهو طاب الفعل (قوله
 فهو ان دل الخ) الفاء فصحة أى اذا أردت بيان هذه الاقسام فقل هو ان دل الخ وغيره يرجع الى الطاب
 اللفظي وقوله على الطاب أى النفسى الخ كما مر (قوله بذاته) بان يكون موضوعا للطاب فخرج نحو قولنا
 طاب منافع الصلاة لانه ليس بموضوع لطاب الفعل بل للاخبار بطلبه قاله القطب وخرج نحو قول العطشان
 لمن معه ماء أنا عطشان كما سيذكره الشارح ودخل فى الدال بالذات صيغة فعل الامر عند النهاة واسم فعله كترال
 والمصدر النائب منابه كضربان يداولام الامر انداخلة على المضارع نحو لينفق ذو سعة من سعته (قوله حالة
 كونه) أى الاول الراجع اليه التحيز المنفصل الذى قدره الشارح مبتدأ بناء على القول بجواز تبيان الحال
 من المبتدأ (قوله أى طاب العلويان يكون الخ) أشار الى أن السنين والنساء للطاب وأن المراد بالطاب هنا
 الاظهار وهو جرى على أن الشرط اظهار العلويان لم يكن الطاب عاليا فى نفس الامر ويمكن جعلهما زائدتين
 فيكون جريا على أن الشرط العلوي نفس الامر والاول هو المتبادر من العبارة وسياق ذكرا الخلاف مستوفى
 (قوله وعكسه وهو الطاب) أل فيه للعهد والمعهود الطاب الدال بذاته على الطاب وكذا قوله والطاب فى حال
 التساوى (قوله مع اظهار الخضوع) أى وان لم يكن خاضعا فى نفس الامر على قياس ما قبله (قوله دعا) أى
 وسؤال كفى من الشبهة وشرحها (قوله فى حال التساوى) أى فى حال اظهار التساوى سواء كان مساويا
 أو أعلى أو أدنى ليغابر القسمين قبله على ما صنع الشارح فيما تجوز أن يكون التساوى باعتباره فى نفس
 الامر نبذ لصنيع الشارح (قوله صلة فى الخبر) أى حرف زائد وصل بالخبر (قوله وسكت عن تقسيم طاب
 التارك) أى مع أنه كطلب الفعل غير المكف فى الانقسام الى الثلاثة فهو مع الاستعلاء نهى ومع الخضوع

وضع للباصرة وللجارية
 وسواء تعدد وضعه من
 لغة واحدة أو من لغات
 مختلفة تنص عليه الفخر
 فى المخلص (عكسه)
 الترادف أى الترادف
 أن يكون اللفظ متعبدا
 والمعنى واحدا كائنات
 وبشر فأنهما موضوعان
 للحيوان الناطق
 (واللفظ) المستعمل
 (اما طاب) ان أفاد طلبا
 كضرب (أو خبر) ان
 احتمل الصدق فان كان
 الطاب طلب ترك فهو
 النهى كلاتضرب
 أو طاب فعل فهو الذى
 قسمه المصنف بقوله
 (وأول ثلاثة مستزكر)
 فهو ان دل بذاته على
 الطاب (أمر) حالة
 كونه (مع استعلاء) أى
 طاب العلويان يكون
 الطاب مظهر له سواء
 كان عاليا فى نفس الامر
 أولا (وعكسه) وهو
 الطاب مع اظهار الخضوع
 (دعا) الطاب (فى)
 حال (التساوى) فالتساوى
 وقعا) بالف الاطلاق
 والفاء صلة فى الخبر وقد
 تسمى الثلاثة كلها أمرا
 وسكت عن تقسيم طاب
 التارك

لانه لم يقبل ان الطالب اذا كان مع استعلاء أمر أو نهى ويحتمل أنه أدرجه في الامر بناء على ان طلب الترتك طلب فعل الضد والخلاف في أنه هل يشترط الاستعلاء أو العلو وهما أو لا يشترط شيء منهما مشهور في الأصول وخرج بقولنا فيما تقدم ان دل بذاته على الطالب دلالة المركب في قولنا انا عطشان ان معه ماء على طلب التمكن من الماء فان دلالة هذا المركب على طلب فعل المواساة بالماء ليست من ذاته أي ليست من جهة وضعه اذ الذي يدل عليه هذا المركب بحسب الوضع ان قلنا ان المركبات موضوعة انما هو حصول العطش ا وانما دل على الطالب بطريق السكايه بقرينة وجود الماء مع الماء فلا يسمى بهذا الاعتبار أمرا ولا دعاء ولا التماسا وبقى قسم آخر ليس به طلب ولا خبر كالنفي والستر جى والقسم وحده بدون جوابه والنداء وصيغ العقود والاستفهام ويسمى هذا في الاصطلاح تنبيها

دعاء ومع التساوى التماس (قوله لانه لم يقل الخ) هذا التعليل استدلال على السكون لا تنبيهه (قوله ويحتمل الخ) هذا مقابل قوله وسكت وخبر ادرجه يرجع الى النهى وعلى هذا الاحتمال يكون المقسم الى الثلاثة الطالب بالمعنى الشامل لطلب الفعل وطلب الترتك لخصوص الاول (قوله بناء على أن طلب الترتك طلب فعل الضد) أقول أي عين طلب فعل الضد كما هو مذهب قوم وقيل مستلزم له لا عينه ووجه جماعته والخلاف في الطالب النفسى لا اللفظى اذ لا يعقل أن يفعل عين لا تفعل ذكره الزركشى في البحر المحيط فعلم فساد الاعتراض على الشارح بانه قدم أنه يشترط في الامر دلالة على الطالب بذاته ودلالة النهى على طلب فعل الضد بناء على ما ذكره بالانترام لانه موضوع اطال الترتك ويلزمه طلب فعل الضد فكيف أدرج النهى في الامر بناء على ما ذكره نعم برده على الشارح أن المراد بطلب الفعل في تعريف الامر ما كان بنحوه لا بنحو لا تفعل بل دليل تسمية بنحو لا تفعل فيما هو جعله قسما للامر فلا بد من حصول النهى في الامر على ما ذكره أيضا يقال مراد الشارح أن المصنف استعمل الامر هنا بمعنى ما دل على طلب الفعل ولو بنحو لا تفعل فيشمل النهى لانا نقول هذا انما لا بدله من قرينة ولا قرينة هنا (قوله هل يشترط الاستعلاء) أي اظهار الطالب العلو ولو مع عدم العلو في نفس الامر أو العلو أي علوه في نفس الامر أو هما أي الاستعلاء والعلو ولا يشترط شيء منهما وهذا القول الاخير هو الراجح وبما يدل له قوله تعالى حكاية عن فرعون فاذا تأمرؤن يخاطب أصحابه وان أجيب عنه بانه تذلل لهم فصاروا كالمستعدين عليه (قوله ان معه ماء) متعلق بقولنا وقوله على طلب التمكن متعلق بدلالة (قوله فعل المواساة) الاضافة للبيان (قوله أي ليست من جهة وضعه) بين هذا والتفسير المراد من كون دلالة المركب المذكور ليست من ذاته (قوله ان قلنا ان المركبات موضوعة) هذا هو التحقيق وان بحث فيه بما لا يخفى ضعفه على بصير وقيل ليست موضوعة بل دلالتها على معناها عقلية وعلى أنها موضوعة وضعها نوعي لان الموضوع عام مسخر عند الوضع بوجه كنى كقول الواضع وضعت كل مركب من محكوم عليه ومحكوم به ليدل على اتصاف المحكوم عليه بالمحكوم به (قوله بطريق السكايه) الاضافة للبيان وكذا اضافة قرينة وجود الماء في بطريق للملاسة وفي بقرينة سببية متعلقة ببدل وباختلافهما معنى يندفع تعلق حرفي جزم متحد لفظا ومعنى بعام واحد (قوله فلا يسمى) أي المركب المذكور به ذال الاعتبار أي بسبب اعتبار دلالة على الطالب بواسطة القرينة على طريق السكايه (قوله أمرا) أي على تقدير أن المتكلم بالمركب المذكور مستعمل ولا دعاء أي على تقدير أنه خاضع ولا التماسا أي على تقدير أنه مساو (قوله كالنفي والترجي) قال في كبره لان لفظهما موضوع لكيفية يلزمها الطالب (قوله والقسم وحده بدون جوابه) عبارته في الكبير والقسم أي الجملة الاولى من جملة القسم وأما الثانية وهي جواب القسم فغيرية اه وكلامه هنا يعطى أن مجموع الجملتين ليس من هذا القسم فيكون خبرا ولعل وجهه أن المقصود بالافادة هو الجواب والجملة الاولى انما أنى بها التأكيد الجواب (قوله والنداء) وجهه بان حرف النداء موضوعه الاصلى الرغبة في الاقبال ويلزمها طالب الاقبال وظاهر كلام النحاة يخالفه (قوله والاستفهام) زاد في كبره العرض والتخصيص وجملة نعم وبئس ونحوهما وكم الخبرية وورب والتعجب وقيل انه خبر (قوله ويسمى هذا) أي القسم المذكور بسائر أنواعه وقوله تنبيه أي وانشاء كفى الكبير بالقسم على ما ذكره الشارح ثلاثية طالب وخبر وتنبيه ويقال له انشاء وبعض أهل هذه الطريقة جعل الاستفهام من الطالب حيث قال الطالب اما طلب فعل وهو الامر أو طالب كف وهو النهى أو طالب علم وهو الاستفهام وجعل كثيرا القسم ثنائية خبرا وانشاء فان خبر ما قصد به حكاية ما في الخارج والانشاء ما لم يقصده بذلك فادر جواب الطالب والتنبيه في الانشاء وما ذكرناه في تعريف الانشاء والخبر على هذا القول أولى من قول كثير في تعريفهما عليه الانشاء ما حصل مدلوله به والخبر ما حصل مدلوله لابه وكان هو حكاية عنه لا قصائده أن الموضوع له اللفظ الانشائي غير متحقق قبل اللفظ وهو مسلم في نحو بعث واشترى لا في نحو اضرب وما أحسن زيدا لتحقيق الطالب النفسى الذي هو ميل النفس وجد اللفظ أولا وتحقيق التعجب النفسى الذي هو انفعال النفس عند ادراك ما لم يتحقق سببه وجد

اللفظ أو لا ومن قول كثير في تعريفها عليه الخبر ما النسبة خارج تقصدها بقية أو عدمها بقية والاشارة
 ما ليس بالنسبة خارج كذلك لا تقتضاه أن الخبر قد تقصدها بقية نسبة وليس كذلك لأن وضع الخبر
 للمطابقة وانما عدمها احتمال على فتأمل (قوله والاقترب الى التحقيق الخ) شروع في التلويح بالاعتراض
 على المصنف في جهله في شرحه المنقسم الى الامر والدعاء والاتماس هو اللفظ المركب وكثيرا ما يعترض على مثل
 هذه العبارة بانها تقتضي أن المقابل قريب الى التحقيق وان كلا ليس بتحقيق والجواب عن الاول ان أفعل
 التفضيل عن غير بابيه وعن الثاني بانه ينبغي سألوك طريق الادب وعدم الهجوم بالجزم لعدم الاطلاع اليقيني
 على نفس الامر فاعني والقريب الى التحقيق في نفس الامر كذا وان كان هذا القريب نفس التحقيق في
 ذهننا (قوله أن ما دل على الطالب مفرد) أي لان الدال عليه في نحو اضرب هو الفعل فقط ولا تدخل للفاعل
 في الدلالة عليه وكون الفعل ذا جزأين مادي وصوري لا يقتضي تركيبه لعدم اعتبار الجزء الصوري في التركيب
 عند أصحاب هذا التحقيق كما سيذكره الشارح بقوله وهذا على أنه الخ وفي نحو لتضرب لأم الامر فقط وفي نحو
 لا تضرب لافقط (قوله الايضاري) بفتح الهمزة كفي معجم البلدان (قوله وهو موافق الخ) استئناف قصده
 تقوية هذا الاقرب اذ لا شك في ان الموافقة مما تقوى فسقط ما قيل هنا (قوله ما وضعت لمعنى مفرد)
 هذا التعريف معترض بان المعنى أفراده في الكلمة هو اللفظ الموضوع للمعنى الموضوع له ألا ترى أن قوما
 ورهطا وألفا ونحوها كلمات لانها ألقاظ مفردة وان كان معنى كل غير مفرد ودفعه بقراءة مفرد بالرفع
 صفة ثانية لما على أنها نكرة موصوفة وعي معناها فانث العمل المسند الى ضميرها ثم لفظها قد كرر وصفها
 برده امتناع مراعاة اللفظ بعدم مراعاة المعنى كما صرح به علماء العربية وكان الانحصار والاولى أن يقول كما
 قال كثير والكلمة قول مفرد (قوله في شرح ابن عرفة) أي شرح مختصر ابن عرفة أو سمي الكتاب باسم
 مؤلفه (قوله وهذا) أي كون الاقرب الى التحقيق أن ما دل على الطالب مفرد بمعنى على أنه يشترط الخ (قوله
 جزآن ماديان) كفي قام زيد (قوله بمادته) أي جوهر حروفه أقول أي مع ملاحظة الصورة واعتبارها
 وان كانت تبعا والاوردان الدلالة على الحدث تنعدم بانعدام الهيئة المخصوصة كان قدمت بعض حروف
 ضرب على بعض (قوله بصورته) أي هيئته المخصوصة الحاصلة من ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها (قوله
 الا تميز الخبر عن غيره) أي فذكر غير الخبر من الطالب وأقسامه والنسب الجنس استطرادي (وأقول) هذا
 غير ظاهر أما أولا فلان المصنف قدم الخبر في باب القضايا بانهم من تميزه له هنا لانه ذكر هناك تعريفه وأنه
 رادف القضية فلو كان ذكر هذا الفصل لاجل تمييزه لاستغنى عنه بتمييزه هناك وأما نانيا فلانه لا يظهر ان
 ذكر النسب الجنس السابقة في هذا الفصل على سبيل الاستطراد والتبعية وان ظهر أن ذكر الطالب وأقسامه
 على سبيل الاستطراد والتبعية فندبر (قوله لانه) أي الخبر

(فصل في الكل والكلية والجزء والجزئية)

(قوله استنبههما) أي أتبعهما كما خبر به في كبريه فالسين والتاء زائدتان (قوله بمشاركتهم في المسادة الخ)
 والمراد بمشاركتي الكل في مادته وهو الكل والكلية ومشاركتي الجزئي في مادته وهو الجزء والجزئية فالكلام
 على التوزيع وجملة الالفاظ ستة ثلاثة مبدؤا ثلثا مبدؤا بالجم (قوله حكمنا على المجموع)
 أي مجموع أشياء لا يستقل كل واحد منها بالحكم نحو كل رجل الخ فانه حكم فيه على مجموع بني قيم أي على
 افرادهم باعتبار اجتماعهم بحمل الصخرة العظيمة لعدم استقلال كل واحد منهم بالحل هذا هو الحقيقة
 فان أراد جماعة منهم لكونه استقل بالحل كان مجازا فقولهم ان المجموع قد رادبه البعض أي على طريق
 المجاز والحاصل أن المجموع حقيقة في جميع الافراد باعتبار اجتماعهم مجاز في البعض هذا حكم الكل في
 الايجاب ما في السلب فهو النفي عن المجموع كقولنا ما أعطيت كل عشرة فلا ينافي الثبوت في البعض بل
 الغالب في استعماله كما قال ابن يعقوب الثبوت في البعض ذكره شيخنا العدوي واعلم ان الكل في الحقيقة
 هو الموضوع أعني المجموع المحكوم عليه فتسمية الحكم كلاما من باب تعمية الشيء باسم متعلقه أي لما تعلق

والاقترب الى التحقيق
 ان ما دل على الطلب
 مفسرد كاذب اليه
 الايضاري وهو موافق
 لاصطلاح النحو بين فان
 فعل الامر عندهم من
 أقسام الفعل الذي هو
 من أقسام الكلمة
 والكلمة ما وضعت
 لمعنى مفرد فيلزم ان
 أقسامها كذلك هذا
 حاصل ما قاله الامام
 السنوسي في شرح ابن
 عرفة وهذا على أنه
 يشترط في المركب
 جزآن ماديان اما على
 أنه يكفي جزأ مادي وجزء
 صوري ففعل الامر
 مركب لانه يدل على
 الحدث بمادته وعلى
 الزمن بصورته ولم يذكر
 المصنف هذا الفصل الا
 لتمييز الخبر عن غيره لانه
 المجتو عند المناطقة

(فصل)

في بيان الكل والكلية
 والجزء والجزئية لما
 ذكر الكل والجزئي
 استنبههما بمشاركتهم
 في المادة وهو الكل
 والكلية والجزء
 والجزئية (الكل
 حكمنا على المجموع)

من حيث هو مجموع نحو كل (٧٠) وجعل من بني تميم يحمل الحضرة العظيمة أي مجموعهم لاجمعهم اذ قد يكون فهم من لا يقدر عليها

ونحو ويحمل عرش
ربك فوقهم يومئذ ثمانية
الآن الحكم في الثاني
نابت لجمعهم بخلاف
الاول (٢) قوله صلى
الله عليه وسلم ما معناه
(كل ذلك ليس ذا وقوع)
ما قاله ذو اليمين
أقصر الصلاة أم نسيبت
يا رسول الله فذهروا
بالمعنى والمروى انه صلى
الله عليه وسلم قال كل
ذلك لم يكن قال سيدي
سعيد ما حاصله ان هذا
النيل جار على تأويل
مرجوح كناية عليه
الابي وغيره والراجح انه
من باب الكليسة أي لم
يقع واحد منهما لان
السؤال بام عن أحد
الامرئين لطالب التعمين
بعد ثبوت أحدهما في
اعتقاد المستفتي فجوابه
اما بالتعمين أو بنفي كل
منهما لا بنفي الجمع بينهما
لانه لم يعتد بثبوت أحدهما
جميعا فيجب أن يكون
قوله كل ذلك لم يكن
نفيا لكل منهما ولانه
قد روي انه لما قال النبي
صلى الله عليه وسلم كل
ذلك لم يكن قال له ذو
اليمين بعض ذلك قد
كان فلو لم يكن قوله كل
ذلك لم يكن سلبا كليسا
صح بعض ذلك قد كان
لانه انما ينافي نفي كل

الحكم بالكل سمي كلا وصار حقيقة اصطلاحية ذكره الشارح في كبريه (قوله من حيث هو مجموع) أي
معتبر وملحوظ فيه الاجتماع اذ المجموع الافراد بقيد اجتماعها بالكن المجتمع تارة يكون جميع أفراد
الموضوع كالمثال الثاني أو بعضها كاهل الازهر علماء أو محتملا للأميرين كالمثال الاول والاخر حقيقة
والثاني مجاز والثالث محتمل لهما كما عانت مما مر والاحترار بالحشية المذكورة عما اذا حكمت على المجموع
من حيث ثبوت الحكم لكل واحد من أفرادها على الاستقلال نحو نصري الزيدون اذا استقل كل منهم بالنصر
(قوله لاجمعهم) أي لا كل واحد منهم على انفراده (قوله فوقهم) أي فوق الثمانية فهو من عود الضمير
على متأخر لفظا متقدم رتبة وقوله يومئذ أي يوم القيامة أي وأما الآن فأربعة وقوله ثمانية أي ثمانية
أملا وقيل ثمانية صفوف (قوله الآن الحكم في الثاني نابت لجمعهم) أي على الاشتراك لا على الاستقلال
(قوله بخلاف الاول) أي فانه نابت للبعض دون البعض أي نابت للمجموع جماعة منهم كفي الكبير وأقول قد
عرفت انه صالح لكون الحكم فيه نابتا للجمع على الاشتراك أيضا فامل (قوله وكقوله) أي كالحكم في قوله
الح لطابق المثال الممثل (قوله ما معناه) اشارة الى أن المصنف روى الحديث بالمعنى وان كان في جواره
خلاف اذا الصحيح الجواز للعارف بالمعنى وان لم ينس اللفظ (قوله كل ذلك) اسم الاشارة واجمع الى ما ذكره
ذو اليمين من قصر الصلاة والنسيان (قوله وذو اليمين) لقب به الصحابي المذكور لطول يديه واسمه الخرباق
ابن عمر وبخاء مجمعة مكسورة فراء ساكنة فوحدة وفاف (قوله أقصرت) بهمزة الاستفهام والبناء للفاعل
فأصلا فاعل و يروى بالبناء للمفعول فالصلاة نائب فاعل وأما أقصرت بناء الخطاب فلم يروى والصلاة
المذكورة قيل الظهر وقيل العصر ويمكن الجمع بينهما بتعدد الواقعة (قوله على تأويل مرجوح) هو أن المنفي
المجموع نظرا لما في نفس الامر اذ المنفي في نفس الامر اجتماع الامرين لثبوت أحدهما وهو النسيان ولو كان
المراد بنفي كل منهما المزمع انتفاء صدق الخبر و يرد بان حال المتكلم يشرح كلامه وحاله صلى الله عليه وسلم في هذه
الواقعة يدل على ان مراده نفي كل منهما ولا يلزم الكذب لان كلامه مبني على ظنه فكأنه قال لم يكن واحد منهما
في نفس الامر بحسب ظني ولا ضرر في وقوع مثل ذلك لاجل التشريع على وجه أوضح وبخلاف الخبر للواقع
انما بعد عما اذا علم الخبر وقولهم صدق الخبر مطابق للواقع أي ولو بحسب ظن المتكلم فيما يظهر لي الآن
فتدبر قال شيخنا العدي فقلت ان المعصية لا تقع من الانبياء لا عمدا ولا نسيانا والسلام من ركعتين معصية
وقعت نسيانا فالجواب ان محل ذلك ما لم يترتب على وقوعها حكم شرعي وهما ترتب وهو السجود ودلالة الفعل
أقوى والنسيان انما يستحيل على الانبياء اذا كان من الشيطان وهذا النسيان من الله تعالى لا دخل للشيطان
فيه اه (قوله لان السؤال الح) استدلال بأدلة ثلاثه وبقي دليل رابع ذكره في كبريه وهو انه ورد في بعض الطرق
لم أنس ولم تقصر (قوله بام) أي مع أم اذ السؤال انما هو بأداة الاستفهام وأم حرف عطف لأداة استفهام
(قوله لطالب التعمين) خبر ان وقوله بعد ثبوت أحدهما حال أو خبر بعد خبر (قوله أو بنفي كل منهما) أي
وقوله كل ذلك لم يكن ليس فيه تعيين فوجب أن يكون لنفي كل منهما ما يكون خطئة للسائل في اعتقاده ثبوت
أحد الامرين فقول الشارح فيجب أن يكون الخ تبريع على مقدر (قوله فلو لم يكن الخ) اشارة الى قياس
استثنائي استثنى فيه نقيض التالي فان نقيض المقدم (قوله لما صح بعض ذلك قد كان) أي لما صح ابراه هذا
القول نقضا لقوله كل ذلك لم يكن (قوله لانه) أي هذا القول وهو بعض ذلك قد كان (قوله نفي كل منهما) أي
على حدته وقوله لان فيهما جميعا أي مجتمعين (قوله رفع السلب الكلي) فيه اشارة الى ان حرف النفي في قوله كل
ذلك لم يكن ليس جزأ من المحمول اذ لو كان جزأ منه لم تكن سالبة كلية بل موجبة كلية معدولة للمحمول كما سيأتي
بيانه (قوله لا لسبب الجزئي) أي الذي منه نفي المجموع (قوله ولان تأخر النفي الخ) اشارة الى قاعدة مشهورة
ومحتمل اذا لم تقدم قرينة على خلافها والاعمل بالقرينة كفي قوله تعالى والله لا يجب كل مختال فخور (قوله لعموم
السبب) أي عموم لجمع أفراد الموضوع وقوله فلسبب العموم أي عموم الحكم لجميع أفراد الموضوع وسلب

منها لا نفيها ما جعلا اذا لا يجب الجزئي رفع السلب الكلي لا لسبب الجزئي ولان تأخر النفي عن كل لعموم السبب
بخلاف تقدمه عليها فلسبب العموم اه وهذا بيان للتحقيق في معنى الحديث وجواب عن المؤلف

العموم صادق بالشبوت لبعض وهو الغالب وبعد عدم الشبوت أصلاً لان السالبة تصدق بنفي الموضوع (قوله بان البحث في المثل) جمع مثال ككتبت جميع كتاب ليس من دأب الفحول (أقول) ينبغي أن محل ذلك ما لم يترتب عليه ارتكاب خلاف الواقع في كلام الله أو رسوله كما هنا فحفظه (قوله بتأويلها بالقول) أي وإن كان كبير الضمير بسبب تأويل القضية بالقول وفي كلامه إشارة إلى أن السكينة والجزئية كما يطلقان اصطلاحاً على الحكم يطلقان كذلك على القضية المشتملة عليه (قوله نحو كل نفس الخ) هو على ظاهره ان كان مثلاً للسكينة بمعنى القضية والمراد نحو الحكم في كل نفس الخ ان كان مثلاً للسكينة بمعنى الحكم ومثل ذلك يقال في قوله نحو بعض الانسان الخ ومثل السكينة بمثاليين وللجزئية بمثاليين إشارة إلى انه لا فرق فيما ذكر بين الإيجاب والسلب (قوله ولا اله الا الله) فيه جري على أن هذه القضية سالبة كلية وانهم ان باب عموم السلب أي وعمومه لجميع افراد الاله غير الذات العلية المستتناة استثناء متصلاً لدخول المستثنى في المستثنى منه بحسب الوضع لانه موضوع لما يعنى المستثنى وغيره وان كان خارجاً عنه بحسب الارادة لارادة المتكلم به هذه الجملة خروج الذات العلية عن الآلهة المنفية بقريضة الاستثناء فيكون من العام الذي أريد به الخصوص فاندفع ما قيل انه يلزم المتكلم بهذه الجملة الكفر ثم الإيمان ويؤيد هذا التحقيق ما قررناه في تحول زيد على عشرة الواحد اذ ان انه أراد بعشرة تسعة مجازاً بقريضة الواحد الا لا يلزم التناقض فاحفظ ذلك واسم لاهواله بمعنى المعبود بحق في نفس الامر وخبرها محذوف أي موجود أو ممكن بالامكان العام والاقتصار على الوجود على الاول لانه محصل النزاع بين الموحدين والمشركين لجواز الاله غيره تعالى والله اماه فروع على البدلية من الضمير في الخبر ولا ضرر في تخالف البديل والمبدل منه اثباتاً ونفيّاً أو من اله باعتبار محله قبل دخول النافخ بناءً على ما ذهب اليه جماعة من النجاة انه لا يشترط في مراعاة المحل بقاء الطالب له كالابتداء واما منصوب على الاستثناء من الضمير في الخبر لاعلى البدلية من اسم لا لا يلزم عمل لافي المعرفة سواء قلنا العامل في البديل هو العامل في المبدل منه أو قلنا العامل فيه مثله مقدراً كما هو الاصح والقصر من قصر الصفة على الموصوف قصر افراد لان هذه الجملة الشرية للرد على معتقدى الشركة (قوله والحكم للبعض) أي واحداً أو أكثر (قوله أو القضية الخ) أقول ارتكاب هذا الاحتمال هناية يؤدي الى خلوا الجملة من الرابط الا أن يجعل محذوفاً أشار إليه الشارح بقوله المشبهة عليه فافهم (قوله كالحيوان الخ) مثل بمثاليين أحدهما للجزء المعقول وبانيهما للجزء المحسوس (فائدة) النسبة بين السكينة والجزئي التباين وبين الكل والسكى العموم والخصوص من وجه لصدقهما على الانسان وانفراد السكى في السكى البسيط كالنقطة وانفراد الكل في زيد قيل وبين السكى والجزء كذلك لصدقهما على الحيوان وانفراد السكى في الانسان وانفراد الجزء في الحيوان وانفراد السكى في الانسان وانفراد الجزء في الحيوان فان هكل من حيث تر كبه من الجسم النائي الحساس المتحرك بالارادة جزء من الانسان مثلاً وانفراد الكل في الانسان وانفراد الجزء في الجزء البسيط كالنقطة المعنية وبين الجزئي والجزء كذلك لصدقهما على الشخص المخصوص وانفراد الجزئي في زيد وانفراد الجزء في الحيوان قيل وبين الكل والجزء كذلك لصدقهما على الحيوان فانه كل من حيث تر كبه من الجسم النائي الحساس المتحرك بالارادة جزء من الانسان مثلاً وانفراد الكل في الانسان وانفراد الجزء في الجزء البسيط وفيه النظر السابق فتأمل

(فصل فی المعارف)

(قوله جمع معرف الخ) لا يخفى ان اطلاق المعرف والشارح على المعرف مجاز اسنادى من باب الاسناد الى الآلة
لانه معرف به ومشروح به وان اطلاق التعريف عليه مجاز مرسل من اطلاق قسم الشيء على آله لكن هذا
يقطع النظر عن جعلها اعلاما منتقولة على المعرف والافعال اعلام المنقولة من قبيل الحقيقة (قوله لشرحه الماهية)
علة للجزء الاخير من الاسم الاخير واما علة الجزء الاول منه فهو ان القول هو المركب وشأن المعرف ان يكتسب

بان البحث في المثل ليس
 من دأب الفحول (وحيثما
 لكل فرد) أى عليه
 (حكما فانه) أى الحكم
 أو القضية المشتقة عليه
 بتأويلها بالقول (كلية
 قد علما) نحو كل نفس
 ذائقة الموت ولا اله الا
 الله (والحكم للبعض)
 أى عليه (هو) أى
 الحكم أو القضية المشتقة
 عليه بتأويلها بالقول
 (الجزئية) نحو بعض
 الانسان كاتب وبعض
 الحيوان ليس بانسان
 (والجزء معرفته
 جليه) وهو ما تركب
 منه ومن غيره الكل
 كالحیوان فانه جزء من
 الا انسان والسقف
 بالنسبة للبيت
 (فصل في المعارف)
 جـ جـ معرف ويسمى
 تعززا يفاوق ولا سارحا
 لشرحه الماهية

أن أراد بشرح الماهية أيضا هذا إثباتها كان إطلاق القول الشارح على مطلق التعريف مجازا من
 تسمية الشيء باسم بعض أفرادها والحدوان أي يديه تميزها عن غيرها بأى وجه فلا يجوز كذا في الكبير وقد
 استنفيد أن التجوز على الاحتمال الأول يقطع النظر عن جعل القول الشارح على إطلاق التعريف لماس
 (قوله وتعرف بالمخاطب بها) علة للاسم الأول والثاني ففي كلامه لف ونشر مشوش والمصدر مضاف إلى
 مفعوله وبها متعلق بتعريف (قوله ما يقتضى تصويره تصويره أو امتيازها عن غيره) أوله توسع المعرفة
 إلى نوعين الأول الحد التام والثاني الرسم والحد الناقص والمراد بالتصور الأول الخطور بالبال والتصور الثاني
 الحصول عن جهل بمعنى أن حضور المعرفة بكسر الراء بالبال محمول على المعرفة بفتحها يلزم منه حصول معرفة
 الشيء المجهول فإذا قيل الإنسان هو الحيوان الناطق فحضور الحيوان الناطق المعلومين أو لا محمولين على
 الإنسان يلزم منه تصور حقيقة الإنسان المجهولة وانما قلنا ذلك لأن المعرفة بالكسر يجب أن يكون معلوما حال
 التعريف به والالزم التعريف بالمجهول والمعرفة بالفتح يجب أن يكون مجهولا حال تعريفه والالزم طلب
 تحصیل الحاصل وهو عبث ولا يرد أنه استعمل انقضا للتصوير في التعريف في معنيين هو في أحدهما حقيقة وفي
 الآخر مجاز أو مشتركة فهما لعدم اللبس لما علم من أن المجهول لا يعرف به والمعلوم لا يعرف فكان ذلك
 كالقراءة على المراد أفاده ابن يعقوب والتعريف المذكور للكاتب صاحب الشمسية ويجعل التصور
 الأول فيه على الخطور بالبال والثاني على الحصول عن جهل يندفع ما أورده عليه من أنه غير مانع لدخول
 الملزومات بالنسبة إلى لوازمها البينة غير المجهولة كالعمى بالنسبة إلى البصر والسقف بالنسبة إلى الجدار
 ولدخول المتضايفين فإن تصور أحدهما يقتضى تصور الآخر وإس أحدهما معر فلو يمكن أن يدفع
 أيضا بايقاع ما في التعريف على مركب لفظا أو تقدير أو انما قلنا أو تقدير لا يدخل التعريف بالفصل وحده
 أو الخاصة وحدها وقد سبق إيضاح ذلك قال السعدى شرح الشمسية لا يقال المحدود يستلزم تصويره تصور
 الحد فيجب أن يكون الإنسان مثلامعرفة بالحيوان الناطق لا نأقول معنى الاستلزام أن يكون تصويره هو
 المقضى والموجب لتصور ذلك الشيء فيجب تقدمه بالضرورة وليس تصور الإنسان يقتضى ويوجب تصور
 الحيوان الناطق بل الأمر بالعكس اه وأورد جماعة أنه لا يمكن تعريف الحد لتسلا يلزم التسلسل وأجاب
 اليومى بأن هذا لا يتخيل وروده من أنه أدنى شعور لأن المراد بالحد الذى نعرفه مفهومه الشامل لحد الحد
 لا ماصدقه والتسلسل انما يلزم لو أراد به الماصدق على أنه لا يلزم التسلسل على إرادة الماصدق كما قال
 الشارح في كبره الأول لم ينته إلى معرف معر وف ونحن نشترط انتهاء اليه كما شترطنا في مقدمات البراهين
 الانتهاء إلى الضرورة لتسلا يلزم التسلسل وعلم من التعريف أن المعرفة غير المعرفة وهذا ظاهر باعتبار
 اللفظ أما باعتبار المعنى فليس التعاريف بينهما إلا بالاجمال والتفصيل في الحدود والرسم والظهور والخفاء
 في التعريفات اللفظية وعلم أيضا أنه لا بد أن يكون المعرفة بالكسر سابقا في المعرفة على المعرفة بالفتح (قوله
 كالحد) أى نظير الحد عند الأصوليين فالحد والتعريف عندهم بمعنى واحد وهو الجامع المانع سواء
 كان بالذاتيات أو بالعرضيات (قوله حذفته منه آل للوزن) يعنى إن حقه التعريف بالجنسية لكن أنى
 به منكر الحد وفا منه آل للضرورة والوزن فهى المسوغة لا بداعيه وهنامسوخ آخر وهو وقوعه في معرض
 التقسيم وانما ذكر الأول تبعاً للمصنف في شرحه (قوله لأنه منسوب للرسم المصطلح عليه الخ) يمكن
 بتكافؤ أن يراد من المنسوب إليه الرسم بمعنى فرد من أفراد الرسم الاصطلاحي فيكون من نسبة النوع إلى فرد
 (قوله علم) قال ابن يعقوب هو تكميل للبيت وكأنه أراد أن اللفظ المعرفة به علم معناه وانما جهل كونه
 مسمى باللفظ الآخر (قوله فهو من نسبة الخاص إلى العام) أقول أى من نسبة المقيس إلى المطلق ليناسب
 كلامه قبل (قوله التعريف بالمثل) قال في الكبير كما إذا سئل عن المثلث فيصنع المسائل شكله وكما يقال
 العلم كالنور والجهل كالظلمة والاسم كزيد والفعل كضرب اه وأقول يؤخذ من التمثيل بالعلم كالنور
 والجهل كالظلمة أن المراد بالمثل ما يعبر عنه بالشيء وسياق فى كلام الشارح قبل قول

وتعرف بالمخاطب بها
 ومعرفة الشيء ما يقتضى
 تصويره تصويره أو
 امتيازها عن غيره كالحد
 عند الأصوليين (معرفة)
 مبتدأ حذفته منه آل
 للوزن (على ثلاثة
 قسم) أحدها (حد)
 تام وناقص (و) نائنها
 (رسمى) منسوب إلى
 الرسم بالمعنى اللغوى
 وهو الأثر لأنه منسوب
 للرسم المصطلح عليه
 لتلا يلزم نسبة الشيء
 إلى نفسه ويقال له
 أيضا رسم وهو أيضا
 تام وناقص (و) نائنها
 (لفظى علم) منسوب
 إلى اللفظ المطابق فهو
 من نسبة الخاص إلى
 العام وزاد بعضهم
 التعريف بالمثل

وبالتقسيم والحق ان هذه الثلاثة داخله في الرسم لانها تعاريف بالخواص (فالمحد) (٧٣) التام (بالجنس) القريب

(وفصل) كالحيوان
الناسط بالنسبة الى
الانسان (وقعا) اما
كونه حدا فلان الحد
لغة المنع وهو مانع من
دخول الغير فيه واما
كونه تاما فلذ كر جميع
الذاتيات فيه ويشترط
في تمام الحد تقديم
الجنس على الفصل
(والرسم) التام (بالجنس)
القريب (وخاصة)
شاملة لازمة حال
كونها (معا) كقولنا
لانسان حيوان ضاحك
اما كونه رسما فلان
الرسم لغة الانرو والخاصة
من آثار الحقيقة الدالة
عليها واما كونه تاما
فلشاملته الحد التام
من حيث انه وضع فيه
الجنس القريب وقيد
بامر مختص (وناقص
الحد بفصل) قريب
وحده كائنات ناطق
(أو) به (معا) * جنس
بعيد لا قريب (وقعا)
كالانسان جسم ناطق
اما كونه حدا فلما سر
وأما كونه ناقصا فلعدم
ذ كر جميع الذاتيات
فيه (وناقص الرسم
بخاصة) بالقيد السابق
(فقط) نحو الانسان
ضاحك (أو) بها (مع
جنس أبعد) بالتنوين
للضرورة أي بعيد (قد

المصنف بشرط كل الخ ما يفيد أيضا (قوله) بالتقسيم قال في الكبير كما تقدم من تعريف العلم بتقسيمه
أي الى تصور وتصديق (قوله) والحق ان هذه الثلاثة أي اللفظي والمثالي والتقسيمي (قوله) لانها تعاريف
بالخواص لان لفظ الشيء خاصة من خواصه وكذا مماثلته وانقسامه المعينان (قوله) فالحد التام فيه اشارة
الى أن المصنف حذف الصفة للعلم بها من قوله الا في وناقص الحد الخ كقوله في كبرى (قوله) بالجنس
القريب فيه أيضا اشارة الى أن المصنف حذف الصفة للعلم بها مما يأتى كفى الكبير (قوله) وفصل أي
قريب وتلك ذكره استغناء بتقيد الجنس بالقرب لان الجنس متى كان قريبا كان الفصل كذلك لان
ذ كر البعيد بعد الجنس القريب لا يفيد لانه اما أعظم منه أو مساو له كالنهي والحساس بالنسبة للحيوان
(قوله) وقعا خبر الحد والالف لاطلاقه وبالجنس متعلق بوقع ومثل ذلك يقال فيما يأتى (قوله) وهو مانع
أي من معاقبها بخلاف الرسم فان المنع فيه ضعيف فلا يردانه كان ينبغي أن يسمى حد الوجود بالمنع فيه على ان
وجه التسمية لا وجهها وفهم من كلامه ان الحد يعني الحد كونه من دخول الغير أي غير الحد وفيه أي ومن
خروج أفراد الحدود منه كفى الكبير قال فيه ومنه سميت الحدود الشرعية حدودا لانها سبب في منع الحدود
من ارتكاب ما وجبها وسميت حدود الدار وهي منتهاه من جميع جهاتها حدودا لانها تمنع ما يجاورها من
الدخول فيها وتمنع ما هو منها أن يحكم ما هو خارج عنها اه (قوله) فلذ كر جميع الذاتيات فيه اما
مطابقة نحو جسم نام حساس متفكر بالقوة أو تضمننا نحو حيوان ناطق أو مطابقة في البعض وتضمننا في
البعض نحو جسم نام حساس ناطق أو حيوان متفكر بالقوة والحد التام هو الذي ذكر فيه جميع
الذاتيات لا يكون للشيء حدان تامان وقيل يوجدان باعتبار المطابقة والتضمن وضعف بانهم في الحقيقة حد
واحد وهذا بخلاف الحد الناقص والرسم فيتم حدان قاله في الكبير (قوله) ويشترط في تمام الحد الخ فلو
أنحر الجنس عن الفصل كان حدا ناقصا وكذا يشترط في تمام الرسم تقديم الجنس على الخاصة فلو أنحر الجنس
عن الخاصة كان رسما ناقصا (قوله) وخاصة بتخفيف الصاد هنا وفيما يأتى للوزن (قوله) شاملة لازمة
قيد بالشاملة لان غير الشاملة كالعلم والكتابة بالفعل للانسان لا يعرف بها الخروج كثير من الافراد عنها
وباللازمة لان المفارقة كالتمنفس بالفعل للحيوان لا يعرف بها الخروج أفراد الحدود عن كونها من أفرادها
حال المفارقة وهو فاسد كذا في حاشية شيخنا العدوي (قوله) حال كونها (معا) تقدم الكلام على هذه الحال
عند الكلام على قول الشاعر فلما تفرقنا الخ (قوله) من حيث انه وضع أي ذكر (قوله) وقيد بامر مختص
أي وقيد الجنس بامر مختص كالفعل (قوله) وناقص الحد من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله) بفصل
قريب وحده مبني على جواز التعريف بالمفرد (قوله) مع الجنس بعيد مثل الجنس البعيد فصله على
التحقيق كقوله شيخنا العدوي فالحساس الناطق حدا ناقص كالجسم الناطق (قوله) لا قريب تأ كيد
لما قبله (قوله) فلما سر أي من أن الحد لغة المنع وهو مانع من دخول الغير فيه (قوله) فلعدم ذ كر جميع
الذاتيات فيه أي لا مطابقة ولا تضمننا لانه لم يذ كر فيه نام حساس لا مطابقة ولا تضمننا واستلزام الناطق لهما
غير معتد به في تمام التعريف وهذا هو المراد بقوله دلالة الالتزام معجورة في التعاريف أي ان التعريف
لا يكون باعتبارها تاما لانه لا يصح التعريف باعتبارها أصلا بل يصح ويكون التعريف حدا ناقصا كفى جسم
ناطق أو رسما ناقصا كفى جسم ضاحك أفاده في كبرى (قوله) بخاصة فقط هذا أيضا مبني على جواز
التعريف بالمفرد (قوله) بالقيد السابق ال جنسية لان السابق قيدان شاملة لازمة (قوله) فقط أي من غير
انضمام جنس معها والافال تعريف بمجموع خاصتين أو أكثر من الرسم الناقص كما أفاده الغنيمي (قوله) أي
بعيد أشار الى أن فعل التفضيل على غير بابه ليسهل الجنس البعيد بترتبة أو أكثر (قوله) قد ارتبط أي
اقترن (قوله) اما كونه رسما فلما سر أي من أن الرسم الانرو والخاصة من آثار الحقيقة الدالة عليها
(قوله) فلعدم ذ كر جميع أجزاء الرسم التام أي لا مطابقة ولا تضمننا لانه لم يذ كر فيه نام حساس واستلزام

الضاحك لهما غير معتد به في التمام (قوله ومثل المذكورات) أي من الاجناس والفصول والخواص وان سكت الشارح عنها فيما يأتي لما استعرفه وقوله فيما مر أي في كون التعريف حدا أو رسما وكونه تاما أو ناقصا (قوله فلو أبدلت الجنس القريب) أي كالحیوان في تعريف الانسان وقوله أي البعيد أي كالجسم في تعريفه وقوله أو الفصل أي كالناطق (أقول) كان ينبغي أن يزيد أو الخاصة بجدها ويؤخذ حدها من حد الضحك وقد حده بعضهم بأنه كيفية غير راسخة تحصل من حركة الروح الى خارج دفعة بسبب تعجب يحصل للضحك وقال الراغب هو انبساط الوجه وتكسر الاسنان من سرور النفس والتكسر بالثين المحجمة الظهور (قوله كالجسم النامي الخ) مثل بثلاثة أمثلة الاول ذكر فيه الجنس القريب بجده والفصل بجده والثاني ذكر فيه الجنس القريب فقط بجده والثالث ذكر فيه الفصل فقط بجده وأقول سكت عن التمثيل لذكر الجنس البعيد بجده وكان ينبغي ذكره ومثاله جوهر مركب من أجزاء فردة ناطق (قوله وبقي التعريف الخ) أقول بقي أيضا التعريف بالجنس مطلقا والفصل والخاصة أو العرض العام والظاهر أخذ ما يأتي أن الجنس القريب مع الفصل والخاصة أو العرض العام حد تام وأن الجنس البعيد مع الفصل والخاصة أو العرض العام حد ناقص (قوله مع الفصل الخ) أفهم أن العرض العام لا يقع وحده معزفا وانظر هل هذا مبني على عدم جواز التعريف بالاعم أو ولو قلنا به حرره كذا قال الغنيمي (قوله والاكثر على أن الخ) أي اعتبارا بالقوى وهو الفصل في الاول والثالث والخاصة في الثاني وأعلم أن نقل ذلك عن الأكثرين هو ما في شرح ابن سائغ جى شيخ الاسلام قال الغنيمي لعله أراد من المحققين والافقدين نقل الحفيدان عدم اعتبار العرض العام مع الفصل أو الخاصة أصل الاصطلاح وأن تركيب الفصل مع الخاصة لم يعتبره الجمهور اه ولا يخفى ضعفه بل رده لان انضمام العرض العام الى الفصل أو الخاصة ان لم يقول بضعف وكذا انضمام الخاصة الى الفصل مع أن الانضمام في كل مقوكا ذكره السيد مخالفا لما نقله الحفيد وعبارة السيد بعد كلام طويل فالصواب أن المركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص لكنه أقوى من الخاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل حد ناقص وهو كمال من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل والخاصة حد ناقص وهو كمال من العرض العام والفصل اه وقال بعضهم ينبغي في التعريف بالفصل والخاصة معاملة السابقة لسبقه بالتمييز فان سبق الفصل كان حدا ناقصا وان سبقت الخاصة كان رسما ناقصا (قوله ان الحد لا يكون الخ) لانه ذكره ثلاث صور والجنس بتسميته مع الفصل والفصل وحده وهو يستلزم الجنس عند المتقدمين كما تقدم بيانه والجنس والفصل لا يكونان الا لما هيأت المركبة وفهم من كلامه أيضا ان الماهية المركبة من أمرين متساويين بناء على جواز ذلك لا يكون لها حد تام لانه لا جنس لها قريب أبدا الغنيمي (قوله فتخرج البسائط) أي عن أن تحدد كالنقطة قال في الطوالع الحقائق اما أن تكون بسيطة وهي التي لا جزء لها أو تكون مركبة وهي التي لها جزء وكل واحد منهما اما أن يتركب عنه غيره أو لا فهذه أربعة أقسام فالاول البسيط الذي لا يتركب عنه غيره لا يحد لكونه غير مركب ولا يحد به غيره لكونه ليس جزءا لغيره كالواجب تعالى فانه بسيط وليس جزءا لغيره الثاني البسيط الذي يتركب عنه وهو البسيط الذي ينتهي اليه المركب بالتحليل يحد به لكونه جزءا لغيره ولا يحد لكونه غير مركب كالجواهر فانه بسيط وجزء لغيره وهو الجسم الثالث المركب الذي لا يتركب عنه غيره يحد لكونه ذا أجزاء ولا يحد به لكونه ليس جزءا لغيره كالانسان فانه مركب من الحيوان والناطق وليس جزءا لغيره الرابع المركب الذي يتركب عنه غيره يحد لكونه مركبا ويحد به لكونه جزءا لغيره كالحيوان فانه مركب من الجسم والنامي والحساس والمتحرك بالارادة وجزء لغيره لانه جزء للانسان (قوله فلا تعرف الا بالرسم) أي الناقص لا التام لانه لا يكون الا المركب لتركيبه من الجنس القريب والخاصة أما الرسم الناقص فيشمل البسيط والمركب لان منه ما تركب من العرض العام والخاصة وهو لا يختص بالمركبات نقله الغنيمي عن الطوالع وانما كان تركب الرسم التام من الجنس القريب والخاصة يستلزم تركب الماهية لان كل ماهية لها جنس لابد

ومثل المذكورات
فبما رسم حدودها فلو
أبدلت الجنس القريب
أو البعيد أو الفصل
بجده كالجسم النامي
الحساس المتحرك بالقوة
وكالجسم النامي الحساس
الناطق وكالحیوان
المتحرك بالقوة لم
يختلف الحكم وبقي
التعريف بالعرض
العام مع الفصل
كالناتي الناطق
بالنسبة الى الانسان
أو مع الخاصة كالناتي
الضاحك وبالفصل
معها كالناطق الضاحك
والاكثر على أن
الاول والثالث حدان
ناقصان والثاني رسم
ناقص وفهم من كلام
المصنف ان الحد لا يكون
الا لما هيأت المركبة
فتخرج البسائط فلا
تعرف الا بالرسم

وعلم أيضا أن التعريف لا يكون بغير القول كالأشادة والخط (وما ب) تعريف (اللفظي الذي هم شهره) أي (٧٥) وما شهر عندهم بالتعريف

اللفظي هو (تبدل لفظا) لفظ (رديف) له (أشهره) منه عند السامع كما يقال ما البر فيعرف بأنه القمع وخرج بالرديف فصل المعرفة وخاصة وقد قدمنا أن التحقيق أنه ليس خارجا عن الرسم لأنه تعريف بالخاصة مثلا لفظ القمع في المثال المذكور خاصة من خواص البر وكذا التعريف بالمثال نحو الاسم كزيد والعلم كالنور لأن التعريف فيه بخاصة الشيء التي وقعت باعتبارها المشابهة المختصة به إذ المعنى الاسم ما يشبه زيد وكذا التعريف بالتقسيم كما تقدم في معرّف الشيء أنه ما يقتضي تصوره أو امتياز عن غيره لأن التقسيم خاصة من خواص المقسم (وشرط كل) أي كل المعرفات من الحد والرسم واللفظي بالنظر إلى المعنى (ان يرى مطردا) أي كما وجد المعرفة وجد المعرفة فلا يدخل فيه شيء من أفراد غير المعرفة فيكون مانعا (منعكسا) أي كما وجد المعرفة وجد المعرفة فلا يدخل فيه شيء من أفراد غير المعرفة فيكون مانعا

أن يكون لها فصل فبحث بعض في عدم تعريف البسائط بالرسم الشام ذهول تام (قوله) وعلم أيضا أن التعريف لا يكون بغير القول كالأشادة والخط) أقول أما كون التعريف لا يكون بالأشادة فعمل من كلام المصنف لأنه جعل التعريف بالأمور المتقدمة من الجنس والفصل والخاصة وهي حقائق كإيسة لا يمكن أن يشار إليها إشارة حسية وأما كون التعريف لا يكون بالخط فلم يعلم ذلك ولا ينبغي أن يقال به لأن تلك الأمور المتقدمة كما يدل عليها باللفظ يدل عليها بالخط بواسطة دلالة على اللفظ الدال عليها ثم رأيت هذا البحث في الغنبي فقلت الحمد (قوله) (تبدل لفظا) ظاهر العبارة أن التعريف اللفظي هو فعل الفاعل الذي هو التبديل وهو تسامح بل التعريف اللفظي نفس اللفظ الأشهر لما مر أن التعريف من قبيل الالفاظ والرديف بمعنى المرادف (قوله) كما يقال ما البر) أي كما يقول من يعرف معنى القمع ويجهل أنه هو معنى البر وأقول كان المناسب أن يقول كقول القمع عندما يقال ما البر (قوله) فصل المعرفة) بفتح الراء وخاصة أي لأنها مساوية له لا مرادفان لخالفتهما بابه وهو ما وان اتحادا ماصدا (قوله) (أن التحقيق أنه) أي التعريف اللفظي والحاصل أن الحدس صور ثلاثا في المتن وثلاثا في الشرح مأخذا لثلاثة قوله ويشترط في تمام الحدس أن للرسم ثمانى صور وأربعها في المتن يجعل اللفظي رسمًا وأربعها في الشرح مأخذ الرابعة قياس الرسم على الحدس في أن شرط تمامه الترتيب فتفطن (قوله) (والعلم كالنور) تقدم ما فيه (قوله) (لأن التعريف فيه) أي في نحو الاسم كزيد والخبر أن قوله بخاصة الشيء أي المعرفة بالفتح وخاصة العلم النفع والهداية وخاصة الاسم عدم الاقتران بر من مع الاستقلال بالمفهومية والبناء في باعتبارها سببية وقوله المشابهة أي بين المعرفة بالفتح وما يشبهه هو به وقوله المختصة به صفة للخاصة لازمة (وأقول) في هذا الكلام نظرا ما أولافلان النفع والهداية ليسا من خواص العلم لوجودهما في النور والدليل وغيرهما وأما ثانيا فلان زيدا فرد من أفراد الاسم فلا يحسن تشبيه الاسم به والحاصل أن التشبيه مسلم في نحو العلم كالنور دون اختصاص ما وقع التشبيه باعتباره بالعكس في نحو الاسم كزيد فتأمل (قوله) (أنه ما يقتضي تصوره) فلهذا تعريف للمعرفة بتقسيمه إلى نوعين (قوله) (لأن التقسيم) أي المخصوص الواقع لذلك الشيء المعرفة بالتقسيم (قوله) (من خواص المقسم) بفتح السين مشددة (قوله) (أي كل المعرفات) أي فالتنوين عوض عن المضاف إليه (قوله) (واللفظي) قال بعضهم لا معنى لاشتراط هذه الأمور في اللفظي لأنه لا يعقل تخلف شيء منها عنه لما تقدم أنه تبدل لفظا رديف له أشهر منه عند السامع فذلك الرديف الأشهر لا يمكن أن يكون غير جامع ولا غير مانع لأن مدلوله عين مدلول اللفظ الغير الأشهر ولا يمكن أن يكون دون المعرفة في المعرفة ولا مساويا له لأن الفرض أنه أشهر منه ولا يجوز أن المجاز والحقيقة ليسا مترادفين ولا يمكن أيضا دخول الدور فيه كما صرح به العلامة سم في الآيات وهكذا الباقي اه وهو وجوبه الآن في قوله وهكذا الباقي شيئا إذ يمكن أن يكون اللفظ الأشهر مشتركا بين معنى رديفه الغير الأشهر ومعنى آخر فتأمل (قوله) (بالنظر إلى المعنى) متعلق بشرط (قوله) (أن يرى مطردا) الطاء الثانية المدغم فيها بدل من تاء الارتفاع قال القرافي استعمال مطرد من جهة العربية وقد نص على ذلك سيبويه فقال يقولون طردته فذهب ولا يقولون فانطردوا فاطر دوى الصحاح أنه يقال في لغة رديفة قاله في الكبير (قوله) (أي كما وجد المعرفة) أي بكسر الراء وجد المعرفة أي بفتحها فلا يدخل فيه أي في المعرفة بالكسر شيء من أفراد غير المعرفة أي بالفتح فيكون مانعا وقوله منعكسا أي كما وجد المعرفة أي بالفتح وجد هو أي المعرفة بالكسر فلا يخرج عنه أي عن المعرفة بالكسر شيء من أفراد المعرفة أي بالفتح فيكون جامعًا وسمي هذا انعكاسا لأنه عكس الاطراد وقد جرى الشارح على مذهب الجمهور من ترتب المنع على الاطراد والجمع على الانعكاس وعكس البعض وفي قولنا من ترتب المنع الخ إشارة إلى أن تفسير بعضهم الاطراد بالمنع والانعكاس بالجمع تسامح ثم ما ذكره من اشتراط الاطراد والانعكاس عند المتأخرين أما عند المتقدمين فيجوز في الناقص التعريف بالأعم وإلى مذهبهم أشار السعدي تهذيبه حيث قال وقد أجيز في الناقص سواء كان حذوا أو رسمًا أن يكون أعم اه وقد كثر هذا في التعريفات اللفظية فان كتب اللغة مشحونة بالتعريفات اللفظية التي هي أعم كلفي الكبير

شيء من أفراد المعرفة فيكون جامعًا

فلا يكون أعم بحسبهم فام حساس متحرك بالارادة في تعرف الانسان والا كان غير مانع ولا يخص كمنه بغير بالقوة في تعرف انفسه وان والا
كان غير جامع (و) بالنظر (٧٦) الى اللفظ شرط كل أن يرى (ظاهرالا) أن يرى (أبعدا) أى أخفى من المعرف كالنار جسم

كالنفس (ولامساويا)
للمعرف في الحفاء نحو
المتحرك ما ليس بساكن
(ولا تجوزا) بضم الواو
مصدر اقال المصنف أى
ولا باللفظ تجوز فهو على
حذف مضاف (بلا
قرينة) معينة للمراد
(بها تجوزا) على صيغة
المبني للمجهول أى
تحرز جماعن غيره
كتعريف البلبل
بالحيوان الناهق فلا
يجوز الا اذا دلت قرينة
معينة كقولنا حيوان
ناهق يدخل الحمام
ويصلى وبقول معينة
للمراد سقط الاعتراض
بأن الجواز لا بد له من
قرينة لكونها
مأخوذة في تعريفه فلا
معنى لاشتراطها هنا
لان الذى أخذ في تعريف
المجاز هو القرينة المانعة
عن ارادة الموضوع
له اللفظ وهي غير معينة
لما أريد باللفظ (ولا)
أن يرى (بما يدرى)
أى يعلم (بمحدود) أى
معرف بالفتح كتعريف
الشمس بأنها كوكب
نهارى مع ان النهار
يتوقف معرفته على
الشمس لانها مأخوذة
في تعريفه وهذا يختلف

وبالانحصار أيضا كفى الخبيص (قوله فلا يكون أعم) تعريف على شرط الاطراد وقوله ولا يخص تعريف
على شرط الانعكاس (قوله ظاهرا) أى عند السامع (قوله لان يرى) قيل لم قدر الشارح أن يرى في
بعض الشروط دون بعض وأقول يمكن أن يقال صرح به مع أبعدا لانه أول المنفيات وتركه مع مساو يوجب
لقرنه ما من أبعدا وعدم الفصل بينهما وبين أبعدا وتركه مع قوله ولا مشترك لقربه ومن قوله ولا بما يدرى بمحدود
بما يدرى بمحدود لطول الفصل بينهما وبين أبعدا وتركه مع قوله ولا مشترك لقربه ومن قوله ولا بما يدرى بمحدود
فان سحاب ما قدره معه عليه ظاهر (قوله أبعدا) أى عن الذهن وذلك هو الاخفى فلهذا قال الشارح أى أخفى
وأفعل التفضيل ليس على بابه (قوله كالنفس) بسكون الفاء ووجه الشبه ان كلا جسم لطيف له اتصال
بغيره وانما كان هذا أخفى لان النفس أخفى من النار بدليل كثرة الخلاف فيها والتعريف الصحيح للنار جسم
لطيف شديد الحرارة محرق (قوله في الحفاء) لم يقل وفي الظهور لان الظاهر لا يحتاج الى تعريف قاله شيخنا
العدوى (قوله نحو المتحرك ما ليس بساكن) أى اذا استوى عند السامع المتحرك وما ليس بساكن
وتعريفه الصحيح المنتقل من حيز الى حيز (قوله فهو على حذف مضاف) أقول كان عليه أن يقول ونزع
الخافض ولو جعل المصنف التقدير ولا اذا تجوز الاستغنى عن تقدير الخافض (قوله عن غيره) أى غير المراد
(قوله الا اذا دلت قرينة معينة) أى فانه يجوز مطلقا اذا كانت القرينة مقابلة لاحالية قولان وقيل
لا يجوز مطلقا اما اذا لم تدل قرينة معينة فهو ممنوع اتفاقا وكذا يقال في دخول المشترك الا فى بيانه (قوله
يدخل الحمام ويصلى) الجمع بين دخول الحمام ويصلى لزيادة التعمين اذا أحدهما كاف فيه والمراد بدخول
الحمام دخوله المعتاد المؤلف فلا يقال دخول الحمام ممكن من الحمام الذى هو المحذور الحقيقي للحيوان الناهق
(قوله لان الذى أخذ الخ) = لاسقط (قوله وهي غير معينة لما أريد باللفظ) أى غير لازم أن تكون معينة
والا فقد تكون القرينة الواحدة مانعة معينة نحو حيوان ناهق يصلى وقد يختلفان كما اذا قيل فى تعريف
النافع بازالة الجهل بحر بلاطف الناس فقوله يلاطف الناس قرينة مانعة من ارادة البحر الحقيقي الا أنهم لم تعين
ارادة العالم لاحتمالها ارادة الكرم فاذا قيل يظهر الدقائق والنكات كانت قرينة معينة لارادة العالم (قوله
ولان يرى بما) أى ولان يرى التعريف ملتبس بشئ يعلم بواسطة الحدود أى تتوقف معرفته على معرفة
المحدود للزوم الدور وهو مقرر ان كان توقف التعريف على المعرف بمرتبة وهو الذى من غير واسطة
بان أخذ المعرفة في تعريف بعض أجزاء التعريف كتعريف الشمس المذكور ومضمرة ان كان بحر تبين
أو مراتب وهو الذى بواسطة أو كترك تعريف الاثنين باول عشرين تقسم بمساويين ثم تعريف
المساويين بالشبيين غير المتفاضلين ثم تعريف الشبيين بالاثنيين وكتعريف الاثنين بالزوج الاول
والزوج بالمتقسم بمساويين والمساويين بالشبيين غير المتفاضلين والشبيين بالاثنيين كذا فى الكبير مع
بعض تصرف وزيادة (قوله أى معرف بالفتح) يعنى أن المصنف أطلق الخاص وأراد العام اذا فرق في ذلك
بين الحد والرسم (قوله لانها مأخوذة في تعريفه) حيث قالوا النهار المدة التى بين طلوع الشمس وغروبها
(قوله وهذا) أى تعريف الشئ بما يتوقف معرفته على معرفة هذا الشئ بخلافه صحة ومنها باختلاف
المخاطب (قوله من جهة أخرى) أى غير الجهة التى تتوقف فيها معرفة الحد على معرفة المحدود والجهة الأخرى
ككون النهار هو الذى يغيب فيه الكواكب (قوله معرفة متوقعة على معرفة العلم) لان معرفة المشتق
منه سابقة على معرفة المشتق (قوله بأجوبة فاسدة) منها الجواب بان الدور معى يعنى ان معرفة العلم ومعرفة
المعلوم يحصلان معا الدور المعنى غير محذور ووجه فساد هذا الجواب لانه لا معنى لان معرفة التعريف سابقة على
معرفة المعرف لا مقارنة لها كما مر ومنها الجواب باختلاف الجهة لان توقف العلم على التعريف الذى منسب لفظ
معلوم من جهة معنوية وهي جهة العقل لان العقل العلم مسبب عن تعقل تعريفه ونأشئ عنه وتوقف

باختلاف المخاطب فاذا كان المخاطب يعلم النهار من جهة أخرى صح التعريف ومثل ذلك أيضا تعريف العلم بانه التعريف
معرفة للمعلوم لان المعلوم معرفته متوقعة على معرفة العلم وأجيب بأجوبة فاسدة والحق في الجواب ان المراد من المعلوم ذاته فقط أى

لأباعتبار المعلوماتية فكماله قيل العلم معرفة الأمر في الأذوق وظاهر كلام المصنف أن كلام المذكورات يمكن إضافته في الحدود وهو ظاهر
نعم الدور لا يتأتى في الحد لأن معرفة الجزء من حيث ذاته لا تتوقف على معرفة الكل (٧٧) (ولا) (مشتراك من القرينة)

المعينة للمراد (خلا)

الا إذا أريد به كل مما

وضع له فيجوز كتعريف

القضية بأنه يقول إلى

آخره والقول مشترك

بين المفروض والمعقول

فهو جائز لأن المراد به

كل منهما والممتنع

كتعريف الشمس

بأنه عين الا اذا وجدت

قرينة معينة (وعندهم)

أي المناطقة وخصهم

لأنهم الباحثون عن

ذلك فعند غيرهم كذلك

أو الضمير عائدا للعلماء

مطلقا (من جملة المردود

*) أن تدخل الأحكام في

الحدود أي الرسوم

لأن الحكم على الشيء

فرع عن صورته كقولنا

الفاعل هو الاسم المرفوع

وهذا اذا جعل الحكم

جزأ من الرسم بأن

تتوقف معرفة المرسوم

عليه أما اذا جعل خارجا

عن الرسم فيجوز وبه

يجاب عن الامام ابن

مالك في قوله الحال

وصف فضلة منتصب

البيت (ولا يجوز في

الحدود ذكر أو) التي

للتقسيم (وجائز)

ذكرها (في الرسم فادر

ماروا) كالتقدم في

المعرف للشيء انه ما

يقفني صورته صورته

التعريف باعتبار جزئه وهو لفظ معلوم من جهة لفظية وهي جهة الاشتقاق لتوقف المشتق على المشتق منه
ووجه فساد ما ان توقف التعريف باعتبار جزئه من الجهة المعنوية أيضا لأن المشتق لا يعقل الا بعد تعقل المشتق
منه لأن معنى المشتق منه جزء من معنى المشتق ومعرفة الجزء سابقة على معرفة الكل (قوله لا باعتبار المعلوماتية)
أي لا باعتبار هذا الوصف وهو كونه معلوما وحاصله جعله من باب التجريد (قوله ان كلام المذكورات)
أي محترزات الشروط التي ذكرت وانما كان ظاهر كلام المصنف ذلك لانه لا يحترز باشتراط شي عن خلافه
الا اذا أمكن هذا الخلاف والالام يكن له فائدة وكان المناسب تأخير هذا الكلام عن قوله ولا مشترك الخ
ليفيد أن المشترك يمكن دخوله في الحدود (قوله من حيث ذاته) أي وأما من حيث كونه في ضمن الكل
فيمتوقف معرفته على معرفة الكل كما بيناه في بحث الدلالة (قوله ولا مشترك) أي لفظي الخ (أقول) يعني
عنه قوله وظاهر الأبعدا ولا مساويا (قوله من القرينة المعينة للمراد) خرج بالقياس القرينة نسبة المانعة عن
إرادة بعض معاني المشترك المحتملة لإرادة البقية (قوله والقول مشترك الخ) وقيل حقيقة في المعقول مجاز
في المفروض نقسه الغنيمي وما رد على القول الأول من تقديم الحقيقة والمجاز على الاشتراك مدفوع بأن محله اذا
تيمنت الحقيقة في أحد المعنيين ولم تيقن في الآخر وما هنا ليس كذلك فيحمل على الاشتراك لئلا يلزم الترجيح
بالمرجح كذا قالوا والبحث فيه مجال (قوله الا اذا وجدت قرينة معينة) كإشارة إليها فانه عسب أن المراد
بالعين أحد معانيها الذي هو الشمس لما تقدم من معانيها الشمس فيكون تعريفها لفظيا مجردا عن الشمس
من حيث وضعها لها وان وضع لمعان آخر أيضا لوجود القرينة المعينة للمراد (قوله وعندهم) الظرف على
كل من احتمالى مرجع الضمير الذين ذكرهما الشارح متعلق بمردود وساغ تقديم الظرف مع كون العامل
مضافا اليه وصلة لال للضرورة كذا في الكبير (قوله لأنهم الباحثون) أي أولا وأشدة البحث فلا ينافي قوله
فعند غيرهم كذلك (قوله ان تدخل) بفتح التاء وضم الخاء أو بالعكس أو بضم التاء وكسر الخاء والأحكام
بالرفع على الأولين وبالنصب على الثالث (قوله أي الرسوم) أشار بذلك إلى أن في كلامه مجازا وهو ما عبرت به
أن أريد بالحدود الرسوم لعلاقة التضاد أو بترتيب أن أريد بالحدود التعاريف ثم أريد بالتعاريف الرسوم
لعلاقة الخصوصية والعموم ووجه هذا مرجع في الكبير قال وقريته ذلك انه لا يتوهم إمكان دخوله في الحد لأن
الحكم ليس جزأ من المساهمة وفي الرسوم يتوهم ذلك فليحترز عنه فيها لأن الحكم على الشيء فرع عن صورته
أو توقف صورته عليه لا وهذا اذا دخل في قوله ولا يجادري بمحدود فذكره بعده من ذكر الخاص بعد العام
اهتماما به اه وقد دفع هذا الدور بأوجه ما بين بعيد وغير سديد (وأنا أقول) لا دور من أصله لأن المحكوم عليه
بالحكم المذكور في التعريف ليس هو المعروف بل المأخوذ جنسا في التعريف ألا ترى أن المحكوم عليه بالرفع
في مثال الشارح هو الاسم لا الفاعل فالحكم بالرفع انما يتوقف على تصور مطلق الاسم لا على تصور خصوص
الفاعل حتى يلزم الدور (قوله وبه يجاب عن الامام ابن مالك الخ) أي بان يعتبر أن التعريف هو قوله الحال
وصف فضلة مفهوم في حال ومنصب مقدم من تأخير وكذا يقال أيضا في تعريف ابن آخر وم الفاعل بانه الاسم
المرفوع المذكور قبله فعله وان كان منيع الشارح بوجه خلافه (قوله التي للتقسيم) اقتصر عليها لأنها التي
وقع في التخصيص فتمت في الحدود وأجيزت في الرسم أما التي للشك أو الإبهام فمنوعة مطلقا (قوله كالتقدم في
المعرف الخ) أي فهو رسم دخلت فيه والتي للتقسيم (قوله ويمتنع) أي ذكر أو اذا كانت الشك أي شك
المتكلم أو الإبهام أي إبهامه على السامع فيهما أي في الحدود والرسوم لا تتقاء التمييز معهما أي الشك
والإبهام (أقول) لم يتعرضوا والتي للتمييز ويظهر جوازها في الرسم كقولك الإنسان حيوان ضاحك بالقوة
أو كاتب بالقوة أي أنت تميز بين التمييز بالخاصة الأولى والتمييز بالخاصة الثانية فتأمل (قوله هذا) أي
التفصيل بين الحدود والرسوم (قوله في مقدمته) أي لقطعة الجملان وعبارته قال الاصفهاني وتجوزا في الرسم

أو امتيازها عن غيره ويمتنع اذا كانت الشك أو الإبهام فيهما لا تتقاء التمييز معهما ولم ينفرد المصنف بهذا بل نقله الزركشي في مقدمته عن

الاصماني فقال الشيخ ذكر باقي شمرحها

بخلاف الحقيقي إلا أن النوع الواحد يستحيل أن يكون له فصلان على البديل بخلاف الخاصيتين على البديل أي فأنهما يجوز أن يكونا للنوع الواحد على البديل مثال ذلك الإنسان حيوان ضاحك بالفعل أو ضاحك بالقوة على أن المراد بالقوة الامكان مع العدم ليكونا على البديل (قوله بل ويجوز) اضربا بطلان لما وقع في كلام الاصغهان من منع أوفي الحقيقي يعني الحد (قوله بجعلها للتقسيم) أي كما هي في الرسم مجعولة للتقسيم والمبالاة باللبسة متعلقة بذكر (قوله والتنويع) يعني التقسيم مطلقا أو إلى أنواع فالعطف مرادف أو أخص (قوله المؤدى إلى علم) كقولنا العالم حادث وكل حادث لابد له من محدث وقوله أو غلبة ظن كقولنا هذا يدور أم لا بالسلاح وكل من هو كذلك فهو لاص (قوله في كون النظر يؤدي اليه) أقول كان المناسب أن يقول في كون الفكر كالايتخي (قوله ولم يرد) بالبناء للمجهول أن الحد ما هذا أي الفكر المؤدى إلى علم وما هذا أي الفكر المؤدى إلى غلبة ظن (قوله على سبيل التشكيك) هو بمعنى الابهام (قوله فهمافي الحقيقة) أقول كان الأولى أن يقول فهو أي الحد المذكور في الحقيقة حدان إذ لا يناسب رجوع ضمير التثنية إلا إلى القسمين ولا إلى الحدين كما لا يتخفى وإن أمكن تصحيح عبارته بجعل الضمير للحد والتثنية باعتبار الخبر (قوله متخالفين في الحقيقة) أي وإن كان قد يظهر من اجتماعهما في تعريف واحد اتحادهما (قوله انتهى) أي ما قاله شيخ الإسلام زكريا (قوله إن يمنع كون تعريف النظر السابق حدا) أقول المنع في خبر المنع وما ذكره من السند غير مسلم لما صرح به الشيخ في الشفاء أن الأمور الاعتبارية أي التي اعتبرها الواضع مفهومات لا لفاظ وضعها بازانها ليس لالفاظها معان غير تلك المفهومات فتكون تعاريفها بتلك المفهومات حدودا والنظر من هذا القبيل فيكون تعريفه بما ذكر حد الان الواضع اعتبره مفهوما له وتكون التأدية داخلية في حقيقة نفسه وبمثل هذا رد على الرازي في قوله إن تعاريف الكليات الخمس رسوم لاحدود كما في شرح إيساغوجي وحواشيه ولعل هذا هو المشار إليه بقوله ولو سلم الخ (قوله فهما) كان الأولى أن يقول فهو كما مر (قوله والمنع انما هو في الحد الواحد) ظاهره الواحد في الظاهر ونفس الأمر وحيدته منع دخول أوفيه لا معنى له لأنه لا يمكن ولا يعقل دخوله فيه لأنه يلزم من دخوله فيه تعدده في الحقيقة وتعدد نفس الأمر في نفس فرض وحدته في ذلك فبطل تمسك المصنف بهذا الجواب

(باب في القضايا)

جميع قضية فعيلة بمعنى مفعولة أي مقضى فيها أو فاعلة أي قاضية على الاسناد المجازي ووزن قضايا باعتبار الاصل فعيل إذا اتصل فضاي بيضاء من فأبدت الأولى همزة على القياس في نحو صفاتها ورسائل ثم ففخت الهمزة للتحقيق والتوصل إلى قلب الثانية ألفا ثم قلبت الثانية ألفا لفتحها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين فكانت اجتماع ثلاث ألفات إذا الهمزة تشبه الألف من جهة المخرج فصارت قضايا بعد أربعة بحال (قوله لأنها تتضمن الحكم) أي سميت بذلك لأنها تتضمن الحكم أي تشمل عليه لماسيا أي من أنه جزء منها لكن الحكم هنا بمعنى النسبة بين الطرفين لأنه هو الجزء من القضية لا بمعنى الإيقاع والانتزاع أي إدراك الوقوع وعدم الوقوع لأن هذا ليس جزءا منها بل هو قائم بنفس المدرك ولم يقل تتضمنه بالضمير مع تقدم لفظ الحكم لأن الحكم الذي هو معنى القضاء غير الحكم الذي اشتملت عليه القضية لأن الأول بمعنى الإلزام والثاني بمعنى النسبة كما عرفت (قوله والعكس) الجع باعتبار الأفراد لأنه لم يذكر إلا العكس المستوي لا الموافق ولا المخالف وأما جمع الأحكام في كلام المصنف فلأن الجع يطلق كثيرا على الاثنين خصوصا في هذا الفن أو هو باعتبار الأفراد (قوله على اللفظ) أي الصادر من اللسان أو المحووظ في الذهن لا جمل أن يشمل التعريف القضية الملفوظة والقضية المعقولة (وأقول) كان الأولى أن يقول واقعة على القول لأنه جنس قريب لاختصاصه بالمستعمل المركب ولأنه المناسب لقوله يشمل الأقوال التامة والناقصة (قوله كالجنس) يفيد أن البست جنسا ووجه بعضهم بما قدمنا رده في أنواع العلم الحادث ويمكن توجيهه بأن الجنس البعيد هو اللفظ والقريب هو القول ومالم نوضع لخصوص واحد منهما لم يكن لما وقعت في الإرادة على الجنس كانت كالجنس

بل ويجوز ذكر أوفي الحقيقي بجعلها للتقسيم والتنويع كما في تعريفهم النظر بأنه الفكر المؤدى إلى علم أو غلبة ظن فقد اشترك العلم والظن في كون النظر يؤدي اليه ما ورد أن الحد ما هذا وما هذا على سبيل التشكيك أو الشك بل بمعنى أن قسمين المحدود حده كذا وقسمين آخر حده كذا فهمافي الحقيقة حدان لقسمين متخالفين في الحقيقة انتهى مع تغيير وقد ذكره الجرجاني في شرح المواعظ والمصنف أن يمنع كون تعريف النظر السابق حدا لأن التأدية إلى علم أو ظن أمر خارج عن حقيقته ولو سلم فهمافي الحقيقة حدان والمنع انما هو في الحد الواحد

(باب في القضايا)

جميع قضية من القضاء وهو الحكم لأنها تتضمن الحكم (وأحكامها) وهي التناقض والعكس (ما) واقعة على اللفظ وهي كالجنس

تشمل الاقوال الساتمة

والناقصة (احتمل الصدق) حذف الكذب لفتح العلم به وتأدياً في حقيق كلام الله تعالى وكلام رسوله وهذا يخرج لنحو زيد وعمرو (لذاته) أخرج ما يحتمله لا لذاته كالانشاآت من الامن والنهي وغيرهما كاستقنى الماء فانه وان احتمل ذلك للارزاه بحسب القرينة وهو أنا عطشان لا يحتمله لذاته أى مدلوله المطابق وهو طلب السقي ودخل المقطوع بصدقه من الاخبار وكذا المقطوع بكذبه منها (حوى بينهم) أى المناطقة (فضية وخبراً) بالنصب على الحالية وشمل القضية اللفظية والعقلية وتسمى مقدمة ان كانت جزء قياس ودعوى ان افتقرت الى دلائل ومطلوب عند الشروع في الاستدلال عليها ونتيجة اذا أنتجها الدليل (ثم) للترتيب الذكري فقط (القضايا عندهم قسمان) الاولى (شرطية) وهى ما ليس طرفاه مفردين ولا في قوتها وما والثانية (حالية) وهى ما طرفاها مفردان أو في قوتها

ولان تعبير المعنى الارادى كاعتبار المعنى الوضعي فتجعلها جنساً حقيقة هذا ما ظهر لى (قوله) تشمل الاقوال الساتمة والناقصة القول الساتم ما يفيد المخاطب فائدة يحسن السكون عليها والناقصة ما لم يفد ذلك اضافياً كان كغلام زيد أو تقييداً كالحيوان الصاهل أو لا ولا كجموع المتعاطفين (قوله الصدق) قال الشارح في كبره وهو مطابقة نسبة الكلام للنسبة الخارجية والكذب عدمها اه ثم قال واعترض ذكر الصدق والكذب في تعريف الخبر بان الصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب عدمها فأخذت ههنا في التعريف دور وأجيب بانها ما اشتهر في المحاورات فلم يحتاج الى تعريف فصع ذكر ههنا في التعريف اه وأنت خبير بان الدور مندفع على تفسير الصدق بمطابقة نسبة الكلام للنسبة الخارجية والكذب بعدمها كما صنع أولاً فتعطين (قوله والعلم به الخ) أى لان الاحتمال لا يكون الا بين الشئ ومقابله (قوله لنحو زيد وعمرو) أى من سائر المفردات ويحتمل ان المراد يخرج لنحو هذا المركب من المعطوف والمعطوف عليه من سائر المركبات الناقصة ومخرج أيضاً القضية المشكوكة لانه لا حكم معها على التحقيق عند الجرحانى ومن وافقه (قوله كالانشاآت) والمركب الاضافى نحو غلام زيد فانه يستلزم خبراً وهو زيد غلام (قوله وهو أنا عطشان) اعترض بان الاول ان يجعل اللارزم اناطالب الحاء أو المخاطب مطلوب منه الماء أو الماء مطلوب لاسـتغنائاه عن اعتبار القرينة اذ كل انشاء يستلزم لذاته خبراً من غير افتقار الى قرينة كرايت (قوله لا يحتمله) خبر ان (قوله لذاته) أى بقطع النظر عن المخبر والبداهة والواقع وبالتقييد به اندفع الاعتراض بان الخبر اماً أن يكون مطابقاً للواقع فلا يحتمل الا الصدق أولاً فلا يحتمل الا الكذب كذا في القطب (قوله أى مدلوله المطابق) تفسير لذاته (قوله ودخل) أى في تعريف القضية المقطوع بصدقه من الاخبار والمقطوع بكذبه منها قال في الكبير فالاول كاخبار الله تعالى وأخبار رسوله والمعلوم صدقه بضرورة العقل نحو الواحد صدق الاثنين والثاني كخبر مسيلمة في عواء النبوة ونحو الواحد برح الاثنين وذلك لان القطع بالصدق في الاول والكذب في الثاني من جهة الخبر أو البداهة اه (قوله قضية وخبراً) في التلويح اعلم ان المركب الزام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث استتماله على الحكم قضية ومن حيث احتماله الصدق والكذب خبراً ومن حيث افادته الحكم اخباراً ومن حيث كونه جزءاً من الدلائل مقدمة ومن حيث يطالب بالدليل مطلوباً ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث يقع في العلم ويسئل عنه مسئلة فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبار اه قال الغنيمى هذا يدل على ان النتيجة اسم للفظ المركب وقد صرح بعضهم عند تعريف القياس بانه قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزمت عنها لذاتها قول آخر بان المراد بالقول الاخر هو القول المعقول اذ هو الذى يلزم بخلاف الملقوط اه وقد يقال لا بعد في تسمية الملقوط نتيجة باعتبار دلالة على المعقول وزاد الشارح انها تسمى دعوى من حيث افتقارها الى دليل كما سيأتى وزاد بعضهم انها تسمى مجتاه من حيث انها محل للبحث (قوله بالنصب على الحالية) قال في الكبير بناء على التحقيق من انه لا يشترط في الحال الاشتقاق (قوله والعلم به الخ) فتدخل المقدرة في جواب هل زيد قائم اذ قيل نعم أو لا فان التقدير نعم قائم زيد أو لا قائم زيد وشمل أيضاً القضية المركبة من لفظ ومنوى معه كاقوم قاله في الكبير ولا يعكز على هذا الشمول ايقاعه على اللفظ لما قدمناه فاندفع ما قيل هنا واطلاق القضية على القسمين قيل من باب الاشتراك وقيل حقيقة في العقلية مجاز في اللفظية وقد تقدم من يد كلام يناسب ما هنا عند قول المصنف ولا مشترك من القرينة خلا (قوله الاولى شرطية) أقول راعى الحسب فقال الاولى بالتأنيث ولراعى الموصوف وهو القسم كما هو الاشهر لقول الاول بالتذكير وكثيراً ما جرى الشارح على هذه الطريقة فيما بعد فتنبه (قوله شرطية) سميت بذلك لوجود أداة الشرط فيها لفظاً أو تقديراً ليشمل المنفصلة فان قولنا ما أن يكون العسدد زو جاً أو فرداً في قوة قولنا ان كان العسدد زو جاً لم يكن فرداً وان كان فرداً لم يكن زو جاً وانما لم يذكر الشارح وجه تسمية الشرطية بالشرطية كذا ذكر وجه تسمية الحالية بالحالية لانه سيذكره في محبت الشرطية (قوله ما ليس طرفاه مفردين ولا في قوتها) ان الشرطية مؤلفة من مفردين في القوة فانها اذا كانت متصلة في قوة هذا لمزوم

نحو زيد كاتب أو يدق قام أبوه (٨٠) والمراد بالفرد ما يقابل الجملة ويسمى جملة باعتبار طرفها المحكوم به شبه بالشئ المحمول على الآخر

(و) القسم (الثاني) وهو الجملة قسمان الأولى (كلمية) أراد بها هنا ما موضوعها كلى سواء كانت مسورة أولا ليصح التقسيم الاتي والثانية (شخصية) وهي ما المحكوم عليه فيها معين كقوله لما زيد كاتب سميت بذلك لتخصيص موضوعها وتسمى مخصوصة لموضوع موضوعها (و) القسم (الأول) وهو الكلمية أي ما موضوعها كلى (أما مسورة) نحو كل إنسان حيوان (وأما مهمل) من السور نحو الإنسان حيوان وسميت مهملة لاهمال بيان كمية الأفراد فيها (والسور) وهو الدال على كمية أفراد الموضوع كلها أي بعضها وهذا في الجملة لأن الكلام فيها وسمى سوراً تشبيهاً بسور البلد المحيط بكاه أو بعضه (كما هو خبر ثوري) وكل منها إما موجب أو سالب فصار التقسيم أربعة وألوه أشار بقوله (وأي ربع) حذف لئلا من أربع وان كان المحدود مذكراً للضرورة كما قال المؤلف

لذلك وإذا كانت منفصلة في قوة غذاء ما عند ذلك وحيداً يندرج على تعريف الجملة أن الشرطية قد خالته فيه فيكون غير مانع وما أوجب به عن ذلك غير ناهض فلوقالوا القضية أن حكم فيها باسناد شئ شئ أو رفعه عنه فهي جملة أو بمعلق شئ على شئ أو رفعه فهي شرطية متصلة أو بجعاند شئ شئ أو رفعه فهي شرطية منفصلة وسكتوا عن ذكر الأفراد والتركيب الكلي أسلم وأوضح أفاده في كبيره (قوله) نحو زيد كاتب (قوله) طرفاً هذه القضية مفردان وزيد قام أبوه موضوعهما مفردون نحو قولها في قوة المرد لانه في قوة قائم الأب ومثال عكس هذه زيد يدق قام قضية لانه في قوة هذا المركب قضية ومثال ما طرفاً على قوة المفرد زيد يدق قام نقض زيد ليس بقائم لانه في قوة هذا نقض هذا (قوله) والمراد بالفرد ما يقابل الجملة (قوله) كليب الاضافي والتركيب التقييدي مفردان هنا بلا تأويل كلفي الكبير (قوله) طرفها أي الاخير في الترتيب الطبيعي وان كان متقدماً لفظاً وهو المحمول ونسبته اليه دون الموضوع لانه محط الفائدة وفي الغنى عن بعضهم ان الجملة في الحقيقة هي الموجبة لتحقيق معنى الجمل فيها أو السالبة فلا محل فيها لكن كثيراً ما تسمى الاعدام باسم الملكات اتساعاً اه (قوله) شبه بالشئ الخ أي فهو استعارة لغوية يتوان كان حقيقة عرفية (قوله) أراد بها هنا ما موضوعها كلى أي لا معناها المنه ور المقابل للجزئية والمهملة والشخصية وهي المسورة بكل ونحوها (قوله) ليصح التقسيم الاتي أي تقسيمها الى جزئية ومهملة وكلمية بالمعنى المشهور اذ لو أراد بها الكمية معناها المشهور للزم انقسام الشئ الى نفسه وغيره (قوله) معين أي في الخارج كزيد كاتب أو في الذهن نحو أبوه زيد لعمره ثابتة فقوله بعد لتخصيص موضوعها أي خارجاً أو ذهنياً (قوله) كقولنا زيد كاتب (قوله) وأما قائم وهذا قاعدة والزيدان قائمان والزيدون قاعدون وكذا الرجل قائم اذا كانت ال للعهد الخارجى بأن أراد بتخصيص معين وكذا اذا كان الموضوع قضية معينة كقولنا زيد قائم جملة وكقولنا العالم متغير وكل متغير حادث يفيد ان العالم حادث كذا في الكبير (قوله) لتخصيص موضوعها قال في الكبير بمنع الطلاق الشخصية على نحو قولنا الله تعالى قادر لا يهمله الشخص أي الجسماني وان أراد به أي الشخص معنى صحيح وهو كون المنسوب اليه معيناً لبقاء الإيهام اه أي إيهام الشخص الجسماني (قوله) أما مسورة (قوله) قال في الكبير تسمى القضية مسورة لا تشتملها على السور (قوله) نحو الإنسان حيوان أي يجعل ال للعهد في ضمن الأفراد لا بقيد كاهها ولا بقيد بعضها بل المحتملة لأن تكون الجميع أو البعض فلا يقال انها ان جعلت استعراقية والقضية كلمة وللعهد الخارجى فتشخصية وللعهد الذهنى بجزئية أفاده الشارح أي وللحقيقة من حيث هي فطبيعية واعترض بانهم لم يذكروا في أقسام ال ما ذكره أولاً بل حصره وهي المراد بها الحقيقة من حيث هي والمراد بها الاستغراق والمراد بها العهد الخارجى والمراد بها العهد الذهنى (وأقول) ذكرها حفيد السعد في حواشيه على المطول وعلى المختصر حيث قال قد يعتبر في المعرف بلام الجنس وجود الحقيقة في ضمن الفرد وغير مقيد بالبعضية أو الكمية كفي المهملة اه (قوله) لاهمال بيان كمية الأفراد فيها) يستفاد منه ان مهملة من باب الحذف والايصال والاصل مهمل فيها (قوله) وهو الدال الخ أي سواء كان لفظاً نحو كل وبعض أولاً ككون النكرة في سياق النفي على ما يأتي بحقيقة في نحو لا رجل في الدار وكلاضافة التي دلّت فرينة على عمومها أو عدم عمومها (قوله) كمية الأفراد أي ترتيبها النسبية الى الكم المنفصل وهو العدد والمراد بترتيبها الشمول وعدم الشمول (قوله) وهذا أي تعريف السور بما ذكر في الجملة لأن السكازم فيها أو السور في الشرطية فسمي أي تعريفه (قوله) تشبيهاً الخ أي بجامع الاحاطة في كل فهو استعارة باعتبار اللغة وان كان حقيقة باعتبار اصطلاح المناطقة (قوله) كليا وهو ما دل على الاحاطة بجميع الأفراد (قوله) وجزئياً وهو ما دل على الاحاطة ببعضها (قوله) ويرى أي يعلم (قوله) وكل منها ما الخ أشار بذلك الى أن في كلام المصنف حذف التقسيم الى موجب وسالب للعلم به من كلامه (قوله) حيث جرى أي في أي مكان وقع (قوله) لان النسور إما أن يقع الخ صنع ذلك لبيان أن متعلق الخارج محذوف وهو يقع

أو على مذهب من يجوز ذلك (أقسامه) أي السور (حيث جرى) لان النسور (أما) أن يقع (بكل) ونحوه من الاصطلاح الدال على الاحاطة بجميع الأفراد لا يوجب

ككل وجميع وعامة
نحو كل انسان كاتب
وتسمى القضية بهذا
الاعتبار مسورة وكلية
(أو ببعض) ونحوه
مبادل على الاحاطة
ببعض الافراد في
الاجاب نحو بعض
الانسان كاتب وتسمى
القضية بهذا الاعتبار
مسورة وجزئية (أو
بلاشي) ونحوه مما يدل
على الاحاطة بجميع
الافراد في السلب كلا
واحد ولا ديار نحو لا شيء
من الانسان بحجر
وتسمى القضية بهذا
الاعتبار مسورة وكلية
أيضا كما مر (وليس
بعض) ونحوه مما يدل
على الاحاطة ببعض
الافراد في السلب نحو
ليس بعض الحيسوان
بانسان وليس كل
حيوان بفرس وليس
جميع الحيوان بناهق
وبعض الحيوان ليس
بناهق وتسمى القضية بهذا
الاعتبار أينامسورة
وجزئية كما مر والى بقية
الاسوار أشار بقوله
(أو شبه جلا) أي أظهر
الاحاطة بجميع الافراد
أو بعضها (وكاها) أي
كل تلك القضايا الاربع
وهي الشخصية
والمسورة بجمعها
والمهملة

ويصح أن يكون التقدير لان النسور اما نسور بكل الخذ يصح الاستغناء عن تقدير شيء بعدما يجعل الباء
للملابسة والتقدير لان النسور اما بكل أي ملابس لكل من ملابسة المتعلقة بالكسر المتعلقة بالفتح ويصح
ابدال النسور بالسور على ان الباء للملابسة من ملابسة العام للخاص (قوله ككل وجميع وعامة)
يتعين حذف كل وأن يقال بجمع وعامة اذ التثنية نحو كل فكيف يمثل بكل ومثل جميع وعامة لام
الاستغراق وطراوقاطبة وكافة وأجمعين وتوابعه (قوله أو ببعض) ونحوه مما يدل الخ أي كواحد واثنين
وثلاثة واثنين في الاثبات كواحد من الصفات عرض واثنان من الانسان فان كان كذا في الكبير (وأقول)
في النفس من كون التنوين في الاثبات سور للجزئية نفي تمام (قوله أو بلاشي) قال في الكبير بحجر
شيء كسابقيه ويصح فيه الفتح على الحكاية للفظ لاشي المذكور في نحو قولك لاشي من الانسان بحجر
وكذا يصح رفع سابقه وهما كلاً وبعض حكاية لكل وبعض الواقعين مبتدأين في القضية وأما بعض في
قوله الاشي وليس بعض فيتعين فيه الحكاية لان المعطوف هو مجموع ليس بعض اه (وأقول) الظاهر
أنه يتعين في قوله أو بلاشي الفتح على الحكاية لان المعطوف هو مجموع لاشي (قوله كلا واحد ولا ديار)
أي وسائر النكرات في سياق النفي على ما أطلقه أهل هذا الفن قال في الكبير أهل هذا الفن أطلقوا كون
النكرة في سياق النفي للسلب الكلي مع أن عند غيرهم تفصيلا وهو انها كانت مختصة بالنفي نحو ما جاء في
أحداً وكانت مع من ظاهرة نحو ما جاء في من رجل أو مقدرة نحو لا رجل في الدار فهي نص في العموم والا
فهي ظاهرة نحو لم يقم انسان فعند غيرهم المناطقة ينبغي أن يقال في القسم الاخير يتعين المراد بالقرائن فإذا
لم تقم قرينة حمل على السلب الجزئي أخذنا باليقين وأما بعض كذا فان قامت قرينة على تعيينه فاقضية
مخصوصة وان كان في سياق نفي نحو ليس احتمل نفي الوحدة ونفي الجنس وهو أظهر فلا يظهر كون ليس
بعض سور للسلب الجزئي بل ينبغي أن ينظر الى القرائن فإذا لم يوجد قرينة كان كونها كلية تظهر هذا
ما تقتضيه قاعدة غير أهل المنطق أعني قاعدة العربية اه (وأقول) الاخذ بالتيقن في نحو لم يقم انسان
عند عدم القرينة مع ان السلب الكلي في ما أظهر والاخذ بالظاهر فيما اذا وقعت بعض في سياق النفي عند
عدم القرينة مع ان المتيقن فيها السلب الجزئي تفرقة من غير فارق وهذا أخذ عند عدم القرينة بالتيقن في
كل أو بالظاهر في كل تأمل (قوله وليس بعض) قال في الكبير الواو بمعنى أريد كراما فمما سبق (قوله
نحو ليس بعض الخ) اعلم ان الاسوار في السلب الجزئي ثلاثة ليس بعض وليس كل وبعض ليس والفرق بينها
أن ليس كل يدل على رفع الاجاب الكلي مطابقة وعلى السلب الجزئي التزاما والباقيان بالعكس أما الاول فلانا
اذا قلنا كل حيوان فرس كان معناه ثبوت الفرسية لكل فرد من أفراد الحيوان وإذا قلنا ليس كل حيوان
فرس فقد رفعنا ذلك الحكم أي ليست الفرسية بالبة لكل فرد من أفراد الحيوان وهذا مدلوله المطابق وهو
صادق بان لا تكون الفرسية بالبة لشي من أفراد وهو السلب الكلي أو تكون بالبة لبعض منسلبة عن
البعض وأيا ما كان يتحقق السلب الجزئي لانه اذا انسلب الحكم عن الجميع فقد انسلب عن البعض وإذا
انسلب عن البعض وثبت البعض فقد انسلب عن البعض أيضا فليس كل يستلزم السلب الجزئي ويحتمل
معه السلب الكلي ولم يعتد بروه بل اقتصر على السلب الجزئي أخذنا بالتحقق وتم كالأحكام وههنا نظر
وهو انه اذا كان ليس كل يحتمل الكلي والجزئي كانت مهملة لعدم روح المراد منها سلم يبق فرق بينها
وبين المهملة السالبة لا يقال هذه يتحقق فيها الجزئي وهو المراد لا نقول ذلك أيضا كذلك ولما كانت في
قوتها أو اجاب شيخنا العلامة اليوسفي بان تلك احتملا في الاصل متساويان دلالة لكن الملت على
أحدهما احتياطاً للاحقة وهذه بخلافها لتكون أحدهما مطابقة والآخر التزاما اه ولعل مراده ان
ليس كل حيوان انسانا مثلاً بل دخول السلب مع وجود اللفظ كل الكلية مدلولها مطابق والجزئية
لازمة لها وان كانت مدلولها تضمنياً بخلاف المهملة واليه يشير قوله في الاصل وأما ليس بعض وبعض ليس
فلسلط السلب فيهما على البعض صريحاً يدلان على السلب الجزئي مطابقة وعلى رفع الاجاب الكلي التزاماً

لان الحكم اذا انتفى عن بعض الافراد صدق أنه لم يثبت لكل الافراد في كذب الايجاب السكلي والفرق بين
ليس بعض وبعض ليس من وجهين أحدهما ان الاول قد يستعمل للسلب السكلي كما ذكرنا لان بعضا ذكره
فاذا وقع بعد النفي صح أن يتم بخلاف بعض ليس لتقديم بعض على أداة النفي فلا يمكن تعميمه الثاني ان بعض
ليس قد يستعمل للايجاب الجزئي لجهة تقدير الرابطة مقدمة على حرف السلب فاذا قلنا بعض الانسان ليس
بحيوان صح أن يكون قد سلمنا عن بعض الانسان الحيوان وأن يكون قد وصفناه بالحيوانية وهو ايجاب
بخلاف ليس بعض لتقديم السلب على الموضوع المتقدمة على الرابطة فلا يكون الا بائدا قاله الشارح في
كبيره ثم قال ويبقى النظر في القضية التي أورد بها الكل المجموع وقد نصوا على أنهم اغنيهم معتبرة في العلوم
والقياسات فكانهم تركوا انهم من أي قسم من الاقسام المتقدمة لذلك وقال الشيخ ليس يمكن أن
يقال هي جزئية اه (وأقول) نقل الغنمي عن حواشي السمرقندي على القطب مانصه اذا كان الحكم على
المجموع من حيث هو مجموع تكون القضية شخصية لان المجموع من حيث هو مجموع شيء واحد متنع
الشركة فيه فيكون الحكم عليه حكما على شخص اه وهذا هو الذي يظهر نعم تقدم انه يراد بالكل المجموع
بعض ما شتمل عليه مجازا فتكون القضية حينئذ جزئية فاحفظه ثم قال الشارح يظهر فيما اذا أراد كل فرد
بشرط الاجتماع أن تكون كلية واشتراط الاجتماع جاء من خارج كما أنه اذا أراد في القضية أشخاص
مخصوصة بشرط الاجتماع تكون شخصية واشتراط الاجتماع جاء من خارج وان احتمل ارادة كل فرد بشرط
الاجتماع أو بعضها بشرط الاجتماع كانت مهمة اه (أقول) قياس هذا انه اذا احتمل ارادة كل فرد
بشرط الاجتماع وارادة المجموع من حيث هو مجموع كانت القضية مهمة وهو ظاهر ثم قال ويظهر أن نحو
عندى عشرون رجلا جزئية لانهم نصوا على ان نحو اثنين وثلاثة من أسوار الجزئية والموضوع هو رجل لان
المعنى عشرون من الرجال ولا نظر الى كون التمييز فضلا لان هذا اصطلاح للامانة والمناطق لا ينظرون الى ذلك
ألا ترى أنهم يجعلون الموضوع في كل رجل قائم هو رجل مع انه فغلة عند النكاح (قوله اذ تقدم التصريح
بها) أي بالاربعة وهو علة الحذف أي وتفسير الضمير بالقضايا المذكورة صحح اذ تقدم الخ وانما نبه على
تقدم التصريح بالبعد بينه وبين الضمير وقوله في قوله كلية الخ أي مع قوله * والسور كليا وجزئيا يرى *
كفاي الكبير (قوله موجبة) بفتح الجيم على الحذف والايصال أي موجب فيها وبكسر هاء على الاستناد
المجازي وهذا هو المناسب لتسمية مقابلهما سالبة (قوله الواو للتقسيم) وهي فيه أجود من أو كما صرح به غير
واحد فلا حاجة الى جعل الشارح في كبيره الواو بمعنى أو (قوله فالتقضايا الاربعة) أقول لو قال الاربعة
بغير تاء لكان أولى اذ تقدم المعدود وحذفه مجوزان لا محسنان وقد وقع له فيما يأتي كثير من ذلك فليمتنبه له
(قوله اربعة تضرب) الاولى حذف اربعة لانها مكررة مع قوله قبل الاربعة (قوله اذا) أقول هو اذا
الشرطية حذف الجمله التي تضاف هي اليها وعوض عنها التثنية على ما قاله الكافي والسيوطي وغيرهما
من محقق المتأخرين لا الناصبة للمضارع اذ لا مضارع هنا (قوله الى الثمان) قال في الكبير بحذف الياء
تخفيفا والاعراب مقدر عليها أو ظاهر على النون كفاي قوله

لها ثانيا اربع حسان * وأربع فثغرها ثمان

(قوله وتقدم التمثيل لهذه الاربعة) أي عند قول المصنف ما بكل أو ببعض الخ (قوله والمهملة في قوة
الجزئية) لان الحكم فيها على بعض الافراد محقق والزائد مشكوك فيه فطرح وجعلت القضية في قوة
الجزئية وكون المحكوم به قد يتيقن تحققه لجميع الافراد كفي الانسان كاتب بالقوة لا يقتضي تيقن الحكم به
من المتكلم على الجميع فسقط ما قيل هنا (قوله والشخصية في حكم الكلية) لان الحكم في كل منهما على
مصدق اللفظ من غير خروج شيء منه عن الحكم كفي الكبير وما كان الشبه بين الشخصية والكلية ضعيفا
عن الشبه بين المهمة والجزئية لرجوع معنى المهمة الى معنى الجزئية عبر بالحكم فيما بين الشخصية والكلية
دون القوة المعبر بها بينهما بين المهمة والجزئية كذا ظهر لي فساقي انه تفنن قصور (قوله نحو هذا ريدوزيد

اذ تقدم التصريح بمحامي
قوله كلية شخصية
والاول امام سور واما
مهملة (موجبة
وسالبة) الواو للتقسيم
فالتقضايا الاربعة باعتبار
قسمي السور السكلي
والجزئي والشخصي
والاهمال اربعة تضرب
في اثنين الموجبة
والسالبة فهني اذا الى
الثمان آية أي راجعة
وهي الشخصية الموجبة
نحو ريدوزيد حيوان
والسالبة نحو زيد ليس
بكاتب والمهملة
الموجبة نحو الانسان
حيوان والسالبة نحو
الحيوان ليس بانسان
والكلية الموجبة
والسالبة والجزئية
الموجبة والسالبة
وتقدم التمثيل لهذه
الاربعة والمهملة في
قوة الجزئية والشخصية
في حكم الكلية ولذا جاز
جعلها كبرى في الشكل
الاول والثاني نحو هذا
زيدوزيد

انسان وزاد بعضهم قسما اخر سماه الطبيعية وهي التي لم يبين فيها كمية الافراد ولا تصلح (٨٣) لان تصدق كقصة ولا جزئية نحو

الانسان نوع والحوان
جنس والحق انها داخله
في الشخصية لان الحكم
فهما على شئ معين
مشخص في الذهن
مخصوص لم يعتبر فيه
عوم (و) للقضية ثلاثة
أجزاء الجزء (الاول)
في الرتبة وان ذكر آخرها
وهو المحكوم عليه لان
الاصل في المحكوم عليه
التقدم نحو زيد في
قولك زيد قائم أو قائم زيد
(هو الموضوع) أي
يسمى به (في الجملة) لانه
وضع الحكم عليه بشئ
(و) الجزء (الآخر)
بكسر الخاء أي الآخر
في الرتبة وان ذكر أولا
وهو المحكوم به اذ
الاصل فيه التأخر نحو
قائم وقام في المثالين
السابقين هو (المحمول)
أي يسمى به لانه على
شئ حال كونه سما
(بالسوية) أي مطعنين
في الذكركر بمعنى أنه
لا ينفرد أحدهما عن
الآخر بل يدكران
معنا أو المراد أنهما
مستويان في أن كلا
منهما وضع له اسم
والجزء الثالث النسبة
الواقعة بينهما ويسمى
اللفظ الدال عليهما رابطة
لدلالته على النسبة
الرابعة والرابعة تارة
تكون اسما كلفظة

انسان) مثال لها في الشكل الاول ومثالها في الشكل الثاني لاشئ من الحجر بحموان وزيد حيوان ينتج لاشئ
من الحجر يزيد أي يسمى هذا الاسم (قوله سماه الطبيعية) لان الحكم فيها انما وقع على طبيعة الكل أي
ماهية لا على ما صدق عليه من الافراد كما في الانسان نوع والحوان جنس اذ لاشئ من أفراد الانسان بنوع
ولاشئ من أفراد الحيوان بجنس (قوله ولا تصلح لان تصدق الخ) فلا يصدق قولنا كل انسان نوع ولا بعض
الانسان نوع ولا كل حيوان جنس ولا بعض الحيوان جنس وخرج به هذا القيد المهملة قائمها صالحة كذلك
(قوله والحق انها داخله) في الشخصية هو أحد أقوال الثلاثة ثانياً بأنها داخله في المهمة ثالثاً انما قسم مستعمل
لا شخصية ولا مهمة قال في الكبير وهو المشهور وقد رد في الكبير القول بانها شخصية بما لا ينقض فلهذا
اختار في الصغير انما شخصية والا قول الثلاثة على انهم معتبرة في العلوم وقيل غير معتبرة فيها وهو مردود بما
هو مبسوط في الكبير (قوله الاول في الرتبة الخ) قال في الكبير والموضوع والمحمول متقدمان ذاتا على
الحكم ومتأخران عنه وصفالانه اذا صل الحكم للطرف المحكوم عليه صفة الموضوعية ولطرف المحكوم
به صفة المحمولية (قوله لان الاصل في المحكوم عليه التقدم) أي لان المحكوم به وصف له في المعنى والموصوف
سابق على صفته في الخارج والاعتبار وهذا يجعل التخالف رتبة المبتدأ التقدم وأما جعل رتبة الفاعل التأخر مع
أنه موصوف الفاعل في المعنى فلا مزل فلو وهو أن الفعل عامل فيه ورتبة العامل التقدم (قوله لانه وضع) أي
اعبر ولوحظ وعبارة ابن يعقوب بسمي الاول موضوعا في القضية الجملة لانه يتخيل فيه أنه كشي وضع أي نصب
لجعل عليه غيره وسمى الثاني محمولا لتخيل أنه حل على الاول وسبب التخيل أن المعروف وهو الاول أصله
أن يكون ذاتا والعارض أنه أن يكون وصفا والذات أحق بان يكون حاملا فيكون الوصف أحق بان يكون
محمولا (قوله حال كونه سما بالسوية) أشار الى أن قول المذنب بالسوية حال من الموضوع والمحمول
على مذهب من يميز انبان الحال من الخبر أو من ضميرهما بشئ على أن الراد المسمى بالموضوع والمسمى بالمحمول
كما شأوا إليه الشارح (قوله بل يدكران معا) أي لفظا وأونية كلفي الكبير (قوله والجزء الثالث النسبة
الخ) اعلم أن القضية جزأين آخر من غير الموضوع والمحمول وهما النسبة التي هي تعاق أحد الطرفين بالآخر
ثبوتا أو انتفاء و وقوع تلك النسبة أو لا وقوعها أو الرابطة تدل على الوقوع واللا وقوع مطابقة وعلى النسبة
المتقدمة التزاما لا استلزام و وقوع النسبة أو لا وقوعها تلك النسبة دون العكس فالجزآن من القضية أديا بعبارة
واحدة طلبا للاختصار كذا في شرح الشمية (أقول) اذ علمت هذا علمت في جعل شيخنا الشارح في كبيره
وشيخنا العدوي في حاشيته الجزء الرابع الايقاع والانتزاع أي ادراك الوقوع وعدم الوقوع اذ ليس ذلك من
أجزاء القضية وبها ان نفسه اعترض ملا أحمد على الفيزي في جعله ذلك من أجزائه فاحفظه وان الاولى حل
النسبة في قول الشارح والجزء الثالث النسبة على ما بين النسبة بمعنى تعلق أحد الطرفين بالآخر والنسبة بمعنى
وقوع تلك النسبة أو لا وقوعها جعل ال استغراقية فتكون الدلالة في قوله ويسمى اللفظ الدال على أعظم من
المطابقة والاتزامية فانهم (قوله لدلالته على النسبة الرابطة) أي فتسمي اللفظ الدال عليهما رابطة من تسمية
الدال باسم الاول (قوله والرابعة تارة تكون اسما الخ) في كلامه مخالفة لاصطلاح المناطقة لانهم لا يجعلون
هو اسما بل في قالب الاسم بل الرابع عند النحاة أن ضمير الفصل حرف لا اسم ولا كان فعلا بل في قالب الفعل
وعبارته في الكبير ثم اللفظ الدال على النسبة المسمى بالرابعة قالوا هو أداة لدلالته على معنى غير مستعمل وهو
النسبة لتوقفها على الطرفين المتنسبين كما هو شأن النسب ثم هو قد يكون في قالب الاسم كدوني قواني أو يدهو
قائم ويسمى رابطة ضمير زمانية وقد يكون في قالب الحكمة أي الفعل كما كان في قولنا زيد كان قائما ويسمى
رابطة زمانية اه وكذا في القاب والسعد التنازاني هنا أبحاث انظرها في الكبير وسنذكر بعضها (قوله
كلفظة هو) استشكل السعد بان لفظة هو في قولنا زيد هو عالم ضمير عائد الى زيد بعبارة عنه وهو عند أهل
العربية مبتدأ ولا دلالة له على النسبة أصلا وان أراد ما يسمونه ضمير الفصل والعماد هو لا يكون في مثل زيد
عالم وعلى تقدير أن يكون فهو انما يفيد الحصر والتأكيده وتحقق أن ما بعده مبتدأ لا نعم ولا دلالة له على النسبة

هو وسمي رابطة ضمير زمانية وتارة تكون فعلا فانما لا يتقدم

أصلا والذي يفهم منه الربط في لغة العرب هو الحركات الاعرابية بل حركة الرفع تحقيقا أو تقديرا لا غير لما إذا قلنا ز يد عالم على سبيل التعداد بالحركة اعرابية لم يفهم منه الربط والاسناد وإذا قلنا ز يد عالم بالرفع فهم ذلك وقدما كنت متأملا في حل هذا الاشكال ومتفهما صانع حقيقة الحال في هذا المقال حتى وجدت في كتاب الالفاظ والحروف لابي نصر الفارابي ما يدل على أن ليس مرادهم أن لفظ هو موضوع في لغة العرب للربط ولا أنهم مستعمله عندهم لذلك بل المراد أن الفلاسفة نقلوه لذلك واختار بعضهم في الجواب أن المعنى بالرابطة هو ضمير الفصل قال ولا نسلم أنه لا دلالة له على النسبة أصلا للتصريح بأنه يحقق أن ما بعده خبر لا نعت وهذا يستلزم ربط ما بعده بالموضوع ونسبته اليه إذ كل ما أفاد أن هذا الشيء خبر أفاد أنه مسند إلى موضوع وأما كونه لا يوجد في نحو ز يد عالم لأنه لا يذ كر الابين جزأى ابتداء معرفتين أو تكررتين كما معرفتين في امتناع لحاق ال فيمكن التخصيص عنه بأن يقال لما كان المقصود الا هم به عند النجاة الفرق بين الخبر والتابع لم يذ كروه لفظا الا اذا كان المحمول بليس بالتابع للتابع للفرق بينهما والمناطقة مقصودهم به أن يذ من ذلك وهو الربط أيضا فلم يعد أن يكون لهم به مزيدا تمام ويلزموه في كل موضع نية سواء ذكروا لم يذ كره على أن بعض النجاة يجوز الفصل في النكرات مطلقا واستظهر اليوسفي ما في كلام ذلك البعض قال ولو كان المقصود ما يكون مبتدأ لاحتاج هو أيضا إلى رابطة أخرى لأنه مع ما بعده قضية جملة وتلك الرابطة إلى رابطة أخرى وهكذا فبني سلسل اللهم الآن يقال لقضية التي موضوعها ضمير تستغنى عن الرابطة واعلم أنه لا فرق في الضمير المحمول رابطة بين أن يكون للتكلم أو الخطاب أو الغيبة وان الجمل الفعلية مستغنية عن الرابطة وكذا الاسمية التي خبرها فعل نحو ز يد قام لكن يجوز في هذه التصريح بالرابطة قيل وكذا التي خبرها مشتق نحو ز يد قائم لأن المشتق يدل على أن شيئا ما وجد له المشتق منه فهو لذلك مرتبط بالموضوع أفاد كل هذا في الكبير قال وظني اني سمعت من تقرر برسخنا ان الضمير المستتر في قائم من قولك ز يد قائم يدل على النسبة إلى موضوع ما ولفظ هو المتوسط يدل على النسبة إلى الموضوع العين اه (أقول) مراده بالجل الفعلية ما فعلها تام بدليل ما يأتي قريبا (قوله كـ كان) مثلها سائر الافعال الناقصة الا ما ينقلب الكلام معها انشاء كعسى وهذا التعميم يدخل فيه ليس على المشهور من انها فعل وفي كونها رابطة نظرا لاندل على شئ سوى نفي النسبة كادوات النفي ولا فرق في الافعال الناقصة بين أن تتقدم على الجزأين نحو كان ز يد قائما أو تتوسط نحو ز يد كان قائما أو تتأخر نحو ز يد قائما كان وقد نظرت في كون الافعال الناقصة المذكورة رابطة أبو عبد الله الشريف من وجهين أحدهما انها قد تجتمع مع الضمير الربط نحو كنت أنت الرقيب وهذا يمنع كونها رابطة الثاني انها وضعت لمعنى آخر غير الربط كاللذلة على اقتران مضمون الجلة بالزمان الموافق لصيغتها ودعوى انها تفيد غير ذلك لا دليل عليه وأجاب ابن مرزوق عن الاول بانهم لم يقولوا انها في كل مكان للربط بل يصح الربط بها كما كان الضمير كذلك وقوله تعالى كنت أنت الرقيب عليهم ان جعل أنت تاء البناء الفاعل ترجح كون كان للربط وان جعل فصل فهو الرابطة ولك أن تجعل كلهم للربط كالتأ كيدا للفظي وكان كل واحد من الطرفين يجوز تأ كيدا كذلك ما يدل على النسبة وعن الثاني ان قوله انها وضعت لمعنى آخر غير الربط لا يذ في كونها رابطة وأيضا فالنجاة انما هو ما ناقصة على الصحيح لانها لا تنفي بالموضوع بل هي طالبة للمحمول معه وكذا شأن النسبة تستلزم المتنسبين كذا في الكبير (قوله في لغة العرب) وأما غيرهم فاعانهم مختلفة قيل ان لغة اليونان توجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها وان لغة العرب لا تستعمل القضية خالية عنها باللفظ أو حركة من الكبير (قوله بالاعراب) أي الفظا وتقدرا (قوله والربط اللفظي) عطف لازم على ملزوم ونسبة الاعراب إلى اللفظ لأنه من عواوض اللفظ (قوله حينئذ) أي حين ان تحذف الرابطة (قوله فان صرح بالجهة أيضا) كأن قلت كل انسان حيوان بالضرورة اذا الجهة هي اللفظ الدال على كيفية النسبة في نفس الامر التي هي الضرورة أو الدوام أو الامكان أو الاطلاق كما سيأتي (قوله لان معنى السور) هو الاحاطة بجميع الافراد أو بعضها (قوله ان جمعات أداة الساب الخ) استشكل جعل أداته جزأ من المحمول أو الموضوع بأن معناها ما يجب أن يكون

كـ كان ويسمى رابطة زمانية وقد تحذف الرابطة كثيرا في لغة العرب اكتفاء عنها بالاعراب والربط اللفظي وتسمى الجملة حينئذ ثنائية وعند التصريح بالرابطة ثلاثة فان صرح بالجهة أيضا قر باعية ولا تسمى عند التصريح بالسور تأسيسية لان معنى السور ليس لازما للقضية واعلم ان كل واحدة من القضايا الثمانية المتقدمة ان جمعات أداة الساب

جزأ من محمولها سميت معدولة والاسميت محضلة ووجودية فترجع القضايا الثمانية إلى ستة عشر من (٨٥) ضرب اثنين في ثمانية وسميت
 الأولى معدولة لان أداة
 السالب عدل به ان
 أصل مدلولها وهو قطع
 النسبة وجعلت جزأ
 من المحمول فاذا قلت
 لانسان هو ليس بكاتب
 فاداة السلب جزأ من
 المحمول وبما صار
 المحمول عدما لتأخرها
 عن الرابطة وقد تكون
 اداته جزأ من الموضوع
 نحو كل لحيوان جاد
 فتسمى القضية معدولة
 الموضوع أو جزأ منهما
 فتسمى معدولتها نحو
 كل لحيوان هو لا
 انسان هذا في الموجبة
 ومثال السالبة المعدولة
 المحمول فقطز يدليس
 هو لا عالم فاداة السالب
 الأولى ليست جزأ من
 المحمول بل هي لقطع
 النسبة لتقدمها على
 الرابطة والثانية جزأ
 من المحمول ومثال
 المعدولة الموضوع فقط
 لاشئ من غير الحيوان
 بانسان ومعدولتها
 نحو ليس غير الحيوان
 بغير جهاد والتحقيق
 ان الموجبة ان كان
 محمولها وجودا في
 الخارج افتضت وجود
 الموضوع نحو ز يدقام
 والا فلا نحو ز يدمكن
 أو معلوم أو مذكور
 أو غير عالم وقد جرت
 عادة القوم أن يعبروا

يكون مستقلا ومعنى أداة السلب غير مستقلة والمركب من المستقل وغيره مستقل الا ان يقال لوحظ في
 المحمولية والموضوعية جهة الاستقلال وان اشتهت على غيرها كذا في بس (أقول) اذا جعلت لا بمعنى غير كافي
 قوله تعالى ولا الضالين على مافي البغوى وغيره لم يشكل جعلها جزأ لانها حينئذ اسم مستقل (قوله جزأ من
 محمولها) أقول مقتضى مقابلة هذا بقوله وقد تكون اداته جزأ من الموضوع الخ أن يكون المعنى جزأ من محمولها
 فقط حينئذ يشكل قوله والاسميت محضلة لصدق قوله والا حينئذ بما اذا جعلت جزأ من الطرفين مع انها
 لا تسمى محضلة اتفاقا الآن بقصر قوله والا على غير هذه الصورة بان يكون المعنى ولا تجعل جزأ من محمولها أصلا
 بان لم تجعل جزأ من أحد الطرفين أو جعلت جزأ من الموضوع فقط فتأمل (قوله معدولة) أى معدولة لا فيها
 بالأداة عن أصل مدلولها كما سيذكره الشارح فهو من باب الحذف والايصال (قوله والاسميت محضلة) من
 باب الحذف والايصال أى محضلة لانه جعل المحمول فيها أمرا محصلا أى وجوديا لا عديما ومنه يعلم وجبه
 تسميتها وجودية والمراد بكون المحمول وجوديا أن حرف السالب لم يعتبر جزأ منه لاما فهو موجودى
 ويكونه عدما أن حرف السالب اعتبر جزأ منه فلهذا كان زيدا معنى قضية محضلة لا معدولة (قوله وجودية)
 أى ثبوتية وسأبني ان الوجودية اسم أيضا للوجودية الا دأمة التي هي إحدى المطالبات الثلاث التي هي قسم
 من الوجهات (قوله فترجع القضايا الثمانية إلى ستة عشر) اعلم ان المعدولة اذا أطلقت لا تنصرف الا
 لمعدولة المحمول لو حيث أر بدغيرها قبلت فقبل معدولة الموضوع معدولة الطرفين وكذلك المعدولة لا تنصرف
 اذا أطلقت الا الى محضلة المحمول فان أر بدغيرها قبلت هذا ما يقتضيه قول الشارح والاسميت محضلة
 ووجودية والذي في كلام غير واحد كشعخ الاسلام في شرح ايد اغوجي انها اذا أطلقت لا تنصرف الا الى
 محضلة الطرفين وهو مقتضى تعريف غير واحد كالقطب والخبيرة المحضلة بما ليست أداة السلب جزأ من
 أحد طرفيها وتسمى بسيطة لعدم تركيب طرفيها من النافي والمنفي وقد فهم محمد كزنا ان الرجوع إلى ستة عشر
 فقط انما هو باعتبار انقسام الثمانية المتقدمة الى معدولة المحمول ومحضلة لا غير أما اذا اعتبرت أقسام
 المعدولة الثلاثة وأقسام المحضلة الثلاثة فوضرت الثمانية في هذه الستة فيبلغ المجموع ثمانية وأربعين المكرر
 منها ستة عشر لان محضلة الموضوع فقط عين معدولة المحمول فقط ومحضلة المحمول فقط عين معدولة الموضوع
 فقط وحاصل ضرب الاثنين في الثمانية ستة عشر (قوله عن أصل مدلولها) أى مدلولها الاصل أى المتأصل
 (قوله قطع النسبة) أى نقبها (قوله لتأخرها) علة لقوله جزأ من المحمول وأشار بذلك الى أن علامة كون
 أداة السلب جزأ من المحمول تأخرها عن الرابطة وعلامة كونها ليست جزأ منه تقدمها على الرابطة وهذا
 ظاهر اذا ذكرت الرابطة أما اذا لم تذكر فالمدار على النية والاعتبار فان اعتبرت تقدم الرابطة على أداة السلب
 لمعدولة والا فمحصلة (قوله نحو كل لحيوان) أى غير حيوان فلا معنى غير كلمس والمراد كل لحيوان من
 الحوادث فلا اعتراض (قوله هذا) أى التمثيل المذكور كونه في الموجبة أى المعدولة الموجبة (قوله فاداة
 السالب الأولى) وهى ليس (قوله والتحقيق الخ) هذا هو الذي ذكره العلامة السعد والسوسى معتبرين
 على القوم في إطلاقهم أن الموجبة تقتضى وجود الموضوع (قوله افتضت وجود الموضوع) أى خارجا حال
 وقوع الحكم واتصاف الموضوع به حالا أو ماضيا أو مستقبلا وهذا حال تعقل القضية وإيقاع النسبة والوجود
 الاول هو الذي انحصرت النسبة باقتضاءها اذا كان المحمول خارجيا دون الثاني فانه مشترك بين الموجبة
 والسالبة بمعنى انك لا تحكم على الشئ حكمايجابيا أو سلبيا الا بعد أن تستحضره في ذهنك وتصوره فقواهم
 السالبة لا تقتضى وجود الموضوع أى خارجا ~~كذا في اليومى~~ واعلم أن موضوع القضية الموجبة التى
 تقتضى وجوده فثمان موجود بالفعل في أحد الأزمنة الثلاثة كافي كل انسان حيوان وتسمى القضية حينئذ
 خارجية وموجودته قد را كفى كل عتباط، وتسمى القضية حينئذ حقيقية ومعنى كل عتباط أثر
 ان العتباط لو وجدت كانت طائرا وأماما موضوعه ليس موجودا بالفعل ولا مقدرا للوجود فتسمى
 بالقضية الذهنية نحو شريك البواى معدوم ووجه هذا التحقيق بعرف مافي كلام بعض هنا (قوله

عن الموضوع بـج وعن المحمول بـب (أقول هذا حيث لم يحتاجوا إلى التعبير بغير هذين الحرفين ولا عبروا
 بغيرهما من الالف والال والها والواو والزاى والحاء والطاء وذلك عند ما أراد الامثلة الكثيرة طلبا للتبيين
 بينها (قوله ولدفع توهم انحصار الخ) مثلا لو مثاوا القضية الموجبة الكلية بكل انسان حيوان لتوهم
 انحصار جزئيات الموجبة الكلية في مائة الانسان والحيوان (قوله من كيفية في نفس الامر) كالضرورة
 واللا ضرورة والدوام واللا دوام (قوله وتسمى مادة) وتسمى ايضا عنصر القضية وأصل القضية كفى
 الغنيمة (قوله واللفظ الدال عليها جهة) هذا في القضية المطلقة والمادة في المعقولة فالجهة حكم العقل بتكليف
 النسبة بالكيفية كفى القطب ومتى خالفت الجهة مادة القضية كانت كاذبة (قوله الضرورة) أى الوجوب
 العقلي كفى اليوسى وغيره واعلم ان الضرورة تستلزم الدوام من غير عكس كفى الخبيصى فهو أعم منها (قوله
 والاطلاق) أى الفعل وهو أعم من الاثنين وأما الامكان فأعم من الجميع ولوسالك الشارح هذا الترتيب
 لكان أحسن (قوله الى ثلاثة عشر) ست منها بسائط وهى مالم تشمل على الامكان الخاص أو على لادائما
 أولا بالضرورة وقوسبع مركبات وهى ما شتمت على ذلك وزاد جماعة كالسعدى تهذيبه على البسائط صورتين
 من الضروريات وهما الوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة للاحتياج الى معرفتهما فى المركبة فصار المجموع خمس
 عشرة (قوله للضروريات الخ) قد علمت ان منهم من جعلها سبعين بزيادة الوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة
 ووجه الحصر فى السبع ان هذه الضرورة إما أن تكون ذات الموضوع أو وصفه أو وقته العين أو غير العين
 وكل من الثلاثة الأخيرة مامع لادائما أولا (قوله الضرورية المطلقة) هى التى تحكم بالضرورة والنسبة
 مادامت ذات الموضوع مثالها وجبة ككل انسان حيوان بالضرورة وسالبة لاشئ من الانسان بحجر
 بالضرورة فقد حكم فى المثال الاول بالضرورة ثبوت الحيوانية للانسان فى جميع أوقات وجود ذاته وفى الثاني
 بالضرورة سلب الجزئية عنه فى جميعها وهى بسيطة وانما سميت ضرورية لاشتمالها على الضرورة ومطلقة
 لعدم تقييد الضرورة فيها بوصف أو وقت (قوله والمشرطة العامة) هى التى تحكم فى الضرورة بالنسبة
 مادام وصف الموضوع مثالها وجبة كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ومادام كاتب وسالبة لاشئ من
 الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتب فقد حكم فى الاول بالضرورة ثبوت تحريك الاصابع
 للموضوع مدة دوام وصفه وهو الكتابة اذ ذات الكاتب من غير اعتبار وصفه ليس تحريك الاصابع ضرورى
 الثبوت لها وفى الثانى بالضرورة سلب سكون الاصابع عن الموضوع مدة دوام وصفه كما علمت وهى بسيطة
 وسميت مشروطة لاشتمالها على شرط الوصف وعامة لانها أعم من المشروطة الخاصة اتقيد الخاصة بما ينق
 احتمال دوام الوصف وهو اللادوام (قوله والمشرطة الخاصة) هى المشروطة العامة مع زيادة قيد
 اللادوام بحسب الذات مثالها وجبة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لادائما أى لامتدة دوام ذات
 الموضوع وسالبة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتب لادائما وهى ان كانت موجبة مركبة من
 مشروطة عامة موجبة مطلقة عامة سالبة هى مفهوم اللادوام لان ايجاب المحمول للموضوع اذالم يكن دائما
 كان السلب متحققا فى الجملة وهو معنى المطلقة العامة سالبة كقولنا لاشئ من الكاتب متحرك الاصابع
 بالاطلاق أى الفعل وان كانت سالبة من مشروطة عامة سالبة فوجبة مطلقة عامة هى مفهوم اللادوام لان
 سلب المحمول عن الموضوع اذالم يكن دائما كان الايجاب متحققا فى الجملة وهو معنى الوجبة المطلقة العامة
 كقولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل ومن هنا تبين ان الاعتبار فى ايجاب القضية المركبة وسلبها
 بايجاب جزء الاول وسلبه فان كان موجبا كانت القضية موجبة وان كان سالبا كانت سالبة وان الجزء
 الثانى مخالف للجزء الاول فى الكيف أى الايجاب والسلب موافق فى الحكم أى السلبية والجزئية وسميت
 مشروطة لخاصة لانها أخص من المشروطة العامة (قوله والوقتية والمنشئة) يعنى المركبتين لان من
 بعد الموضوعات ثلاث عشرة بعد الوقتية والمنشئة المركبتين ولا بعد الوقتية المطلقة والبسيطتين
 كما علمت سابقا وكفى القطب واعترض على أهل هذه الطريقة فى تركهم إلهام بانهم ما جاز الوقتية والمنشئة

عن الموضوع بـج وعن المحمول بـب (أقول هذا حيث لم يحتاجوا إلى التعبير بغير هذين الحرفين ولا عبروا
 بغيرهما من الالف والال والها والواو والزاى والحاء والطاء وذلك عند ما أراد الامثلة الكثيرة طلبا للتبيين
 بينها (قوله ولدفع توهم انحصار الخ) مثلا لو مثاوا القضية الموجبة الكلية بكل انسان حيوان لتوهم
 انحصار جزئيات الموجبة الكلية في مائة الانسان والحيوان (قوله من كيفية في نفس الامر) كالضرورة
 واللا ضرورة والدوام واللا دوام (قوله وتسمى مادة) وتسمى ايضا عنصر القضية وأصل القضية كفى
 الغنيمة (قوله واللفظ الدال عليها جهة) هذا في القضية المطلقة والمادة في المعقولة فالجهة حكم العقل بتكليف
 النسبة بالكيفية كفى القطب ومتى خالفت الجهة مادة القضية كانت كاذبة (قوله الضرورة) أى الوجوب
 العقلي كفى اليوسى وغيره واعلم ان الضرورة تستلزم الدوام من غير عكس كفى الخبيصى فهو أعم منها (قوله
 والاطلاق) أى الفعل وهو أعم من الاثنين وأما الامكان فأعم من الجميع ولوسالك الشارح هذا الترتيب
 لكان أحسن (قوله الى ثلاثة عشر) ست منها بسائط وهى مالم تشمل على الامكان الخاص أو على لادائما
 أولا بالضرورة وقوسبع مركبات وهى ما شتمت على ذلك وزاد جماعة كالسعدى تهذيبه على البسائط صورتين
 من الضروريات وهما الوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة للاحتياج الى معرفتهما فى المركبة فصار المجموع خمس
 عشرة (قوله للضروريات الخ) قد علمت ان منهم من جعلها سبعين بزيادة الوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة
 ووجه الحصر فى السبع ان هذه الضرورة إما أن تكون ذات الموضوع أو وصفه أو وقته العين أو غير العين
 وكل من الثلاثة الأخيرة مامع لادائما أولا (قوله الضرورية المطلقة) هى التى تحكم بالضرورة والنسبة
 مادامت ذات الموضوع مثالها وجبة ككل انسان حيوان بالضرورة وسالبة لاشئ من الانسان بحجر
 بالضرورة فقد حكم فى المثال الاول بالضرورة ثبوت الحيوانية للانسان فى جميع أوقات وجود ذاته وفى الثاني
 بالضرورة سلب الجزئية عنه فى جميعها وهى بسيطة وانما سميت ضرورية لاشتمالها على الضرورة ومطلقة
 لعدم تقييد الضرورة فيها بوصف أو وقت (قوله والمشرطة العامة) هى التى تحكم فى الضرورة بالنسبة
 مادام وصف الموضوع مثالها وجبة كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ومادام كاتب وسالبة لاشئ من
 الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتب فقد حكم فى الاول بالضرورة ثبوت تحريك الاصابع
 للموضوع مدة دوام وصفه وهو الكتابة اذ ذات الكاتب من غير اعتبار وصفه ليس تحريك الاصابع ضرورى
 الثبوت لها وفى الثانى بالضرورة سلب سكون الاصابع عن الموضوع مدة دوام وصفه كما علمت وهى بسيطة
 وسميت مشروطة لاشتمالها على شرط الوصف وعامة لانها أعم من المشروطة الخاصة اتقيد الخاصة بما ينق
 احتمال دوام الوصف وهو اللادوام (قوله والمشرطة الخاصة) هى المشروطة العامة مع زيادة قيد
 اللادوام بحسب الذات مثالها وجبة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لادائما أى لامتدة دوام ذات
 الموضوع وسالبة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتب لادائما وهى ان كانت موجبة مركبة من
 مشروطة عامة موجبة مطلقة عامة سالبة هى مفهوم اللادوام لان ايجاب المحمول للموضوع اذالم يكن دائما
 كان السلب متحققا فى الجملة وهو معنى المطلقة العامة سالبة كقولنا لاشئ من الكاتب متحرك الاصابع
 بالاطلاق أى الفعل وان كانت سالبة من مشروطة عامة سالبة فوجبة مطلقة عامة هى مفهوم اللادوام لان
 سلب المحمول عن الموضوع اذالم يكن دائما كان الايجاب متحققا فى الجملة وهو معنى الوجبة المطلقة العامة
 كقولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل ومن هنا تبين ان الاعتبار فى ايجاب القضية المركبة وسلبها
 بايجاب جزء الاول وسلبه فان كان موجبا كانت القضية موجبة وان كان سالبا كانت سالبة وان الجزء
 الثانى مخالف للجزء الاول فى الكيف أى الايجاب والسلب موافق فى الحكم أى السلبية والجزئية وسميت
 مشروطة لخاصة لانها أخص من المشروطة العامة (قوله والوقتية والمنشئة) يعنى المركبتين لان من
 بعد الموضوعات ثلاث عشرة بعد الوقتية والمنشئة المركبتين ولا بعد الوقتية المطلقة والبسيطتين
 كما علمت سابقا وكفى القطب واعترض على أهل هذه الطريقة فى تركهم إلهام بانهم ما جاز الوقتية والمنشئة

المركبتين فيحتاج الى بيانهم أولاً ولينين الاربعه فنقول الوقتية المطلقة هي التي حكم فيها ضرورة النسبة في وقت معين مثالها موجبة بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع وقت الكتابة وسالبة بالضرورة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع وقت الكتابة وسيتوقف لتعيين ضرورة نسبتهما بالوقت ومطلقة لاطلاقها عن قيد الادوام بحسب الذات النافي احتمال دوام الوقت والوقتية الغير المطلقة هي الوقتية المطلقة مع زيادة قيد الادوام بحسب الذات ومثالها موجبة وسالبة واضح مما ذكرنا وتر كيهان كانت موجبة من وقتية مطلقة موجبة مو جبته فسالبة مطلقة عامة هي مفهوم الادوام وان كانت سالبة من وقتية مطلقة سالبة فطاقة عامة موجبة هي مفهوم الادوام والمنشرة المطلقة هي التي حكم فيها ضرورة النسبة في وقت غير معين مثالها موجبة بالضرورة كل انسان متنفس وقتاً ما وسالبة بالضرورة لاشئ من الانسان بمتنفس وقتاً ما وسميت منشرة لانشار وقت الحكم فيها وعدم تعيينه ومطلقة لاطلاقها عن قيد الادوام والمنشرة الغير المطلقة هي المنشرة المطلقة مع زيادة قيد الادوام بحسب الذات ومثالها موجبة وسالبة واضح مما ذكرنا وتر كيهان كانت موجبة من منشرة مطلقة موجبة فطاقة عامة سالبة هي مفهوم الادوام وان كانت سالبة من منشرة مطلقة سالبة فطاقة عامة موجبة هي مفهوم الادوام (قوله الدائمة المطلقة) هي التي حكم فيها بدوام النسبة للموضوع مادامت ذاته مثالها موجبة دائماً كل انسان حيوان فقد حكم فيها بدوام ثبوت الحيوانية للانسان مادامت ذاته موجودة وسالبة دائماً لاشئ من الانسان بحجر فقد حكم فيها بدوام سلب الحجرية عن الانسان مادامت ذاته موجودة وهي بسيطة ووجه تسميتها دائماً واضح ومطلقة لاطلاقها عن التقييد بوصف أو وقت (قوله والعرفية العامة) هي التي حكم فيها بدوام النسبة مادام وصف الموضوع مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً وسالبة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً وهي بسيطة وسميت عرفية لانفهام التقييد بدوام الوصف عرفاً ولولم يصرح به الا ترى انه يفهم عرفاً من قول القائل كل كاتب متحرك الاصابع ان المراد مادام كاتباً وعامة لانها أعم من العرفية الخاصة لتعيين الخاصة بما ينفي احتمال دوام الوصف (قوله والعرفية الخاصة) هي العرفية العامة مع قيد الادوام بحسب الذات ومثالها موجبة وسالبة واضح مما ذكرنا وكذا وجه تسميتها عرفية خاصة وهي ان كانت موجبة فمركبة من عرفية عامة موجبة فطاقة عامة سالبة هي مفهوم الادوام وان كانت سالبة من عرفية عامة سالبة فطاقة عامة موجبة هي مفهوم الادوام (قوله الممكنة العامة) هي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم فان كان الحكم في القضية ايجابياً أفهم الامكان سلب ضرورة سلب ذلك الحكم وان كان سلبياً أفهم سلب ضرورة ايجابه وان شئت قلت هي التي نسبتها غير مستحيلة مثالها موجبة كل نار محروقة بالامكان العام فقد حكم فيها بسلب الضرورة عن عدم احواق النار وسالبة لاشئ من النار ببارد بالامكان العام فقد حكم فيها بسلب الضرورة عن برودة النار وهي بسيطة وسميت ممكنة لاهو واضح وعامة لانها أعم من الممكنة الخاصة لصدقها بجمار بالضرورة (قوله والممكنة الخاصة) هي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن جانبي الحكم ثبوته وانتفاءه مثالها موجبة كل انسان كاتب بالامكان الخاص وسالبة لاشئ من الانسان بكاتب بالامكان الخاص ومعنا ما كان ثبوت الكتابة للانسان وانتفاءه عنه ليس بالضرورة بين وتر كيهان موجبة أو سالبة من ممكنتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة ولا فرق في المعنى بين الموجبة والسالبة بل في اللفظ لانه ان عبر بعبارة ايجابية كانت موجبة أو سالبة كانت سالبة ووجه تسميتها ممكنة خاصة واضح مما قدمنا (قوله المطلقة العامة) هي التي حكم فيها بفعلية النسبة أي كونها بالفعل مثالها موجبة كل انسان متنفس بالاطلاق العام وسالبة لاشئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام وهي بسيطة وسميت مطلقة لان القضية اذا أطلقت ولم تقيد بضرورة أو دوام أو لضرورة أو لا دوام يفهم منها فعلية النسبة فلما كان هذا المعنى مفهوم القضية سميت مطلقة وعامة لانها أعم من الوجودية الدائمة والوجودية الاضروورية (قوله والوجودية الدائمة) هي المطلقة العامة مع زيادة قيد الادوام بحسب الذات ومثالها موجبة وسالبة واضح مما مر وهي سواء كانت موجبة أو

الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة الثالث الممكنتان الممكنة العامة الخاصة الرابع المطلقات الثلاث المطلقة العامة والوجودية الدائمة

سالبة مركبة من مطلقة عين واحدة أو جبة واحدة والآخرى سالبة لأن الجزء الأول مطلقة عامة والثاني هو
 اللاذوام ومفهومه مطلقة عامة ومثبت بالوجودية لوجود نسبتها أو سلمها بالفعل كفي اليوسى والادائنة
 لتقييدها بلا دائما (قوله والوجودية اللاضورية) هي المطلقة العامة مع زيادة قيد اللاضورية
 بحسب الذات ومثالها موجبة وسالبة واضح مما هو هي أن كانت موجبة مركبة من مطلقة عامة موجبة
 فممكنة عامة هي مفهوم اللاضورية وإن كانت سالبة من مطلقة عامة سالبة فممكنة عامة هي مفهوم
 اللاضورية ووجه تسميتها بالوجودية اللاضورية واضح مما مر (فانديان) الأولى زاد السنوسى
 في شرح مختصره أربع موجبات الممكنة الدائمة وهي ما عدا ما كان بالذوام نحو كل آكل فهو جائع بالامكان
 دائما والحيوية المطلقة وهي ما عدا أطرافها بالحين نحو الكاتب متحرك بالأطلاق حين الكتابة والحيوية
 الممكنة وهي ما عدا ما كان بالحين نحو الكاتب متحرك بالامكان حين الكتابة والممكنة الوقتية وهي ما عدا
 امكانها بالوقت نحو الاكل متحرك الفم بالامكان وقت الاكل قيل الفرق بين الحين والوقت في هذا المقام
 أنا إذا قلنا وقت الكتابة مثلا المراد جميع أوقاتها وإذا قلنا حين الكتابة فالمراد وقت من أوقاتها قال شيخنا
 الشارح في موجباته ما لم يخصه ليس حصر الموجبات في عدد عقلي بل هو جعلي فيمكن استخراج موجبات
 أخر كالمطلقة الوقتية وهي ما حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين والمطلقة المنتشرة وهي ما حكم فيها بذلك في
 وقت غير معين وكما إذا قلنا دائما بالضرورة أو بالامكان العام ضرورة أنه مع زيادة من القطب وقال القطب
 الموجبات غير محصورة في عدد لأن التي جرت العادة بالبحث عنها وعن أحكامها كالتناقض والعكس ثلاثة
 عشر * الثانية ما ذكر في الجمليات وأما الشرطيات فتكون أيضا موجبة ما المتصلة فجهتها اللفظ الدال على
 كيفية تعلق تاليها بمقدمها من لزوم أو الاتفاق كما إذا قيل كلما كان الشيء إنسانا كان حيوانا والزوم
 أو كلما كان الإنسان ناطقا فليار ناهق اتفاقا وأما المنفصلة فجهتها اللفظ الدال على كيفية عنادها من
 كونه عقليا أو اتفاقيا كما إذا قيل العدد ازوج وأما فرد عقلا أو عنادا حقيقة قيا وكقولنا في الاتفاقية الأسود
 إلا كاتب أما أن يكون أسودا أما أن يكون كاتبًا اتفاقا وأما العناد المذكور في المنفصلات كقولنا دائما ما
 أن يكون العدد زوجا وما أن يكون فردا فليس بجهة كما توهم بل هو سور يدل على تعميم الأزمنة في الشرطية
 بمنزلة أفراد الموضوع في الحلية ولا يكون اللفظ الواحد سور أو جهة كذا في موجبات شيخنا الشارح ومنها
 ومن مثل القطب على التسمية يطلب بيان النسبة بين الموجبات وبيان نقائصها وعكسها (قوله لعدم
 لزوم ذكر اللفظ الدال على الجهة) أقول فيه أمران الأول أن السور أيضا غير لازم الذكور وقد قسم المصنف
 القضية باعتبارها كسابق الثاني أن الجهة كما قدمه هي نفس اللفظ فكان ينبغي أن يقول لعدم لزوم ذكر الجهة
 أو لعدم لزوم ذكر اللفظ الدال على الكيفية ونماية بما يمكن في تصحيح عبارته أن يقدم مضاف أي الدال على
 مدلول الجهة (قوله وترك تفسير الرابطة) أقول عبارته توهم أنه ذكر الرابطة ولم يفسرها مع أنه لم يذكرها
 من أصلها (قوله مع أن لغة العرب) في معنى التعاليل لعدم لزوم ذكر الرابطة (قوله وترك المنحرفات)
 أعلم أن حق السور أن يقرن بالموضوع السكلي وأقرنائه بالموضوع الجزئي أو المحمول مطلقا هو الانحراف
 وتكذب المنحرفة مهما أثبتت للجزئي أفرادا أو كملت باجتماع أفراد في فرد نحو كل زيد إنسان وعبرو كل
 إنسان ولا فغيرها فتصدق عند عدم امتناع المادة نحو زيد بعض الإنسان وتكذب عند امتناعها نحو
 زيد بعضا ما وقد أوصلها السنوسى في شرح مختصره إلى مائة واثنى عشرة صورة (قوله تدرى بالطلبة)
 أي تعويدها لهم على ممارسة الحفريات (قوله وإن على التعليق) أي التعلق فقوله أي ربط بمعنى ارتباط
 لأنه المحكوم به وأما التعليق فهو الحكم بالتعلق والارتباط فتأمل (قوله أي ربط إحدى الخ) أي وليس
 أراد بالتعليق توقيف شيء على شيء لعدم شموله المنفصلة كما سيأتي (قوله أي إن حكم فيها الخ) بيان لما هو
 أصل التمييز وإشارة إلى أن الحلية على فعل مقدر يفسره المذكور لأن أدوات الشرط لا تدخل إلا على

والوجودية اللاضورية
 وبيان هذه القضايا
 وتبين بسببها من
 مركبها مذكور في
 المطولات وقد أفردنا ذلك
 وما يتعلق به بمنظومة
 وشرحها ذلك يرجع
 إليهما وأجل المصنف
 تركها لعدم لزوم
 ذكر اللفظ الدال على
 الجهة وترك تفسير
 الرابطة لعدم لزوم
 ذكرها في جميع اللغات
 وأما ما ترمز ذكرها
 الفرس مع أن لغة العرب
 تستغنى عنها كذا كره
 الإمام السنوسى
 بالأعراب وترك المنحرفات
 لعدم كثرة نفعها وإنما
 تذكروا تدرى بالطلبة
 وامتناع اللفظ كالمركب
 فرغ من تقسيم الحلية
 أخذ في بيان الشرطية
 وأقسامها فقال (وإن
 على التعليق) أي
 ربط إحدى القضيتين
 بالآخرى وعلى معنى
 البناء (فيها) أي القضية
 (قد حكم) أي إن حكم
 في الربط المذكور
 فانها

شرطية) وانما جعلنا التعليق بمعنى الربط الذي كورلانه لا بد من جعل كلامه شاملا للمنفصلة والمتصلة لانه سيقسم الشرطية اليها ما والربط الذي كور في المتصلة ظاهري وفي المنفصلة باعتبار أنه قد وقع الربط بين جزأها بالعناد أي كل (٨٩) منها لا ينفك عن معاندة

الآخر وأنه لا يصح
الاقتصار على أحدهما
فلا تقول العددان زوج
وتسكت ويصح كون
التعليق باقيا على معناه
وراد ان الشرطية
ما حكم فيها بالتعليق
صريحا أو استلزاما
فتدخل المنفصلة لان
ثبوت أحدها طرفها
متوقف على انتفاء
الآخر أو انتفاء
أحدهما متوقف على
ثبوت الآخر (وتقسم
أيضا) كما انقسمت الجملة
الى مامر (الشرطية
متصلة) نحو ان كانت
الشمس طالعة فالنهار
موجود وسميت شرطية
لوجود أداة الشرط
فيها ومتصلة لان اتصال
طرفها صادقا ومعينة
(ومثلها) في الربط
المتقدم (شرطية
منفصلة) نحو ان
يكون العدد زوجا
فردا وفي قولنا ومثلها في
الربط اشارة الى أن
اسميتها شرطية تجوز
باعتبار الربط الواقع
بين طرفيها بالعناد أو
هي حقيقة اصطلاحية
وتسميتها منفصلة
لوجود حرف الانفصال
فيها وهو امثال الذي
يصير القضية بتين قضائية

الفعل (قوله شرطية) سميت شرطية لوجود حرف الشرط فيها لفظا أو تقديرًا فدخلت المنفصلة لان قولنا العددان زوجا ما فرد في قوة قولنا ان كان العدد زوجا فلا يكون فردا فلا يكون زوجا واعلم ان الجملة كما تكون صادقة وكاذبة تكون الشرطية كذلك وصدة بها بعبارة الحكم فيها بالاتصال والانفصال لنفس الامر وكذبها بعدم هذه المطابقة هذا ان كانت موجبة فان كانت سالبة فصدقتها بعبارة سلب الحكم الذي كور وكذبها بعدم هذه المطابقة أعم من أن يكون طرفا الشرطية صادقين نحو كما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو كاذبين نحو كما كان الانسان حمارا فهو ناهق (قوله بمعنى الربط الذي كور) أي ولم نحمله على ظاهره من توقف شيء على شيء لانه الخ أي واذا جملناه على ظاهره لم يكن كلامه شاملا للمنفصلة مع انه سيقسم الشرطية الى المتصلة والمنفصلة فيكون في كلامه تقسيم الشيء الى نفسه وغيره (قوله قد وقع الربط) من اقامة الظاهر مقام المضمير لطول الفصل ولئلا يلزم عمل ضمير المصدر في قوله بالعناد (قوله وأنه لا يصح الخ) عطف على العناد (قوله أي كل منهما الخ) بيان لتوقف الربط بين جزأها بالعناد (قوله صريحا) كافي المتصلة أو استلزاما كافي المنفصلة لانها تدل على العناد بين طرفيها وهذا يستلزم توقف ثبوت أحدهما على انتفاء الآخر في مانعة الجمع وتوقف انتفاء أحدهما على ثبوت الآخر في مانعة الخلو وتوقف ثبوت أحدهما على انتفاء الآخر وتوقف انتفاء الآخر في مانعة الخلو وهذا التقرير يعلم ان الشق الذي قبله أوفى لتعليل الشارح بالنظر لمانعة الجمع والشق الذي بعده أوفى بالنظر لمانعة الخلو وأن أمانعة الخلو فتجوز الجمع ويكون اجتماع الشقين تعليلًا لمانعتهما (قوله لان اتصال طرفيها) أي اقترانها صادقا ومعينة أي من جهة التحقق والمصاحبة ومعنى الاتصال من جهة الصدق أنه كما تحقق أحدهما تحقق الآخر ومعنى الاتصال من جهة المعية اجتماعهما أو اتصالهما وعدم التناهي بينهما وقد كرر الاتصال معية بعد ذكر الاتصال صدقا من ذكره لا يلزم بعد المتزوم وانما فسرنا الصدق بالتحقق لان الصدق في القضاء يعني التحقق كما انه في المفردات بمعنى الجمل (قوله ومثلها) بالجرح عطف على شرطية وأنت خبير بانه لا ضرورة لزيادة مثلها من حيث المعنى لان المماثلة في الربط الذي كور متحققة من جعل المنفصلة قسمين الشرطية كذا في حاشية شيخنا العدوي (قوله وفي قولنا) الضمير له وللمصنف لان بعض المقول مقوله وبعضه مقول المصنف أو الشارح فقط باعتبار انه أقربا للمصنف فاندفع ما قبل هنا (قوله الى أن تسميتها شرطية تجوز) أي في الاصطلاح وهذا لا يناسب ما قدمه من تعريف الشرطية بما يعي المتصلة والمنفصلة وحمل التعليق فيه على ما يصلح لهما لان تعريف الشيء انما يكون بما يدخل أفراده الحقيقية فقط ولهذا قال في الشرح الكبير لكن على هذا لا يصح ادخالها في تعريف الشرطية لان تعريف الشيء لا يكون شاملا لأفراده المجازية (قوله باعتبار الربط) أي بسبب اعتبار الربط يعني أن علاقة التجوز المشابهة في الربط كما صرح به في الكبير (قوله أوهى حقيقة اصطلاحية) هذا هو المناسب لما مر من ادخالها في التعريف ولم تكن لغوية لان الظاهر أن الشرط عند اللغويين توقف شيء على شيء صراحة (قوله لوجود حرف الانفصال فيها) قال السعد في شرح الشمسية اعلم أنه ليس كل ما يستعمل فيه أدوات الانفصال يجب أن يكون أحد المنفصلات الثلاث فقد قال في الاشارات وقد يكون غير الحقيقي أصناف أخرى غير مانعة الجمع ومانعة الخلو نحو رأيت اما زيدا واما عمر او العالم لما أن يعبد الله واما أن يقع الناس اه ذكروا غنيحي والشارح في كبيره فيما يأتي مع مناقشة لا يوسى في المثال الاول فانظره (قوله مثلا) أشار الى أن أداة الانفصال لا تنحصر في أمابل مثلهما تارة أو أو ونحوهما (قوله عدم الاجتماع في الصدق) هذا في المنفصلة مانعة الجمع وقوله أوفى الكذب في مانعة الخلو وقوله أوفى فيها معاني مانعتهما (قوله من المتصلة والمنفصلة) قال ابن يعقوب المشهور في الاصطلاح أن المتقدم هو مدخول أداة الشرط في المتصلة والتالي ما علق على مدخولها أو ما المنفصلة فلا تقدم

واحدة والانفصال عدم الاجتماع في الصدق أو في الكذب أو فيها معا كما يأتي (جزأهما) أي الجزء الاول والثاني من المتصلة والمنفصلة (مقدم وتالي) أي الجزء الاول في الذكر في المنفصلة

وفي الرتبة في المتصلة يسمى مقدما وان ذكر آخر في المتصلة والجزء الثاني كذلك يسمى تاليا وان ذكر أول في المتصلة فهو النهار موجود
ان كانت الشمس طالعة (٩٠) أما المنفصلة فلا ترتيب بين آخرها والآخر الذي ذكر فاهم ما ذكرته أولا فهو المقدم وأهم ما ذكرته

لها ولا تالي لان المعنى لا يختلف فيها بالتقديم والتأخير وقال في الكبير ما ملخصه ما اقتضاه كلام المصنف من
تسمية جزأى المنفصلة مقدما وتاليا هو ما صرح به بعض ضراح ايساغوجي والسيد الشريفي في شرح الخوارجي
والقطب بل اعتنى هو بترتيبها الذي كرى وجعلها تنعكس قال الا أنهم لم يعتبروه لعدم فائدته وظاهر كلام
السيد في المختصر وشرحه ان آخرها لا يسميان مقدما وتاليا بل صرح بذلك في شرحه على ايساغوجي وعليه
فلا تنعكس أصلا اه (قوله وفي الرتبة في المتصلة) لانه الملزوم والمعلق عليه ورتبة الملزوم والمعلق عليه
التقدم على الملزوم والمعلق وان آخر في الذي ذكر (قوله وان ذكر آخر في المتصلة) لم يقل فيها الايضاح (قوله
نحو النهار موجود ان كانت الشمس طالعة) قال السعد والقول بخذف الجزاء في مثل هذا انما هو باعتبار
النحاة اه وكأنه نكت على القطب حيث اقتضى كلامه ان المقدم لا يزال مقدما في اللفظ فانه قال والقضية
الاولى من الشرطية سواء كانت متصلة أو منفصلة تسمى مقدما للتقدمها في الذي كرى وعلى ما اقتضاه كلام القطب
درج ابن مرسوق في شرح الجبل حيث قال التحقيق أنه أي المقدم لا يزال مقدما في اللفظ اذ جواب الشرط أبدا
متأخرا والذي كرى رأول دليله هذا ومذهب أهل التحقيق في اللغة العربية اه وما ذكره السعدي يجب المصير
اليه ان كان قد علم من اصطلاح المناطقة ولا يعترض بمذهب النحاة لان مقصود المناطقة المعاني فلا حاجة الى
تفسير شيء يتم المعنى بدونه ولا سيما وهو قول الكوفيين والمبرد وأنجز زيد من النحويين قاله في الكبير (قوله
فلا ترتيب بين آخرها والآخر الذي ذكر) أقول قد يكون بينهما ترتيب معنوي كما اذا كان الخ-كم في أحدهما
اثباتا لشيء وفي الآخر نفيها فان رتبة اثباته مقدمة على رتبة نفيه اذ لا يعقل سلب شيء الا بعد تعقله كما تقدم
مرارا ونحو هذا الشيخ اما ان يكون انسانا واما ان يكون غير انسان ويمكن أن يجاب بأن الحصر اضافي بالنسبة
الى العناد وكأنه قال الا في الذي كرى في العناد أو المنفي الترتيب المعنوي للارزم في كل منفصلة فافهم (قوله
تلازم) أي تصاحب فهو من اطلاق الخاص وارادة العام بقرينة اطلاق الشامل للملزومية والاتفاقية في
قوله أما بيان ذات الاتصال ويحتمل أنه قول الاتفاقية منزلة لعدم لانها لا تخرج في القياسات فيكون التلازم على
حقيقته أي عدم صحة الانفكاك علة التلازم ههنا ليس من الجانبين داخلا في نحو كما كان الشيء انسانا
كان حيوانا مضمون التالى فيه وهو كون الشيء حيوانا لازما لمضمون المقدم وهو كون الشيء انسانا وليس كون
الشيء انسانا لازما لكونه حيوانا فالتماعل ههنا على غير باب بل بمعنى اللزوم و اضافته الى الجزأين ملازمة لهما
لكونه نسبة بينهما فتكون الاضافة بمعنى الادم أو يجعل الجزآن كالطرف للزوم فتكون بمعنى في والحاصل ان
المتصلة ما حكم فيها بحجة الثاني للاول كذلك في الكبير (قوله بصدق قضية) أي تحقها (قوله لعلاقة) أي
للاحاطة لعلاقة لما استعرفه (قوله توجب ذلك) أي توجب بصدق قضية على تقدير صدق أخرى (قوله يستلزم
المقدم التالى) أي يستلزم تحقق المقدم في نفس الامر تحقق التالى في نفسه وليس المراد الاستلزام في التعقل كما
لا يخفى حتى يراد أن كثيرا من الامثلة لا يلزم من تصور أحد الطرفين فيه تصور الآخر واعتراض كلامه بان هذا
لا يظهر فيما اذا كان المقدم مسببا عن التالى أو كلاهما مسببين عن آخر لان المسبب لا يستلزم سببا بعينه ولا مسببا
آخر (وأقول) يجاب بان في كلام الشارح اكتفاء أي أو يستلزم التالى المقدم أو شيء آخر اياهما بقرينة
بقية كلامه (قوله كالسببية) أي سببية المقدم للتالى أي كونه سببا له كفى المثال الاول أو سببية التالى
للمقدم كفى المثال الثاني أو سببية شيء آخر لهما كفى المثال الثالث (قوله وكالتضاييف) عطف على كالسببية
والتضاييف كون الشئيين بحيث لا يعقل أحدهما بدون تعقل الآخر ولا يتحقق أحدهما بدون تحقق الآخر
كالابوة والبنوة وان تقدمت ذات الاب على ذات الابن اذ تقدم الذات لا يستلزم تقدم الصفة (قوله أو كان
لاعلى وجه اللزوم) عطف على كان في قوله سابقا سواء كان على وجه اللزوم (قوله بما صر) أي بصدق
قضية على تقدير صدق أخرى (قوله للعلاقة) أي للملاحظة لعلاقة فلا يراد من أنواع العلاقة أن يكون

علاقة بين ناطقة الانسان وناطقة الحمار حتى يستلزم أحدهما الآخر بل اتفق انهما وجد معا وانما فسرنا التلازم
في كلام المصنف بالتصاحب ليشمل كلامه الاتفاقية فانها متصلة ولا تلازم بين آخرها

واعلم أن ما ذكره المصنف هو في الوجهة التي لا تنتمي اليها الحكم فيها بالخصبة وأما السالبة فتحو ليس أن كان هذا انسانا كان حجر او قسيمة ما متصلة
اولزومية اشباحها الموصفة والافهى ليس فيها اتصال ولا لزوم (وذات الانفصال) أي المنفصلة (٩١) (فون مين) أي كذب

(ما أو جبت تنافرا)
أي تنافيا وعنادا
(بينهما) أي المقدم
والتالي (أقسامها) أي
المنفصلة (ثلاثة فلتعلمها)
فالمنفصل اما (مانع
جمع) وهي التي حكم
فيها بالتنافي بين جزأها
صدقا نحو هذا الشيء
اما شجرة أو حجر وترتب
من الشيء والاخص من
نقيضة (أو) مانع
(خلو) وهي التي حكم
فيها بالتنافي بين طرفيها
كذبا نحو اما أن يكون
الشيء غير أبيض واما
أن يكون غير أسود
وترتب من الشيء
والاعم من نقيضه (أو)
مانع (هـ) أي مانع
الجمع والخلو والضمير في
الاصل مضاف اليه فلما
حذف المضاف انفصل
الضمير فقام مقام
المضاف المرفوع فارتفع
أي صار ضمير رفع
معطوفا على مانع جمع
ولا يصح كونه معطوفا
على المضاف اليه المتقدم
كما هو ظاهر فالمنفصلة
التي هي مانعة جمع
ومانعة خلو هي التي
حكم بالتنافي بين طرفيها
صدقا وكذبا وترتب
من الشيء ونقيضه نحو
اما أن يكون العدد

المقدم والتالي مسبيين عن سبب واحد ولا شك أن ناطقية الانسان وناطقة الجار مسبيين عن سبب واحد وهو
تعلق القدرة والارادة عندنا فيكون قولنا ان كان الانسان ناطقا فالجار ناطق لزومية مثل ان كان النهار
وجودا فالعالم مضيء أفاده الغنيمي واعلم أن الاتفاقية قسمان خاصة وهي ما حكم فيها بخصبة التالي للمقدم
في الوجود والعلاقة نحو ان كان الانسان ناطقا فالجار ناطق وعامة وهي ما حكم فيها بتحقيق التالي على تقدير تحقق
المقدم سواء تحقق المقدم بالفعل أو لم يكن محققا وكان بحيث لا ينافي تحققه تحقق التالي وكانت هذه أعم
لانها ما يجتمعان في المثال المتقدم ونحوه مما تحقق مقدمه بالفعل وتنفرد العامة فيما لم يتحقق مقدمه بالفعل
كقوله تعالى ولو أن ما في الارض من شجرة أقلام والبحر عده من بعدة سبعة بحر ما نفذت كلمات الله فقدمها
بممكن الوقوع لكنه لم يقع وتاليا هو ما نفذت كلمات الله واقع مستمرا لا ينافيه ولا يرفعه تقدير وقوع المقدم
فهو ثابت على حال كذا في الكبير (قوله أن ما ذكره المصنف) أي في تعريف المتصلة بدليل تعليله لكن
ما سيذكره الشارح من التجوز يجري في تسمية السالبة شرطية لانه لم يحكم فيها بالتعليل بل بسالبه فكان ينبغي
التنبية على هذا أيضا (قوله أولزومية) عطف خاص على عام وكان عليه أن يزيدا واتفاقية لان تسمية
السالبة الاتفاقية بالاتفاقية لمشاها أيضا للموجبة الاتفاقية والافهى ليس فيها اتفاق بل سالب الاتفاق
(قوله لمشاها للموجبة) أي في تركيب الطرفين والاشتمال على أداة الشرط وصرح كلامه أن تسميتها
بذلك من باب الاستعارة ويحتمل أن ذلك حقيقة عرفية وعلى هذا يكون المعنى ما أو جبت تلازم الجزأين اثباتا
أو نفيًا (قوله ليس فيها اتصال ولا لزوم) أي بل سلب الاتصال ولا لزوم (قوله ما أو جبت تنافرا) اعلم أن
التنافر بين الطرفين اما أن يكونا انهما في المنفصلة العنادية وهي التي تعرض لها الشارح أو مجرد اتفاق
العنادية بينهما في الوجود فهي المنفصلة الاتفاقية ولو تعرض لها الشارح كما تعرض للاتفاقية المتصلة لكان
أحسن وتقسم أيضا الى الاقسام الثلاثة الحقيقية كقولنا في شخص أسود كاتب اما أن يكون هذا أبيض
أو كاتبًا وممانعة الجمع كقولنا فيه اما أن يكون هذا أبيض أو لا كاتبًا وممانعة الخلو كقولنا فيه اما أن يكون
هذا لا أبيض أو كاتبًا (قوله فالمنفصل اما مانع جمع) اشار الشارح الى أن المصنف انما ذكر مانع جمع
باعتبار أن أو بل المقسم الذي هو القضية المنفصلة بالخبر فكانه قال الخبر المنفصل اما خبر مانع جمع الخ (قوله
وهي التي) أنت لراعاة الخبر أولتا ويل الخبر مانع الجمع بالقضية الممانعة الجمع كما هو المشهور في التعبير
(قوله صدقا) أي في الصدق أي التحقق أي أنه مما لا يصدقان في محل واحد أعم من كونهما مرتفعان
عنه أو لاجريان المتز على أعمية مانعة الجمع وأعمية مانعة الخلو من مانعتهما كجستعرفه ولا ينافي ذلك قوله
بعد وترتب من الشيء والاخص من نقيضه لان المعنى وقد ترتب كك وبمثل ذلك يقال في مانعة
الخلو (قوله وترتب من الشيء والاخص من نقيضه) فان الشجرة نقيضة لاشجرة والحجر أخض من لاشجر
وكذا الجبر قبيضة لاجبر والشجر أخض من لاجبر (قوله كذبا) أي في الكذب أي الانتفاء أي انهما
لا يرتفعان عن المحل أعسم من أن يجتمعا في نفسه أو لا الماسر (قوله وترتب من الشيء والاخص من نقيضه) فان
غير أبيض نقيضه أبيض وغير أسود أعسم من أبيض وكذا غير أسود نقيضه أسود وغير أبيض أعسم من أسود
والقاعدة أن أطراف مانعة الخلو نقائص أطراف مانعة الجمع (قوله أي صار ضمير رفع) وان شئت قلت
أي صار في محل رفع والقصد دفع توهم انه اعر برفعها (قوله كما هو ظاهر) قال في الكبير لانه يلزم عليه أن
يكون حجر ورامن فصل او ضمير الجر لا يكون الامتصلا (قوله هي التي حكم بالتنافي بين طرفيها صدقا وكذبا)
قال في الكبير واعلم ان التعاريف السابقة شاملة للصادق والكاذب لان الحكم بالتنافي ان كان مطلقا
وذلك بان يحكم به بين الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه أو الاخص من نقيضه أو الاعم من نقيضه كانت صادقة
وان كان غير مطلقا كما اذا حكم به بين الشيء ومساويه أو الاعم منه أو الاخص منه مطلقا أو من وجه كانت

زواج أو غير زوج أو من الشيء والمساوي لنقيضه كقولنا العدد امار وج والما فردا فها هذه النقيضة لا يجتمعان ولا يرتفعان (وهو) أي
مانعهما (الحقيقي)

لاول اسمها على منع
الخالو عن طرفيها بمعنى
انهم لا يكذبان معا
والثالثة حقيقة لان
التنافي بين طرفيها اتم
منه في الاخرين
(الاخص) من الاولين
(فاعلا) فكل حقيقة
يصدق عليها انما مانعة
جتم وانما مانعة لا
دون العكس فجتتم
الثالثة في نحو العدد
اماز وج أو فرد وتنفرد
مانعة الجتم بنحو اما أن
يكون الشيء أبيض أو
أسود ومانعة الخلو بنحو
اما أن يكون الشيء غير
أبيض أو غير أسود
ولكل من مانعة الجتم
و مانعة الخلو تفسير
آخر اخص مما ذكر
فان أردته فرد في آخر
كل من تفسيرهما
المتقدمين كلمة فقط
فنتكون الحقيقة
مباينة لكل منهما بهذا
التفسير وهذا في
المنفصلات الموجبات
واما السوالب فتسميتها
مانعة جتم أو مانعة خلو
أو حقيقة تجوز
لشامخها موجباتها أو
حقيقة اصطلاحية والا
فهى تسلب منع الجتم
أو منع الخلو أو منعها
نحو ليس اما أن يكون

كاذبة نحو اما أن يكون الشيء انسانا أو ناطقا اه ومنه يعلم ان قول الشارح في كل قسم من الاقسام الثلاثة
وتتر كسب من كذا وكذا بخصوص بالصادق (قوله وتسمى القضية حينئذ حقيقة) أقول الاولى التعبير
بغاء التفر يع أو أى التفسيرية فافهم (قوله في الاخرين) أقول وبتفتح الخاء ولو قال في الاخرين
لناسب قوله الاولى والثانية (قوله الاخص) أى مطلعا من الاولين هذا على التعريفين السابقين لمانعة
الجتم ومانعة الخلو اما على تعريفهما المزيدي آخر كل منهما لفظ فقط فالحقيقة مباينة لهما كما سبذ كره
الشارح ثم على ما ذكره المصنف تكون النسبة بين مانعة الجتم ومانعة الخلو العموم والخصوص الوجهى
فجتتم معان في الحقيقة وتنفرد مانعة الجتم في نحو هذا الشيء اما أبيض أو أسود ومانعة الخلو في نحو هذا الشيء
اما غير أبيض واما غير أسود (قوله وهذا في المنفصلات الموجبات) أى ما تقدم من تعريف المصنف المنفصلة
بما أوجبت تنافرا ومن تسمية أقسامها بما نعت الجتم ومانعة الخلو ومانعتها ومن أن الحكم فيها بالتنافى
(قوله أو حقيقة اصطلاحية) قال في الكبير لكن التعريف السابقة لم تشملها اه (وأقول) يمكن جعلها
شاملة لها بان المراد بقولنا ما حكم فيها بالتنافى أى اثباتا أو نفيا (قوله والا) أى والانتقال باحد الوجهين بل
فلا حقيقة لغوية لم يسلم لنا انما تسلب الخ (قوله فهى) أى السوالب تسلب معنى الجتم أى يساب
فيها ذلك فالاسناد مجازى (قوله فيصيح التمثيل بهذه الثلاثة) اما لمانعة الجتم فباعتبار انها تسلب التنافى
بين كون الشيء انسانا وكونه ناطقا فى الصدق لانها يجتمعان صدقاً في زيد مثلاً واما لمانعة الخلو فباعتبار أنها
تسلب التنافى بينهما فى الكذب لانها يجتمعان كذبا فى الجار مثلاً واما الحقيقة فباعتبار انها تسلب التنافى
بينهما فى الصدق والكذب لانها يجتمعان فى زيد يرتفعان فى الجار كذا قررره شيخنا الشارح بدرسه
واستشكله بعض بانه تقدم ان الحقيقة تتركب من الشيء ونقيضه أو المساوى لنقيضه ومانعة الجتم من
الشيء والاخص من نقيضه ومانعة الخلو من الشيء والاعم من نقيضه والانسان والناطق متساويان فكيف
يصح التمثيل بهذه القضية للثلاثة وأقول هذا غلط محض لان ما ذكر في الموجبة لافى السالبة والالم تصدق
سالبه قط كما لا يخفى (قوله نحو العدد اما زائد أو ناقص أو مساو) العدد هو مساوى نصف مجموع حاشيته
القرينتين أو البعدين على السواء مثلاً الثمانية لها حاشيتان قرينتان وهما العدد الذى قبلها وهو سبعة
والذى فوقها وهو تسعة ومجموعهما ستة عشر والثمانية نصفها وحاشيتان بعديتان وهما ستة وعشرة ومجموعها
سبعة عشر والثمانية نصفها وعلى هذا فاقس وان شئت قلت العدد ما تألف من الاحاد وعلى كل فالواحد
ليس بعدد واطلاق الحساب عليه اسم العدد مجاز من تسمية الجزء باسم كله وبذلك يندفع الاعتراض على كون
القضية المذكورة منفصلة حقيقة بار تفاع أطرافها فى الواحد والعدد على ثلاثة أقسام زائد وهو ما زاد
عليه مجموع كسوره الصحيحة كائنى عشر فان لها نصفاً وهو ستة وثلاثا وهو أربعة وسدسا وهو اثنان وربعاً
وهو ثلاثة ومجموعها خمسة عشر وهى زائدة عليها واعلم ان المتصف بالزيادة حقيقة لغوية انما هو مجموع
الكسور لا العدد فاطلاق الزائد على العدد وان كان حقيقة عرفية تجازع على من وصف الشيء بوصف
مصاحبه وقيل لغوى من تسمية الجزء باسم كله وناقض وهو مانعة مجموع كسوره الصحيحة عنه كالاربعة
فان لها نصفاً وهو اثنان وربعاً وهو واحد ومجموع الاثنين والواحد ثلاثة وهى ناقصة عن الاربعة وفى اطلاق
الناقص على العدد ما مر ومساو وهو مساو له مجموع كسوره الصحيحة كالسبعة فان لها نصفاً وهو ثلاثة
وثلاثا وهو اثنان وسدسا وهو واحد ومجموعها ستة وهى مساوية للاصل الذى هو السبعة واعلم ان ما شينا عليه
من تعاريف الاقسام الثلاثة بما مر ومن اسناد الزيادة والنقص والمساواة فى التعاريف الى الكسور هو
المشهور وقيل العدد انما زاد على المجتمع من كسوره والناقص مانعة عنه والمساوى مساواه كذا فى
بعض حواشى الفهرى (فان قلت) برء احد عشر وثلاثة عشر وسبعة عشر ونحوها من الاعداد التى ليس
لها كسور صحيحة (قلت) الكلام فى العدد الذى له كسور صحيحة فلا يرد ما ذكر (قوله فهى بحسب

الحقيقة مؤلف من جزأين فقط (لان تركبها من الشيء ونقيضه والشيء ليس له إلا نقيض واحد والمساوي
لنقيضه وهو وان كان قديما تعددا فقط كفي المثال المذكور واحد معنى فان المساوي لنقيض الزائد مجموع
ناقص ومساو الذي هو بمعنى غير زائد ولا غير الوتر كبت من ثلاثة أجزاء في الحقيقة وصدق الاول وكذب
الثاني فالثالث ان صدق لم يعاند الاول وان كذب لم يعاند الثاني (قوله أما مانعة الجمع) قال في الكبير لان
الركب من جزأين كل منهما أخص من نقيض الآخر لا بد أن ينفرد ذلك النقيض في محل آخر حقيقة العموم
اذ لا يوجد في هذا الجزء لانه نقيضه ولا ينحصر في الجزء الآخر لانه أعظم منه فصح الاقتصار على جزأين تارة
والاثنيان باكثر تارة أخرى وكذا مانعة الطول لانها أبدام مركبة من نقائص أجزاء مانعة الجمع وانما خبر وفي
تعريف مانعة الجمع ومانعة الطول بطرفين لانهما أقل ما يتحققان به فاذا علم الحكم بين الطرفين علم بين
الاكثر قال السعد والحق اننا اذا اعتبرنا الظاهر فالحقيقة أيضا قد تتركب من أكثر من جزأين كقولنا
اللفظ المستعمل اما اسم أو كلمة أو أداة وان رجعنا الى التحقيق فالمنفصلة مطلقا لا تتركب الا من جزأين
لانها تتحقق بانفصال واحد والنسبة الواحدة لا تكون الا بين شيئين فعند زيادة الأجزاء تعدد المنفصلات
فاذا قلنا اللفظ المستعمل اما اسم أو كلمة أو أداة فهي حقيقة قمتان على انه اما اسم أو غيرهما أو كلمة
أو غيرهما وهو الاداة واذا قلنا اما أن يكون هذا الشيء شجرة أو حجرا أو انسانا فهي ثلاث منفصلات
مانعات الجمع واذا قلنا اما أن يكون هذا الشيء شجرة أو لا شجرة أو لا انسانا فهي ثلاث منفصلات مانعات
الخلو باعتبار الانفصال بين كل جزأين اه وانما كانت مانعة الجمع السابقة في التحقيق ثلاث منفصلات
لان منع الجمع حاصل بين الشجر والحجر وبين الانسان وبين الحجر والانسان اه ببعض تصرف
(قوله على وضع معين) أي جاريا على وضع معين أي حالة معينة ككون المجيء مقيدا بخصوص الآن
أو بخصوص الركوب مثلا والحاصل ان الأوضاع في الشرطية كالأفراد في الجملة (قوله والافان
ذكر في الخ) اعترض بان ظاهره ان الكمية الجزئية والاهمال لا تجري في المخصوصة وليس كذلك بل
يجري فيها ما ذكر كما هو صريح كلام السنوسي في المختصر حيث قال متناوضا وشرحا وتكون أي الشرطية سواء
كانت مخصوصة أو غير مخصوصة مهيمنة ومسورة كلية وجزئية موجبات باثبات الزوم أو العناد ومالبات
برفعها ما فتكون الاقسام ستة في كل من المخصوصة وغير المخصوصة فالجموع اثنا عشر قسمها اه قال اليوسي
قوله فالجموع اثنا عشر قسمها هي متمصلات وست منفصلات أما المتمصلات فهي مخصوصة كلية نحو كما
جئتني راكباً أو كرمك ومخصوصة جزئية نحو قد يكون اذا جئتني اليوم أو كرمك ومخصوصة مهيمنة نحو
ان جئتني راكباً أو كرمك وغير مخصوصة كلية نحو كما جئتني أو كرمك أو جزئية نحو قد يكون اذا جئتني
أو كرمك أو مهيمنة نحو ان جئتني أو كرمك وأما المنفصلات فمخصوصة كلية نحو دائما ما أن تكون
وأنت حي عالما أو جاهلا أو جزئية نحو قد يكون اما أن تكون وأنت حي عالما أو جاهلا أو مهيمنة نحو اما أن
تكون وأنت حي عالما أو جاهلا أو غير مخصوصة كلية نحو دائما ما أن يكون العدد زوجا أو فردا أو جزئية
نحو قد يكون اما أن يكون العدد زوجا أو فردا أو مهيمنة نحو اما أن يكون العدد زوجا أو فردا هذا كله من غير
اعتبار الكيف اما ان اعتبر كانت أربعة وعشرين من اثنا عشر موجبات ومثلها سواب اه بالحرف وأقول
ما مشى عليه الشارح احدي طريقتين للمناطقة كذا كره في الكبير حيث قال بعد جريانه على ما في هذا
الشرح الصغير مانعه وفي كلام الامام السنوسي ما يفيد ان الكمية وغيرها أقسام للمخصوصة كما انها أقسام
لغير المخصوصة ثم قال وهذه الطريقة غير الطريقة التي ذكرناها أولا اه (قوله على تعميم جميع الأوضاع
الممكنة) أي الممكنة الاجتماع مع المتقدم كفي الكبير قال وانما قيسنا الأوضاع بإمكان الاجتماع مع المتقدم
لانه لو لا ذلك لما صدقت شرطية كلية أبدا لان من الأوضاع نقيض التالي أو ضده فلا يصح استلزام المقدم
التالي اذ لا يستلزم الشيء النقيضين ففي كما كان زيدا انسانا كان حيوانا واعتبرنا كون زيد غير حساس ولا
مفكر بالارادة لاستلزام غير الحيوانية فالواستلزام الحيوانية مع ذلك لا يستلزم النقيضين ولا يقال ان الشرطية

الحقيقة مؤلف من
جزأين فقط والاصل
العقد اما زائد أو غير
زائد فحذف غير زائد
وعبر عنه بنقص أو
مساو لانه بمعناه فالعناد
حقيقة انما هو بين
الزائد وغيره اما مانعة
الجمع فتألف من
أكثر من جزأين حقيقة
وكذا مانعة الطول واعلم
ان الشرطية ان كان
الحكم فيها على وضع
معين فمخصوصة نحو
ان جئتني الآن
أو كرمك وزيدا الآن
اما كاتب أو غير كاتب
والافان ذكر فيها ما يدل
على تعميم جميع
الأوضاع الممكنة فكلية

فهذه نحو أن كان هذا
إنسانا كان حية وانا
واما أن يكون العدد
زوجا أو فردا وسور
الشرطية السكينة اذا
كانت متصلة موجبة
كلها ومنحوها معها
كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وان
كانت منفصلة موجبة
دائما نحو دائما اما أن
يكور العدد زوجا أو
فردا وان كانتا السكتين
ليس البتة نحو ليس
البتة اذا كان هذا
إنسانا كان حجر او ليس
البتة اما أن يكون
الشيء إنسانا أو ناطقا
وسور الجزئية ان كانت
موجبة متصلة أو منفصلة
قد يكون نحو قد يكون
اذا كان الشيء حيوانا
كان إنسانا وقد يكون اما
أن يكون الشيء حيوانا
أو فردا وان كانت
سالبة متصلة قد لا يكون
وليس كلها ونحوهما
نحو ليس كلها كان
الشيء حية وانا كان
ناهقا وان كانت سالبة
منفصلة ليس دائما وقد
لا يكون نحو قد لا يكون
اما أن يكون الشيء
حيوانا أو ناهقا وكل
من المتصلة والمنفصلة
تتألف من جنات أو
من شرطيات أو منهما
وأما انتها وبيان أقسامها

على سبيل الفرض اذا لم يكن الفرض مع النقيضين وقس على ذلك المنفصلة اه وقال أيضا لا يشترط أن تكون
تلك الاوضاع ممكنة في نفسها بل أن يمكن اجتماعها مع المقدم لو وقعت فاذا قلنا كلما كان الحجر إنسانا كان
حيوانا كان لزوم حيوانية الحجر لانسانية ما يتامع كل وضع يمكن اجتماعه معه من كونه ناطقا أو كاتب او صاحب
وفي أي زمان ومكان وهذه الاوضاع تتجامع الحجر لو كان إنسانا اه (قوله أو بعضها) عطف على تعميم
(قوله والافهملة نحو ان كان الخ) مثل ان اذا ولو فاطلاق الثلاثة اهمال في المتصلة كما ان اطلاق اما اهمال في
المنفصلة (قوله كلما ومهما) اما كلما فهي في الاصل لتعميم الافراد ثم جعلت لتعميم الاوضاع لا كتسابها
الظرفية من الحين المضافة هي اليه في الاصل النائب عنه ما واما مهما فهي في الاصل اسم شرط لما لا يعقل فهي
لتعميم الافراد فتصلح سور السكينة الحلية قال السعد وهم نقلوها الى عموم الاوضاع وجعلوها سور السكينة المتصلة
قال اليوسى والاقر بان جري على ما جوزه بعض النحويين من وقوعها نظرا للاستدلال بنحو قوله

وانك مهما تعاط بطئك سؤله * وفرجك نالا منتهى الذم أجمعاً

وأما ادعاء النقل مع تصريح جهور علماء العربية بان مهما اجتفتي أكرمك لحن فقير مرضى لا يقال لاهل كل
فن أن يصطلحوا على ما شاءوا ولا يجزى في الاصطلاح لانا نقول ليس هذا من اللفاظ التي يصطلح عليها ويتأدى
بها المعاني المذكورة في الفن وتكون قاصرة عليه كالحذر الرسم بل من الامور السكينة العامة التي ترى ان
هذه القضايا التي يذكرونها وأسوارها لا يعنون بها قضايا مصنوعات ولا أسوارا محدثات بل هي الحكم العربية
بحيث كلما وجدت في أي فن بحث فيها هذه الاحكام والمغرب للفن من حيث هو مغرب لا يكون له محسد عن
لغة العرب ولا مرام ورامهم اه كذا في الكبير ببعض تصرف وكان على الشارح أن يزيد ونحوهما
لعدم انحصار سور الموجبة المتصلة فيها بل منه متى وأبان (قوله دائما) خلافا لمن توهم انها جهة الشرطية
المنفصلة كما تقدم ومثل دائما على كل حال أبدا (قوله ليس البتة) بقطع الهمة أي ليس أبدا وأصلا وقد ذكر
الشارح من الاسوار المشتركة ثلاثة ناليس البتة وهي مشتركة بين المتصلة والمنفصلة السالبتين السكيتين
وقد يكون وهي مشتركة بين المتصلة والمنفصلة الموجبتين الجزئيتين وقد لا يكون وهي مشتركة بين المتصلة
والمنفصلة السالبتين الجزئيتين (قوله ونحوهما) كليس مهما وليس متى (قوله وأما انتها وبيان أقسامها
مذكورة في المطولات) ببيان ذلك ان الشرطية متصلة كانت أو منفصلة تنقسم باعتبار اتحاد نوع طرفيها
واختلاف أقسامها لانها اما ان تتألف من قضيتين حائيتين أو من متصلتين أو من منفصلتين أو من مختلفتين وهذا
الاعتبار تنقسم المتصلة تسعة أقسام والمنفصلة ستة أقسام أما أقسام المتصلة التسعة فالاول منها مركب من
حليتين نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الثاني من متصلتين نحو متى كان كلما كان هذا الشيء
إنسانا كان حيوانا فهو كلما يمكن حيوانا لم يكن إنسانا الثالث من منفصلتين نحو متى كان دائما اما أن يكون
العدد زوجا أو فردا دائما اما أن يكون منقسمين متساويين أو غير منقسمين بها الرابع من حلية ومتصلة
والحلية مقدمة نحو متى كان طلوع الشمس له لوجود النهار فكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
الخامس من متصلة وحلية والمتصلة مقدمة نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود
النهار لازم لطلوع الشمس السادس من حلية ومنفصلة والحلية مقدمة نحو كلما كان هذا العدد أفهوا ما زوج
أو فرد السابع من منفصلة وحلية والمنفصلة مقدمة نحو كلما كان هذا اما زوجا أو فردا فهو عدد الثامن
من متصلة ومنفصلة والمتصلة مقدمة نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائما اما
أن تكون طالعة واما أن لا يكون النهار موجودا التاسع من منفصلة ومتصلة والمنفصلة مقدمة نحو متى كان
دائما اما أن تكون الشمس طالعة واما أن لا يكون النهار موجودا وكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وأما أقسام المنفصلة الستة فالاول منها مركب من حليتين نحو لاما أن يكون العدد زوجا أو فردا الثاني من
متصلتين نحو لاما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما قد لا يكون اذا كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود الثالث من منفصلتين نحو لاما أن يكون هذا العدد اما زوجا أو فردا واما أن لا يكون

أما زواجاً أو فرداً الرابع من جملة ومنصلة نحواً إما أن لا يكون طلوع الشمس عليه لو جود النهار وإما أن يكون
كلها كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الخامس من جملة ومنصلة نحواً إما أن يكون هذا ليس عدداً وإما
أن يكون أما زواجاً أو فرداً السادس من منصلة ومنصلة نحواً إما أن يكون كلهما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وإما أن يكون إما أن تطلع الشمس أو يوجدها فهذه أقسام المتصلة وأمثالها وأقسام المنفصلة
وأمثالها ولم يجعلوا أقسام المنفصلة تسعة كإقسام المتصلة مع تأني ذلك باعتبار انقسام الرابع إلى ما قدم فيه
الجملة على المتصلة وإما كان بالعكس وانقسام الخامس إلى ما قدم فيه الجملة على المنفصلة وإما كان بالعكس
وانقسام السادس إلى ما قدم فيه المتصلة على المنفصلة وإما كان بالعكس لعدم الترتيب الطبيعي بين طرفي المنفصلة
وان كان فيها ترتيب ذكرى فافهم (خاتمة) ما مر من أن المراد بالمتصلات والمنفصلات اثبات لزوم أو العناد
أو رفعهما فقط مذهب المناطقة وأما أهل العربية فزعم السعد تبعاً لظاهر التخصيص والمفتاح أنهم في الفون في
ذلك وأبدى فرقاً بين مذهبي الفريقيين بأن أداة الشرط عند أهل العربية إنما هي مقيدة لحكم الجزاء مثل المقول
ونحوه حتى أن نحواً جئتني أكرمك معناه أكرمك وقت مجيئك أي ونحو كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود معناه أيضاً عندهم الحكم بوجود النهار في جميع أوقات الطلوع فالحكم كونه هو الوجود والمحكم
عليه هو النهار وأما عند المناطقة فعندها الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالحكم كونه عليه طلوع
الشمس والمحكم كونه له لوجود النهار قال شيخنا العلامة البيهقي وهو دقيق غدير أن فيه بحثاً وهو أنه لو
كانت جملة الجزاء مقيدة بما هو كالطرف لم أن تكون عندهم مستقلة بالاقادة كسائر الجمل المقيدة
بالظروف اللهم إلا أن يقال لا يلزم مساواة المشبه للمشبه به من كل وجه أو الفعلة قد يعرض لها ما للعمدة من
توقف الفائدة عليها وفيه بعد ذلك نظر وأيضاً قد نحواً أسلم زيد دخل الجنة وإن ارتد دخل النار وإن أوصى
بشيء في صحته نفذ بعد موته بمسالم يقع فيه الجزاء عند وقوع الشرط وهو كثير ولا يفهم من نحو هذا إلا التعليق
عند من أنصف كذا في الكبير (قوله على غير الموجهات) أي على أحكام غير الموجهات إذ لم يذ كر نقائص
الموجهات ولا عكوسها

(فصل في تعريف وأحكام التناقض)

أشار إلى التعريف بالبيت الأول وإلى الأحكام ببقية الآيات (قوله وقد موه على العكس) ووجه الحاجة
إليهما أن إقامة الدليل في بعض المواضع على المقصود لا يمكن فيقام على إبطال نقيضه أو على صدق معكوسه فإذا
أبطل أحد النقيضين كان لا يخرج حقاً وإذا صدق المعكوس صدق العكس إذ يلزم من صدق الملمز وم صدق
اللازم كقوله بعض ضرر وب الأشكال غير الأول اليه بالعكس وكما الاستدلال على صدق بعض الحيوان
إنسان بطلان نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بإنسان أفاده في الكبير (قوله لأنه يعلم سائر القضايا) ولتوقف
العكس عليه في الجملة لأن من طرق إثبات العكس الخلف وهو ضم نقيض العكس مع الأصل ليستلزم المحال كان
يقال عكس كل إنسان حيوان بعض الحيوان إنسان لأنه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان
بإنسان يضم كبرى إلى الأصل صغرى هكذا كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بإنسان ينتج سائر الشئ عن
نفسه ولا خال إلا من نقيض المطالب فالطالب حق (قوله بخلاف العكس) أي فإنه لا يعلم سائر القضايا لأنه
ليس للشرطية المنفصلة عكس أصلاً على الصحيح ولا للسالبة الجزئية ولا للسالبة المبهمة كما سيأتي (قوله إثبات
الشئ ورفعها) شامل للتناقض بين المشردين كقولنا إنسان لا إنسان والتناقض بين القضيتين (قوله إرادة
مفهوم هذا اللفظ) أي حقيقة ومعناه وهذا يعني قول غيره إرادة الجنس (قوله وهو شئ معين) أي وإن
عبر عنه بنكرة فهو معرفة معنى (قوله وقال المصنف التفصيل) أي تفصيله فيما يأتي إلى تناقض بين
تخصيصيين وتناقض بين مبهمتين إلى غير ذلك وإنما سنده الشارح ليعبر أن عهده لأن فيه نظراً إذا التفصيل
المسوغ هو الذي في جملة النكرة الواقعة مبتدأ وهذا التفصيل في كلام آخر إذ ليس في جملة النكرة إلا
التعريف (قوله كز بدلازب) اختلاف الإيجاب والافان مفهوم زيدا إيجاب ومفهوم لازب سلباً فاختلافهما

على غير الموجهات كما
هو دأب المختصرات فن
جملة الأحكام التناقض
وقد أخذ فيه فقال
(فصل في) تعريف
وأحكام (التناقض)
وقدموه على العكس
لأنه يعلم سائر القضايا إذ
كل قضية لها نقيض
بخلاف العكس فان
بعض القضايا لا يعكس
وهو لغة إثبات الشئ
ورفعه واصطلاحاً
ما عرفه المصنف بقوله
(تناقض) مبتدأ
والمسوغ إرادة مفهوم
هذا اللفظ وهو شئ
معين وقال المصنف
التفصيل (خالف)
بضم الخاء اسم مصدر
أي اختلاف (القضيتين)
يخرج عنه اختلاف
المفردين كز بدلازب
والمفرد والقضية
كز بدو عروقاً

واختلاف غير القضايا
من المركبات الانشائية
وغیرها ودخل
اختلافها بالعدول
والتحصيل كزید قائم
زیده ولا قائم فان
المحمول في الاولى قائم
وفي الثانية لا قائم لان
بحرف العدول جزء من
المحمول والاختلاف
بالوضع والمحمول
والزمان والمكان والقوة
والفعل والجزء والكل
والآلة والعلّة والتميز
والمفعول الى غير ذلك
مع اتفاق الكيف
فأخرج جميع ذلك
بقوله (في كيف) أي
ايجاب وسلب (وصدق
واحد) من القضيتين
وذکر واحدا لانهما
بمعنى القولين والواو
للحال أي والحال ان
صدق احدهما
وكذب الاخرى (أمر
قني) أي تبسّع دائما
يعني انه يكون أمرا
مطردا فأخرج القضيتين
المتلفتين في الكيف
وليست بينهما الحالة كما
اذا جاز صدقهما أو
كذبهما كانا مختلفا
في الموضوع أو المحمول
أو الزمان أو المكان أو
القوة والفعل أو الجزء
والكل أو الآلة أو
العلّة الى غير ذلك مع
اختلافهما بالايجاب
والسلب نحو زید قائم
غير وليس بقائم وكذا

لا يسمى في الاصطلاح تناقضا لان أهل هذا الفن لا عرض لهم اصاله في المفردات فلهذا خضع التناقض في
اصطلاحهم بما بين القضايا وكون اختلاف المفردين السابق لا يسمى اصطلاحا تناقضا هو ما صرح به في الكبير
وفي كلام بعضهم ما يفيد انه يسمى بذلك اصطلاحا وانما أخرجه هنا من تعريف التناقض لان الكلام هنا في
أحكام القضايا ولا نهام مطمح نظرهم اصاله (قوله واختلاف غير القضايا) أعاد المضاف لبعد العهد بذكره
أولا (قوله من المركبات الانشائية) نحو قولهم لا تقوم وغیرها كالمركبات الاضافية كغلام زید وثوب عمرو
والتمهيدية كحيوان ناطق وجوهر فرد (قوله حرف العدول) من الاضافة لادنى ملازمة أي حرف الساب
الذي عدل به عن استعماله الاصلی (قوله والاختلاف بالموضوع) كزید قائم عمرو قائم وقوله المحمول كزید
قائم زید كاتب وقوله والزمان كزید جالس اليوم زید جالس غدا وقوله والمكان كزید جالس في المسجد زید
جالس في السوق وقوله والقوة والفعل كقولنا الجرف في الدن مسكر بالقوة الجرف في الجوف مسكر بالفعل ولا
يضر وجود اختلاف المكان أيضا وقوله والجزء والكل كقولنا الزنجي أبيض بعض الظاهر الزنجي أسود
كل الظاهر ولا يضر وجود اختلاف المحمول أيضا كذا مثل ولا يخفى ما فيه اذ ليس كل ظاهره أسود لبياض
اسنانه وأظفاره وبعض عينيه ولعلهم أرادوا بالبعض في المثال الجزء القليل وبالكل فيه الجزء الغالب والاوّل
عند التمثيل يزيد حسن وجهاز بدحسن كالأعداد والقوة والفعل وحده واحدة وكذا الجزء والكل لان
اختلاف القضيتين لا يتصور في كل من الأربع على انفراده كذا قيل (وأقول) يرد عليه نحو زید طويل
عنقار يذو يذو وقوله والآلة كزید كاتب بالقلم الحديد يذو كاتب بالقلم غير الحديد وقوله والعلّة
كالبيت زير بنور الشمس الميت زير بنور السراج وقوله والتميز كطاب محمد بن محمد فاطم محمد بن محمد فاطم
والمفعول كضرب زید ضرب زید بذكره وقوله الى غير ذلك كالحال نحو جاز يذو كجاءه يذو ضاحكا
(قوله مع اتفاق الكيف) طرف متعلق بمحذوف حال من اختلافهما والاختلاف في قوله ودخل اختلافهما
الى ان قال والاختلاف بالموضوع أي حالة كونهما كائنين مع اتفاق الكيف يعني أن قول المصنف خلف
القضيتين يشمل اختلافهما بالكيف واختلافهما بغيره مما تقدم وهذا ليس تناقضا فخرجه بقوله في كيف
فالتمهيد بقوله مع اتفاق الكيف لاجل قوله فأخرج جميع ذلك بقوله في كيف (قوله أي ايجاب وسلب) قال
في الكبير واما الحكم فهو السكينة والجزئية (قوله وذکر واحدا) أي أي به لفظا مذكرا والقياس تأنيثه
لوقوعه على احدهما من القضيتين لانهما بمعنى القولين والقول مذکر (قوله والواو للحال) أي من القضيتين
وانما جعلها للحال لم يجعلها استثنائية ليكون قيدا من قيود التعريف بالداخله فيه بخلافه على جعلها استثنائية
(قوله وكذب الاخرى) أشار الى أن في كلام المصنف كنفاء (وأقول) يرد عليه أن الخبر حينئذ يصير غير
مطابق لكونه مفردا والمبتدأ متعددا ويجاب بان المبتدأ وان تعدد لفظا واحدا في الحقيقة لان المقصود مجموع
صدق احدهما وكذب الاخرى أي الهيئة المجتمعة منهما (قوله أي تبسّع) تفسير بالمعنى اللغوي ولعله أخذ
قوله دائما من الاطلاق لان الشيء اذا أطلق انصرف الى الكامل وقوله يعني الجزئيات للمعنى المراد هنا (قوله
واو متا بينهما الحالة) أي المة مقدمة وهي اطراف صدق احدهما وكذب الاخرى ودخل في هذا النفي أربعة
أقسام الاول ما احتمل صدقهما وكذبهما بان اختلافهما في الموضوع أو المحمول أو نحوهما ومثله الشارح بنحو
زید قائم عمرو وليس بقائم الثاني ما وجب كذبهما ومثله بنحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان
الثالث ما وجب صدقهما ومثله بنحو بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان الرابع ما كان صدق
احدهما وكذب الاخرى ليس باطل راد بل كان اتفاقيا ومثله بثلاثة أمثلة كائنين كقولنا كل انسان
حيوان ولا شيء من الانسان حيوان وجزئيتين كقولنا بعض الانسان حيوان بعض الانسان ليس
بحيوان وشخصيتين كقولنا زيد انسان زيد ليس باطلاق (قوله كانا مختلفا في الموضوع) سب ذكر
الشارح بمثاله وقوله أو المحمول نحو زید قائم زيد ليس بضاحك ولا يخفك استخراج بقية الامثلة مما
قرمناه قريبا (قوله وكذا بنحو كل الخ) اسم الاشارة راجع الى ما جاز صدقهما وكذبهما وفصل بكذا لان

غير وليس بقائم وكذا بنحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فانهما كاذبان

لأن مفهوم المحمول انما هو ثابت لبعض افراد الموضوع وكقولنا بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان فانهم ما صادقاتان وكقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان اذا المراد بقوله وصدق واحد أمر قى كون صدق احدهما او كذب الاخرى أمرا لازما لاتفاقيا وصدق احدي هاتين القضيةين وكذب الاخرى أمر اتفاقى لازم فلا تناقض بينهما (٩٧) لأن المنطقي انما يعتبر الامور

المطردة نعم الجزئية
اللازمة لاحدى
الكليتين والكليتين
الاخرى متناقضتان
وكذا أخرج نحو بعض
الانسان حيوان بعض
الانسان ليس بحيوان
لأن صدق احدهما
وكذب الاخرى اتفاقى
لا طراد له بدليل تخالفه
في نحو بعض الحيوان
انسان بعض الحيوان
ليس بانسان فانما
صادقتان معا وأخرج
أيضا نحو زيد انسان
زيد ليس بناطق لأن
صدق احدهما وكذب
الاخرى لا طراد له
بدليل تخالفه فيما اذا
اختلف المحمولان ولم
يكونا متساويين نحو
زيد قائم زيد ليس
بقاعد وانما صدقت
احدي هاتين القضيتين
وكذبت الاخرى لما
اتفق من مساواة المحمول
احدهما لمحمول
الاخرى فقدا كتنى
المصنف بقوله فى
الذى هو عبارة عن
الاطراد عن قولهم لذاته
لأن الاول يخرج ما
يخرج الثانى وتقرير
كلام المصنف على هذا

ما بعدهما قسم غير القسم الذى قبلها كما عرفت (قوله لأن مفهوم المحمول) أى فى الكليتين المذكورتين وهو مفهوم انسان وقوله انما هو ثابت لبعض افراد الموضوع أى لاثبات لجميعهم كما قالت القضية الاولى ولا منتف عن جميعهم كما قالت الثانية (قوله وكقولنا) أقول الذى ينبغي ويحصل به سلامة التركيب ان تجعل الكاف اسمية بمعنى مثل معطوفة على نحو فى قوله سابقا وكذا نحو كل حيوان انسان الخ وكأله قال وكذا نحو قولنا الخ فتكون كذا ملحوظة هنا أيضا لأن هذا أيضا قسم آخر كما عرفت سابقا ومثل ذلك يقال فى قوله الآتى وكقولنا كل انسان الخ تأمل (قوله اذا المراد الخ) أى وانما أخرج قوله وصدق واحد أمر قى قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان لأن المراد الخ وأقول كان يكفيه فى التعليل أن يقول لأن صدق احدى الخ اذ كون المراد بقوله وصدق واحد أمر قى ما ذكرناه عليه فبما مر فلا حاجة الى اعادته فانهم (قوله أمر اتفاقى) أى اتفق من كون المحمول أعم من الموضوع بدليل تخلف ذلك فى الكليتين السابقتين أعنى كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان اذ لا صدق لشيء منهما (قوله فلا تناقض بينهما) أى فى اصطلاح المناطقة (قوله نعم الجزئية الخ) استدراك على قوله فلا تناقض بينهما دفع به توهم القاصر انه لا تناقض بينهما بوجه من الوجوه (قوله لاحدى الكليتين) أى الاولى أو الثانية فالجزئية اللازمة للاولى بعض الانسان حيوان والجزئية اللازمة للثانية بعض الانسان ليس بحيوان (قوله والكليتين الاخرى) بالرفع عطفا على الجزئية اللازمة (قوله وكذا أخرج الخ) أى كإخراجه الكليتين السابقتين أخرج الجزئيتين المذكورتين أعنى بعض الانسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان وانما شبه إخراجهما بإخراج الكليتين السابقتين لأن الإخراجين بجهة واحدة وهى عدم الاطراد وكذا إخراج نحو زيد انسان زيد ليس بناطق الآتى فى كلام الشارح فتعوله الآتى وأخرج أيضا نحو زيد الخ معطوف على آخر ج الذى بعد كذا هذه هكذا ينبغي ان تقرر عبارة الشارح (قوله اتفاقى) أى اتفق من كون المحمول أعم من الموضوع (قوله وأخرج أيضا الخ) قال فى الكبير ما ذكر من خروج هذه الاشياء السابقة لعله اصطلاح والافلاخفائه يقال لمن قال هذا الانسان هذا ليس بناطق ان كلامك متناقض اه (قوله فقدا كتنى المصنف الخ) تقرير على مجموع ما تقدم (قوله عن قولهم لذاته) أى فى قولهم التناقض اختلاف القضيتين فى الكيف اختلافا يمتنع لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى وأخرجوا بقولهم لذاته ما اقتضى ذلك للاثبات بل بواسطة أو لخصوص المادة ومثلا للاول بنحو زيد انسان زيد ليس بناطق فان اقتضاء الاختلاف بينهما صدق احدهما وكذب الاخرى بواسطة ان زيد ليس بناطق بمعنى زيد ليس بانسان أو ان زيد انسان بمعنى زيد ناطق ومثلا للثانى بنحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان ونحو بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان اقتضاء اختلافهما ذلك لا للصورة وهى كونهما كليتين أو جزئيتين والالزام لذلك فى كل كليتين أو جزئيتين اختلافهما بالاجاب والسلب والواقع خلافه بل لخصوص المادة أى كون المحمول أعم من الموضوع (قوله لأن الاول) أى قول المصنف فى يخرج ما يخرج الثانى أى قولهم لذاته وقد عرفت الذى أخرجه الثانى (قوله المثل المتقدمة) يعنى الثلاثة الاخيرة (قوله عرج عليه) أى على هذا الوجه (قوله وفى تفسير كلام المصنف هذا وجه آخر) يعنى ان كلام المصنف يصح تفسيره بوجه آخر فعليك باستخراجه وليس المراد ان هذا الوجه الآخر ذكره فى الشرح الكبير اذ ليس فيه الا الوجه الذى هنا على ما رأيت من نسخة (قوله سمعنا بها) أى بهذه الابحاث قال فيه (تنبيه) قد علمت من تقرير هذا التعريف على هذا الوجه انه يؤخذ منه اشتراط الاتحاد فى الامور الثمانية المعبر عنها بالوحدات لأن قوله وصدق واحد أمر قى عبارة عن كونه مطردا ولا يكون أمرا

(فان تسكن) القضية (شخصية أو مهمة أو فنية) أي تقيدها على أن المصدر بمعنى اسم الفاعل أو منقوضها على أنه بمعنى اسم المفعول وهو
معناه غير مؤول (ب) بحسب (الكيف) حاصل (أن تبدله) أي الكيف فتبدل الإيجاب
(٩٨) الأشهر أو المصدر باق على

بالسبب والسلب بالإيجاب
فإنقيض زيد قائم زيد
ليس بقائم وبالعكس
ونقيض الإنسان حيوان
عند المصنف الإنسان
ليس بحيوان وبالعكس
وعند غيره نقيض
المهمة إنما هو كاية
تخالفها في الكيف
لانها في قوة الجزئية
فإنقيض الإنسان حيوان
لاشئ من الإنسان
بحيوان ونقيض
الإنسان ليس بحيوان
كل إنسان حيوان وما
قررنا به المتن هو الذي
يدل عليه كلام المصنف
في شرحه فيكون قوله
ان تبدله خبرا وحذف
الجار مع ان مطرد
واحرز بقوله بحسب
الكيف عن التناقض
بحسب الجهة فله
أحكام منذ كورة في
المطولات ويصح جعل
أن تبدله بدلا من
الكيف بدل اشتغال
ويكون قوله بالكيف
خبرا والمقصود هو البديل
أي فنية قصدها حاصل
ببديل الكيف كما تقول
نقضي زيد علمه أي علم
زيدو كما جوز في قوله
صددت الكاس عنا أم
عرو * وكان الكاس

مطردا الا عند الاتحاد فيها وان أريد بالقضية في التعريف القضية ان المتحدثان في النسبة علم منه اشتراط
تلك الوحدات أيضا وهي وحدة الموضوع فلا تناقض بين زيد قائم عرو وليس بقائم والمحمول فلا تناقض بين
زيد قائم زيد ليس بكاتب والزمان فلا تناقض بين زيد يصائم أي اليوم زيد ليس يصائم أي أمس والمكان فلا
تناقض بين زيد جالس أي في المسجد زيد ليس بجالس أي في السوق والاضافة فلا تناقض بين زيد أب أي لعمره و
زيد ليس باب أي لغيره والشرط فلا تناقض بين الزكاه واجبة في مال الصبي أي اذا بلغ نصاب الزكاة ليست
بواجبة فيه أي اذا لم يبلغ نصابه والقوة والفعل فلا تناقض بين الخمر في الدن يفتح الدال مسكرا أي بالقوة الخمر
في الدن ليس بمسكرا أي بالفعل والجزء والسكل فلا تناقض بين الزنجي أسود أي جلده الزنجي ليس باسود أي كله
وردها كثير من المحققين الى وحدتين وحدة الموضوع ووحدة المحمول واكتفى بعضهم بوحدة النسبة
الحكمية ونقل عن الفارابي واعلم انه لا تحصر الوجوه التي تختلف بها القضايا باختلافها في التناقض
في هذه الوحدة الثمانية اذ تختلف بالحال والمفعول ونحوهما كما أشرنا اليه سابقا اه ملخصا قال بعض من
حشي الكاتبي فان قيل قد صرحوا بان قولنا زيد إنسان مناقض لقولنا زيد ليس بشئ وقولنا الإنسان ناطق
مناقض لقولنا البشر ليس بناطق مع فقدان الشرطين وهما وحدة الموضوع ووحدة المحمول قلنا المراد من
الاتفاق في الوحدات أعم من أن يكون بحسب اللفظ والمعنى أو بحسب المعنى فقط والاتفاق ههنا وان لم يكن
بحسب اللفظ فهو بحسب المعنى اه (قوله فان تسكن) الفاء ما تقرر بعينه على التعريف انتم منه جميع
ما سبذكره أو فصحة أي اذا أردت تفصيل النقائص فنقول ان كان الخ (قوله أي نقيضها) أي ناقضها بدليل
قوله على ان الخ ولو عبر به لكان أظهر في افادة كون المصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله وهو الأشهر) أي كون
المصدر في هذا المقام ألا يتبدل في خصوصه فيصير بمعنى اسم المفعول أشهر من كونه بمعنى اسم الفاعل وأقول لمنع
الأشهر بقوله على كلا الاحتمالين بحال تأمل (قوله بحسب الكيف) ظرف لغو متعلق بنقض (قوله حاصل)
أقول انما يظهر تقدير حاصل على غير احتمال بقاء المصدر على معناه أما عليه فالتقدير معور (قوله وعند غيره
نقيض المهمة الخ) هو الصحيح (قوله لانها في قوة الجزئية) فكأن نقيض الجزئية كلية مخالفة لها في
الكيف نقيض المهمة كلية مخالفة لها في الكيف (قوله وما قررنا به المتن) يعني قوله بحسب الكيف
حاصل بان تبدله (قوله هو الذي يدل عليه كلام المصنف في شرحه) حيث قال فتناقضهما بحسب الكيف
بان تبدله اه (قوله وحذف الجار) أقول انما يحتاج الى حذفه على غير احتمال بقاء المصدر على معناه أما
عليه فلا (قوله عن التناقض بحسب الجهة) كالتناقض بحسب الضرورة والامكان الخاص (قوله والمقصود هو
البديل) أي فلا يقال لا معنى لكون النقص حاصلًا بالكيف (قوله كما تقول) تنظير قصده ابضاح كون
المقصود هو البديل لان الشئ يتضح بنظيره (قوله صددت) بكسر التاء أي منعت وقوله أم عرو أي بأمر عرو
وقوله بجراها أي محل جريائها أو محل اجرائها فهو على الاول يفتح الهم وعلى الثاني يضمها (قوله واليمين خبر
باعتبار البديل) أي كونه خبرا انما هو باعتبار ان بجراها بديل من الاسم والبديل هو المقصود وذلك لان معمولي
كان أصلهما المبتدأ والخبر ولا يصح أن يكون اليمين خبرا عن الكاس لانهم مامتين ببيان والخبر عين المبتدأ في
المعنى فصح الخبر باعتبار ابدال الجراها من الكاس المقضى طرح المبدل منه وقصد البديل ولا شك ان البديل
الذي هو بجراها عين الخبر الذي هو اليمين لان اليمين عين محل جريان الكاس واجرائها (قوله فاذا عرفت هذا
الخ) أشار الى ان الفاء صحيحة في جواب شرط مقدر (وأقول) انما يصح كون قوله فان يكن الخ جوابا بالقوله
اذا عرفت هذا بقرينة رأي اذا عرفت هذا فاقول ان تسكن الخ أو فقد عرفت انه ان تسكن الخ على انه لا داعي
الى كون الفاء في كلام المصنف فصحة في جواب شرط مقدر كما أشار اليه لعله جعلها عاطفة مفصلة

بجراها لئلا أن يكون الكاس اسم كان وجراها بديل منه واليمين خبر باعتبار البديل (وان تسكن) القضية (محمودة) على
بالسور (الكلي أو الجزئي الموجب أو السالب) فالتعويض بدورها المذكور (فيها سور الإيجاب الكلي ضده سور السلب الجزئي وبالعكس
وسور السلب الكلي ضده سور الإيجاب الجزئي وبالعكس فاذا عرفت هذا (فان تسكن) القضية (موجبة كلية) نحو كل إنسان حيوان

فإن نقيضها سالبة جزئية) وبالعكس وهي في المثال المذكور ليس بعض الانسان بحيوان وبالعكس (٩٩) (وان تكن سالبة كلية)

نحو لا شيء من الانسان
بحجر فـ نقيضها موجبة
جزئية) وبالعكس وهي
في المثال المذكور
بعض الانسان بحجر
وبالعكس اذ لو كانتا
كائيتين جاز كذبهما معا
بان يكون موضوعهما
أعم من محمولهما ولو
كانتا جزئيتين جاز
صدقهما معا بان يكون
موضوعهما كذلك
والنقيضان لا يكذبان
معا ولا يصدقان معا في
بعض النسخ بدل البيت
الاخير وان تكن
سالبة جزئية نقيضها
موجبة كلية وأخرى
جميع ما ذكر في الشرطية
مثال التناقض فهما كما
كان هذا انسانا كان
حيوانا ليس كلهما كان
هذا انسانا كان حيوانا
هذا (فصل في) تعريف
أحكام (العكس) وهو
لغة التبدل واقلب
تقول عكست حاشية
الثوب اذا قلبتها
وجعلت أعلاها أسفلها
وفي الاصطلاح يطلق
على القضية التي وقع
التحويل اليها وعلى
المصدر وكل منهما ثلاثة
أقسام عكس نقيض
سوافق وعكس نقيض
مخالف وعكس مستوي

على مجمل وصحة جعلها تفر بعبارة فافهم (قوله فـ نقيضها سالبة جزئية) أورد عليه ان موضوع السكينة غير
موضوع الجزئية لان موضوع الكلية جميع الافراد وموضوع الجزئية بعضها والبعض غير الكل وشرط
التناقض الاتحاد في الموضوع والجواب انه لما كان البعض الذي ورد عليه السلب في الجزئية واراد عليه الايجاب
في السكينة لدخوله في موضوع الكلية كانتا متحدتين موضوعا وهذا الاعتبار غاية ما في الباب أن موضوع
الكلية قد اشتمل على شيء آخر وهو البعض الآخر (قوله وبالعكس) يعني ان السالبة الجزئية نقيضها
موجبة كلية فالمراد بالعكس هنا عكس القاعدة المذكورة أعني قول المصنف فان تكن موجبة الخ أي في
كلام المصنف اكتفاء وقوله وهي أي السالبة الجزئية وقوله في المثال المذكور أي كل انسان حيوان
وفي الكلام حذف مضافين أي في مقام نقض المثال المذكور أي السالبة الجزئية التي نذكر في مقام نقض
المثال الخ أو في معنى الى متعلقة بحال محذوفة أي وهي منسوبة الى المثال الخ وقوله نأينما وبالعكس يعني ان ليس
بعض الانسان بحيوان نقيضه ليس بعض الانسان بحيوان كما يدل على ذلك عبارة في الكبير حيث قال عقب قول
المصنف نقيضها سالبة جزئية وبالعكس فنقيض المثال المذكور ليس بعض الانسان بحيوان وبالعكس اه
ولو عبر بها في هذا الشرح الصغير لكان أحسن ومثله جميع ما ذكر يقال فيما يأتي هذا ما ظهر لي في تقرير
هذه العبارة فاحفظه (قوله اذ لو كانتا كائيتين) أي وانما وجب الاختلاف في المسورتين المتناقضتين في
القضايا الأربع المحصورات لانهم مالوا كانتا كائيتين الخ فهو محذوف ثم رأيت في الكبير قال واشترط
الاختلاف في الحكم لانهم مالوا وهو بمعنى ما قلنا (قوله بان يكون موضوعهما أعم من محمولهما) نحو كل
حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان (قوله بان يكون موضوعهما كذلك) أي أعم من محمولهما
نحو بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان (قوله والنقيضان لا يكذبان الخ) من تمام التعليل
(قوله وفي بعض النسخ الخ) على هذا البعض لا يكون في هذا البيت كبير فائدة لعلمه مما قبله ويكون
ساكتا عن نقيض السالبة الكلية (قوله وأخر جميع ما ذكر) أي من كيفية التناقض وشرطه في
الشرطية لـ كن يقال بدل وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة المقدم ووحدة التالي قال في الكبير فنقيض
الشرطية شرطية توافقها في الجنس أي الاتصال والانفصال وفي النوع أي اللزوم والاتفاق وتوافقها في
كيفية او كمها وان كانت مخصوصة كان نقيضها مخصوصة تخالفها في كيفية اه ملخصا (قوله كلما
كان هذا انسانا الخ) هذا من أمثلة التناقض بين المتصلتين اللزوميتين فالاولى موجبة كلية والثانية
سالبة جزئية ومثال التناقض بين المتصلتين الانفريقيتين كلما كان الانسان ناطقا كان الجارنا هاقا ليس كلما
كان الانسان ناطقا كان الجارنا هاقا ومثال المنفصلتين دائما ما أن يكون العدد زوجا أو فردا ليس دائما ما
أن يكون العدد زوجا أو فردا

(فصل في تعريف وأحكام العكس)

(قوله والقلب) عطف تفسير والقلب جعل السابق لاحقا واللاحق سابقا قال في الكبير فهو في اللغة حقيقة
في المصدر فان أطلق على المعكوس اليه فمجاز مرسل (قوله وجعلت أعلاها أسفلها) أي وأسفلها أعلاها
(قوله على القضية الخ) ظاهر كلام الشارح ان اطلاقه على كل من المعنيين حقيقة اصطلاحية وهو ما في
مختصر السنوسي وشرحه فانه جعله في المتن والشرح مشتركا عرفيا بينهما ما قال الشيخ ليس وفي المطالع خلافه
اه ولعل ما في المطالع ما صرح به بعضهم من أنه في المعنى المصدرى حقيقة وفي القضية مجاز (قوله موافق)
بالرفع صفة عكس وكذا مخالفات وسيد كر الشارح آخر الفصل وجه التسمية بالموافق والمخالف (قوله
وعكس مستوي) ويقال له عكس مستقيم لاستواء طرفيه واستقامة تمام السلامة كل منهما من التبدل بالنقيض
(قوله وهو) أي العكس المستوي (قوله على أنه مصدر) اما على أنه بمعنى القضية فيعرف المستوى بأنه

وهو الذي اقتصر عليه المصنف لانه أكثر استعمالا ولا يقيده بقوله

(المستوي) وعرفه على أنه مصدر بقوله (العكس) المستوي

(قلب) أي تبديل (جزأى القضية) أي الموضوع والمحمول في الجملة والمقدم والتالي في الشرطية تفرج قلب جزأى غير القضية كالمركب الاضافي فلا يسمى عكسا في الاصطلاح وتخرج عكس النقيض الموافق فانه قاب نقيضها وعكس النقيض المخالف فانه قاب أحدهما ونقيض الاخر وسنذكرهما ولم يقيد (١٠٠) القضية بكونها ذات ترتيب طبيعي وهو في ذلك موافق لكثير من العلماء من عرف العكس وقد

اعترض عليهم بدخول المنفصلة مع انها لا عكس لها اصطلاحاً لانها لا ترتيب طبيعياً بين جزأيهما ويجب ان يلاحظ الى هذه الزيادة لان قوله قاب جزأى القضية يقتضي أن كل واحد له موضع طبيعي واللام يكن عكسا وعبارة المصنف أحسن من قول بعضهم أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا لتناولها الشرطيات المتصلة (مع بقاء الصدق) بمعنى انه اذا كان الاصل صادقا كان العكس كذلك لان العكس لازم للقضية وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم وليس المراد صدقهما في الواقع بل بان يكون الاصل بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس ولذا عبر بعضهم بالتصديق لان التصديق لا يقتضي وقوع الصدق فخرج بهذا القيد قابها لأمع بقاء الصدق كقولنا في عكس كل انسان حيوان كل حيوان

قضية تركبت بتبديل طرفي قضية أخرى (قوله قاب جزأى القضية) وذلك في الشرطية بأن تجعل المقدم تاليا والتالي مقسما وفي الجملة بان يراد من الموضوع المفهوم ويجعل محمولا ومن المحمول الذات ويجعل موضوعا فالمراد الجزأين بحسب الظاهر أي ما في العنوان والذي كثر لا مآر يد منها لان المراد بالموضوع الذات والمحمول المفهوم ولا يمكن جعل الذات محمولا والمفهوم موضوعا فلا يصح التبديل قاله الصفوي في شرح الغرّة كذا في يس (قوله أي الموضوع والمحمول) ان قيل لا يأتى تصيير المحمول موضوعا في نحو يزدهم فانه اذا بدل لم يكن الفعل موضوعا والجواب انه يجعل في محل الفعل ما يصح أن يكون موضوعا كبعض القائم أو بعض من قام زيد فيكون المحكوم عليه ذلك البعض والمحكوم به مفهومه زيد بعد ان كان الامر بالعكس ويرتكب هذا الجعل في عكس نحو قام زيد فيقال بعض القائم أو بعض من قام زيد فزيد كان موضوعا ونحو في اللفظ ثم جعل محمولا وان لم يحصل تقديم ولا تأخير في هذا العكس فان المداري في مثل ذلك على نية المتكلم بان ينوي ان ما كان موضوعا يجعله محمولا والعكس والمفهوم من قوله قاب جزأى القضية أن يجعل الثاني بكامله أولا تفرج تبديل قولك الوند في الحائط الى قولك الحائط في الوند فليس عكسا اذا الحائط ليس هو في الاصل كل المحمول بل المحمول المستقر في الحائط فعكسه بعض المستقر في الحائط وتو (قوله في الجملة) مثله فيها قولنا في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان (قوله في الشرطية) مثله فيها قولنا في عكس كل ما كان الشيء انسانا كان حيوانا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا (قوله تفرج قاب جزأى غير القضية) هذا خارج باضافة الجزأين الى القضية وعكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف تفرجا باضافة القلب الى جزأيهما (قوله كالمركب الاضافي) نحو ضارب غلام فعكسه الى غلام ضارب لا يسمى عكسا (قوله عكس النقيض الموافق) كقولنا في عكس كل انسان حيوان كل مائيس بحيوان هو ليس بانسان (قوله وعكس النقيض المخالف) كقولنا في عكس ما ذكر لاشئ مما ليس بحيوان بانسان (قوله لان الترتيب طبيعياً بين جزأيهما) لان قولك العدد امار زوج أو فرد معناه الحكم بالعناد بين الزوج والفرد وهذا المعنى حاصل قدم الزوج أو الفرد دخلا فالأفاده القطب من أن المفهوم عند تقديم الزوج الحكم عليه بمعاندته للفرد وعند تقديم الفرد الحكم عليه بمعاندته للزوج والمفهومان متغايران فيكون للمنفصلة أيضا عكس مغاير لها في المفهوم الا أنه لما لم يكن فيه فائدة لم يعتبر به (قوله ويجاب الخ) ولك أن تقول أيضا استغنى المصنف عن التقييد هنا بقوله الاتي والعكس في مرتب بالطبع الخ (قوله لان قوله قاب الخ) وذلك لان التعبير بالقاب يقتضي ان كلا من الجزأين نقل عن مكانه الاصل ورتبته العقلية (قوله والا) أي والا يمكن له موضع طبيعي لم يكن عكسا كان الاولى أن يقول لم يكن قلبا لانه المعبر به في التعريف ولا في قوله والا لم يكن عكسا شائبة مصادرة (قوله أن يصير) بتشديد الياء مبني للمفعول ان بدئ بياء تامة وللفاعل ان بدئ بقاء فوقية لا بتخفيفها لان العكس الاصطلاحي بالمعنى المصدري انما هو التبديل لا الحاصل به وهو التبديل كناية عن التحقيق (قوله وليس المراد الخ) جواب اراد على المصنف هو ان تعريفه لا يشمل عكس القضايا الكاذبة مع انها تنعكس (قوله بحيث لو فرض الخ) أي فالمراد بالصدق ما يعم الصدق الفرضي (قوله ولذا عبر بعضهم بالتصديق) فيه ان التصديق نسبة المخاطب الى الصدق وهو ليس بشرط في تحقق العكس الا أن يقال مراده بالتصديق تسليم الصدق (قوله كقولنا في عكس كل انسان حيوان) أقول اراد العكس اللغوي فلا ينافي قوله بعد ذلك فلا يسمى هذا عكسا (قوله اذا يلزم من كذب الملزوم) أي الاخص كذب اللازم أي الاعم من الملزوم أي والعكس لازم أعم من المعكوس

انسان فلا يسمى هذا عكسا وترك المصنف الكذب لانه لا يلزم من كذب الاصل كذب العكس اذا لا يلزم من كذب

الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان ولم يقل مع بقاء الصدق على وجه

لا يخرج نحو كل ناطق انسان اذا جعلته عكس كل انسان ناطق فانه صادق لكن الصدق فيه اتفاقا لما اتفق من مساواة المحمول للموضوع
بدليل تخلفه في عكس كل انسان حيوان لو عكسها كلمة وكذا بعض الانسان ليس بحجر اذا عكسها الى بعض الجربليس بانسان فانه صادق
لكن صدقه اتفاقا لما اتفق من مباينة الموضوع للمحمول تباينا كما اذ يتخلف في نحو بعض الحيوان ليس بانسان والجواب عن المصنف
انه لا حاجة الى هذه الزيادة لان قوله مع بقاء الصدق يعني عنها لان المراد ببقاء الصدق لزومه وعكس (١٠١) الكلية الموجبة كعكسها

لا يلزم معه الصدق وكذا
عكس الجزئية السالبة
مع ان عكس نحو كل
انسان ناطق الى كل
ناطق انسان خارج
ايضا بقوله الا الموجب
الكلية فموضوعها الموجبة
الجزئية (و) مع بقاء
(الكيفية) أي
الاجباب والسلب يعني
أن الاصل ان كان
موجبا يكون العكس
موجبا أو سالبا سالبا
وهذا يخرج قلبا لا مع
بقاء الكيفية كقولك
في عكس بعض الانسان
حيوان ليس بعض
الحيوان بانسان فلا
يسمى هذا عكسا في
الاصطلاح (و) مع بقاء
(الكلمة) أي الكلية
والجزئية (الا) كم
(الموجب) يحذف
التاء ترخيبا للضرورة
أي الموجبة (الكلمة)
نحو كل انسان حيوان
فلا يبقى في عكسها بل
تبدل كليتها بالجزئية
واليسه أشار بقوله
(فموضوعها) أي
المنطقة (الموجب)

فلا يلزم من كذب المعكوس كذب العكس (قوله لا يخرج) علة للمنفى وهو ينقل (قوله اذا جعلته عكسا)
أي لغويا وكذا ما يأتي (قوله لو عكسها كلمة) بان قلت كل حيوان انسان (قوله وكذا) أي مثل كل انسان
ناطق في اخراج عكسها بقيد على وجه اللزوم (قوله تباينا كما) أما التباين الجزئي كالعموم والخصوص
المطلق بين الانسان والحيوان فلا يتفق الصدق معه (قوله في نحو بعض الحيوان ليس بانسان) فانك
لو عكسها الى بعض الانسان ليس بحيوان كان كاذبا (قوله والجواب عن المصنف) أي في تركه القيد على
وجه اللزوم ولو قال تعليلا لاني المتقدم لان قوله مع بقاء الصدق يعني عنه وأسقط قوله والجواب الخ لكان
أخصر (قوله وعكس الكلية) مبتدأ خبره لا يلزم معه الصدق أي يتخلفه في عكس كل انسان حيوان الى
كل حيوان انسان (قوله وكذا عكس الجزئية السالبة) أي لا يلزم معه الصدق يتخلفه في عكس بعض
الحيوان ليس بانسان الى بعض الانسان ليس بحيوان (قوله مع أن الخ) ترق في الجواب بالنسبة الى بعض
ما أخرج بالقيد الذي تركه المصنف (قوله الا كم الموجب) أقول لئلا زاد الشارح لفظا كما يكون الاستثناء
استثناء من القريب اليه الذي هو الحكم وان كان يصح على بعد وتكلف كونه استثناء من القضية وكأنه قال
الا الموجبة الكلية فان عكسها قلبا خرج أهم مع بقاء الصدق والكيفية فقط لا يقال يلزم على زيادة لفظ كم
تغيير اعراب المتن لانا نقول التغيير هنا غير ظاهر فلا يضر لان الباء على كل حال مفتوحة فتحة بنية نحو يا على لغة
من ينتظر فانهم قال في الكبير لا يقال التعريف للماهية لا لافراد فلا يدخل فيه استثناء لانا نقول ذلك من
ندقية ان الحكماء والمنطقة والمصنف لم يعن بذلك قصد التقريب والتسهيل على المبتدئ أو نقول ليس هذا
تعريف يقابل مضابط كالمعبر به كلام المصنف في شرحه اه وينافي الجواب الاخير تصريح الشارح هنا في غير
موضع بانه تعريف (قوله فلا يبقى) أي الحكم (قوله بل تبدل كليتها) أي الموجبة (قوله فموضوعها
الموجب) في بعض نسخ المتن فموضوعها الموجبة بفتح العين وسكون الواو واثبات التاء في الموجبة (قوله
وكذا ما في قوتها) أي ما في حكمها من حيث وقوعها في كبرى الشكل الاول والثاني كالكلمة على ما هي بمانه
وسمى أي أيضا ولو عبر الشارح بالحكم بدل القوة لكان أظهر لان المتبادر من كبريها في قوتها انها تقول بها
وترجع اليها وليس كذلك ثم وجه شبهها بالكلية انها تنعكس جزئية ان كان محمولها كلمة فعكس زيد حيوان
بعض الحيوان زيد وليس المراد التشبيه في الاستثناء لان الشخصية لا كم لها حتى تستثنى (قوله والا فكيف عكسها)
أي شخصية فعكس هذا زيد بهذا (قوله وهذا القيد) يعني الاستثناء لا قوله والحكم لانه ذكره غيره (قوله
بالمستوى) الباء للتصوير (قوله جزئية موجبة) محله في الشخصية ان كان محمولها كلمة او لا فعكسها
شخصية كلمة فان قلت لو كانت الموجبة الجزئية تنعكس الى مثلها الصريح عكس بعض الانسان زيد الى بعض
زيد انسان مع انه لا ينعكس اليه لكذبه وصدق الاصل قلت ليس المراد زيد فبما ذكره معناه الجزئي لان الجزئي
لا يقع محولا على ما فيه من الخلاف المتقدم بل المراد معنى كلي وهو المسمى بزيد فعني العكس بعض المسمى بزيد
انسان وهو صادق أيضا (قوله عكسها بعض الحيوان انسان) افرد الضمير مع رجوعه الى القضايا الثلاث
قبله لتأويلها بالذكور أو المراد عكس كل منها (قوله ويصح عكس المهملات) في قوة الاستدراك على قوله

يحذف التاء لاسم (الجزئية) وهي في المثال المذكور بعض الحيوان انسان وكذا ما في قوتها وهي الشخصية ان كان محمولها كلمة والا
فكفكسها وهذا القيد لاخير لم نجد له تفسير المصنف في تعريف العكس وهو حسن وقد تقدم أن القضايا ثمانية أقسام أربع موجبات وهي
الشخصية والكلية والجزئية والمهملة وأربع مثلها سوالب فالاربعة الموجبات عكس كل واحدة منها بالمستوى جزئية موجبة فتقولك
زيد حيوان عكسها بعض الحيوان زيد وكل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان والا انسان حيوان عكسها بعض الحيوان انسان ويصح
عكس المهملة الموجبة الى مهملة

وكل ذلك داخل في تعريف المصنف وأما الأربع السوابق فلا ينبغي كس منها إلا السلبية والشخصية فيمكن كسنان كأنفسهما فاعكس لاشئ من
الإنسان بحجر لاشئ من الحجر بانسان وعكس ليس زيد بعمر وعمر وليس زيد بعكس ليس زيد بحجر لاشئ من الحجر بز يدلان الشخصية في
حكم السلبية وأما الجزئية السالبة (١٠٢) والمهمة السالبة فلا عكس لهما وأما إشار بقوله (والعكس) المستوي (لازم لغير ما وجد به)

ي فيه (اجتماع الحسنيين) وهما الجزئية والسلب
والذي وجد فيه هو
الجزئية السالبة
(فاقتصد) أي توسط
في الأمور وهو
تقيم للبيت فالجزئية
السالبة لا عكس لها
لزم ما يدل الانتقاض
بما يكون الموضوع
فيها أعم من المحمول
فيصدق سلب الانص
عن بعض أفراد الأعم
ولا يصدق سلب الأعم
عن بعض أفراد الأخص
فيصدق نحو بعض
الحيوان ليس بانسان
ولا يصدق بعض
الانسان ليس بحيوان
لصدق نقيضه وهو كل
انسان حيوان وقيدنا
بقولنا لزم ما لا قد
يصدق عكسها في بعض
المواد اذ يصدق بعض
الانسان ليس بحجر
ويصدق عكسه أي
وهو بعض الحجر ليس
بانسان (ومثلها) أي
التي اجتمع فيها الحسنان
في عدم لزوم العكس
(المهمة السلبية) نحو
الحيوان ليس بانسان
(لانها) أي المهمة

عكس كل واحدة منها بالمستوي جزئية موجبة (قوله وكل ذلك داخل في تعريف المصنف) أقول اسم
الإشارة يرجع إلى ما ذكر من عكس الوجبات الأربع في الجملة وانما قلنا في الجملة لان المفهوم من المتن
في الشخصية والمهمة انهما ينعكسان كأنفسهما وأما كون الشخصية تنعكس جزئية اذا كان محمولها كلياً
وكون المهمة تنعكس جزئية فلم ينفها منه وهذا يندفع ما عترض به هنا (قوله فيمكن كسنان كأنفسهما) محله
في الشخصية اذا كان محمولها جزئياً كفي المثال الاول الا أن الشخصية والا انعكست كلياً كفي المثال الثاني
الا أن لها (قوله المستوي) أخذه من أل التي للعهد الذي ذكر (قوله لغير ما وجد به) ذكر الضمير مراعاة
للفظ ما وأنه بعد ذلك في قوله ومثلها مراعاة لعمادها اذ هي واقعة على القضية (قوله لا عكس لها لزوماً) أقول
يتبادر من العبارة أن النفي منصب على القيد فيوهم أنه قد يكون لها عكس اصطلاحاً ومما يوجب الإيمام قوله
بعد وقيدنا بقولنا لزم ما لا قد يصدق عكسها في بعض المواد وهو خلاف ما قدمه من أنه لا بد في العكس اصطلاحاً
من الاطراد في جميع المواد ويمكن أن يقال تسمية ما لم يطرد عكسها باعتبار الصورة فتأمل (قوله يكون الموضوع
فيها) كحيوان وقولاً من المحمول كأنسان وقوله سلب الأخص هو انسان في المثال وقوله عن بعض افراد
الأعم هو وفيه حيوان (قوله اصدق نقيضه) أي يلزم من صدق النقيض كذب الاصل (قوله في بعض
المواد) أي الامثلة وهو ما اذا كان بين الموضوع والمحمول تبين كلي أو عموم وخصوص من وجه وقدم مثل
الشارح للاول ومثال الثاني بعض الحيوان ليس بانسان فانه صادق مع صدق عكسه وهو بعض الابيض ليس
بحيوان (قوله أي التي اجتمع الخ) أشار إلى أن الضمير عائد إلى ما باعتبار المعنى (قوله في عدم لزوم العكس)
فيه إشارة إلى أنه قد يتفق صدق عكس السالبة المهمة كعكس الانسان ليس بحجر إلى الحجر ليس بانسان (قوله
وخرج بالمستوي عكس النقيض) أي بتسميته فانه يلزم ما وجد فيه اجتماع الحسنيين وهى السالبة الجزئية
مثال الموافق من عكس نقيضها عكس بعض الحيوان ليس بانسان إلى بعض غير الانسان ليس بغير حيوان
ومثال المخالف منه عكسها إلى بعض غير الانسان حيوان ومثل ما وجد فيه اجتماع الحسنيين المهمة (قوله
والعكس الاصطلاحى مطلقاً) أي باقسامه الثلاثة وان كان المصنف يصدق المستوي كذا في الكبير (قوله
والعكس في مرتب الخ) تصرح بما علم من التعبير بالقلب فيما صرح كما أسلفه الشارح (قوله بحيث لو أزيل)
أي اقتضاء ملتبساً بحيث لو أزيل تغير المعنى وهذا القدر من جود في الجملة والشرطية المتصلة اذ بتأخير
الموضوع أو المقدم وجعله محمولاً أو تالياً بتغير المعنى الاول (قوله يكون الثاني يتوقف على الاول) ولا يتوقف
الاول على الثاني هذا القدر أيضاً وجود في الجملة والشرطية المتصلة لتوقف المحمول على الموضوع والتالي
على المقدم وعدم توقف الموضوع أو المقدم على المحمول أو التالى (أقول) هذا انما يظهر في المتصلة اذا كان
المقدم سبباً والتالى مسبباً لا فيما اذا كان المقدم مسبباً عن التالى نحو كلما كان النهار موجوداً كانت الشمس
طالعة لان الامر فيه بالعكس أي ان الاول متوقف على الثاني والثاني ليس متوقفاً على الاول ولا فيما اذا كانا
مسببين عن سبب آخر نحو كلما كان النهار موجوداً فالعالم مضى وتوقف كل منهما على شئ آخر وهو طلوع
الشمس وعدم توقف الثاني على الاول فالنفس الاول هو الذي ينبغي فتأمل (قوله وجميع ما تقدم الخ) في قوة
التعليل لادخال الشرطية المتصلة في المرتب بالطبع (قوله كلما كانت الشمس الخ) مثال لعكس المتصلة
الموجبة الكلية ومثال عكس المتصلة السالبة الكلية أن انعكس ليس البتة اذا كان النهار موجوداً كان
الليل موجوداً إلى ليس البتة اذا كان الليل موجوداً كان النهار موجوداً وأما المهمة والسالبة الجزئية

السلبية (في قوة الجزئية) السالبة كما تقدم فمثال المذكور في قوة بعض الحيوان ليس بانسان وخرج بالمستوي عكس
النقيض فانه يلزم ما وجد فيه اجتماع الحسنيين (والعكس) الاصطلاحى مطلقاً (في مرتب بالطبع) والمراد ما يقتضى المعنى ترتيبه بحيث لو
أزيل تغير المعنى ويفسر الترتيب بالطبع أيضاً يكون الثاني يتوقف على الاول ولا يتوقف الاول على الثاني والمرتب بالطبع من القضايا هو
الجملة والشرطية المتصلة وجميع ما تقدم من الاحكام شامل للشرطية المتصلة مثلاً كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً تنعكس

الى جزئية موجبة وهي قد يكون اذا كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة (وليس) (١٠٣) العكس (في مرتب بالوضع) أي

الذ كر دون الطبع وهو المنفصل نحو ما أن يكون العدد زوجا وما أن يكون فردا فاذا بدلت طرفيها وقلنا ما أن يكون العدد فردا وما أن يكون زوجا لم يسم هذا التبديل عكسا لان الترتيب بين طرفيها ليس طبيعيا أي بقتضيه المعنى بحيث لو أزيل تغير المعنى بل الترتيب الذي كرى في ذلك موكول الى اختيار المتكلم اذ المعنى فيه متحد بدل أول يبدل * وأما عكس النقيض الموافق فهو تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف على وجهه الزوم نحو كل انسان حيوان كل مالم ليس بحيوان وليس بانسان * وأما عكس النقيض المخالف فهو تبديل الطرف الاول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني بعين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجهه الزوم نحو كل انسان حيوان لاشئ مالم ليس بحيوان بانسان وبمى هذا مخالفا

من المتصلات فلا عكس لهما (قوله وليس العكس في مرتب بالوضع) تقدم الخلاف في ذلك (قوله بل الترتيب الذي كرى الخ) أقول الاحسن والانهض ان يقول بل هو ذكرى موكول الخ (قوله اذا المعنى) وهو المناقاة بين الزوجية والفردية (قوله بدل أول لم يبدل) بينا ما للفاعل والضمير المتكلم أول المفعول والضمير للترتيب (قوله وأما عكس النقيض الخ) مقابل التقييد بالمستوى في أول الفصل (قوله مع بقاء الصدق) خرج به مالا يبق مع الصدق كقولنا في عكس لاشئ من الانسان بحجر لاشئ من غير الحجر بغير انسان فان الاصل صادق والعكس كاذب وقوله على وجه الزوم يخرج به ما يبق مع الصدق لاهل وجه الزوم بل اتفاقا كقولنا في عكس لاشئ من الفرد زوج لاشئ من غير الزوج بغير فرد لا اتفاق الصدق من جهة ان الفرد والزوج كالنقيضين بدليل تخلفه في المثال الاول فان العكس فيه كاذب وبهذا يعلم ان السالبة الكلية في عكس النقيض الموافق وكذا المخالف انما تنعكس جزئية قاله في الكبير ويؤخذ منه ان قوله على وجه الزوم يرجع الى بقاء الصدق فقط (قوله نحو كل انسان حيوان الخ) تمثيل للاصل والعكس يحذف العاطف لجواز اختيار اعلى ما صرح به غير واحد وكذا يقال في نظيره الا في وهذا في الجليات ومثاله في الشرطيات قولنا في عكس كما كان الشئ حيوانا كان جسمها كاسمها لم يكن الشئ جسمها لم يكن حيوانا (قوله مع بقاء الصدق) خرج به مالا يبق مع الصدق كقولنا في عكس لاشئ من الانسان بحجر كل مالم ليس بحجر انسان فان الاصل صادق والعكس كاذب وقوله على وجه الزوم يخرج به ما يبق مع الصدق لاهل وجه الزوم بل اتفاقا كقولنا في عكس لاشئ من الفرد زوج كل مالم ليس بزوج فرد لا اتفاق صدقه من جهة كون الفرد وزوج كالنقيضين بدليل تخلفه في المثال الاول (قوله نحو كل انسان حيوان الخ) وهذا في الجليات ومثاله في الشرطيات قولنا في عكس كما كان الشئ فرسا كان جسمها ليس بالهبة اذا كان الشئ غير جسم كان فرسا (قوله تخالف طرفيه) أي موضوعه ومحموله أو مقدمه وتاليه ايجابا وسلبا وبمى الذي قبله موافقا لتوافقهما لا يقال لا يلزم اتفاقهما في الموافق كلفي عكس كل انسان هو لا جاد الى كل جاد هو لا انسان ولا اختلافا في المخالف كلفي عكس ما ذكر الى لاشئ من الجاد بانسان لاننا نقول المذكر كوران ليس من العكس الاصطلاحي لان صدقهما ليس باطراد بل هو اتفاق اتفاق من مباينة الجاد للانسان مباينة كلية فلا يقدح عدم الزوم في التعليل لان التعليل للاصطلاح هذا ما ظهر لي ثم رأيت في الكبير ما نصه بمى الموافق موافقا لتوافقهما لا صدق الكيفية والمخالف مخالفا لتوافقهما أصله فيها هو وتعليل آخر ويمكن على بعدر ما هنا اليه بان راد بطرفي العكس القضية المبذلة والمبدل بها الموضوع والمحمول أو المقدم والتالي وراد بالعكس العكس بالمعنى المصدرى (قوله وتفصيل أحكام هذين العكسين مذكور في المطولات) حاصله كما أفاده في الكبير ان السالبة الكلية تنعكس بالموافق الى السالبة جزئية فعكس لاشئ من الانسان بحجر بالموافق بعض غير الحجر ليس بغير انسان وبالمخالف الى موجبة جزئية فعكس القضية المذكورة بالمخالف بعض غير الحجر انسان والموجبة الكلية تنعكس بالموافق الى موجبة كلية فعكس كل انسان حيوان بالموافق كل لاشئ حيوان هو لا انسان وبالمخالف الى سالبة كلية فعكس القضية المذكورة بالمخالف لاشئ من لاشئ حيوان بانسان والسالبة الجزئية تنعكس بالموافق الى سالبة جزئية فعكس بعض الحيوان ليس بانسان بالموافق بعض غير الانسان ليس بغير حيوان وبالمخالف الى موجبة جزئية فعكس القضية المذكورة بالمخالف بعض غير الانسان حيوان والموجبة الجزئية لا تنعكس عكس نقيض بقسميه اذ يصدق بعض الحيوان هو غير انسان ولا يصدق عكسها بالموافق الى بعض الانسان هو غير حيوان ولا عكسها بالمخالف الى بعض الانسان ليس هو بحيوان وبالجمله تخكم عكس النقيض عكس حكم المستوى فما يعطى للموجبات في المستوى يعطى للسوالب الموافقة لها في الحكم في عكس النقيض بقسميه وما يعطى للسوالب في المستوى يعطى للموجبات الموافقة لها في الحكم في عكس النقيض بقسميه (قوله أسنى المطالب وأعلى المقاصد) أي مطالب الفن ومقاصده وهي التعريفات والاقيسة فالجميع

لتخالف طرفيه ايجابا وسلبا والذي قبله موافقا لتوافقهما وتفصيل أحكام هذين العكسين مذكور في المطولات * ولما فرغ رحمه الله تعالى من مبادئ التصديقات ومقاصدها ومن مبادئ التصديقات شرع في أسنى المطالب وأعلى المقاصد وهو مقاصد التصديقات

وهي الجحج و يقال لها القياس (١٠٤) فقال (باب في القياس) ووجه كونه أسنى المطالب ان المستفاد منه تصديق ومن

غيره تصور والتصديق
أشرف من التصور
لاشتماله على النسبة
التي هي أشرف أجزاء
المقضية وهو لغة تقدير
شيء على مثال آخر
واصطلاحاً ما أشار إليه
بقوله (ان القياس)
قول ملفوظ أو معقول
(من قضايا صوراً) أي
ركب بصورة مخصوصة
فقول جرس خرج عنه
المفرد لان القول عند
المناطقة خاص بالركب
وقوله من قضايا صوراً
خرج المركب الذي ليس
بقضية والقضية
الواحدة وان لمزمها
لذاتها قول آخر كعكسها
المستوى أو عكس
نقيضها والمركبة نحو
زيد قائم لادانها لا يطلق
عليها أنها قضيتان وان
كانت في قوة القضيتين
والمراد ان القياس مؤلف
من قضيتين فأكثر على
القول بان القياس
يتألف من أكثريتين
قضيتين كما سيأتي بيانه
فال مؤلف من قضيتين
كقولنا العالم متغير
وكل متغير حادث يلزم
عنه ما قول آخر وهو
العالم حادث والمؤلف
من أكثريتين كقولنا النبات
أخذ للامال خفية سارق

لما فوق الواحد أو باعتبار الافراد وعطف أعلى المقاصد على أسنى المطالب عطف تفسير (قوله وهي الجحج)
الضمير المقاصد التصديقات (قوله ويقال لها القياس) الاولى الاقيسة كما عبر به في الكبير
(باب في القياس)

(قوله ومن غيره) يعني التعريف قال في الكبير وبالجملة فهذا الباب يبحث فيه عن كيفية استنتاج الاحكام
العقلية والشرعية وأما التصورات التي هي معرفة الماهيات بالكنه كافي الحدود أو بالوجه كافي الرسوم فأنما
يجي بها لاجل هذا المقصد لان كل تصديق لا بد فيه من تصور فتقديم التصورات عليه من تقديم الوسائل على
المقاصد اه بتصرف (قوله لاشتماله على النسبة) أي تعلقها بما وقع عليه الانها المصدق بها وليس
المراد بشتماله عليها انها داخله فيه وجزء منه لانها ليست جزءاً منه لا على القول الصحيح ببساطته ولا على القول
بتركبه من تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة وادراك وقوعها أو لا وقوعها اللهم الا أن يقدر
مضاف أي لاشتماله على تصور النسبة (قوله تقدير شيء) كالتعاش على مثال آخر بالإضافة أي مثال شيء
آخر كالذراع أي معرفة تقدير شيء بمثل شيء آخر فعلى معنى بقاء الآلة ويدل عليه قول الشارح في كبيره
كتقدير الثوب بالآلة الحسية التي هي مثال لما في الذهن الذي هو الذراع الكلي مثلاً اذ الكمال لا وجود له الا
في الذهن على التحقيق اه وهو يدل أيضاً على ان المراد بالشيء الآخر المقدار الكمي الموجود في الذهن
فتسميته شيئاً باعتبار اللغة لا اصطلاح المتكلمين (قوله ان القياس) قال في الكبير لما كان المعنى الاتي
للقياس مخالفاً للمعنى اللغوي وللمعنى الاصولي كان الخطاب اماماً مستردداً أو منزلاً منزلة المتردد لان المقام مقام
أن يتردد في ان القياس هنا هل هو بالمعنى اللغوي أو الاصولي أو غيرهما فحسن التأكيديان فان قلت ان
لتقوية الحكم وما هنا تصور رقنا التصور وهو التعريف المحمول على القياس وأما اسناد التعريف الى القياس
فحكم اه (قوله قول ملفوظ) أي من حيث دلالاته على المعنى لامن حيث انه ملفوظ اذ هو من هذه الحسية
لا يستلزم شيئاً وهذا التعميم لا يجري في القول الاخر الا لزم الاتي في قوله مستلزم بالذات قولاً آخر
اذا مراد به المعقول قطعاً اذ المقدمات لا تستلزم شيئاً من اللفاظ وانما تستلزم شيئاً يتعقل سواء عبر عنه بعبارة
أم لا الا أن يقال الا لزم اللفاظ من حيث دلالاتها على المعاني أفاده في الكبير (قوله أي ركب بصورة) الباء
للملابسة وقوله مخصوصة بان تكون مشتملة على الحد الوسط ومستوفية لساير الشروط الاتية في
الاشكال (قوله المركب الذي ليس بقضية) كعلام يد (قوله كعكسها المستوي) كاستلزام كل انسان
حيوان بعض الحيات وانسان وقوله أو عكس نقيضها أي الموافق كاستلزام ما ذكر كل مال ليس بحيوان
هو ليس بانسان أو المخالف كاستلزام ما ذكر لا شيء مما ليس بحيوان بانسان وأوفي كلام الشارح مانعة
خلافه تجوز الجمع وأدخالت الكاف استلزام نحو كل انسان حيوان بعض الانسان حيوان (قوله والمركبة)
أي القضية المركبة في المعنى من قضيتين كمثل الشارح فانه مركب في المعنى من مطلقتين عامتين أولاهما
موجبة هي زيد قائم بالفعل ثابتهما سالبة هي مفهوم اللادوام تقديرها ليس زيد قائماً بالفعل فلثالث
المذكور من الوجودية اللادائمة غاية الامر انه اكتفى عن التصریح بجهة الموجبة لفهمهم من اللادوام
فتأمل قال في الكبير وأورد دخول الشرطية لترتيبهم من قضيتين وأجيب بانها حال التركيب ليست
قضيتين (قوله والمراد ان القياس مؤلف من قضيتين فأكثر) دفع لما يتوهم من التعبير بالجمع أي
فالجمع هنا مراد به اثنتان فأكثر (قوله النبش) أي للقبول لاخذها كقمان الموتي أو ما هو أعم من ذلك
(قوله والاول) يعني المؤلف من قضيتين فقط يسمى بسيطاً أي لانه قياس واحد غير مركب في المعنى من أقيصة
متعددة بخلاف الثاني (قوله وليس ذكر الخ) هذا دفع لاعتراض سديد سيدي سعيد قدورة على المصنف بتكرار
ما هنا مع ما يأتي واعتراض بانه كان الاولى تأخير دفع هذا الاعتراض الى ما سيأتي لانه الذي يتوهم عنده
التكرار (وأقول) الذي دعاه الى ذكره هنا أراد سيدي سعيد هذا الاعتراض هنا (قوله فيمسياتي)

وكل سارق تقطع يده فهذا مؤلف من ثلاث قضايا يلزم عنها قول آخر وهو النبش تقطع يده والاو يسمى بسيطاً
والثاني مركباً وليس ذكر الماتن كيفية تركيب القياس المركب فيمسياتي تكرار المسألة لان تعريض القياس الشامل للبسيط والمركب

أى فى قول المصنف * فركبته ان تردان تعلمه * الخ (قوله والحق الخ) اعترض بان هذا التعبير يقتضى ان بعضهم يخالف فى رجوعه فى المعنى الى أقيسة بسيطة والظاهر انه ليس كذلك (وأقول) عبارته فى الكبير ومن رأى أن القياس المركب ليس قياسا واحدا بل هو فى التحقيق قياسان أو أكثر اقصر على ذكر القضيةين أو التصديقين وعلى هذا فيجاب عن ذكر الجمع كالمصنف بانه أطلق الجمع وأراد المثنى وكثيرا ما يستعمل ذلك وأنه نظر الى صورة القياس المركب ولا شك ان فيه قضايا اه وهى أيضا تقتضى ذلك وعبارة سيدى سعيد قدورة والصحيح عند المحققين ان القياس المركب يرجع للبسيط اه وهى أيضا تقتضى ذلك وتسليم مقتضى هذه العبارات أولى من رده بمجرد الظن (قوله راجع الى أقيسة بسيطة فى الحقيقة) فالقياس المركب المتقدم مركب من قياسين فى الحقيقة الاول النباش أخذ للمال خفية وكل أخذ للمال خفية سارق والثانى النباش سارق وكل سارق تقطع يده فنتيجة القياس الاول هى صغرى القياس الثانى (قوله حال من ضمير صورا) لا يقال استلزامه بالذات قولا آخر عقب التصور لا مقارنة له لانه لا يقول على تسليم ذلك مقارنة كل شئ بحسبه (قوله أخرج الاستقراء) أى الناقص المفيد للظن وانما لم يقيد به لانه المعارف المفهوم عند اطلاق لفظ الاستقراء كفى شرح السعد الشمسى وهو يتبع أكثر الجزئيات توصلا الى الحكم على كمالها بحكمها كتبع أكثر جزئيات الحيوان توصلا الى الحكم على الحيوان بانه يحرك فكه الاسفل عند المضغ لاجتماعها لان النسيج انما يحرك فكه الاعلى أما الاستقراء التام وهو يتبع جميع الجزئيات لكونها مضبوطة توصلا الى الحكم على كمالها بحكمها كتبع جزئيات العنصر من النار والهواء والماء والتراب توصلا الى الحكم على العنصر بانه متخير فهو يفيد اليقين واعلم أن مقتضى ما ذكرنا خروج تتبع نصف الجزئيات فأقل عن الاستقراء وعليه يشكك استناد الفقهاء فى مسائل الى الاستقراء مع أنه لم يقع فيها تتبع لجميع الجزئيات ولا أكثرها كفى كونه أقل من الحيض تسع سنين وكون أقله يوما وليلة وأكثره خمسة عشر يوما وغالبه سنا أو سبعة فأنهم صرحوا بان مستند الشافعى فى جميع ذلك هو الاستقراء ومعلوم أن الشافعى لم يستقر جميع نساء العالم فى زمانه ولا أكثرهن بل ولا نصفهن ولا ما يقرب منه فضلا عن نساء العالم فى جميع الأزمنة فالوجه ترك التقييد بالاكثر فى الناقص وان قيده كثير من المناطقة بل يقيد البعض كفى بمحصول الامام وتبعه الاسنوى وينبغى ضبط البعض بما يحصل معه ظن الحكم قاله العلامة ابن قاسم فى آياته (قوله والتمثيل) هو تشبيه جزئى بأخرى جامع بينهما توصلا الى الحكم على المشبه بحكم المشبهة كقولنا البند مسكر كالخمر فيكون حراما قال من لا أحد حصل خروج الاستقراء والتمثيل بقيد الاستلزام اذا أريد بالاستلزام القول الا نحو استلزام العلم اليقيني به أما اذا أريد ما يعم الظن فلا يخرجان عن التعريف فبهم هذا القيد (قوله والضروب العقيمة) هى الفاسدة من جهة الصورة لانه لا تستلزم القول الاخر كقولنا لا شئ من الانسان بفرس وكل فرس جسم وسميت بالعقيمة لعدم انتاجها تشبيها لها بالمرأة التى لا تلد أما القياس الفاسد من جهة المادة فقط فسيأتى أنه داخل لانه بحيث لو سلم لزمت النتيجة (قوله التى لا يقطع بصدق لازمها) أقول هذا صريح فى أنها تستلزم قولا آخر الا انه غير مقطوع بصدق بل نارة يكذب نارة يصدق بطور مخصوص المادة نحو لا شئ من الانسان بفرس وكل فرس سهل وهذا ينافى اخراجه الضروب العقيمة بقيد مستلزما والذي يظهر لى أنها لا تستلزم قولا آخر أصلا حتى يصدق أو يكذب وانما يتصيد منها الذى قد يصدق وقد يكذب ليس بنتيجة لازمة لها بل على صورة النتيجة اللازمة فتكون الضروب العقيمة كلها خارجة بهم هذا القيد فاحفظه (قوله لا مكان تخلف مدلولها عنها) على ما خرج والضمير ان يرجعان الى الامور الثلاثة المذكورة هذا هو الاحسن (قوله بحث ذكرته فى الشرح الخ) حاصله انه أريد بالاستقراء القضية الاستقرائية نحو الانسان والفرس والبغل والحصار ونحوها تحرك فكه الاسفل عند المضغ والتمثيل القضية التمثيلية نحو البند كالخمر فى الاسكار فهما خارجان بقوله صورا من قضايا وان أريد بالاستقراء المركب من مقدمتين فاكتر ناشئة عن تصفح الجزئيات نحو الانسان يحرك فكه الاسفل عند المضغ والفرس كذلك والبغل كذلك وهكذا وأريد بالتمثيل قضيتان دالتان على تشبيه

لا يقتضى معرفة كيفية تركيب القياس المركب بخصوصه فمميزان البسيط والحق ان القياس المركب راجع الى أقيسة بسيطة فى الحقيقة (مستلزما) حال من ضمير صورا أخرج الاستقراء والتمثيل والضروب العقيمة التى لا يقطع بصدق لازمها لا مكان تخلف مدلولها عنها وفى اخراج الاستقراء والتمثيل بما ذكر بحث حاشيتى على شرح ايساغوجى اشبهج الاسلام (بالذات) أى بذاته فالعوض من الضمير

جزئي بجزئي بان يكون قولنا في الاسكار خبر مبتدأ محذوف والاصل النيذ كالخبر وذلك في الاسكار فلا نسلم
 خروجهما بسبب كونهما طنيين والازم خروج الخطابة والشعر والجذل والسفسطة لكونها طنيين
 والجواب باختيار الشئ الثاني ومنع لزوم ما ذكره ببدء الفرق بين الاستقراء والتبثيل وبين ما ذكر وهو ان
 الظني في الاستقراء والتبثيل انما هو ارتباط الحكم بهما واما مقدمات الاستقراء فيقينية مشاهدة اذ تحريك
 الانسان فكذلك الاسفل عند المضغ مشاهد وكذلك الفرس والبغل ونحوهما والظني انما هو ارتباط الحكم على
 السكلي بهذا التحريك بما ذكره والتبثيل ايضا مقدماته يقينية ان اذ كون النيذ يشبه الخبر في وجه مقطوع
 به وكون وجه الشبه الاسكار مقطوع به والظني انما هو ارتباط حكمه النيذ بما ذكره بخلاف الخطابة والشعر
 والجذل والسفسطة فانها بالعكس أي ان الظني مقدماتها واما ارتباط الحكم بها ان سلمت فيقيني فالخلل
 انما هو في مادتها لا في صورتها والخلل في الاستقراء والتبثيل في صورتهم لا في مادتهم ما هو انما اعتبروا في
 مقدمات القياس أن تكون بحيث لو سلمت أي سلم صدقها لزم عنها قول آخر أي صحة صورتهما فقول مستلزما
 أي لو سلمت قضايها فيدخل في القياس القياس الكاذب المقدمات الصحيحة الصورة دون القياس الفاسد
 الصورة الصحيحة المقدمات وتسميته قياسا على سبيل التجوز ولبعض في الخراج الاستقراء والتبثيل بقيد مستلزما
 بحث آخر سيأتى دفعه (قوله أخرج الضروب العقيمة الخ) أقول كلامه هنا وفيما صرح في أن الضروب
 العقيمة قسمان غير مقطوع بصدق لازمهما ومقطوع بصدق لازمهما مع أن الضروب العقيمة التي هي أنواع
 تحت كل نوع منها أفراد أو أمثلة دائمة غير مقطوع بصدق لازمها وان كانت أفرادها أو أمثلتها منها كاذب
 اللازم ومنها صادقة ويمكن أنه أراد بالضروب العقيمة أفرادها أو أمثلتها من الخلاف السكلي وإرادة الجزئي ثم
 هذا أيضا صريح في أن الضروب العقيمة تستلزم قولاً آخر وقد علمنا ذلك بما فيه (قوله في المادة اتفاقاً)
 أي بدليل كذب النتيجة أن أبدلت الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان (قوله وأخرج نحو قياس المساواة)
 لبعض في أخرجه بقيد بالذات بحث سيأتى دفعه (قوله وهو) أي قياس المساواة ما يتركب من قضيتين
 الخ هذا التعريف يشمل ما عرّفه بالمساواة كالمثال الأول أو غيرها كالبيان كالمثال الثاني والنصفية
 كالمثال الثالث والمزومية كالثمن من مزومة للنهار والنهار من مزومة فتكون إضافة إلى المساواة
 باعتبار بعض الأمثلة وقوة كلام الشيخ في شرح مختصره تعطى أن قياس المساواة ما عرّفه بمادة
 المساواة وكذلك قوة عبارة الشارح في كبريه والمراد بنحو قياس المساواة على الأول ما يتوقف على
 مقدمة أجنبية وليس فيه ضابط قياس المساواة كقولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاع الجوهر ارتفاع الجوهر
 وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاع الجوهر فان هذا يستلزم أن جزء الجوهر جوهر لكن بواسطة
 مقدمة هي عكس نقیض المقدمة الثانية وهي كل ما يوجب ارتفاع الجوهر فهو جوهر بناء على
 طريقة غير السنوسى وبيان ذلك كما أفاده في الكبير أن السنوسى قال المراد بالمقدمة الأجنبية التي يتوقف
 القول عليها ويخرج عن كونه قياساً غير اللازمة لأحدى المقدمات بل لزومها ضرورياً في تعريف
 القياس المثال المذكور أعني قولنا جزء الجوهر كاندخل الأشكال الثلاثة غير الأول الصحيحة الصورة
 لأن المقدمة الأخرى التي تفقر إليها ليست بأجنبية عنها بل هي المقدمات ومما لا حدى المقدمات وما عرّفه فخرج عن
 القياس ما يتوقف على مقدمة غريبة وفسرها بما تكون حدودها مغايرة لحدود القياس وقسمها إلى
 أجنبية وهي غير اللازمة لأحدى المقدمات وغير أجنبية وهي اللازمة لأحدهما مع مغايرة حدودها لحدود
 القياس كعكس النقيض في المثال السابق فخرج ذلك المثال ونحوه عن تعريف القياس فعلم بذلك سقوط
 ما قبل الأولى على ما صنعها من تعميم قياس المساواة أسقاط لفظة نحو فتأمل وتسمية قياس المساواة قياساً
 على سبيل التجوز لأنه يشبه القياس من حيث اشتماله على مطلق تكرر وان لم يكن المتكرر رتبة الحد الأوسط
 (قوله متعلق) بكسر اللام ان قلت ان متعلق بحول الأولى هو الجار والمجرور وموضوع الأخرى هو المجرور
 فقط فلا يكون هذا ذات المتعلق في الحقيقة هو المجرور فقط والجار آلة لمتعلق كما بين في موضعه (قوله

أخرج الضروب
 العقيمة السكلي يقطع
 بصدق لازمها لخصوص
 المادة نحو لا شئ من
 الانسان بفرس وكل
 فرس صوال فإنه يستلزم
 لا شئ من الانسان
 بصالح لكن لا بالذات
 بل لصحة ذلك في المادة
 اتفاقاً وأخرج نحو
 قياس المساواة وهو
 ما يتركب من قضيتين
 متعلق بحول أو لاهما
 موضوع الأخرى نحو
 زيد مساو لعمرو وعمرو
 مساو ل بكر فان هاتين
 القضيتين مستلزمتان
 زيد مساو ل بكر لانهما

بل بواسطة صدق مقدمة أجنبية وهي أن مساوي المساوي للشيء مساو لذلك الشيء ولذلك صدق هذا اللزوم فالزم صدق لم يستلزم القياس شيئا كما إذا قلنا الإنسان مبين للفرس والفرس مبين للناطق لا يلزم منه أن الإنسان مبين للناطق لأن مبين المبين لشيء لا يلزم أن يكون مبينا لذلك الشيء وكذا إذا قلنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الأربعة لا يلزم منه أن يكون الواحد نصف الأربعة لأن نصف النصف لشيء لا يكون نصفه (قولا آخر) أي لا يكون عين إحدى المقدمتين فإذا قلت كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم أنتج كل إنسان جسم وهو ليس عين إحدى المقدمتين فأخرج بقوله قولا آخر القضيةين المستلزمين لاحداهما (١٠٧) لأن اللزوم ليسن قولا آخر

فان قلت التعريف شامل للقضيتين المستلزمين لعكسهما فلا يكون مانعا قلت لان سلم ذلك اذ هذا خارج بقوله قولا لانه أفرده فدل على ان مراده به القول الواحد والقضيتان المذكورتان يستلزمان قولين لا قولا واحدا والمراد باللزوم ما يعم البين وغيره فيتناول القياس الكامل وهو الشكلا الاول وغير الكامل والمراد انه يستلزم متى سلم ولا بشرط أن يكون مسلما بالفعل ليدخل في التعريف القياس الذي مقدماته صادقة كما هو الذي مقدماته كاذبة كقولنا كل إنسان جاد وكل جاد جاد فصار فهذا وان كان مؤلفا من قضيتين كاذبتين الا انه بحيث لو سلم استلزم ان كل إنسان جاد لان القياس

بل بواسطة صدق مقدمة أجنبية المراد بها ليست مفهومة من المقدمتين ولا لزومة لاحداهما موافقة حدودها حدود القياس ولا تستلزم هذه الموافقة على ما مر من الخلاف فاندفع بقولنا ما ليست الخ ورود الشكل الاول لان المقدمة الخارجية التي هو مبني عليها وهي ان لازم اللزوم لازم مفهومة من مقدمتيه ضرورة وبقولنا ولا لزومة الخ ورود الاشكال الثلاثة لان المقدمة الخارجية التي تتوقف هي عليها لازمة لاحدى المقدمتين (قوله ولذلك) أي لاجل صدق المقدمة الأجنبية (قوله فالزم صدق) أي المقدمة الأجنبية (قوله لا يلزم أن يكون مبينا لذلك الشيء) بل يكون تارة مبينا كما في قولنا الإنسان مبين للفرس والفرس مبين للجماد وتارة لا يكون مبينا كما في مثال الشارح (قوله لا يكون نصفه) بل هو ذاتا ربع ذلك الشيء (قوله أي لا يكون عين إحدى المقدمتين) هذا بيان للمراد بمغايرة النتيجة للمقدمتين أي وليس المراد به أن تكون أجزاء النتيجة غير أجزاء المقدمتين اذ لا بد من تركب النتيجة من بعض أجزاء المقدمة الاولى وبعض أجزاء المقدمة الثانية (قوله القضيةين) أي مجموع القضيةين المستلزم مجموعهما لاحداهما أي لكل منهما على حدة استلزام الشكل الجزئي كعجموع كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم فشكل من القضيةين دخل في الاستلزام فسطع ما أورد هنا واعتراض على اخراج ما ذكر بقيد قولا آخر بأنه خارج بقوله صور لما قدمه من ان المراد تركب بصورة مخصوصة وهي ليست موجودة هنا (وأقول) اعتبار ذلك يؤدي الى عدم خروج شيء بقوله مستلزما بالذات قولا آخر نظرا وج جميع ما خرج به بقولنا بصورة مخصوصة فالقربان الشارح انما قصد تفسير صور تركب بصورة وان قوله مخصوصة بيان من عنده للواقع زائد على المتن فلهذا لم ينظر اليه في الاجراء وبهذا اندفع أيضا بحث بعض في اخراج الاستقراء والتمثيل بقيد مستلزم ما وخرج نحو قياس المساواة بقيد بالذات بانها خرجت بقيد صور لان المراد صور بصورة مخصوصة فافهم واوردنا اذا قلنا كل إنسان إنسان وكل إنسان حيوان أنتج عين الكبرى واذا قلنا كل إنسان حيوان وكل حيوان حيوان أنتج عين الصغرى وأجيب بوجه النتيجة منها ان هذين ليسا من الاقيسة اذ مقدماتهما ليست كلها قضايا لان ما ادعى انه الصغرى في الاول والكبرى في الثاني ليسا قضيتين اذ لا بد من تغاير العارفين في القضية ذهنا واتحادها خارجا وحيث كانا متحدتين ذهنا وخارجا لم يكن المركب منهما قضية (قوله ما يعم البين وغيره) المراد بالبين ما لم يفتقر الى واسطة كما في الشكل الاول وبغير البين ما يفتقر الى واسطة كتغيير كل من المقدمتين واحداهما ليرجع القياس الى الشكل الاول (قوله لان القياس الخ) علة لدخول القياس الكاذب أيضا في التعريف (قوله ولزوم الشيء الخ) من جهة التعليل فهو منصوب عطف على القياس (قوله وان لم يوجد) أي الشيء الملزوم (قوله أي معناه) أقول تفسير القوة بالمعنى لا يلائم مقابلاتها بالفعل في الاستثنائي ولا العناية بعده (قوله يعني ان النتيجة الخ) بيان للمراد بالدلالة على النتيجة بالقوة فدلالته عليها كدلالة أجزاء السري بر قبل تركبها سريرا على السري (قوله كل جسم مؤلف) أي من الهوى والصور على مذهب الحكماء ومن الجواهر الفردة على مذهب المتكلمين (قوله وان شئت قلت الخ) على هذا يكون مفهومة عدم مخالفة على الاول فوجود

يجب ان يعرف بغير تعريف شامل للخطابة والسنسطة والجدل والشعر والبرهان لان هذه كلها أقيسة ولزوم الشيء كون الشيء بحيث لو وجد وجدلا لزمه وان لم يوجد في الواقع وانما قال من قضايا لم يقل من مقدمات لانه لا يلزم الدور لانهم عرفوا المقدمة بانها جعلت جزء قياس فأخذوا القياس في تعريفها فلما أخذت هي أيضا في تعريفه لزم الدور (ثم القياس عندهم) أي المناطقة قسمان * فلهذا أي القياس (ما يدعى) أي يسمى (بالاقتراي وهو الذي دل على النتيجة بقوة) أي بقوة أي معناه يعني ان النتيجة تكون أجزاؤها متفرقة فيه ولا تكون مذكورة فيه جميعها الاجتماعية مثلا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث فلهذا النتيجة لم تذكر جميعها الاجتماعية في القياس بل ذكر فيه متفرقة وان شئت قلت هو الذي لم تذكر فيه النتيجة

(قوله ولا نقيضها) أتى به تبعاً للمصنف في شرحه وإن أوهمهم أن النقيض مذكور في الافتراض بالثبوت مع أنه ليس كذلك لأن خروج الشرطي المستثنى فيه نقيض التالي لينتج نقيض المقدم (قوله وهذا) أي الافتراض ممتنع بخلاف الاستثنائي أو اسم الإشارة راجع إلى ما ذكر من تعريف الافتراض فيكون قوله بخلاف الاستثنائي على حذف مضاف أي بخلاف تعريف الاستثنائي فإنه ما دل على النتيجة بالفعل وإن شئت قلت هو الذي ذكرته فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل (قوله لا افتراض بالحدود فيه بلا استثناء) أي لانصافها فيه من تفسير فصل بينها بأداة الاستثناء التي هي لكن والمراد بالحدود حدوده الثلاثة الأصغر والأوسط والكبير وسُميت حدوداً لأنها أطراف والحد في اللغة الطرف (قوله بالجملة) الباء داخل على المقصور عليه (قوله ومع كون ابن سينا) هذا الطرف متعلق بقوله أو رد والقصد بذلك الاعتذار عن المصنف وابن الحاجب بأن تخصيصهما الافتراض بالجملة قلح الشيخ ابن سينا المستخرج الافتراض الشرطي في انتاجه وإن أجيب عنه ولا يخفى أنه اعتذار غير قوي لا ندفع ذلك القدح بالجواب عنه (قوله استخرج الأقيسة) أي الافتراضية (قوله تشكيكاً) أي اعتراضات تورث الشك بعضها في نتائج المتصلتين منه إذا كان من الشكل الأول وبعضها في نتائج المتصلتين منه إذا كان من الثالث وبعضها في نتائج المتصلة مع الجملة فالأول أنه يصدق قولنا كلما كان الاثنان فرداً كان الاثنان عدداً وكلما كان الاثنان عدداً فهما زوج ينتج كلما كان الاثنان فرداً فهما زوج وهو باطل وقد أجاب هو عن ذلك لكن الذي ارتضاه اليوم في الجواب ما أجابه الخوارج وهو منع كلية الشرطية الكبرى لأن معنى كليتها أن يكون التالي لازماً للقدم في جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وإن كانت محالاً في نفسها ولا شئ من جملة الأوضاع التي لا تنافي في المقدم هنا كون الاثنين فرداً لأنه يجمع كونه عدداً وإن كان كونه فرداً محالاً في نفسه ولا يستلزم كون الاثنين عدداً على هذا الوضع الزوجية فليس كلما كان الاثنان عدداً فهما زوج والثاني أنه يلزم من انتاج المتصلتين من الشكل الثالث أن تثبت الملازمة بين كل أمرين لا ملازمة بينهما بل وبين المتناقضين وبين المتضادين إذ يصدق مثلاً كلما تحقق انسان ولا انسان تحقق انسان وكلما تحقق انسان ولا انسان تحقق لا انسان ينتج قد يكون إذا تحقق انسان تحقق لا انسان وهو باطل ويصدق أيضاً كلما تحقق السواد والبياض تحقق السواد وكلما تحقق السواد والبياض تحقق البياض ينتج قد يكون إذا تحقق السواد تحقق البياض وهو باطل وقد أجاب هو عن ذلك لكن الذي ارتضاه اليوم في الجواب منع صدق هذه المقدمات ولذلك كذبت النتيجة وسند المنع أن الشرطية لا تصدق إلا مع الأوضاع التي لا تناقض التالي ولا تضاده ولو سلمنا صدق المقدمات لم نسلم كذب النتيجة إلا لو كانت كلية أما وهي جزئية فلا والثالث أن الجملة صادقة في نفس الأمر والشرطية إنما هي بالفرض ولهذا لو قلنا كلما كان كل ثلاثة زواجا كان كل خمسة زواجا كانت متصلة صادقة لأن الباقي من الخمسة بعد الثلاثة زوج فلو كانت الثلاثة زواجا كانت الخمسة زواجا لأن المركب من الزوجين زوج ولو ضمنت إليها جملة صادقة وهي لا شئ من الزوج خمسة أنتج كلما كانت الثلاثة زواجا فلا شئ من الخمسة خمسة وهو باطل وأجاب ابن سينا باعتبار المسادة بأن الكلام يخص بمحملة لا تنافي طرفاً للمتصلة وباعتبار الصورة يمنع كذب النتيجة بناء على أن المقدم المحال جائز أن يلزمه محال ونظيره البوسني بأن استلزم المحال للمحال إنما هو فيما إذا صدق الزوم فتصدق القضية وإن كان المقدم والتالي كاذبين نحو كلما كان الانسان فرساً كان صاهلاً فلا خفاء في صدق هذه القضية بخلاف النتيجة السابقة فإنه لا لزوم بين زوجية الثلاثة وكون الخمسة غير خمسة فهي كاذبة أفاده في الكبير (قوله وكذا قدح) أي قدح ابن سينا قدح في المتصلتين أي في انتاجهما أنير الدين بما هو مذكور في مختصر العلامة ابن عرفة وغيره وهو أن مقدم الصغرى يجوز أن يكون محالاً فيجوز أن لا تصدق النتيجة مع فرض وقوع الكبرى الصادقة وهذا بعينه هو تشكيك الشيخ ابن سينا غاية الأمر أن الشيخ فرض الكلام في مثال معين قاله في الكبير (قوله وقد أجيب عن ذلك) أي عن تشكيك ابن سينا وقدح أنير الدين (قوله أراد ما يتكلم فيه هنا) أي في تأنيبهما معنى قول المصنف واختص بالجملة اختص

ولا نقيضها بالفعل
وهذا بخلاف الاستثنائي
كإسباني وسمى افتراضاً
لافتراض الحدود فيه بلا
استثناء (واختص)
القياس الافتراضي
(بالجملة) هذا ما ذهب
إليه المصنف كابن
الحاجب ومع كون
ابن سينا هو الذي
استخرج الأقيسة
المركبة من الشرطية
أو رد تشكيكاً في
انتاج المتصلتين منه
والمتصلة والجملة
وكذا قدح في المتصلتين
أنير الدين وغيره بما هو
مذكور في مختصر
العلامة ابن عرفة وغيره
وقد أجيب عن ذلك
باجوبة مذكورة في
المختصر المذكور وغيره
وبحتمل أن المصنف
والامام ابن الحاجب
أراد ما يتكلم فيه هنا
لأنه جرد في غيره

الاقتراى الذى تشكك فيه في هذا المتز بالجمالية ومثاله يقال في كلام ابن الحاجب وقوله لفة جدوى غير محلة لاراد
(قوله أوامهم) أى ابن الحاجب والمصنف نزلام أى الغير منزلة العدم لذلك اى لما ذكر من قلة جدوى الغير
وقوله أشار للأول أى ارادة ما يشكك فيه هنا وقوله وللثانى أى تنزىل الغير منزلة العدم (قوله ومثاله من
الشرطيات) هذا مثال للاقتراى الشرطى المركب من متصلتين وهو أحد أقسام الاقتراى الشرطى الخمسة
ثانيها المركب من منفصلتين ثالثها المركب من متصلة ومنفصلة رابعها المركب من جملة ومتصلة خامسها المركب
من جملة ومنفصلة وينعقد في كل قسم من الاقسام الخمسة الاشكال الاربعة لان الحد الوسط ان كان تاليا
في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول كفى مثال الشارح الذى عرفناه من القسم الاول وان كان
تاليا فيهما فهو الشكل الثانى كقولنا من القسم الاول كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس
الليلة اذا كان الليل حاصل فالنهار موجود ينتج ليس باليلة اذا كانت الشمس طالعة كان الليل حاصل وان كان
مقدما فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا من القسم الاول كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما
كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ينتج قد يكون اذا كان النهار موجود فالارض مضيئة وان كان مقدما
في الصغرى تاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا من القسم الاول كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وكلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ينتج قد يكون اذا كان النهار موجود فالارض مضيئة
وبين أمثلة الاشكال الاربعة من بقية الاقسام تطالب من المطولات واعلم أنه ان كان الوسط في الاقتراى
الشرطى هو أحد طرفي الشرطية برمتها سمي بالجزء التام وهو التداول في العلوم والحجج الى معرفته وان كان
الوسط جزء ذلك الطرف سمي بالجزء غير التام والكلام عليه وعلى شروط انتاجه تطالب من المطولات (قوله أى
القياس) أى مطاقا لا بقيد كونه اقترايا لان ما سبقت كره المصنف غير مختص بالاقتراى وان كان لكل شروط
غير شروط الآخر (قوله أى أجمع) دفع هذا التفسير ما يقال ان في كلام المصنف تطالب بتفصيل الحاصل
لان المقدمة هي القضية المجعولة جزء قياس (قوله على ما وجبنا) أى تركيبا كأننا على الوجه الذى وجب
أو حال كون المقدمات مشتملة على الشرط الذى وجب (قوله جامع بين طرفي المطالب) أى مناسب لطرفي
النتيجة بحيث لو حل على أحدهما ووضع ليجعل الآخر عليه لمع ذلك وكان هناك نسبتان متغايرتان وواسطة
في نسبة أحدهما الى الآخر وارتباط به (قوله وهو) أى الوصف الجامع (قوله وبه حصلت المقدمات)
أى على وجه منتج (قوله ومن اندراج الاصغر) عطف على قوله من الاثبات (وأقول) كان على الشارح
أن يوقع ما في كلام المصنف على الايمان فقط لذكرو الاندراج بعد أو على جميع ما يجب فلا يقصرها على الاثبات
والاندراج بل يجعلها شاملة لترتيب المقدمات والنظر الى صححتها ويكون قوله ورتب الخ من ذكر الخاص بعد
العام (قوله في الاقتراى) أقول ينبغي حذفه كفى الكبير لان الاندراج المذكور لا يخص الاقتراى على
ما سبقت كره الشارح وان فو قش كى أئى وكذا الاثبات المتقدم لا يخصه كما علم من كلامه (قوله بان تقدم
الصغرى على الكبرى في الاقتراى) أى وبان تقدم الكبرى على الصغرى في الاستثنائى على الوجه الخاص
لماسيا من أن الكبرى في الاستثنائى هي الشرطية والصغرى هي الاستثنائية (قوله مثلاً) راجع الى
قوله كون الصغرى موجبة والكبرى كلية في الشكل الاول أى واختلاف المقدمتين كيفاً وكلية الكبرى
في الشكل الثانى الى آخر ما سياتى (قوله حتى يستلزم) أى الاقتراى النتيجة لتعليل لقوله تقدم الخ أو تفريع
عليه (قوله على الوجه الخاص) متعلق بترتيب (قوله لاندراج العالم في موضوع الكبرى) أو رد عليه
أنه لاندراج مساواة العالم للغير وجوابه ما ذكره الشارح عند قول المصنف وما من المقدمات صغرى الخ
(قوله وانظرا) أى اعتبر (قوله متبنا) أشار الى أن من فاسد متعلق بحال محدودة (قوله من جهة النظام)
أى الصورة وقوله بان كانت الخ تصور للفساد من جهة النظام وكان الاولى التعبير بالكاف بدل الباء لان
فساد الصورة لا يخصر فيما ذكره (قوله ومن جهة المادة) في شرح ابن يعقوب أن التنبية هنا على أنه يجب

ناطقا كان حيسوانا
وكما كان حيوانا كان
جسمه ينتج كلما كان
الانسان ناطقا كان
جسمه (فان ترد تركيبة)
أى القياس (فركا) أى
اجمع (مقدماته) المراد
بها هنا وفيما يأتى ما فوق
الواحدة (على ما وجبنا)
من الاثبات بوصف
جامع بين طرفي المطالب
وهو الحد المتكرو به
حصلت المقدمات
الاثنتان احدهما مشتملة
على موضوع المطالب
أو مقدمه والاخرى على
شجوه أو تاليه ومن
اندراج الاصغر تحت
الاولى في الاقتراى كما
سبقت (ورب المقدمات)
بان تقدم الصغرى على
الكبرى في الاقتراى
على الوجه الخاص
وهو كون الصغرى
موجبة والكبرى كلية
في الشكل الاول مثلاً
حتى يستلزم النتيجة
والاما يستلزم شيأ مثلاً
اذا قلت في بيان حدوث
العالم وهو ما سوى الله
بحل وعلا العالم متغير
وكل متغير حادث فان
ترتيب هاتين القضيتين
المعلومتين على الوجه
الخاص من كون الاولى
موجبة والثانية كلية
يوصل من أنضح له

بالبرهان صدقهما الى العلم بان العالم ساد لاندراج العالم في موضوع الكبرى (وانظرا) أى المقدمات متبنا (من فاسد) من
جهة النظام بان كانتا سلبيتين أو جزئيتين فلا انتاج من سلبيتين ولا جزئيتين ومن جهة المادة بان كانتا كاذبتين أو احداهما (مختصراً) لهما

بالاستدلال عليها ان كانت نظرية هل هي يقينية أم لا وهل هي على تأليف متخ أم لا وهذا بيان للوجه الخاص الذي يكون عليه
الترتيب الذي ذكره سابقا (١١٠) فلا يخال هذا تكرارا لما تقدم (فان لازم المقدمات) وهو النتيجة من حيث يتيقن صدقه وعدم

تبعته (بحسب المقدمات
آتي) فان يتيقن صدق
المقدمات واستيفاء
شروطها من حيث
الصورة يتيقن صدق
لازمها وان لم يتيقن
ذلك لم يتيقن صدق
لازمها بل يحتمل حينئذ
الصدق والكذب فاذا
قلت كل انسان جاد وكل
جاد جاد فها تان كاذبتان
وتنتج - ما هو كل
انسان جاد كاذب فاذا
بدلت الكبرى بقولك
كل جاد ناطق كانت
النتيجة صادقة وهي كل
انسان ناطق مع كذب
المقدمتين فليس معنى
كلام المصنف انه يلزم
من كذب المقدمات
أو بعضها كذب النتيجة
ولذا قد ردنا في كلامه
ما يضر به المعنى * واعلم
ان موضوع النتيجة
يسمى أصغر لكونه في
الغالب أقل أفراد من
الوسط والاكبر ومجموعها
يسمى أكبر لكونه
في الغالب أكثر أفرادا
والكبر في المقدمتين
يسمى أوسطا ووسطا
لنوسطه وجمعه بين
الطرفين ومثل الموضوع
والمحمول في الجملة
المقسدم والتالي في
الشرطية والمقدمة التي

وعناية مادة القضايا اليصح الدائسل واللازم تبرع من الناظم لان الغرض هنا تخرج صورة القياس وسينه في آخر
النظم على لزوم رعاية المادة (قوله بالاستدلال عليها الخ) أشار به الى المغايرة بين قوله بختصار وقوله وانظر
صحيحهما من فاسد البناء الالة وقوله هل هي يقينية أم لا صريحا بقوله بختصار الها في العبارة حذف أي طابا علم
جواب هذا الاستفهام والمناسب أولا كافي نسخ لان أم المتصلة لا تعادل هل ويمكن جعلها منقطعة للاضراب عن
الاستفهام عن كونها يقينية الى الاستفهام عن كونها غير يقينية كما أوضحناه في حاشيتنا على عصام الاستعارات
(قوله وهل هي على تأليف متخ أم لا) ينبغي اسقاطه لانه لا يناسب قوله بالاستدلال عليها ولان ادخاله في
الاختبار يؤدي الى التكرار مع قوله وانظر صحيحهما من فاسد لانه أدخل فيه الفساد من جهة الصورة (قوله
وهذا) أي قوله وانظر الخ بيان للوجه الخاص أي المذكور في بيان قوله ورتب المقدمات حيث قال هناك
على الوجه الخاص واعترض بانه ينه ثم بقوله وهو كون الصغرى الخ فيكون ذلك قاصرا (وأقول) هذا
الاعتراض مدفوع بقول الشارح هناك مثلا (قوله الذي ذكره سابقا) نعت للترتيب (قوله فلا يقال هذا
تكرارا لما تقدم) يعني قوله ورتب المقدمات (وأقول) الاظهر ان توهم التكرار بالنسبة الى غير اختبار
المقدمات هل هي يقينية أولا بالاستدلال عليها ان كانت نظرية اذ لا يفهم ذلك من الترتيب على الوجه الخاص
لان المراد به توفير شروط الانتاج وليس ذلك منها ولو تعرض أيضا لدفع ما يتوهم من التكرار بين قوله على
ما وجبا وقوله ورتب الخ لوفى بحق المقام وقد علمته مما مر (قوله فان لازم الخ) على التخصيص بين البيتين قبله (قوله
يتقن صدقه) أي بسبب اطراد صدقه وقوله وعدم تيقنه أي عدم تيقن صدقه بسبب عدم اطراد صدقه (قوله
بحسب المقدمات) متعلق بما قى (قوله صدق المقدمات) بان طابقت مادتها الواقع (قوله وان لم يتيقن ذلك)
أي ان ذكر من صدق المقدمات واستيفاء شروطها من حيث الصورة بان انتفى صدق المقدمات فقط وقدم مثل له
أو انتفى استيفاء شروطها من حيث الصورة فقط أو انتفاء معا ولم يحل لهما التمسك على المقاييس وهما
كائتفاء صدق المقدمات في صدق النتيجة تارة وكذبها أخرى فصدها في انتفاء الاستيفاء كافي لاشئ من
الانسان بفرس وبعض الفرس صاهل وكذبها كافي لاشئ من الانسان بفرس وبعض الفرس حيوان
وصدها في انتفاء صاهل كافي لاشئ من الانسان بناطق وبعض الناطق حبر وكذبها كافي لاشئ من الانسان
بناطق ولا شئ من الناطق بحيوان (قوله ما يضر به المعنى) وهو قوله من حيث يتيقن صدقه وعدم تيقنه ولم
يقبل من حيث صدقه وكذبه (قوله واعلم الخ) تهديد لكلام المصنف (قوله في الغالب) في الغنبي نقلا
عن العصام أن المراد في غالب الموجبات الكلية التي هي أشرف النتائج فلا مردان هذا انما يتم لو كانت النتيجة
موجبة كلية اذ موضوع السالبة لا يجوز أن يكون أخص وموضوع الموجبة الجزئية ليس في الغالب أخص
اه وغير الغالب أن يكون مساويا لهما نحو كل انسان ناطق وكل ناطق ضاحك وينبغي أن لا يقال وقد يكون
أعم نحو بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق وان قيل لما عرفت أن الكلام في النتيجة او بجهة الكلية
(قوله لنوسطه وجمعه بين الطرفين) الظرف تنازعه كل من توسط وجميع وأراد بجمعه بينهما مناسبتة لهما
وكونه وسيلة الى نسبة أحد ههما الى الآخر فالعطف للتعريف بدفع به أن المراد لنوسط لفظا لانه انما يظهر في
الشكل الاول قال في الكبير وجه كونه وسطا في غير الشكل الاول مع أنه في غيره ليس متوسطا لفظا ولا تعقلا
أن المراد أنه واسطة في الجمع بين الطرفين وان ذكر أولا وآخر كافي الرابع أو أولا ووسطا كافي الثالث
أو وسطا وآخر كافي الثاني (وأقول) يمكن التزام ان التوسط لفظي في جميع الاشكال غير أنه في بعضها
بالفعل وهو الاول وفي بعضها بالقوة وهو البقية فترجعها الى الاول على أن الغنبي قال ان تسمية الامور
المناسبة في وجه بشئ لا تتوقف على ثبوت المناسبة بين ذلك الشئ وبين كل من تلك الامور بل تتوقف على
ثبوتها بينه وبين بعضها (قوله بعضه) انما قال ذلك لان الذي قدمه الشارح خمس دعاوى بادلتها والذي

سبب كره المصنف ثلاث بلا أدلة (قوله هنا) أى في قوله وما من المقدمات الخ وفيه إشارة لطيفة إلى أنه كان ينبغي لناظم أن يفسر الأصغر والا كبر والاوسط وأولاً الصغرى والكبرى نانياً ثم يحكم بوجود الاندراج ثالثاً صانعاً مع قصوره فيه الحكم قبل التصور (قوله وما هي) أشار بتقدير هي إلى أن صغرى خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ما ومن المقدمات حال من الضمير في صغرى أو من صغرى ما على جواز إثبات الحال من الخبر وحذف صدر الصلة جازاً للطول وخبر ما قوله فيجب الخ قال في الكبير وأعلم أنه جرى على السنة القوم صغرى وكبرى وأصغروا كبر وليس لمخبر أن كانوا لا يريدون تفضيلاً على معنى من وإنما يريدون معنى فاعلة وفاعل أو تفضيلاً لمطابقة وان لم توجد لم توجد ولا الاضافة كما قال ابن هاني

كان صغرى وكبرى من ففاتها * حسباء در على أرض من الذهب

وكما يقول النحويون جملة صغرى أو كبرى والعروضيون فاصلة صغرى أو كبرى اه (قوله أى كل فرد فرد الخ) إشارة إلى تعدد مضاف آخر فتكون جملة المضافات المقدرات أربعة اثنان بين اندراج والآخر اثنان بين في ومجرور هاهنا أى فوجب اندراج أفراد أصغرها في مفهوم أوسط الكبرى (قوله ولو كان) أى الاوسط مساوياً للأصغر غاية أفادها عموم وجوب الاندراج لهذه الحالة (قوله لأن ماهية تـ صـ كل شخص أو عارضه أعم من ذاته) قال في الكبير فإذا قلت كل إنسان ناطق وكل ناطق جسم فالمراد من الإنسان أفرادها فالمراد في الناطق كل فرد فرد بخصوصه وكذلك الوقت في الصغرى كل إنسان ضاحك اه أى وفي الكبرى كل ضاحك جسم ثم قال والخاص ان المراد من الموضوع أفرادها معتبراً كل فرد فرد بخصوصه اه وقد أشار بهذا التعليل إلى أن الاوسط دائر بين كونه ماهية للأصغر كافي كل إنسان ناطق وكل ناطق جسم وكافي كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم أو عارضه كافي كل إنسان ضاحك وكل ضاحك جسم وكافي العالم متغير وكل متغير حادث (قوله بل ولو كان الخ) اضرب انتقالاً وقوله أخص أى من الأصغر (قوله نحو بعض الحيوان الخ) قال في الكبير فافراد هذا البعض مندرج كل فرد منها في الإنسان اه أى مع كون الإنسان أخص لصديق بعض الحيوان بقطاع النظر عن كونه هنا خصوص البعض الإنساني بغیر الإنسان أو أقول هذا مبني على أن الأصغر بعض الحيوان ومقتضى الاصطلاح أنه الحيوان وأن بعض سور وحينئذ لا يظهر الاندراج فتدبر (قوله ههنا في الاقتراي) أى ما ذكر من الاندراج ظاهراً في الاقتراي (قوله وأما الاستثنائي الخ) حاصله أن الاندراج المذكور متحقق في الاستثنائي أيضاً وتأويله بالاقتراي وفيه أن الاندراج في الاقتراي إنما احتج إليه ليتعدى حكم الأكبر للأصغر بواسطة الاوسط وهذا المقدم مستغنى عنه في الاستثنائي لأن اتجاهاً لوجه آخر وهو أنه يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت لازمه ومن رفع اللازم رفع ملزومه (قوله مضمون التالي الخ) هذا إذا كان الغرض استثناء عن المقدم لينتج عن التالي وقوله أو مضمون المقدم الخ هذا إذا كان الغرض استثناء نقبض التالي لينتج نقبض المقدم أفاده في الكبير (قوله هذا حاصل الخ) اسم الإشارة راجع إلى ما تقدم من تأويل كلام المصنف بتقدير المضافات ومن بيان الاندراج إذا كان الاوسط مساوياً للأصغر أو أخص ومن بيان الاندراج في الاستثنائي على ما تفسر به عبارة الكبير (قوله وعلى هذا) أى التأويل الذي أول به كلام المصنف من تقدير المضافات بحمل كلام ابن سينا وحمل الجمل منه قوله التفطن لاندراج الصغرى تحت الكبرى وقوله فرد من أفراد الكلية فيسدر في العبارة الأولى المضافات الأربع أى لاندراج أفرادها صغرى تحت مفهوم أوسط الكبرى ويقدر في العبارة الثانية المضافات الخمس أي فرد من أفراد مفهوم أوسط الكلية أى القضية الكلية التي هي الكبرى وإنما ذكرها مرة متالار تباط بعضها ببعض وأفادتها أنه لا بد من العلوم الثلاثة (قوله كما إذا دعيت الخ) توضيح للدعاء بتطبيقه على مثال (قوله عاقر) أى لا تلد (قوله لا يلزم) أى من الحكم على السككي الحكم على الفرد الذي هو البغلة المشار إليها وهو تعليل لقوله تفطن الخ (قوله وما ذكره) أى من اشتراط علم ثالث (قوله في الحرمة) أى ذي الحرمة (قوله في ضمن العلم بان هذا الخ) أى فالعلم بان هذا ترتيباً منجى يكفي وقد أفاد كلام ابن

(الكبرى) ولو كان مساوياً للأصغر لكان ماهية كل شخص أو عارضه أعم من ذاته بل ولو كان الاوسط أخص نحو بعض الحيوان إنسان وكل إنسان ناطق ههنا في الاقتراي وأما الاستثنائي فببر جمع فيه إلى الشكل الأول بأن يقال مضمون التالي أصح تحقيق ملزومه وكل ما تحقق ملزومه متحقق أو مضمون المقدم أصح التقي لازمه وكل ما انتفى لازمه منتفى هذا حاصل ما نقله شيخنا العلامة البومى في حاشية شرح الكبرى عن السعد وعلى هذا يحمل ما ذكره ابن سينا من أن حصول العلم بالمقدمتين في الذهن ليس كانياً في حصول النتيجة بل لا بد من علم ثالث وهو التفطن لاندراج الصغرى تحت الكبرى كما إذا دعيت ان هذه بغلة وكل بغلة عاقر فلا ينتج ان هذه عاقر حتى تفطن إلى ان هذه البغلة فرد من أفراد الكلية ليلزم الحكم على الفرد قال شرف الدين بن التلمساني وما ذكره حق فانك اذا قلت البغلة مسكروا كل مسكروا لم يسدرج البغلة في الحرمة الا من حيث كونه فرداً من أفراد المسكروا فلا بد من التفطن إلى الآية معلوم في ضمن العلم بان هذا ترتيباً منجى فلا يكاد يخلو الذهن

عن ذلك عند ذكر المتقدمين على هذا الوجه قال الامام السنوسي وعبارته في الطوالع الاشبه انه لا بد بعد استحضار المقدمتين من ملاحظة الترتيب والهيئة العارضين لهما والامتيازات والاشكال في جلاء الانتاج وخفائه اهـ وعليه يحمل أيضا قول المصنف في الشرح لا بد أن تكون الكبرى أعم من الصغرى (١١٢) فعلم مما تقرروا وما قررنا في سبيل المتقاربات الصغرى ليست هي بمشتهر أو صورتها مندرجة

في الكبرى بل معنى التماسي انه لا بد من العلم بان هذا ترتيب منتج وان هذا العلم يتضمن العلم بالاندراج وهذا القدر ليس في كلام ابن سينا (قوله عن ذلك) أي العلم بالاندراج وقوله عند ذكر المتقدمين أي استحضارهما وقوله على هذا الوجه أي العلم بان هذا ترتيب منتج (قوله وعبارته) أي البيضاوي (وأقول) الغرض من نقل عبارته شيان الاول تأييد ما ذكره ابن التماسي من تضمن العلم بان هذا ترتيب منتج للعلم بالاندراج حيث لم يذكر البيضاوي مع ما اشترطه العلم بالاندراج استغناء عنه باشتراط ملاحظة الترتيب الثاني الاشارة الى اشتراط أمر آخر وهو ملاحظة الهيئة العارضة للمقدمتين وما قررنا في هذه القولة والتي قبلها يتبين خمل ما قيل هنا (قوله الاشبه) أي بالصواب في نفس الامر فلا ينافي أن هذا الاشبه صواب في ظننا فلا اعتراض (قوله لا بد) أي في حصول النتيجة كما هو مقتضى السياق قبل وقوله والهيئة أي الصورة الحاصلة من ترتيبها أي تقديم صغرها على كبرائها ومن كبرها من كبرها محمول في الصغرى موضوعا في الكبرى أو لا يعطف الهيئة على الترتيب عطف كل على جزء وفي قوله العارضين تغليب المذكرة على المؤنث (أقول) برده عليه أن من الهيئة ما لا يتوقف على ملاحظته حصول النتيجة بل جلاء انتاج القياس لها أو خفائه أو كونه المكرر محمول في الصغرى موضوعا في الكبرى أو بالعكس فلا يظهر اشتراط ملاحظة ذلك في نفس حصولها الآن يقال المراد حصولها على وجه مخصوص من جلاء انتاج القياس لها أو خفائه فتأمل (قوله والا) أي وان لم يلاحظ ما ذكر وقوله لامتيازات الخ (أقول) فيه ان جواب الشرطية لا يصدر باللام وان هذا اقتصار منه على بعض ما يترتب على عدم ملاحظة الترتيب والهيئة اذ منه عدم حصول النتيجة المترتب على عدم ملاحظة الترتيب على أن في ترتب عدم نفس تفاوت الاشكال في جلاء الانتاج وخفائه على عدم ملاحظة بعض الهيئة ككون المكرر محمول في الصغرى موضوعا في الكبرى وعكسه نوع خفاء والواضح ترتب عدم نفس تفاوت الاشكال على اختلاف الهيئة وترتب عدم ظهور التفاوت على عدم ملاحظة الهيئة فتأمل المقام (قوله وعبارته) معطوف على قوله على هذا يحمل ما ذكره ابن سينا والخ والضمير يرجع الى التأويل المتقدم بقدر الإضافات فيكون الشارح ذكر هذا التأويل في ثلاث عبارات (قوله أعم من الصغرى) أقول صريح كلام الشارح ان التقدير أعم من أفراد أصغر الصغرى مع أن الوجه هنا تقدر مفهوم بدل انفراد كالاختفي (قوله أن الاصغر) أي افراد الاصغر ولو صرح به لكان أحسن (قوله وذات حد) أي ومقدمة ذات حد (قوله كما سرت الاشارة اليه) أي قبيل قول المصنف وما من المقدمات الخ (قوله هي صغرها) قدر ضمير الفصل لتأكيد النسبة ولعله لم يفعل ذلك في نظيره بعد تنبيهه على انه غير ضروري (قوله لانها أطراف لل قضية) لا يقال تسمية المكرر وسطا ينافي تسميته حدا لانا نقول هو وسط بالنسبة لمجموع المتقدمين وحد بالنسبة الى كل منهما على حدة على ان معنى كونه وسطا انه واسطة في ربط أحد الطرفين بالآخر فلا ينافي كونه حدا وطرفا (قوله ويصح العكس) أي في كل من الجانبين وفيه اشارة الى ان الاول أحسن لان المبتدأ عليه معرفة (قوله ذوات اندراج في الاكبر) اعترض بان هذا لا يتأتى في الضرب الذي فيه سلب نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فالحد الاكبر مساو لحد الاصغر فلا يتأتى اندراج الاصغر فيه أقول يدفع بان معنى اندراجه فيه في صورة السلب ان سلب الاكبر عليه (قوله سواء كان موضوعا) أي في الصغرى فقط أو فیهما وقوله أو محمول أي في الصغرى فقط أو فیهما وكذا يقال في قوله أو مقدما أو نالها فدخلت الاشكال الاربعه جامعا وشرطها

في الكبرى بل معنى اندراجها هو ما ذكرناه أولا وحاصله ان المراد ان الاصغر يندرج في مفهوم الوسط ليس بسبب عليه حكم الكبرى لتمكن القوم تسامحا وفي العبارة (وذات حد أصغر) بالتنوين للضرورة وهو موضوع المطلوب في الجملة ومقدمه في الشرطية كما سرت الاشارة اليه هي (صغرها) أي صغرى المتقدمين لاشتمالها على الاصغر (وذات حد أكبر) بالتنوين للضرورة وهو محمول المطلوب في الجملة ونال به في الشرطية (كبرائها) أي كبرى المتقدمين لاشتمالها على الاكبر وسمى الاصغر والاكبر والوسط حدودا لانها أطراف للقضية وتقدم وجه التسمية بالاصغر والاكبر والوسط قال سيدي سعيد صغرها ما مبتدأ خبره قوله قبله وذات حد أصغر وكذا قوله كبرائها ويصح العكس اهـ (وأصغر فذلك ذوات اندراج في

الاكبر بواسطة اندراجها في الاوسط وبقولنا ذوات اندراج في الاكبر الذي صرح به المصنف في الشرح مع حل الاندراج فصل فيما سبق على الاندراج في الاوسط يندفع الاعتراض بالتكرار (ووسط) وهو المكرر في القياس سواء كان موضوعا أو محمولا أو مقبلا أو نالها (يلغى) أي يترك (الذي) أي عند (الانتاج) فهو كالاتي به عند الاحتياج اليه في التوصل الى المطلوب يترك عند

(فصل) في ذكر الاشكال وشروطها وعدها وخصومها المنتجة وما يتعلق بذلك (الشكل عنده هؤلاء الناس) أي المناطقة (يطلق عن) أي على هيئة (قضيتي قياس) أي الهيئة الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى باعتبار (١١٣) طرفي المطلوب مع الحد الوسط

واحد من زعم قضيتي غير

القياس كما وقلت كل

نسان حيوان وكل فرس

صاهل فلا يسميان

شكلا ولا ضربا (من

غير أن تعتبر الاسوار

اذ) أي وقت (ذلك)

أي اعتبار الاسوار

(بالضرب) أي لما

ذكر من الهيئة المعبر

فيها الاسوار (بشار)

فالضرب عبارة عن الهيئة

الحاصلة من اجتماع

الصغرى والكبرى

باعتبار الاسوار فالضرب

المخصوص كما أولف من

كيتين موجبتين أنخص

من الشكل أي هو نوع

منه (والله قدمنا)

أي المقدمتين (اشكال

فقط * أربعة) أي

اشكال أربعة فقط

وذلك بحسب الحد الوسط

(فجعل) للحد الوسط

(بصغرى ووضعها

بكبرى) نحو كل انسان

حيوان وكل حيوان

جسم (بدعي بشكل أول

ويدري) والمراد ندعي

الهيئة الحاصلة من

ذلك الترتيب وهكذا في

جميع ما يأتي (وجله)

أي الحد الوسط (في الشكل)

من الصغرى والكبرى

نحو كل انسان حيوان

(وضعه) أي الحد الوسط

ولا نسي من الجرب حيوان

(تانيا عرف) أي عرف حال كونه نانيا

(في الشكل) من الصغرى والكبرى نحو كل انسان حيوان وكل انسان جسم (تاليا ألف) أي ألف حال كونه ناليا (ورابع الاشكال عكس

الاول) أي يكون الحد الوسط فيه موضوعا في الصغرى نحو لا في الكبرى نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان وهذا الشكل أسقطناه

(فصل في ذكر الاشكال وشروطها وعدها وخصومها المنتجة وما يتعلق بذلك)

أي من تعريف الشكل والضرب ومن قول المصنف وتنبع النتيجة الاخس من تلك المقدمات الى آخر الفصل (قوله عنده هؤلاء الناس أي المناطقة) اما عند اللغويين فهيئة الشيء مطلقا (قوله أي على هيئة) أشار الى ان في كلامه مجاز اللغوي وبما بالحدف (قوله باعتبار طرفي المطلوب) أي باعتبار موقع طرفي المطلوب مع الحد الوسط والبناء للملابسة أو المصاحبة (قوله من غير أن تعتبر الاسوار) بجعل الاسوار مع ان القياس لا يشمل الاعلى سور أو سورين باعتبار أن الاسوار في حد ذاتها أربعة سور الإيجاب السكلي والجزئي وسور السلب السكلي والجزئي أو اللام جنسية ومعنى قوله من غير أن تعتبر الاسوار من غير اشتراط أن تعتبر الاسوار فالنفي اشتراط اعتبارها فيصدق باعتبارها وعدم اعتبارها كذا أفاد سيدي سعيد دورة وانه تبعه الماشرح في كبريه من عبارة المصنف لكنه أوجه وأسبب بكون الضرب وضرب بالشكل أي أنواعه بخلاف جعل عدم اعتبار الاسوار شرطاً لاقتضائه تبين الضرب والشكل كما يوصيأتي من ذلك فافهم (قوله أي وقت ذلك) جعل اذ وقتية وجوز في كبريه أن تكون تعليلية أي لان ذلك أي اعتبار الاسوار أو قضيتي القياس باعتبار الاسوار فيكون افراد اسم الإشارة لتأول مرجعه بالذكور وعلى كل احتمال هذا الوجه لا بد من تقدير مضاف في العبارة لان الضرب هيئة القياس باعتبار الاسوار فتقديره على أولهما اذ محبوب ذلك وهو الهيئة وعلى ثانيهما اذ هيئة ذلك (قوله أي لما ذكر من الهيئة) أقول فيه أن المصنف لم يذكر الهيئة ويوجب بانها لما كانت ملحوظة مقدرة كانت في قوة المذكور (قوله المعبر فيها الاسوار) أقول لا حاجة اليه بعد قوله اذ ذلك أي وقت اعتبار الاسوار (قوله بشار) أفاد في السكبر أن الإشارة بمعنى الدلالة من إطلاق الخاص وإرادة العام اذ دلالة الضرب على الهيئة المذكورة ليست دلالة إشارة وان اللام في له بمعنى على واعلم أنها كما تسمى ضربا تسمى قرينة لا اعتبار قرينة التعميم أو عدمه فيها وهي السور (قوله باعتبار الاسوار) أي واعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسط كفي كبريه وانما أول ذكره هنا للمشاركة الشكل للضرب فيه مع تقدم ذكره في الشكل (قوله فالضرب المخصوص) قيد بدووه المخصوص لانه اذا اعتبر مطلق ضرب مع مطلق شكل كانا متساويين ماصداقاً يعني ان كل ما يصلح أن يكون ضربا يصلح أن يكون شكلا وبالعكس وقوا أنخص من الشكل أي هو نوع منه أشار بذلك الى وجه تسميته ضربا فهو كناية قال هذا على أربعة أضرب أي أنواع (وأقول) ما ذكره من أنخصية الضرب من الشكل ظاهر على ما قدمناه عن سيدي سعيد دورة من أن الملحوظ في الشكل عدم اشتراط اعتبار الاسوار اما على ان الملحوظ فيه عدم اعتبارها فالأخصية باعتبار أن المواد والامثلة التي تصلح بسبب اعتبار الاسوار لان يتحقق فيها الضرب المخصوص أقل من المواد والامثلة التي تصلح بسبب عدم اعتبارها لان يتحقق فيها الشكل مثلاً المواد والامثلة التي يتحقق فيها الضرب المذكور أعني المؤلف من موجبتين كيتين اذا اعتبر الاسوار أقل من المواد والامثلة التي يتحقق فيها الشكل الاول اذ لم تعتبر الاسوار لانه يتحقق في هذا الضرب وفي غيره عند عدم اعتبارها فالخصوص والعموم باعتبار الماصدق لا باعتبار المفهوم لتباينهما مفهومهما على هذا الوجه وان زعمه بعض فاعرفه وعبارة مختصر السنوسي وتسمى المقدمتان باعتبار هيئة الوسط مع الاصغر والا كبر شكلا وباعتبار كهما وكيفهما ضربا اه وفي ما يمس الى الاول (قوله أي اشكال أربعة فقط) أشار بذلك الى ان فقط مقدمة من تأخير (قوله بحسب الحد الوسط) أي لا بحسب شيء آخر كالسك والكيف اذ لا اعتبار في انقسام القياس الى الاشكال الاربعة (قوله فعمل للحد الوسط) أخذ من قوله ووضعها راجع ضميره الى الحد الوسط وأتى بالنساء لان في مثل هذا السياق تشعر بان ما بعدها تفصيل لما قبلها (قوله والمراد ندعي الهيئة الخ) أي فلا ينافي كلام المصنف هنا ما (قوله حال كونه نانيا)

(١٥ - صبان)

ولا نسي من الجرب حيوان (تانيا عرف) أي عرف حال كونه نانيا (وضعه) أي الحد الوسط

(في الشكل) من الصغرى والكبرى نحو كل انسان حيوان وكل انسان جسم (تاليا ألف) أي ألف حال كونه ناليا (ورابع الاشكال عكس

الاول) أي يكون الحد الوسط فيه موضوعا في الصغرى نحو لا في الكبرى نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان وهذا الشكل أسقطناه

أي ثانيا في الاعتبار أو المراد مسمى ثانيا ولم يحمله منصوباً بفتح الخافض لأنه مسمى (قوله المتقدم والتالي في الشريطين) فالشكل الاول فيها بان يكون الحد الاوسط تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى نحو كما كان هذا الشيء انسانا كان حيوانا وكما كان حيوانا كان جسمنا وقس البقية (قوله هذا الترتيب المتقدم) في قوله هذا وقوله المتقدم اشارة الى أن ال في الترتيب للعهد والجمع بينهما لا يوضح (قوله في التكميل) أي الشكل والقوة (قوله بالشكل الكامل) أي على الاطلاق وأما كمال الثاني والثالث فنسبي (قوله للمطالب الاربعة) سياقي ببيان ترتيبها في الشرف (قوله على النظم الطبيعي) أي الترتيب الجارى على مقتضى الطبيعة وما تألفه النفس (قوله ثم منه) أي الحد الاوسط (قوله حتى يلزم) الاظهار حتى تفر بعية فالعمل بعدها مرفوع وقوله لكونه فردا الخ علة يلزم (قوله الذي هو أشرف من المحمول الخ) قال في الكبير ويعارض هذا ان المحمول يحيط الفائدة اه (وأقول) لا مضرورة لان المفضل قد يخص بمزية لا توجد في الفضل (قوله انما يطالب لاجله ايجابا وسلبا) أي فهو وصف تابع للموضوع والموضوع متبوع والمتبوع أشرف من التابع (قوله في أخس المقدمتين) أقول أفعل التفضيل هنا وفي قوله سابقا أشرف المقدمتين على غير بابيه فلا يقال هذا يقتضى خمسة كل من المقدمتين وقوله سابقا أشرف المقدمتين يقتضى شرفهما في كلامه متناقض (قوله وبعده عن الطبع جدا) ولهذا لم يوجد في القرآن بخلاف الثلاثة فانهم اوجده فيسب بطريق الاشارة أما الاول ففي قول الخليل ان الله يأتي بالشمس من المشرق فأتهم من المغرب ونظم القياس أنت لا تقدر أن تأتي بالشمس من المغرب وكل من لا يقدر على ذلك ليس بربى وأما الثاني ففي قوله فلما أقبل فلما أقبلت ونظم القياس هذا آفل وأهذه آفلة ولا شيء من الاله باقل ينتج هذا ليس باله وأما الثالث ففي رد الله على اليهود القائلين ما أنزل الله على بشر من شيء بقوله قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى ونظم القياس موسى بشر وموسى أنزل عليه الكتاب ينتج بعض البشر أنزل عليه الكتاب فهذه الموجبة الجزئية ترد السالبة الكلية التي قالتها اليهود وأورد أنه لم لا يجوز أن يكون قوله تعالى ان الله يأتي بالشمس من المشرق فأتهم من المغرب اشارة الى قياس من الرابع نظمه كل من لا يقدر على أن يأتي بالشمس من المغرب ليس بربى وأنت لا تقدر على أن تأتي بالشمس من المغرب مع ان هذا المأخوذ يكون على ترتيب المأخوذ منه وأجيب بان علة ذلك ان النتيجة تخرج حينئذ كيميائيا غير عربى لانها تخرج ربي ايس أنت أو ليس ربي أنت فيلزم وقوع ضمير الرفع في محل نصب خبر ايس أفاده في الكبير (أقول) انما ادعى المورد جواز كون الآية اشارة الى قياس من الرابع والمناطقة لا يتعبدون باللفاظ بل مطمح نظرهم المعاني فلا يلزم التعبير بالضمير في القياس ولا في النتيجة حتى يلزم ما ذكر بل يجوز التعبير بدله بما يقوم مقامه كالاسم العلم واسم الاشارة فالانصاف أن الآية تصلح للاشارة الى كل من الاول والرابع فاعرفه ووجه برهان الدين في حواشي الفري بعده عن الطبع جدا باحتياجه الى ضرب بدعي لأنه يحتاج الى تغييرين لان موضوع المطالب محمول في صغراه ومحوله موضوع في كبراه فيحتاج عند تركيب النتيجة الى جعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا بخلاف بقية الاشكال فان الاول وقع فيه، وصورة المطالب بموضوع في الصغرى ومحمله محمولا في الكبرى فلا يحتاج الى تغيير أصلا والثاني وقع فيه طرفا المطالب بموضوعين فيحتاج عند تركيب النتيجة الى تغيير واحد وجعل الطرف الثاني محمولا والثالث وقع فيه طرفا المطالب محمولا فيحتاج الى تغيير واحد وهو جعل الطرف الاول موضوعا (قوله فثبت عن هذا النظام) أي تكرار الحد الاوسط كما سيذكره الشارح بعد الخ قال ابن يعقوب التنبيه على هذا مما يستغنى عنه لأنه اذا لم يذكر أحد الحدود الثلاثة فمعلوم ان الانتاج بالضرورة اه (قوله على الوجه المتقدم) أي الاشتمال على الحد الاوسط (قوله كما تقدم) أي في قوله واحترز عن قضيتي غير القياس (قوله ففاسد النظام) فيه اظهار في محل الاضمار لاجل النظم وأورد أن الشكل الاول والرابع الجليين ليس فيهما مكرر لان المراد من الموضوع الافراد ومن المحمول المفهوم ولا يتكرر الوسيط الا اذا كان المراد به في المقدمتين واحدا بان كان محمولا فيهما كما في الثاني أو موضوعا فيهما كما في الثالث وأجيب بمنع ان الوسيط لا يتكرر الا اذا كان المراد به في المقدمتين واحدا لان المراد بتكرار الوسيط

بعضهم بعده عن الطبع فيما تقدم من الجائيات المقدم والتالي في الشريطين (وهي على هذا الترتيب) المتقدم (في التكميل) فالشكل الاول أكملها ويسمى عندهم بالشكل الكامل لأنه المنتج للمطالب الاربعة الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الكلية والجزئية ولأنه على النظم الطبيعي وهو الانتقال من الموضوع الى الحد الاوسط ثم منه الى المحمول حتى يلزم الانتقال من الموضوع الى المحمول لكونه فردا من افراد الوسيط ثم الثاني لأنه أقرب الاشكال الباقية اليه لما شاركته اياه في صغراه السبئية أشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطالب الذي هو أشرف من المحمول لان المحمول انما يطالب لاجله ايجابا وسلبا ثم الثالث لانه قصر باما اليه لما شاركته اياه في أخس المقدمتين بخلاف الرابع فلا قصر به أصلا لخالفته اياه فيهما وبعده عن الطبع جدا (خفيت عن هذا النظام) أي النظام بعسنى الترتيب على الوجه المتقدم (يعذر) بان لم يتكرر الحد الاوسط كما تقدم (في القياس) فاسد النظام وقد أخذ

فذكر شروط الاشكال مبتدئاً بالاول منها فقال (اما) الشكل (الاول فشرطه) أي شرط انتاجه بحسب الكيف (الاجاب في صفراء
(و بحسب الكم) ان ترى كمية كبراه) اذ لو انتفى ايجاب الصغرى لم يندرج الاصغر في الوسط واضطربت النتيجة فقد تصدق نحو لاشئ من
الانسان بحجر وكل حجر جساد وقد تكذب كل اوقات بدل الكبرى وكل حجر جسم ولو انتفت كلمة (110) الكبرى جاز كون الاصغر غير

ما ثبت له الاكبر
فمضطرب أيضاً فقد
تصدق نحو كل انسان
حيوان وبعض الحيوان
باطق وقد تكذب كل
قالب بدل الكبرى
وبعض الحيوان فرس
وضروبه كضروب سائر
الاشكال بحسب القسمة
العقلية ستة عشر لان
كلام من مقدمته اما
موجبة أو سالبة وكل
من هاتين اما كلية أو
جزئية واثنان في اثنين
باربعة وأما المهملة ففي
قوة الجزئية ستة وأما
الشخصية ففي حكم
الكلية في جميع الاشكال
وقوله سم لانها تنفع في
كبرى الشكل الاول
استدلال على كونها
في قوة الكلية لان ذلك
يختص بالشكل الاول
كالمسبق الى بعض الاوهام
بل هي في حكم الكلية
في غير الاشكال بدليل
انها تنعكس بعكس
النقيض الى كلية اذا
كانت موجبة نحو زيد
حيوان كما ان الكلية
تنعكس كذلك ووجه
كونها في حكم الكلية
انها مشتركة في انهما لم
يخرج عن موضوعهما

اعتبار صدق مفهومه في المقدمتين وان كان المراد به في الصغرى مفهومه من حيث صدقه على افراد الموضوع
كما هو شأن كل محمول وفي الكبرى افراده أي افراد الوسط من حيث صدق مفهومه عليها كما هو شأن كل
موضوع وتقرر الجواب على هذا الوجه لا يرد عليه ما قيل هنا فانه (قوله في ذكر شروط الاشكال) قال
في الكبير لانتاج كل شكل شرطان اذ لم تعتبر فيه الجهة فان اعتبر في الجهة سميت تلك الاقيسة بالمتعلقات
والاختلاطات ولها شروط آخر تطالب من المطولات وقد أفردتها بمنظومة وشرحها اهـ فالمتعلقات
والاختلاطات الاقيسة المركبة من الموجهات (قوله ان ترى) أي تعلم بالبناء للمجهول فكلية مفعول ثان
وكبراه نائب فاعل وهو الذي كان مفعولاً أولاً والفاعل فكبراه مفعول أول والفاعل ضمير المخاطب (قوله
اذ لو انتفى ايجاب الصغرى) أي بان كانت سالبة صراحة بان كان هنالك أداة في أوصافها كما اذا قيد الموضوع
بوحده أو فقط نحو الانسان وحده ضاحك وكل ضاحك حيوان فالنتيجة وهي الانسان وحده حيوان كاذبة
لان وحده في معنى لاشئ من غير الانسان بحيوان فهو قضية دخلت في قضية فالصغرى في قوة قضيتين الاولى
الانسان ضاحك والثانية لاشئ من غير الانسان بضاحك وهذا فرع من أنواع الاغاليط يسمى بمجموع المسائل
ويخرج بقولنا قيد الموضوع مما اذا قيد بذلك المحمول فان القياس صحيح ونتيجته صحيحة ونحو الانسان هو الضاحك
وحده وكل ضاحك وحده حيوان ينتج الانسان حيوان ذكره شيخنا العسدي (قوله واضطربت النتيجة)
أي اختلفت صدقاً وكذباً (قوله فقد تصدق) أي اتفقا (قوله بحسب القسمة العقلية) أي لا بحسب القسمة
المنتهجة (قوله باربعة) الباء للتصوير (قوله وأما المهملة الخ) جواب عما يقل تقدم ان أقسام الخلية
ثمانية فكان مقتضاه أن تكون أقسام كل شكل أربعة وستين وحاصل الجواب ان أربعة منها لم تعتبر في العدد
وهي المهملة بقسميها والشخصية بقسميها لان الاولى في قوة الجزئية فهي مدرجة فيها والثانية في حكم الكلية
فهي مدرجة فيها (قوله في حكم الكلية) تقدم وجه التعبير في جانب المهملة بالقوة وفي جانب الشخصية
بالحكم (قوله في جميع الاشكال) مثالها في الشكل الاول هـ اذ زيد حيوان فهذا حيوان ومثالها في
الثاني كل فرس صـ هـ اذ ليس به هـ اذ فلا شئ من الفرس زيد ومثالها في الثالث زيد حيوان وزيد انسان
فبعض الحيوان انسان ومثالها في الرابع زيد ناطق ولا شئ من اصاهل زيد فلا شئ من الناطق بصاهل (قوله
استدلال على كونها الخ) أي والاستدلال يكفي فيه ثبوت المدعى في صورة واحدة (قوله في قوة الكلية)
الاول في حكم الكلية لاسم (قوله تنعكس بعكس النقيض) أي الموافق بان تعكس زيد حيوان الى كل
ماليس بحيوان هـ اذ ليس زيداً والخالف بان تعكس ما ذكر الى لاشئ من غير الحيوان زيد (قوله اذا كانت
موجبة) قيد به لان الشخصية السالبة لا تنعكس بعكس نقيض الى كلية فليس زيد بحيوان لا تصدق عكسها
عكس نقيض وافق الى لاشئ من غير الحيوان بغير زيد ولا عكس نقيض مخالف الى كل غير الحيوان
زيد لان السالبة الشخصية في حكم السالبة الكلية وتقدم انها لا تنعكس بعكس نقيض الا الى
جزئية سالبة في الموافق وموجبة في المخالف فبطل التوقف في وجه التقييد بالاجاب (قوله كما ان
الكلية تنعكس كذلك) أي عكس نقيض الى كلية (قوله لم يخرج عن موضوعهما فرما) أي لوجود
الدور الكلي في الكلية وتشخص الموضوع وعدم تعدده في الشخصية (قوله فتضرب الاربع الخ)
مرتبطة بقوله سابقاً واثنان في اثنين باربعة أي فتضرب أقسام الصغرى الاربع الموجهتان الكلية
والجزئية والسالبتان الكلية والجزئية في أقسام الكبرى الاربع كذلك (قوله في الكلية والجزئية
الموجبتين الصغريين) لم تضرب حالة الكبرى في أحوال الصغرى الاربع كما مضى في حالتها الصغرى

فرد ما فتضرب الاربع الصغريات في الاربع الكبرى فالحاصل منها مائة وستة عشر يسقط منها بشرط انتاجه السابقين انسا عشرة عقيمة
ثمانية منها بالاول حاصله من ضرب الكلية والجزئية السالبتين الصغريين في الاربع الكبرى وأربعة بالثاني حاصله من ضرب الجزئية
الموجبة والجزئية السالبة الكبرى في الكلية والجزئية والموجبتين الصغريين

هذا طريق الاسقاط وأما طريق التخصيل فان تقول الصغرى لا تكون الاموجبة فهي اما كلية او جزئية والكبرى لا تكون الا كلية فهي اماموجبة او سالبة فاثبات في اثنين بأربعة فضرره بالمتخبة أو بعصا الضرب الاول في جبتان كليتان نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم والنتيجة كلية موجبة وهي كل انسان جسم الثاني كليتان والكبرى سالبة والصغرى موجبة نحو كل وضوء عبادة ولا شيء من العبادة يستغن عن النية والنتيجة سالبة كلية وهي لا شيء من الوضوء يستغن عن النية الثالث موجبتان والصغرى جزئية والكبرى كلية نحو بعض الوضوء عبادة وكل عبادة تقتر الى نية ينتج موجبة جزئية وهي بعض الوضوء يقتر الى نية الرابع صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية نحو بعض (١١٦) الوضوء عبادة ولا شيء من العبادة يستغن عن النية ينتج سالبة جزئية وهي ليس بعض الوضوء يستغن عن النية وانما

كانت النتيجة سالبة في الثاني والرابع وجزئية في الثالث والرابع أيضا لان النتيجة تتبع المقدمتين في الخمسة وهي السالب والجزئية ووجه ترتيب هذه الضروب بعد كور في المطولات (و) الشكل (الثاني) مبتدأ عطف الياء منه وذلك جائز حتى في المنزلة تعالى الكبير المتعال (أن يختلفا) أي المقدمتان (بالكيف) أي الإيجاب والسالب (مع كلية الكبرى) ان وصافهما مبتدأ ثان خبره قوله (له شرط وقع) ووجه المبتدأ الثاني وخبره خبر الاول أي اختلاف المقدمتين مع كلية الكبرى شرط واقع لا نتاج الثاني اذ لو كانتا موجبتين أو سالبتين لم يلزم توافق

في أحوال الكبرى الاربع لانه يلزم على ذلك تكرار أخذهما مع السالبتين الصغرى بين الخسروج ذلك بشرط ايجاب الصغرى ونظير ذلك يقال فيما يأتي في بقية الاشكال (قوله بهذا طريق الاسقاط) أي اسقاط الضروب العقيمة وقوله وأما طريق التخصيل أي تخصيص الضروب المتخبة والفرق بين الطريقين أن الاول يتعرض فيه البیان العقيمة صريحا ويؤخذ منه المنتج بطريق المفهوم والثانية بالعكس وان الاول يبين المفهوم الشرط والثانية يبين المنطوقه (قوله نحو كل وضوء عبادة ولا شيء من العبادة يستغن عن النية) عارضه الخفي بان كل وضوء نظافة ولا شيء من النظافة يقتر الى النية ويضعفه أن المقصود بالذات من الوضوء العبادة ولا بد من تقييد العبادة بالبدنية التي ليست من قبيل التروك والاورد على الكبرى نحو التوكل ونحو ازالة النجاسة أو يقال المثال لا يشترط صحته (قوله مذكور في المطولات) قال في الكبير وقسم الضرب الاول لجمعه الشريفين الكلية والايجاب وقدم الثاني على الثالث لان الكل وان كان سالبا أشرف من الجزئي وان كان ايجابيا والثالث على الرابع لان الجزئي مع الايجاب أشرف من الجزئي مع السالب (قوله أن يختلفا) بالياء التحتية كله والحفظ ولم يأت ببناء التأنيث مع أن الفاعل ضمير متصل أو ثلثا وله ما بالقولين قاله في الكبير (قوله خبره قوله له شرط وقع) أي خبره شرط من هذا التركيب فالخبر مفرد له حال مقدمة على صاحبها لان نعت النكرة اذا تقدم عليها نصب حالا وقع صفة لشرط لان الجمل بعد النكرات صفات وعائد المبتدأ الاول الصغرى في له (قوله لم يلزم توافق) أي تساوي الاصغر والكبرى أي عند ايجابهما ساءولا تبانيهما أي عند سلبهما في الكلام لف ونشر مرتب أي ومدار الانتاج على لزوم التوافق حتى تكون النتيجة دائما موجبة أو لزوم التباني حتى تكون دائما سالبة وحيث لم يلزم التوافق عند ايجابهما ولا التباني عند سلبهما وجب العدول الى اعتبار اختلافهما اللازم له التباني (قوله فضرر بالنتيجة) أي يختلف بان تصدق تارة موجبة وتارة سالبة وهذا يوجب تحير الذهن (قوله أمافي الموجبتين) أي اما اضطرابهما في الموجبتين وكذا يقال في قوله وأمافي السالبتين (قوله كان الحق السالب) أي الموافق للواقع وان كان مقتضى القياس الايجاب لحالهما عن السالب (قوله كان الحق الايجاب) أي الموافق للواقع وان كان مقتضى القياس السالب (قوله لم يلزم نفي الاكبر) أي المبني عليه انتاج هذا الشكل اذ هو مبني على نفي الاكبر عن الاصغر بواسطة نفي اللازم الذي هو الوسط عن أحد الملزومين الاصغر والاكبر واثباته للاخر فيتنافيان فيه والتنافي في اللازم يقتضي التنافي في الملزوم الذي هو المطلوب في الشكل الثاني مثلا اذا قلنا كل حمار ناهق ولا شيء من الانسان بناهق ينتج لا شيء من الحمار بانسان لاننا ثبتنا للحمار الناهقية ونفيناها عن الانسان فيلزم أن يكون الانسان غير الحمار والاماتنفي اللازم عن أحدهما مثبت للاخر (قوله حينئذ) أي حين اذ كانت الكبرى جزئية (قوله نفي مفهوم الاكبر) أي الذي هو مبني الانتاج ككبر (قوله كقولنا كل انسان حيوان الخ) فالمفهوم منه ان الانسان الذي هو الاصغر مناف لبعض أفراد الجسم الذي هو الاكبر وهو الذي لم تثبت له الحيوانية

تبانيهما فتضطرب النتيجة اما في الموجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السالب وأمافي السالبتين فلانه يصدق لا شيء من الانسان بحمار ولا شيء من الفرس بحمار والحق السلب ولو بدلنا الكبرى بقولنا ولا شيء من الناطق بحمار كان الحق الايجاب ولو كانت الكبرى جزئية لم يلزم نفي الاكبر عن شيء من افراد الاصغر لان المفهوم من القياس حينئذ منافاة الاصغر لبعض أفراد الاكبر وذلك لا يستلزم نفي مفهوم الاكبر عن الاصغر فتضطرب النتيجة أيضا كقولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الجمل ليس بحيوان كان الحق السالب

وقد قولنا لاشئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق الايجاب ولو قلنا بعض الصاهل فرس كان الحق السلب فسقط بالشرط
الاول ثمانية الموجبتان مع الموجبتين بأربعة والسالبتين مع السالبتين بأربعة وبالثاني أربعة (١١٧) الجزئية الموجبة كبرى

مع السالبتين السالبة
والجزئية صغرى
والجزئية السالبة
كبرى مع الموجبتين
السالبة والجزئية
صغرى فتبقى أربعة
منتجة هـ بطريق
الاستقضاء وطريق
التخصيل أن تقول
الكبرى لا تكون
الكلية فهي اما سالبة
فلا تنتج الامع الموجبتين
صغرى واما موجبة
فلا تنتج الامع السالبتين
صغرى فتلك أربعة
الاول من موجبة كلية
صغرى وسالبة كلية
كبرى نحو كل انسان
حيوان ولا شئ من الحيوان
فلا شئ من الانسان
ببحر الثاني
عكسه نحو لا شئ من
البحر بحيوان وكل
انسان حيوان فلا شئ
من البحر بانسان الثالث
من موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى
نحو بعض الحيوان
انسان ولا شئ من البحر
بانسان فبعض الحيوان
ليس ببحر الرابع من
سالبة جزئية صغرى
وموجبة كلية كبرى
نحو ليس بعض الحيوان
بانسان وكل فاطبق

أما الذي ثبت له الحيوانية فلا ينافيه بل هو عينه (قوله) وقد قولنا لاشئ من الانسان بفرس الخ) هذا مثال لما اذا كانت الكبرى جزئية موجبة وما قبله مثال لما اذا كانت جزئية سالبة والمفهوم من هذا المثال منافاة الانسان لبعض افراد الحيوان وهو الذي ثبت له الفرسية أما البعض الذي ثبت له الناطقية فلا ينافيه بل هو عينه (قوله) الموجبتان مع الموجبتين أي حاصل الموجبتين السالبة والجزئية الصغرى مع الموجبتين السالبة والجزئية الكبرى وبقوله بأربعة خبر المحذوف أي وذلك بأربعة وكذا يقال فيما بعد (قوله) كبرى هو حال وكذا قوله صغرى (قوله) فتلك أربعة الخ) قال في الكبير ما ملخصه في الضروب المنتجة من الشكل الثاني والثالث ثلاثة أقوال الاول احتياجها للرد الى ضروب الشكل الاول المنتجة الثاني عدم احتياجها له الثالث احتياج ضرور وبالثالث دون ضرور وبالثاني وهو الحق لان حاصل الثاني الاستدلال تنافي الوازم على تنافي الملزومات فاننا اذا قلنا لكل انسان حيوان ولا شئ من البحر بحيوان تنافي لازمهما ما اذا لازم الانسان الحيوانية ولازم البحر نقيضها وهذا ان لا يجتمعان فلا يجتمع ملزوماهما وهما الانسان والبحر ولا يقدح في الشكل الثاني بناء انتاجه على هذه المقدمة الخارية وهي ان تنافي الوازم دليل تنافي الملزومات لفهم مقصدها من مقدمته كما ان لا يقدح في الشكل الاول بناء انتاجه على مقدمة خارية وهي ان لازم اللازم لازم لفهمها من مقدمته ضرورة واعلم ان رد ضرور الاشكال الثلاثة المنتجة الى ضرور وبالشكل الاول المنتجة انما هي في الجملة لان من ضرورهما لا يرتد الى ضرور به فيبنوا انتاجه بطريق آخر كالتلف فيرد من ضرور وبالشكل الثاني الى الاول الثلاثة الاولى فالضرب الاول منه يرتد بعكس الكبرى وهو في مثاله المذكور في الشرح لاشئ من الحيوان ببحر والضرب الثاني يرتد بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة وعكس الصغرى في مثاله هو عكس الكبرى في مثال الضرب الاول وقد عرّفته وعكس النتيجة لاشئ من الانسان ببحر والضرب الثالث يرتد بعكس الكبرى وهو في مثاله عكس النتيجة في مثال الضرب الثاني وقد عرّفته وأما الضرب الرابع فلا يرتد الى الاول لبعكس ترتيب مقدمته لانه يفوت كون الكبرى كلية ولا بعكس صغره لانها سالبة جزئية فلا تنعكس ولا بعكس كبراه لانها انما تنعكس جزئية وهي لا تصلح كبرى للشكل الاول فلذلك يبنوا انتاجه بطريق آخر كالتلف وهو أن تجعل نقيض النتيجة صغرى وتضفه الى كبرى القياس فينظم منهما قياس على هيئة الشكل الاول منتج لنقيض الصغرى وهو باطل لانها مسلمة فيكون ما أدى اليه وهو صحة نقيض النتيجة باطلا فتكون النتيجة حقا وكيفية ذلك أن تقول اذا صدق ليس بعض الحيوان بانسان وكل فاطبق انسان صدقت النتيجة وهي ليس بعض الحيوان بناطق والاصدق نقيضها وهو كل حيوان ناطق فيضم صغرى الكبرى القياس هكذا كل حيوان ناطق وكل فاطق انسان فيفتح كل حيوان انسان وهو نقيض الصغرى التي هي ليس بعض الحيوان بانسان ولا يخل الامن نقيض النتيجة فيكون باطلا وتكون النتيجة حقا وسيأتي بيان انتاج ضرور وبالثالث والرابع في محلهما (قوله) فلا ينتج هذا الشكل الاسالبة أي كلية في الضرب الاول والثاني أو جزئية في الثالث والرابع فينتج مطلبين من الاربعه ووجه ترتيب ضرور به أن الضربين الاولين أشرف من الاخيرين مقدمات ونتيجة لان الكلية مطلقا أشرف من الجزئية كالمسوق لقدم الاول على الثاني والثالث على الرابع لاشتمال صغرها على أولى المقدمتين على الايجاب الذي هو أشرف من السلب (قوله) شرطه أشار الى أن الايجاب خبر مبتدأ محذوف ومجموعهما خبر المبتدأ الاول وقوله في صغرها في موضع الحال (قوله) وان ترى كلية احدهما المراد عدم جزئيتها ما عدا ما يصدق بان تكونا كليتين أو احدهما كلية والاخرى جزئية كما سيوضح لك في بيان الضروب المنتجة (قوله) لم يلزم التقاء الصغر بالاكبر أي اجتماعهما هو مبنى انتاج هذا الشكل لان حاصل الحكم معا على شئ واحد يلزم اجتماعهما لان ملزوماهما واحد ما اذا

انسان فبعض الحيوان ليس باطلاق فلا ينتج هذا الشكل الاسالبة لان احدهما مقدمته لا تكون الاسالبة (و) الشكل (الثالث) شرطه بحسب التكيف (الايجاب في صغرها) أي المقدمتين (و) بحسب الكم (ان ترى كلية احدهما) اذ لو كانت الصغرى سالبة لم يلزم التقاء الصغر بالاكبر ثباتا ولا نصفا فنضرب النتيجة فتكون صادقة

كما اذا قلت لاشئ من الانسان يحجر وكل انسان ناطق فلا شئ من الحجر ناطق وقد تكون كاذبة كالأبدلت الكبرى بقولك كل انسان جسم ولو لم تكن احدهما كلية بان كانتا جزئيتين معا جز كون البعض من الوسط المحكوم عليه بالصغر غير البعض المحكوم عليه بالكبر فلا يلزم لذلك التقاء الصغر بالا كبرائنا ولا نفيًا فقتضى طرب أيضا نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ناطق فالنتيجة صادقة ولو قلت بدل الكبرى (١١٨) وبعض الحيوان فرس لم كانت كاذبة فسقط بإيجاب الصغرى ثمانية اضرب حاصله من ضرب

قالا كل انسان حيوان وكل انسان بشرفه سد حكم بالحيوانية والبشرية على شئ واحد وهو الانسان فيلزم أن بعض الحيوان بشر وهو المطلق لو بدأ قلنا كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان يحجر رفقة أثبتنا الانسان الحيوانية ونفيًا عنه الحجرية فيلزم سابع الحجرية عن الحيوان والاصح اني أحدهما عن شئ واثبات الآخره فينتج بعض الحيوان ليس يحجر وهو المطلق وبمعنى لزوم الاجتماع في الاثبات أن يكون الا كبرائنا بالصغر دائما كالضرب الاول من الستة المنتجة ومعنى لزوم الاجتماع في النفي أن يكون الا كبر مسلوبا عن الصغر دائما كالضرب الثاني منها ومعنى عدم لزوم الاجتماع في الاثبات أن يكون الا كبر قد يسلب عن الصغر ومعنى عدم لزوم الاجتماع في النفي أن يكون الا كبر قد ثبت للصغر (قوله كما اذا قلت لاشئ الخ) هذا مثال لما اذا كانت الصغرى فقط سالبة قال في الكبير وكذا لو كانتا سالبتين معا نحو لاشئ من الانسان بفرس ولا شئ من الانسان بصالح فالنتيجة كاذبة ولو قلت بدل الكبرى ولا شئ من الانسان صديق (قوله المحكوم عليه بالصغر) صفة لبعض (قوله فلا يلزم لذلك) أي لاجل جواز المغايرة بين البعضين (قوله نحو بعض الحيوان انسان الخ) مثال لما اذا كانتا موجبتين وكذا لو كانت الكبرى سالبة كالأبدلت الكبرى بقولنا بعض الحيوان ليس بناطق وليس بفرس والحق في الاول الايجاب وفي الثاني السالب قاله في الكبير (قوله فالنتيجة صادقة) أي لانه اتفق ان البعض المحكوم عليه بالصغر هو البعض المحكوم عليه بالكبر (قوله لم كانت كاذبة) أي لكون البعض المحكوم عليه بالصغر غير البعض المحكوم عليه بالكبر (قوله فسقط بإيجاب الخ) الفاء تفرعية على اشتراط الشرطين السابقين (قوله الاول من موجبتين كلية ينتج موجبة جزئية) انما لم ينتج هذا الضرب موجبة كلية ولا الذي يامه سالبة كلية لجواز كون الصغرى أعظم من الا كبر نحو كل انسان جسم وكل انسان ناطق أو حيوان ونحو كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بفرس وانظر ما وجه تخصيص الضرب الاول بالتصریح بانه ينتج جزئية مع أن جميع الضروب انما تنتج جزئية ولوقال فلذلك الستة لا تنتج الا جزئية الاول من موجبتين كليتين الخ لكان أحسن واعلم ان ضروبه الثلاثة الاول ترتد الى الشكل الاول بعكس الصغرى والرابع يرتد الى بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة والخامس يرتد الى بعكس الصغرى والسادس لا يرتد اليه فينتجوا انتاجه بطريق آخر كالخالف وهو هنا أن تحصل نقيض النتيجة كبرى وتضم اليه صغرى القياس فينتظم منه مقياس من الشكل الاول منتج لنقيض الكبرى الصادقة فيكون هو باطلا فتكون النتيجة حقا وكيفية ذلك أن نقول اذا صدق كل حيوان جسم وبعض الحيوان ليس بفرس صدقت نتيجته وهي بعض الجسم ليس بفرس والاصدق نقيضها وكل جسم فرس فيضم كبرى الى صغرى القياس هكذا كل حيوان جسم وكل جسم فرس ينتج كل حيوان فرس وهو نقيض كبرى القياس الصادقة وهي بعض الحيوان ليس بفرس ونقيض الصادق كاذب ولا خطل الا من نقيض النتيجة فالنتيجة حق (قوله وقال بعض الفضلاء) توجيه لما صنعه ابن الحاجب ومن وافقه وقوله وكان من درج على الاول اعتبر كلية المقدمتين أي والكلية ولو سالبة أشرف من الجزئية ولو موجبة توجيه لما صنعه ابن سينا ومن وافقه (قوله الثالث من موجبتين والكبرى فقط كلية) هذا هو الذي جعله ابن الحاجب ثانيا (قوله الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية) جعل هذا اربع ليس طريقته

السالبتين صغرى بين في الاربع ككبريات وباشترط كون احدهما كلية اثبات الموجبة الجزئية صغرى مع الجزئية الموجبة أو السالبة ككبرى فضروره بالنتيجة ستة هذا طريق التحصيل أن تقول الصغرى لا تكون الاموجبة فاذا كانت كلية أنتجت مع الاربع كبريات واذا كانت جزئية أنتجت مع السالبتين الموجبة والسالبة كبريين فتلك ستة الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية نحو كل حيوان جسم وكل حيوان نام فبعض الجسم نام الثاني من كليتين والكبرى فقط سالبة نحو كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس وجعل هذا الضرب ثانيا هو طريق ابن سينا وعليه درج الكاتب

ومن تبعه واختاره الامام السنوسي رحمه الله تعالى في شرح مختصره وجعل ابن الحاجب وجماعة ثانيا ضروبا هذا الاتية الشكل ما هو مركب من موجبتين والكبرى فقط كلية وقال بعض الفضلاء ما اعتبره ابن الحاجب ينتج الايجاب وما اعتبره غيره ينتج السلب والايجاب أفضل اه وكان من درج على الاول اعتبر كلية المقدمتين الثالث من موجبتين والكبرى فقط كلية نحو بعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم فبعض الانسان جسم الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان جسم فبعض الحيوان جسم الخامس من موجبتين صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض مجهول الصفة ثانيا ولا شئ من مجهول الصفة اصغر ببعه

فبعض الغائب ليس هو بفتح بيعة السادس من موجبة كلية وسالبة جزئية نحو كل حيوان جسمه و بعض الطيور ان ليس بفرس فبعض الجسم ليس بفرس وفي تقديم الرابع على الخامس خلاف فصاحب الشمسية جعل (١١٩) الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية رابعة او الموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية طامسا نظرا الى تقديم ما شتمل على كبرى الشكل الاول والامام السنوسي كصاحب الكشف عكس نظرا الى تقديم الموجبتين (و) شكل (رابع) شرطه (عدم جمع الخستين) من جنس واحد كسالبين أو جزئيتين أو من جنسين أي جنس الحكم و جنس التكيف ككون الجزئية سالبة ولو في مقدمة واحدة كهذه وخسة التكيف السالب وخسة الحكم الجزئية (الابصورة) أي فيها وهي ماذا كانت الصغرى موجبة جزئية فبشترط أن تكون الكبرى معها سالبة كلية (نفها) أي في هذه الصورة (بستين) أي يظهر جمع الخستين وتقرر بذلك أن الصغرى إما أن لا تكون موجبة جزئية أو تكون فإن كان الاول فشرط انتاجه أن لا يجتمع فيه خستان وأن كان الثاني فشرط انتاجه أن تكون

الاشتمالية في الرموز بل هو فيها خامس فخرى هنا على طريقة وهناك على طريقة علا بالطريقتين (قوله) فبعض الغائب ليس هو بفتح بيعة قدم ليس على الرابطة لتكون القضية سالبة وانما لم يقل لا يفتح بيعة لان الغالب في الادخال على المحمول أن تكون جزئية فتكون القضية معدولة موجبة والفرض انما سالبة وما ذكره الشارح من عدم صحة بيع الغائب موافق لما ذهبنا مع الشارح الساذية أمام ذهب الامام مالك رضي الله عنه فالصحة بشرط مذكورة في كتبهم (قوله) السادس من موجبة كلية وسالبة جزئية (الظاهران تعبيره هنا بالغاء وفي بقية المواضع بالواو اتفنن (قوله) فصاحب الشمسية الخ) قال القطب في شرحها وانما وضعت هذه الضروب في هذه المراتب لان الاول اخص الضروب المنتجة لاجباب والثاني اخص الضروب المنتجة للسلب والاخص أشرف وقدم الثالث والرابع على الاخيرين لاشتمالهما على كبرى الشكل الاول اه ووجه تقديم الخامس على السادس على طريقة صاحب الشمسية انه ينتج الايجاب والسادس ينتج السلب وعلى طريقة السنوسي اشتمال الخامس على كبرى الشكل الاول كما علم (قوله) على كبرى الشكل الاول) أي ما يصلح كبراه وهي السالبة الكلية ولم يقل وصغرها مع اشتماله عليها أيضا لان الاشتمال على صغرها مشترك بين الضربين (قوله) شرطه عدم جمع الخستين) أشار الى أن عدم جمع الخستين خبر مبتدأ محذوف لولا تقديره لم يستقم الكلام (قوله) ولو في مقدمة واحدة) أي سواء كان الجمع في مقدمتين كافيين السالبتين والجزئيتين أو في مقدمة واحدة أي فقط كهذه أي الجزئية السالبة بان كانت إحدى المقدمتين جزئية سالبة والاخرى موجبة كلية ومثل الجزئية السالبة ما في قوتها وهي المهمة السالبة كافي الكبير فالكاف تمثيلية (قوله) فبشترط أن تكون الكبرى معها سالبة كلية) أقول لو قال بدل هذه العبارة والكبرى سالبة كلية لكان أخصر وهو ظاهر وأولى لان كون الكبرى سالبة كلية شرط من الصور المذكورة لا شرط (قوله) يستبين) قال في التعبير وقد استعمل بعض المولدين في الرجز زيادة حرف ساكن آخر الشطر الاول وآخر الشطر الثاني كما هنا وان كان المراد ضيوع لم يذكره بل ظاهر كلامهم منعه وهل هذا يسمى تذييلًا لمنوعا أو خارج من تعريف التذييل وعلى تسليم أنه يسمى تذييلًا فالجواب خاص بالكامل والبسيط وكان من استعمل ذلك تسامح فيه شبه مستعمل آخر شطر الرجز مستعمل آخر مجزوء البسيط وقد تقدم نظيره في قوله والكميات خمسة دون انتقاص * جنس وفصل عرض نوع وخصائص وفي الخستين مع بستين سنادا لحسنه وهو اختلاف حركاتهما قبل الرفع بفتح مع غيرهما والرفع حرف اللين قبل الروي لكن هذا جائز لاهول الدين كما نص عليه شيخ الاسلام في شرح الخرز جيسة بل نص على أن بقية أنواع السناد والاطاء والتضمين جائزة لهم أيضا اه بحر وفه أقوله قول خاص بالكامل والبسيط أي مجزوء سمجى منه على طريقة الخليل المسقط بحرا المتدارك لا على طريقة الانقش المثلث له لدخول التذييل في مجزوءه أيضا (قوله) أي يظهر) أشار الى أن الستين والتارزاندتان (قوله) وتقرر بذلك) انما قرر المقام على هذا الوجه مع أن كلام المنزلي ليس كذلك لما يرد على المن من الاشكال وهو أن مقتضى صنيعه أن الضرب المركب من موجبتين الصغرى فقط جزئية فتنتج لعدم جمع الخستين فيه مع أنه عقيم (قوله) فاما في مقدمتين) فيه حينئذ صورت السالبتان والكميتان والجزئيتان والمختلفتان وتحت اختلافهما صورتان والسالبتان صغريين مع الموجبة الجزئية كبرى وقوله أو في مقدمة واحدة وفيه حينئذ صورتان الموجبة الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى وعكسه (قوله) الا اذا كانتا سالبتين) أي كائيتين أو جزئيتين أو مختلفتين فهذه أربع وقوله أو كانت الصغرى سالبة أي كلية أو جزئية فهاتان صورتان (قوله) اخص القرائن منهما) أي اخص الضروب الاربع المركبة من السالبتين

الكبرى كلية سالبة و براهين ذلك على ما ذكره الامام السنوسي أن القسم الاول لو اجتمعت فيه خستان فاما في مقدمتين أو في مقدمة واحدة فان كان في مقدمتين لم يكن ذلك الا اذا كانتا سالبتين أو كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية وإياها كان لا ينتج اما اذا كانتا سالبتين فلا تان اخص القرائن منها هو المركب من سالبتين كلية جزئية

والاختلاف الدال على العقم هو وجود فيه فائدة يصدق قولنا لاشئ من الانسان بفرس ولا شئ من الصاهل بانسان والحق الايجاب وهو قولنا كل فرس صاهل ولو قلت بدل الكبرى ولا شئ من الخمار بانسان لكان الحق السلب وهو لا شئ من الفرس بجمادى وأما اذا كانت الصغرى سالبة والكبرى جزئية فلا نأخذ القرينتين منهما هو المركب من السالبة الكلية والموجبة الجزئية والاختلاف متحقق فيه فانه يصدق قولنا لاشئ من الحيوان بحمد ماد وبعض الجسم حيوان والحق الايجاب وهو قولنا كل جمادى بحمد ولو قلت بدل الكبرى وبعض المتحرك بالارادة حيوان لكان الحق السلب وهو قولنا لاشئ من الجمادى يتحرك بالارادة وان كان اجتماع الحسنتين في مقدمة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية والسالبة الجزئية الصغرى أو كبرى وأيا ما كان يلزم الاختلاف أما اذا كانت صغرى فكذلك وان ليس كل جسم حيوانا وكل متحرك (١٢٠) بالارادة جسم والحق الايجاب وهو كل حيوان متحرك بالارادة ولو قلت ليس كل حيوان انسانا وكل

وانما كان المركب من سالتين كائنتين أخص الضروب لان السالبة الكلية أخص من الجزئية اذ لا تصدق الا عند سلب المحمول عن جميع الافراد بخلاف الجزئية لانها تصدق عند ذلك وعند السلب عن البعض فقط والمركب من الاخص اخص فهذا الضرب اخص أقسام المركب من السالتين الاربع لو جود الجزئية في باقية متعمضة أو مع الكلية (قوله والاختلاف) أي اختلاف النتيجة بعد قطعها بآلة موجبة وتارة سالبة وقوله موجود فيه أي واذا وجد الاختلاف في هذا الاخص وجد في غيره بالاولى (قوله اخص القرينتين منهما) أي اخص الضربين المركبين من السالبة بقسميهما والجزئية الموجبة هو المركب من السالبة الكلية والجزئية الموجبة لما عرفت فيما مر (قوله وهو قولنا لاشئ من الجمادى الخ) أقول لم يقل وهو قولنا بعض الجمادى ليس يتحرك بالارادة كما قال في نظيره بعدم أنه مقتضى كون النتيجة تنبع الاخص نظرا الى ان ذلك لا يعد نتيجة اصطلاحا سواء قرن بالسور الكلى أو الجزئى فنأمل (قوله يتحرك بالارادة) ذكر متحرك مع تعريفه في القياس لانه لا يجب موافقة النتيجة للقياس في التعريف والتكثير (قوله فهذه القرائن الاربع) أي السالتان السالبتان والسالبة الكلية مع الجزئية الموجبة والسالبة الجزئية صغرى أو كبرى مع الكلية الموجبة (قوله من القسم الاول) هو ما اذا لم تكن الصغرى موجبة جزئية (قوله واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم) وهو الضروب الاربع الباقية السالبتان والجزئيتان والسالبة الجزئية صغرى مع الجزئية اماوجبة صغرى ووجه ما ذكره ان النتيجة اذا لم تلزم الاخص لم تلزم الاعم لان القاعدة كما في شرح مختصر السنوسى أن ما لا يلزم الاخص لا يلزم الاعم (قوله أو موجبة بقسميهما) أي الكلية والجزئية (قوله وكلاهما) أي السالبة الجزئية والموجبة (قوله فلما علم فيما سبق) أي في قوله وان كان اجتماع الحسنتين في مقدمة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية الخ (قوله مع الموجبة الكلية التي هي اخص من الموجبة الجزئية) انما كانت اخص منها لانها لا تصدق الا عند ثبوت المحمول لجميع الافراد والجزئية تصدق عند ذلك وعند الثبوت للبعض فقط (قوله اخص القرينتين منهما من الموجبة الجزئية) أي اخص الضربين المركبين من الموجبة بقسميهما من الموجبة الجزئية (قوله وبالله تعالى التوفيق) هذا آخر كلام السنوسى (قوله مع غير المركب الكبرى) غيرها ثلاث سالبة بقسميهما والموجبة الجزئية (قوله وباشتراط كون الكبرى الخ) أي في القسم الثانى وكان الانسب التصريح به لتمام المقابلة (قوله مع غير السالبة الكلية) غيرها ثلاث الموجبة بقسميهما والسالبة الجزئية (قوله فهذه ثلاثة أضرب) منها واحد لم يتجمع فيه الحسنتان وهو الموجبة الجزئية صغرى مع الموجبة الكلية كبرى ومقتضى كلام المصنف أنه منتج وليس كذلك (قوله

فرس حيوان لكان الحق السلب وهو بعض الانسان ليس بفرس وأما اذا كانت كبرى فكذلك وان كان انسانا حيوانا وليس كل متحرك بالارادة انسانا والحق الايجاب وهو كل حيوان متحرك بالارادة ولو قلنا كل ناطق انسان وليس كل فرس ناطقا لكان الحق السلب وهو بعض الانسان ليس بفرس فهذه القرائن الاربع اخص ما اجتمع فيه الحسنتان من القسم الاول واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم وأما القسم الثانى وهو ما اذا كانت الصغرى جزئية موجبة فلم يكن يمكن الكبرى معها كلية سالبة لكانت اما سالبة جزئية أو

موجبة بقسميهما وكلاهما لا ينتج أم السالبة الجزئية فلما علم فيما سبق من عقمهما مع الموجبة الكلية اتى هي اخص من الموجبة الجزئية وأما الموجبة فلا نأخذ القرينتين منهما من الموجبة الجزئية هو المركب من الموجبة الجزئية صغرى والموجبة الكلية كبرى والاختلاف الموجب للعقم حاصل فيه كقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب وهو بعض الانسان ناطق ولو قلت بدل الكبرى وكل صاهل حيوان لكان الحق السلب وهو لا شئ من الانسان بصاهل فهذه براهين عقم ما لم يرد فيه شرط الانتاج في هذا الشكل وبالله تعالى التوفيق اهـ فسطر باشتراط عدم اجتماع الحسنتين في القسم الاول ثمانية أضرب السالبة الجزئية صغرى مع الكبرى ياتى الاربع والسالبة الكلية صغرى مع غير الموجبة الكلية كبرى والموجبة الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى فهذه ثمانية واشتراط كون الكبرى سالبة كلية مع الموجبة الجزئية الصغرى ثلاثة الموجبة الجزئية صغرى مع غير السالبة الكلية فهذه ثلاثة أضرب

الى الثمانية قبلها يجمع أحد عشر كلها عديمة ويبقى خمسة منتجة وأما طريق التحصيل فوالصغرى اماموجبة كلية وهى لا تنتج الامع
الثالث وهى ماعدا السالبة الجزئية وامما سالبة كلية وهى لا تنتج الامع الموجبة الكلية وامماوجبة جزئية وهى لا تنتج الامع السالبة الكلية
ولا يصح أن تكون الصغرى سالبة جزئية لاجتماع الخسيتين فمجموع المنتج اذن خمسة أضرب الضرب الاول من كليتين موجبتين ينتج
موجبة جزئية نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق الثانى من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج
موجبة جزئية نحو كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان فبعض الحيوان ناطق الثالث من (١٢١) كليتين والصغرى سالبة كلية

نحو لا شئ من العبادة
يحسن عن النية وكل
وظيفة عبادة فلا شئ من
الصدق عن النية
بوضوء الرابع من
كليتين والكبرى سالبة
عكس ما قبله نحو كل
انسان حيوان ولا شئ
من الفرس بانسان
فبعض الحيوان ليس
بفرس الخامس هو
الصورة التى تجتمع
في الحسنان وهوما
ألف من مقدمتين
(صغراهما موجبة
جزئية) و (كبراهما
سالبة كلية) نحو
بعض الانسان حيوان
ولا شئ من الفرس
بانسان فبعض الحيوان
ليس بفرس هذا مذهب
المقدمتين وذهب
بعض المتأخرين وتبعه
كثيرون الى أن ضرب
الرابع المنتجة ثمانية
وجعلوا الشرط فيه
أحد أمرين يجب
المقدمتين مع كلية
الصغرى أو اختلافهما

الى الثمانية قبلها) أى تضم الى الثمانية قبلها (قوله) وأما طريق التحصيل أى هذا طريق الاسقاط وأما الخ
(قوله) فمجموع المنتج اذن خمسة علم أن الثلاثة الاول منها ترتب الى الشكل الاول بعكس الترتيبات تجعل
الصغرى كبرى والكبرى صغرى ثم عكس النتيجة واربع والخامس ترتب اليه بعكس كل من المنتجتين
ومن جعل الضروب المنتجة من الشكل الرابع ثمانية ترد السادس الى الشكل الثانى بعكس الصغرى وبرد
السابع الى الشكل الثالث بعكس الكبرى وبرد الثامن الى الشكل الاول بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة
كذا فى الشمسية وشرحها (قوله الاول من كليتين موجبتين ينتج موجبة جزئية) ولم ينتج كلية مع كلية
مقدمتين لجواز كون الاصغر أعظم من الاكبر كفى مثال الشارح ولفظ شرط كلية النتيجة وهو عموم وضع
الاصغر فى الصغرى أو فى عكسها كفى الكبير وقدم الضرب الاول لانه من موجبتين كليتين واليجاب السكلى
أشرف المطالب الرابع ثم الثانى وان كان الثالث والرابع من كليتين والسكلى أشرف وان كان سلبا
من الجزئى وان كان ايجابا للمشاوره الاول فى ايجاب المقدمتين وفى أحكام الاختلاف كما يعلم من ارجعة أحكامها
ثم الثالث لارتدادها الى الشكل الاول بعكس الترتيب كالاولين ثم الرابع لكونه أخص من الخامس ثم
السادس والسابع على الثامن لاشتغالهما على ايجاب السكلى دونه وقدم السادس على السابع لارتدادها
الى الشكل الثانى دون السابع كذا فى القطب (قوله الثالث من كليتين والصغرى سالبة) قال فى الكبير
وانما أنفع هذا كلية لعدم جواز كون الاصغر فيه غير مابين الاكبر ولان الاصغر فيه عام الوضع فى العكس
كاسم (قوله الرابع من كليتين الخ) الخالم ينتج كلية لجواز كون الاصغر أعظم من الاكبر كفى مثال الشارح
وساب الامم من جميع أفراد الاخص كاذب (قوله وهوما ألف من مقدمتين صغراهما الخ) أشار الشارح
الى ان ضمير صغراهما فى كلام المصنف يرجع الى المقدمتين المفهومتين من السيات (قوله الى أن ضرب
الرابع المنتجة ثمانية) طريق الاسقاط على هذا المذهب أن ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى يسقط
ست صور السالبتين السكيتين والجزئيتين والمنتجتين والموجبتين الجزئيتين والصغرى مع الموجبة
بقسمها كبرى واختلافهما بالكياف مع كلية احدهما يسقط صورتين الجزئيتين الموجبة صغرى مع
السالبة الجزئية كبرى وعكسها وطريق التحصيل أن ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى يقتضى أن
ينتج اثنان لان الصغرى اذا كانت موجبة كلية فالكبرى اماموجبة كلية أو موجبة جزئية واختلافهما
بالكياف مع كلية احدهما يقتضى أن ينتج ستة لان الصغرى ان كانت موجبة كلية فالكبرى اماموجبة كلية أو سالبة
كلية أو سالبة جزئية وان كانت سالبة كلية فالكبرى اماموجبة كلية أو موجبة جزئية وان كانت سالبة
جزئية فالكبرى موجبة كلية وان كانت موجبة جزئية فالكبرى سالبة كلية (قوله فالامر الثانى) هو
اختلافهما فى الكياف مع كلية احدهما (قوله شروط تطالب من المطولات) عبارة فى الكبير لكن بشرط
لاننتاج هذه الاضرب الثلاثة زيادة على ما أن تكون موجبة مجامع كور فى المطولات وقد ذكرته فى
شرح نظمى للمختطات وسقط فيه الكلام على ذلك اه وعبارة من الشمسية وشرحها للقطب والمقدمون

(١٦ - صبان)

بالكياف مع كلية احدهما فالامر الثانى يقتضى أن تنتج ثلاثة أضرب زيادة على الخمسة
السابقة وان اجتمع فى كل من تلك الثلاثة خستان فزيادة اضر باء او هو جزئية سالبة صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض السابقة
ليس بائم وكل كاتب مسبق فبعض الثامن ليس بكاتب وضر باء او هو كلية موجبة صغرى وسالبة جزئية كبرى نحو كل كاتب
متحرك الاصابع وبعض ساكن الاصابع ليس بكاتب فبعض متحرك الاصابع ليس بائم او هو الصغرى سالبة
كلية وكبرى موجبة جزئية نحو لا شئ من المتحرك بساكن وبعض المتحرك فبعض ساكن ليس بمتحرك لكن بشرط لاننتاج
هذه الاضرب الثلاثة زيادة على ما يشرط تطالب من المطولات

وقدر مررت الى ضروب
كل شكل تسهيل لحفظها
بقول
كم كل كهف له بر كساه
بمسي يلد كم له لاذ كم بل
لف سما كلاً
كالشكل الاول كم بدر
كوي سما
كم كان كل بدر للوداد
كلاً كم لاح بدر لليل سام
كم كلاما سرت له بضروب
الشكل فا كلاً
فالسكاف للكليكة
الموجبة مقطعة من
كل واللام للسالبة
الكليكة مختزلة من
لاشي والباء للموجبة
الجزئية مأخوذة من
بعض والسين للسالبة
الجزئية مأخوذة من
ليس بعض وبدل على
أول ضروب الثاني
فراغ عدة ضروب
الاول وكذا الباقي وبدل
على أول الرابع أيضاً
توالى الكافين اللذين
في أول الشطر الأخير
من البيت الثاني لان
المركب من كائيتين
موجبتين لا يكون
الأول ضروب شكل
بالاستقراء وقولي
كالشكل الاول أي
ضروب الشكل الثالث
كضروب الشكل الاول
ويزيد الشكل الثالث
بالضرب بين اللذين بعد

حصر والاضروب الناتجة في الخمس الاول وذ كر ان الثلاثة الأخيرة عقيمة لتحقيق الاختلاف الموجب للعقم
فيها ما في الضرب السادس فاصدق نتيجة قوائمنا ليس بعض الحيوان بانسان وكل فرس حيوان وكذبها اذا قلنا
في الكبيرى وكل ناطق حيوان وأما في السابع فاصدق نتيجة قولنا كل انسان ناطق وبعض الفرس ليس
بانسان وكذبها اذا قلنا في الكبيرى وبعض الحيوان ليس بانسان وأما في الثامن فاصدق نتيجة قولنا لا شيء من
الانسان بفرس وبعض الناطق انسان و= كذبها اذا قلنا في الكبيرى وبعض الحيوان انسان والجواب أن
الاختلاف في هذه الضروب بانمايتم اذا كان القياس من كمباص المقدمات البسيطة لكأن شرط في انتاجها
أن تكون السالبة المستعملة فيها احدى الخاصتين فلا تنتهض تلك النقوض عليها انه ملخص والمراد
بالخاصتين كما نقل عن تقرير الشارح المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة فقول الشارح سابقا وبعض
المستيقظ ليس بنائم يجعل خاصة بأن زاد ما دام مستيقظا لا نائم وكذا يفعل بالسالبة الواقعة في السابع
والثامن ويؤخذ من عبارته في الكبيرى ومن عبارة من الشمسية وشرحها انه اشترط شرط واحد لا شروط كما
في عبارته هنا فتأمل (قوله وقد مررت الى ضروب كل شكل) أي جار يا على أن الضروب الناتجة من الرابع
ثمانية رافض الكل ضرب بحر فحين أولهما الصغراء وناهيها الكبراء لكنه أسقط رافض أربعة من ضروب الشكل
الثالث استغناء عنه بقوله كالشكل الاول لموافقة ضروب الشكل الاول فصار الباقي من أربعة وأربعين
حرفا رموزا الاثنين وعشرين ضرب الستة وثلاثين حرفا آخر من ضروب الشكل الاول منها اللام من النواحي
ر من ضروب الثاني الكاف من كلاً وآخر من ضروب الثالث السين من سما وما بعد من ضروب الرابع
وجميع ما مر منه دائرين أربعة أحرف الكاف واللام والباء والسين (قوله كم كل كهف الخ) كم خبرية
للتكثير والكهف يطلق على الغار في الجبل وعلى المنجأ وهو المراد هنا والبر بالفساد الاحسان وقصر الباء
للضرورة وقوله لذأي التجي إليه وقوله كلاً لذأي كم شخص لاذله أي التجأ اليه وكم الثانية تأ كيد لكم
الاولى ولف أمر من لافه اذا خالطه وقصر سماء للضرورة وقوله كلاً لذأي كم شخص لاذله أي التجأ اليه وكم الثانية تأ كيد لكم
بالماء هنا الكهف المتقدم فهو من الاطهار في مقام الاضمار أو غيره الذي هو أعلى منه فيكون الاضراب على
الاول لا تتقال والترك من تسميته بالكهف الى تسميته بالسماء الكامل وعلى الثاني لا تتقال والترقي من
الاتجاء الى الكهف الى الاتجاء الى السماء الكامل وقوله كالشكل الاول خبر مبتدأ محذوف كما يشير اليه
الشارح وهمزة الاول محذوف بعد نقل حركتها الى اللام وقوله كوي سما أي كوي بنار حبيته سما من العشق
وسلم كفرح اما صفة مشبهة أو صيغة مبالغة والبدن وتصغير البدن واللام في الوداد لثقله في العامل الذي ضعف
بالتأخر وهو كلاً وقوله كلاً أي حفظ من الكل بالهمز وهو الحفظ لسكنه أبداً همزة ألفا وقوله ليس
ان جعل متعلقا بلاح أي ظهره للام يعني في وان جعل متعلقا بمحذوف صفة لبدن فلا وقوله سام الانسب هنا
أن يكون بمعنى كاف يقال سام فلانا الامر أي كلفه اياه وضمره يرجع الى البدن أي كاف هذا البدن الناس
تجرع غصص محبتهم له وقوله كلاً انصب على التمييز بفتح الكاف وكسر اللام اسم جنس جمعي لكلمة كنبق
ونبقة وجعله بضم ففتح جمع كلم بفتح فسكون أي جرح لا يساعده كتب اللغة ولا قواعد العربية وجعله سرت
صفة لكلامه حال من الضمير في سرت أو اللام بمعنى من والباء في بضروب صبيبة متعلق بسرت والمعنى كم سرت
كلماته في قلوب المحبين بسبب ضروب شكاه أي أنواع شكاه الحسن ولم نجعل له صفة ثانية لكلامه كما قيل
لانه يلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول باجنبي وقوله فاما عطف على سرت أي فكمل حكمه وتم أمره
ولا يخفى ما في قوله بضروب الشكل من التورية وما في قوله فاكتمل من حسن الختم حيث أتى بما يشعر بهام
مقصوده هذا ما ظهر لي في بيان المعنى الغزلي لهذه الابيات (قوله مختزلة) أي مقطعة وتعبيرها هنا بمختزلة
وفيما قبل بقة مقطعة وفيما بعد مأخوذة تفنن (قوله وكذا الباقي) أي يدل على أول ضروب الثالث فراغ عدة
ضروب الثاني وعلى أول ضروب الرابع فراغ عدة ضروب الثالث والكلام مع من يعرف عدة ضروب كل
شكل فلا يقال هذا لا يسر ان لا يعرف عدة ضروب كل شكل (قوله ويدل على أول الرابع أيضاً) أي كما

وهذا طريق صاحب الشمسية ومن هذا حذفوه (فمفتح) شكل (أول أربعة) قد دُضِرَ وب (الثاني) للترتيب الذي كرى (ثالث) منتهج (سنة) والفاء زائدة (و) شكل (رابع) خمسة) عند المتقدمين وثمانية عند المتأخرين (قد أنجبا) والباء بمعنى في والخمسة طرف الانتاج وطرف أيضا الشكل من طرفية العام في الخاص لان الشكل أهم من تلك الخمسة (١٢٣) الا ضرب (وغير ما ذكرته

لن نتجا) فالضروب
العقاية باعتبار جميع
الاشكال أربعة
وستون حاصله من
ضرب أربعة عدد
الاشكال في ستة عشر
عدد الضروب فاذا
استقطبت المنهج منها وهو
تسعة عشر على مذهب
المفتي لم يبق في الشكل
الرابع واثنتان وعشرون
على مذهب المتأخرين
فيه من أربعة وستين
بقي خمسة وأربعون
عقبة على الاول واثنتان
وأربعون على الثاني
(وتتبع النتيجة) في
جميع اشكال
الافتراسية (الانحس)
أي الخسيس (من تلك
المقدمات هكذا كن)
أي علم فان كان في كل
منها خمسة تبعها وما اذا
كانت المقدمات
موجبتين كانت النتيجة
موجبة والافسالية
وان كانت احدهما
جزئية كانت النتيجة
جزئية وان كانتا كليتين
لم تكن النتيجة كلية
الا ان كان الاصغر
مسورا بالسور الكلي
في الصغرى وفي عكسها

يدل عليه فراغ عدة ضروب الثالث فإيضاح مقدمة على محالها (قوله) وهذا طريق صاحب الشمسية ومن هذا حذفوه اسم الإشارة يرجع الى كون الضروب اثنين وعشرين بجعل ضرب الرابع المنهجة ثمانية والى جعل المركب من الموجبة الكلية والموجبة الجزئية خامس ضروب الثالث فان غيرهم كما صاحب الكشف والسوسى جعلوه رابعا وجعلوا صاحب الشمسية ومن وافقه رابعا جعلوه خامسا كما بيانه (قوله) فمفتح لاول الخ) الفاء للسببية أي لكون ما تقدم من الاشتراط سببا لكون المنهج ما يذكره قاله في الكبير (قوله) لشكل أول) اللام بمعنى من (قوله) للترتيب الذي كرى) قال في الكبير أو للترتيب في الشرف فان الشكاكين الاولين أشرف (قوله) فمفتح ستة) اشار الى أن ستة خسر مبتدأ محذوف (قوله) طرف الانتاج) أي المدلول عليه بقوله قد أنجبا والطرف على هذا الغو وقوله وطرف أيضا لشكل وهو على هذا مستقر حال من فاعل أنجج وقوله من طرفية العام في الخاص راجع للائحة بال الثاني فقط بدليل التعميل (قوله) أي الخسيس) أشار الى أن افعال التفضيل ليس على بابه وذكر باعتبار تأويل المقدمة بالقل والالكان القياس الخساء ويمكن أن يكون التذكير لوقوع الانحس على الكم والكيف ويكون في قوله من تلك حذف والتقدير من كم وكيف ذلك المقدمات وما ألتطف ما قبل

ان الزمان لتابع أرذله * تبس النتيجة للانحس الارذل

(قوله) فان كان في كل منها خمسة) أي من جنسين جنس الكم وجنس الكيف بان كانت احدي المقدمتين موجبة جزئية والاخرى سالبة كلية لامن جنس واحد بان تكونا سالبتين أو جزئيتين لان ذلك لا يكون في الضروب المنهجة التي الكلام فيها (قوله) واذا كانت المقدمات موجبتين) أي كليتين أو احدهما كلية والاخرى جزئية وهذا القسم رانده على شرح البيت اذ ليس في هذا القسم تبعية في الخمسة لكن ذكره تقريبا للاقسام ومقابلة لقوله فان كان في كل منها خمسة (قوله) والافسالية) أي والاتكونا موجبتين بل احدهما فقط فالنتيجة سالبة (قوله) وان كانت احدهما جزئية) أي سالبة أو موجبة (قوله) وان كانتا كليتين) مقابل قوله وان كانت احدهما جزئية (قوله) الا ان كان الاصغر مسورا بالسور الكلي) بان كان السور الكلي داخلا عليه متصلابه في الصغرى كما في الضربين الاولين من الشكل الاول والثاني وفي عكسها كما في الضرب الثالث من الشكل الرابع كما سيذكره الشارح هذا ويشترط أيضا الكلية النتيجة على مذهب المتأخرين من ككون المنهج من الرابع ثمانية أضرب أن تكون الكبرى كلية فخررا عن الضرب الثامن منه فان الاصغر فيه مسور بالسور الكلي في عكس صغره ومع ذلك لا يأنح الاجزئية سالبة أفاد في البير فالأكتفاء باشتراط كون الاصغر مسورا بالسور الكلي انما هو على مذهب الاقدمين (قوله) ولي عكست قضيته) أي قضية الاصغر بالشكل الثالث أي القضية المشبهة عليه المسورة بالسور الكلي (قوله) انعكست جزئية) مثلا كل حيوان جسم وكل حيوان فامن من الضرب الاول من الشكل الثالث ونتيجته جزئية وهي بعض الجسم فام لان الاصغر فيه وهو الجسم محمول في الصغرى ولو عكست هذه الصغرى انعكست جزئية الى بعض الجسم حيوان لان عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية (قوله) لانها) أي قضية الاصغر لان تكون الامو جبة أي وعكس الموجبة جزئية ولو كانت كلية (قوله) لان صغرها كلية سالبة تنعكس كفسها) أي فيصير الاصغر في عكسها موضوعا داخلا عليه السور متصلا به مثالا لشي من العبادة يستغن عن النية وكل موضوع متبادر من الضرب الثالث وهو ينتج كلية وهي لاشي من المستغنى عن النية بوضوعه لان الاصغر وهو المستغنى عن النية وان لم يكن مسورا في الصغرى مسورا في عكسها لانها تنعكس كلية الى لاشي من

فن ذلك يعلم أن الشكل الثالث لا ينتج كلية لان الاصغر فيه لا يدخل عليه السور لكونه محمولا في الصغرى ولو عكست قضيته انعكست جزئية لانها لا تكون الاموجبة وكذا الشكل الرابع الا الضرب الثالث منه فانه ينتج كلية سالبة لان صغرها كلية سالبة تنعكس كفسها أو أمما الشكل الاول والثاني

الاستغنى عن النية بعباده و رد على الشارح ان الثامن كالثالث لان صغرها سالبة كلية تنعكس كنفسها مع انه لا ينتج الاجزئية الا ان يكون كلامه على مذهب الاقدمين من ان ضرور بالاربع خمسة (قوله فالامر فيها ظاهر) وهوان الضربين الاولين من كل منهما ينتج كلية وعموم وضع الاصغرى بالصغرى بالفعل فتلخص ان المنتج الكلية خمسة أضرب (قوله وهذه الاشكال الخ) تصریح بما علم من قوله واختص بالجملية لان الجنس اذا اختص بشئ اختصت به أنواعه (قوله بالجملي) قال في الكبير أى بالجملية واللام للجنس ولم يؤنث لتأويلها أى القضية بالقول اه والى تفسير الجملي بالجملة أشار هنا بقوله من القضايا (وأقول) يحتمل ان المراد بالقياس الجملي بل هذا أحسن لعدم احواوجه الى التأويل ومثل ما قيل في قوله بالجملي يقال في قوله بالشرطى (قوله ماذ كر) فيه اشارة الى الجواب عن الاعتراض على المصنف بمذ كبير الضمير مع رجوعه الى المؤنث (قوله وليس بالشرطى) تصریح بما علم مما قبله (قوله وتقدم الكلام على ذلك) أى على حكم المصنف باختصاص الاشكال بالجملي من انه تبع في ذلك ابن الحاجب وأنه يعتذر عنهما بانهم لم يعتبروا الاقتراعى من الشرطيات لعدم تعرض الاقدمين له ولتأويله جدها (قوله أى لبعضها) أقول دفع بحمل فى معنى اللام ما توهمه الظرفية من ان المحذوف بعض أجزاء المقدمة لا يقال الا بتمامه موجود على معنى اللام أيضا ذب بعض المقدمات بصدق بجزء من أجزاء المقدمة الواحدة لانا نقول المراد ببعض المقدمات احداها وكلامه يقتضى ان حذفها كلها لا يجوز والظاهر ان محله اذا كان المقام مقام استدلال (قوله أو النتيجة) أى أوهما معا بان حذف الصغرى مع النتيجة أو الكبرى مع النتيجة قصور الحذف خمس هاتان صورتان وحذف كل وحده وسيد كر هذه الثلاثة الشارح وأوفى كلام المصنف ليست مانعة جمع لجواز حذف البعض مع النتيجة كما عرفت ولا مانعة لخلو الجواز أن لا يقع حذف الشئ ثم اذ كر وقد تقدم نقل السعد عن الاشارات انه ليس كلها يستعمل فيه أدوات الانفصال يجب أن يكون احدى المنفصلات الثلاث نعو العالم اما أن بعد الله واما أن ينفع الناس (قوله لعلم) أى لاجل العلم بالمحذوف أو عند العلم به وافهم انه اذا فقد العلم بالمحذوف لا يجوز الحذف وهو كذلك وكلا اقتراعى في جواز الحذف الاستثنائى ومما حذف منه الاستثنائية والنتيجة قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا التقدير لكنهم لم يفسدوا فلم يكن فيهما آلهة غير الله (قوله هذا يحد) أقول هى النتيجة وكان المناسب تأخيرها لان تقديمها هو اعتبارها دعوى مع ان غرضه التمثيل لحذف الصغرى فقط بدليل تمثيله بعد حذف النتيجة وكذا يقال في مثاله لحذف الكبرى (قوله هذا زمان الخ) هذا قياس على وماقبله شرعى (قوله يحبس القى) أى يمنع من طلبه للخروج (قوله المقدمات) قال في كبيره المعلومة من السياق اه ولا حاجة اليه لتقديمها صراحة في قوله من تلك المقدمات وفي قوله لبعض المقدمات (قوله ان لم تكن ضرورية) أى ولا مسلمة أخذنا مما يأتى (قوله الى ذى ضرورة) أى الى قول ذى ضرورة أى ضرورى وقال في الكبير الى قضايا ذات ضرورة أى اذا كانت المقدمتان أو احدهما غير ضرورية ولا مسلمة افتقرت الى كسب بقياس وهكذا الى ان تنتهى الى قياس مقدمته ضرورىتان أو مسلمتان (قوله لهما من دور الخ) تعليل لمفهوم قوله وتنتهى الى ضرورة أى ولا يجوز أن لا تنتهى اليها لما الخ (قوله توقف الشئ على ما يتوقف هو عليه) أقول البصلة أو الصفة جارية على ما هى له لعود الضمير على ما فلا حاجة الى ابراز الضمير بل ينبغى حذفه لانهما عوده على الشئ فاحفظه ولا تنظر لكلام فاسد قليل هنا وتوقف كل منهما على الآخر نارة يكون بغير واسطة ونارة يكون بواسطة ويسمى الاول مصرح والثانى مضمرا والمراد بالتوقف المقضى سبق المتوقف عليه فلا ينتقض بالجواهر والعرض لان توقف كل منهما على الآخر معى لاسبق والدور المعنى ليس بحالا (قوله وهو ترتيب) الظاهر ان تعبيره في جانب الدور بالتوقف وفى جانب التسلسل بالترتيب فنحن (قوله الذى هو) أى ما لزم وفيه اشارة الى ان من فى كلام المصنف بيانية (قوله على تقدير) متعلق بلزم (قوله فلزم الدور الخ) بيان ذلك انه لو لم تنته المقدمات أو بعضها الى ما ذكر لزم توقف العلم على غيرهما وكذا الحال فى ذلك الغير وهكذا فان عدنا الى بعض الاوائل لزم الدور وان ذهبنا الى غاية لزم التسلسل فلزم الدور

فالامر في نفسه ظاهر (وهذه الاشكال) الاربع (بالجملي) من القضايا (مختصة وليس) ماذ كر وهو الاشكال كائنا (بالشرطى) أى فيه وتقدم الكلام على ذلك فى قوله واختص بالجملي (والحذف فى بعض المقدمات) أى لبعضها صغرى أو كبرى (أو النتيجة لعلم أنت) خبر الحذف فثال حذف الصغرى هذا يحدلان كل زمان يحد ومثال حذف الكبرى هذا يحدلان زمان ومثال حذف النتيجة هذا زمان وكل زمان يحد زمان وكل زمان يحبس القى (وتنتهى) المقدمات ان لم تكن ضرورية (الى) ذى (ضرورة) لما من دور) وهو توقف الشئ على ما يتوقف هو عليه (أو تسلسل) وهو ترتيب أمر على أمر الى مالا نهاية (قد لزم) أى لما لزم الذى هو دور أو تسلسل على تقدير عدم انتهائهما الى الضرورة فلزم الدور هو فيها اذا استدلل على المتأخر بما يتوقف على ذلك المتأخر ولزم التسلسل هو فيها اذا

توقف الاول على أدلة مترتبة لانها فان انتهت الى دليل غير ضروري مقدماته ولا مسلمة لم تكف مثالها مقدماته ضرورية هذا
العدد منقسم الى متساويين وكل منقسم كذلك وروح ومثال الانتهاء أن تقول لو لم يكن الله تعالى واجب الوجود لكان جائز الوجود لكنه ليس
بجائز الوجود فهو واجب الوجود اذ لو كان جائز الوجود لكان حادثا لكنه ليس بحادث فليس بجائز الوجود اذ لو كان حادثا لافترق الى
محدث لكنه ليس بمفترق الى محدث فليس بحادث اذ لو افترق الى محدث لاعتدله الاله لكن الاله (١٢٠) لا يتعدد فلا يفتقر الى محدث اذ لو

تعدد الاله افسدت
السموات والارض
لكنهما لم تفسدا فلا
يتعدد الاله وكونهما
لم تفسدا ضروري
بالمشاهدة وكذا اذا
قات العالم صفاته حادثة
وكل من صفاته حادثة
فهو حادث فتمستدل على
الصغرى بقولنا العالم
صفاته متغيرة وكل
متغير حادث والاولى
من هاتين المقدمتين
ضرورية للمشاهدة
ونستدل على الثانية
منهما بان التعبير ان كان
من عدم الى وجود كان
الوجود طارئا أو من
وجود الى عدم كان
الوجود جائزا والجائز
لا يقع الا حادثا ونستدل
على الكبرى من القياس
الاول بقولنا كل من
صفاته حادثة لا يعبري
عن الحوادث وكل من
لا يعبري عن الحوادث
لا يسبقها وكل من لا يسبق
الحوادث فهو حادث فقد
انتهينا الى الضرورة
ولا عسيرة باعراضات
الفلاسفة على بعض

في الحالة الاولى ولزوم التسلسل في الحالة الثانية (قوله توقف الاول) أي القياس الاول (قوله فان انتهت)
الح) مفهوم قوله وتنتهي الح (قوله لكان جائز الوجود) دليل الملازمة ان الله شيء موجود وكل شيء
موجودا ما واجب الوجود أو جائزه واما الاستحالة فنتيجة لان الفرض انه موجود (قوله اذ لو كان جائز
الوجود الح) دليل للاستثنائية وهكذا الادلة الاتية كل دليل منها دليل للاستثنائية التي في الدليل قبله
(قوله لفسدت السموات والارض) فسر السعد الفساد بالخروج عن النظام المشاهد وبعضهم بعدم
وجودهما من أصله وبعضهم بعدم امداد الحوادث بما هو قوام وجودهما من الاكوان والالوان والاعراض
(قوله وكونهما لم تفسدا ضروري بالمشاهدة) أقول الضروري بالمشاهدة كونهما لم يفسدا بالفعل واللازم
على تعدد الاله جواز فسادهما لا فسادهما بالفعل لجواز اصطلاح الالهين كما قالوا وعدم جواز فسادهما غير
ضروري بالمشاهدة فلم تنته هذه الادلة الى الضروري ويمكن الجواب بالترام ان اللازم الفساد بالفعل بناء على
ما ذهب اليه السعد وجاعلة من ان الاتية خطافية لبرهانية بمعنى ان الملازمة عادية لاعقلية لان العادة جارية
بوجود التمانع والتغالب عند تعدد الحالك على ما أشير اليه بقوله تعالى ولعل بعضهم على بعض فتأمل (قوله
وكذا اذا قلت الح) هذا مثال من الاقترانيات وما قبله مثال من الاستثنائيات (قوله وكل من) فيه تغليب
العقل على غيرهم (قوله ويستدل على الثانية منهما) أي من هاتين المقدمتين وهي كل متغير حادث (قوله
كان الوجود طارئا) أي بالطر وعين المطلوب وهو الحادث (قوله من القياس الاول) هو العالم صفاته
حادثة وكل من صفاته حادثة فهو حادث (قوله لا يعبري) أي لا يتجاوز يقال يعبري كرضي يرضى أي خلا
وعبر اعبر وكسما يسمى أي عرض وحادث

(فصل في القياس الاستثنائي)

(قوله وتسمى كبرى) لانها كبرى من الاستثنائية اذ ألفاظها على ت و اصف ألفاظ شرطية أو أيضا لو اعتبرتهما
بالترتيب الاقتراني لوجدت علي هيئة الشكل الاول المركب من جملة صغرى وشرطية كبرى مثلا اذا قلنا
كلما كان هذا انسانا فهو حيوانا لكنه انسان وجدته هو عين قولك هذا انسان وكلما كان انسانا فهو
حيوانا ونتيجته هي عين نتيجته ولا يختلفان الا في تقديم الصغرى في اللفظ وتأخيرها وكذا اذا قلت في هذا
المثال لكنه ليس بحيوانا يكون عين قولك هذا ليس بحيوانا وكلما كان انسانا فهو حيوانا وهذا من
الشكل الثاني وينتج هذا ليس بانسانا وهي نتيجة الاستثناء ولم يختلفا أيضا بالا بتقديم والتأخير قاله في الكبير
(قوله على وضع) أي اثبات وقوله أحد طرفيها أي الشرطية وطرفاها مقدمها وتاليها وقوله أو رفعه أي
نفيه وقوله لينتج أي الوضع أو الرفع (قوله لاشتماله على القضية الاستثنائية) وان شئت قلت لاشتماله على
أداة الاستثناء وهي لكن أي على أداة الاستدراك الشبيهة بالاستثناء في احداثه فيما قبله شيئا لم يوجد فيه كافي
شرح ابن يعقوب مبسوطا (قوله على ما ذكر في الشرطية فيضعه أو يرفعه) أي على مقدم الشرطية
فيضعه وعلى تاليها يرفعه (قوله والتعالم الاول يرجع الى هذا) زاد في الكبير وانما يتغيران بالاعتبار اذ
أداة الاستثناء أي النحوي سميت بذلك لوجوع المتكلم بها الى الكلام السابق فيخرج بها ما لا اله الا الله في
الكلام السابق اه وحاصله أن الرجوع على كل من التعليين متحقق لكنه معتبر أولا في التعليل الثاني

تلك المقدمات فان ذلك مكبر (فصل في القياس الاستثنائي) وهو المؤلف من مقدمتين احدهما شرطية وتسمى كبرى والاخرى تدل
على وضع أحد طرفيها أو رفعه لينتج وضع الآخر أو رفعه وتسمى صغرى (ومنه) أي القياس (ما) أي قياس أو القياس الذي (يدعي) أي
يسمى (بالاستثنائي) لاشتماله على القضية الاستثنائية وهي التي فيها حرف الاستثناء وهو لكن وقال السيد سمي استثنائيا لان المستدل
ينعطف بالمقدمة الاستثنائية على ما ذكر في الشرطية فيضعه أو يرفعه والتعليل الاول يرجع الى هذا

(يقرب بالشرطي) باسكان الياء مخففة للوزن لان احدي المقدماتية شرطية (بالامترام) أي تلك (وهو) أي الاستثنائي القياسي (الذي دل على النتيجة أو) على (ضدها) أي نقيضها (بالفعل) بأن تكون النتيجة بصورتها مذكورة فيه أو نقيضها كذلك (لبالقوة) أي بان تكون النتيجة متفرقة الاجزاء في القياس كما سبق في الافتراض في مثال الاول أي كون النتيجة مذكورة بالفعل كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لكن (١٢٦) الشمس طالعة ينتج النهار موجودا وهو مذكور بصورة في القياس واعتراض بان النتيجة لا بد أن

تكون خبرا وقضية
تحتل الصدق والكذب
والتالي ليس كذلك لانه
بخلاف قضية والجواب أن
المعنى أن صورتها
مذكورة في القياس
أي مثل صورتها
موجود فيه وان كانت
المغايرة حاصلة لان
النهار موجود عند
كونه نتيجة قضية تحتل
الصدق والكذب
وعند كونه تابعا
للشرطية جزء قضية
لا تحتل صدقا ولا
كذبا ثم الشرطية
الموضوعة في القياس
الاستثنائي امام متصلة
أو منفصلة فاشار الى
الاول بقوله (فان يك
الشرطي) أي القضية
الشرطية (ذا اتصال)
أي متصلة وذلك
باعتبار تأويل الشرطية
باللفظ (أنتم وضع) أي
اثبات (ذلك) أي
المقدم (وضع التالي)
نحو كلما كان هذا
انسانا كان حيوانا
لكنه انسان ينتج انه
حيوان (و) أنتج (رفع

والمعتبر أول في التعليل الاول نفس القضية المرجوع بها التي هي الاستثنائية (قوله يعرف بالشرطي) أي
فله اسمان قال في الكبير خص بذلك اما بناء على ما مر من أن الافتراض لا يتركب من الشرطيات أو لزوم
الشرطية له بخلاف الافتراض فإنه على القول بأنه يتركب من الشرطيات وهو المعتمد لا يلزم فيه ذلك لانه يتركب
من محض الجملات أيضا وهو الاكثر اهـ (قوله أي نقيضها) دفع بذلك اعتراضا على المصنف (قوله بان
تكون النتيجة بصورتها الخ) تصور للدلالة على ذلك بالفعل بينه أن المراد بالدلالة على ذلك الاشتغال عليه
لا ما يتبادر منها وهو الافادة حتى يرد أن الافتراض يفيد أيضا النتيجة بالفعل (قوله أو نقيضها كذلك) أي
أو يكون نقيضها بصورة مذكورة فيه (قوله بان تكون النتيجة متفرقة الاجزاء الخ) تصور للدلالة
بالقوة المنقبة (قوله مثال الاول) أي الدلالة على النتيجة بالفعل ولم يثقل للشأن الذي هو الدلالة على نقيضها
بالفعل اكتفاء بما سيأتي ولم يكتف به في الاول ليمتدح الاعتراض الثاني فالدفع ما قيل هنا (قوله واعتراض)
أي على كون النتيجة مذكورة فيه بالفعل كما هو ظاهر صياغة ههنا صريح كلامه في الكبير أو على قوله دل
على النتيجة أو ضدها بشقيه فيكون في قولنا الشارح بان النتيجة كتنفاء أي أو ضدها كإثبات (قوله والجواب
أن المعنى) أي المعنى كون النتيجة مذكورة فيه بالفعل وقوله ان صورتها أي ومادتها وقوله وان كانت
المغايرة حاصلة للوال والحال وان وصلية أي وان كانت المغايرة بين النتيجة والتالي حاصلة في الحقيقة باعتبار المعنى
وقوله لان النهار موجودا لان هذا القول عند كونه نتيجة الخ وقوله قضية أي مستقلة هذا وقد ورد
الشارح في كبره الاعتراض المجاب عنه بهذا الجواب بما لفظه واعتراض على الاول يعني كون النتيجة
مذكورة فيه بالفعل بأنه يقتضي عدم مغايرة النتيجة للقياس وهو مناف لما قتضاه تعريف القياس من
وجوب المغايرة لقوله فيه مستلزم بالذات قولنا آخر اهـ وعديل عنه هذا الى الاعتراض المذكور لعدم
قوة ما ذكره في الكبير اذا المراد بالمغايرة كما مر أن لا تكون النتيجة عين احدي المقدمتين وهي فيما نحن فيه جزء
احدهما الا عين احدهما (قوله وذكر) أي الشرطي وقوله باللفظ الاحسن بالقول (قوله أنتج وضع
ذلك الخ) أنتج وضع المقدم وضع التالي لان المقدم ملزوم للتالي وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت الملزوم
وأنتج رفع التالي وضع المقدم لاستلزام انتفاء الملزوم انتفاء التالي (قوله وضع التالي) أي وضع مثل
التالي كما تقدم أن النتيجة غير التالي (قوله ولا يلزم انتاج) أي فالضير عائد على الانتاج المفهوم من أنتج
(قوله في عكسهما) أي عكس وضع المقدم ورفع التالي أي مقابل كل منهما فاعكس وضع المقدم أي مقابله
رفع المقدم وعكس رفع التالي أي مقابله وضع التالي (قوله أي من) قال في الكبير أو باقية على معناها من
الظرفية يجعل مجرورها ظرا فاجازا (قوله من أنه قد يكون الخ) أي ومن أن المقدم ملزوم والتالي لازم فيلزم من
ثبوت الملزوم ثبوت لازمه ولا يلزم من نفيه شيء ويلزم من نفي اللزوم نفي ملزومه ولا يلزم من ثبوت شيء (قوله
أعم من المقدم) كفي المثال المتقدم قال في الكبير وأما اذا كان التالي مساويا للمقدم نحو كلما كان هذا انسانا
كان ناطقا فاستلزام نفي المقدم نفي التالي واثبات التالي اثبات المقدم ليس بالنظر الى صورة القياس بل الى مادته
المخصوصة والمعتبر هو الاول ألا ترى أنهم لا يقولون أن الموجبة العكسية تنعكس كنفسها مع تحقق صحة ذلك
فيما اذا كان المحمول مساويا للموضوع اهـ (قوله وشرط انتاج الخ) كان الانسب تأخيرها الى آخر الباب
لتعلقه بالمتصلة والمنفصلة (قوله أن تكون موجبة) فلا تنتج السالبة متصلة كانت أو منفصلة وقوله

نمال) أي نفيه (رفع أول) أي المقدم بأن تقول في هذا المثال لكنه ليس بحيوان ينتج أنه ليس بالإنسان (ولا يلزم) انتاج الزومية
(في) أي من (عكسهما) أي من رفع المقدم أو وضع التالي (لا انجلا) أي اتضح من أنه قد يكون التالي أعم من المقدم ولا يلزم من رفع
الاخص رفع الاعم ولا إثباته ولا من وضع الاخص وضع الاعم ولا رده فلو قلت لكنه ليس بالإنسان لم ينتج أنه غير حيوان ولا انه حيوان
أو قلت لكنه حيوان لم ينتج أنه انسان ولا انه غير انسان وشرط انتاج الشرطية أن تكون موجبة لزومية وأن تكون كلية أو في

مادتها أو كون وضع الزوم أو العناد بعينه وضع الاستثناء نحو أن قدم زيدا لا أن فهو مكرم لكنه قدم الآن (وان يكن الشرطي منفصلا)
أي قضية منفصلة فهي إما حقيقية أو مائعة جمع أو مائعة خلو فان كانت حقيقية (١٢٧) (فوضع ذا) أي أحد طرفيها ينتج

رفع ذلك) أي الطرف الآخر نحو ما أن يكون الموجود قد عا وما أن يكون حادنا لكنه قد عا ينتج انه ليس بحادث أو لكنه حادث ينتج انه غير قديم (والعكس كذا) أي رفع أحد الطرفين ينتج وضع الآخر كما إذا قلت لكنه ليس بقديم ينتج انه حادث أو لكنه ليس بحادث ينتج انه قديم (وذلك) أي كون وضع أحد الطرفين ينتج رفع الآخر والعكس (في المنفصل) (الانحص) وهو الحقيقية لأنها أنحص من مائعة الخلو ومائعة الجمع لأن فيها منع الجمع ومنع الخلو ويشترط في الحقيقة هنا أن تكون مركبة من الشئ والمساوي لنقيضه اذ لو تركبت من الشئ ونقيضه كانت الاستثنائية عين النتيجة فلا فائدة في الوضع ولا الرفع (ثم ان يكن) المنفصل (مائع جمع) فقط (فبوضع ذا) أي أحد الطرفين (ز كن) أي علم (رفع لذل) أي الطرف الآخر لا مائع اجتماعهما على انه صدق نحو ما

لزومية أي في المتصلة وكان عليه أن يقول أو عنادية أي في المنفصلة كفي الكبير لقوله بعد أو كون وضع الزوم أو العناد الخ فلا تنتج الاتفاقية متصلة كانت أو منفصلة وقوله وان تكون كلية فلا تنتج الجزئية متصلة كانت أو منفصلة على تفصيل يشير اليه وقوله أو ما في مادتها أي في مادة الكلية وهو المهملة والجزئية الواقعة في مادة أي موضع يصلح للكلية كقول السنوسي في الاستدلال على وجوده تعالى لأنه لو لم يكن له محدث الخ لانها وان كانت مهملة لو جود علامته الاهمال وهي اطلاق لو لكنها في موضع صالح للكلية بان يقال كما لم يكن له محدث لزم أن يكون أحد الأمرين الخ وقوله أو كون وضع الزوم الخ عطف على أن تكون كلية بعينه وتأكيده لوضع يعني أنه يقوم مقام كلية الشرطية أن تكون مخصوصة بوضع الزوم أو العناد فيها أي حالته بعينه ووضع الاستثناء أي وضع ذات الاستثناء وهي الاستثنائية فلا يضر حينئذ كون القضية غير كلية لان الخصوصية في حكم الكلية حينئذ كالخصوصية المهمة في قولك ان قدم زيدا لا أن فهو مكرم لكنه قدم الآن فانه ينتج زيدا مكرم الآن والخصوصية الجزئية في قولك قد يكون اذا جالسني زيدا عند الزوال حدثته لكنه يجالسني عند الزوال فانه ينتج اني أحدثه عند الزوال وكذا يقال في المنفصلة نحو ما أن يكون هذا الجسم وهو حي عالما أو جاهلا لكنه وهو حي ليس بجاهل ومثله ما إذا كان وضع الزوم أو العناد والاستثنائية واحدا ما إذا كانت الاستثنائية عامة تشمل وقت الاتصال أو الانفصال لدخول الوقت في ذلك العموم نحو قد يكون اذا جالسني زيدا عند الزوال حدثته لكنه يجالسني جميع النهار فانه ينتج اني أحدثه عند الزوال أفاده في الكبير وأفاده في أيضا أن لا واسطة بين تأني لامتناع الاول لامتناع الثاني بمعنى أن امتناع الثاني علة للعلم بامتناع الاول من غير التفات الى أن علة انتفاء الجزء في الخارج ما هي وتأني لامتناع الثاني لامتناع الاول بمعنى أن امتناع الاول علة في الخارج لامتناع الثاني وعلى الاول قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا فهو مسوق ليس بتبدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة وعلى الثاني قوله تعالى فلو شاء لهداكم أجمعين فهو لا فائدة من علة انتفاء هداية الجميع في الخارج انتفاء تعلق المشقة بهم وعلى هذا اقتصر علماء العربية لأنهم لا يستعملونها في القياسات لتخصيل العلم بالنتائج وان اعترض عليهم ابن الحارثي وعلى الاول المناطقة لأنهم اغيا استعمالها في القياسات لذلك (قوله وان يكن الشرطي) بمعنى الشرطية وذ كرنا من وكذا يقال فيما يأتي (قوله فان كانت حقيقية) أخذ من قول المصنف بعده وذلك في الانحص والحاصل ان الحقيقة أربع نتائج ولكل من مائعة الجمع ومائعة الخلو ينتج (قوله أي أحد طرفيها) اطلاق ذاعلى أحد الطرفين لا بعينه بخلاف من اطلاق اسم الخاص على العام اذ هو موضوع لكل جزئي بعينه من جزئيات المشار اليه أفاده في الكبير (قوله ينتج رفع ذلك) لامتناع اجتماعهما (قوله والعكس) قال في الكبير أي اللغوي وهو هنا بتدليل الوضع بالرفع اه أي والرفع بالوضع (قوله كذا) لا يبطأ للاختلاف المعنى المستعمل فيه اسم الإشارة في الشطر الاول والشطر الثاني (قوله ينتج وضع الآخر) لامتناع رفعهما معا (قوله لانها أنحص الخ) هو إحدى طريقتين تقدمتا في بحث القضايا والثانية تبين الثلاثة (قوله كانت الاستثنائية عين النتيجة) أي فيلزم الاستدلال على الشئ بنفسه كفي الكبير (أقول) ان أراد العينية لفظا فغير مسلم على اطلاقه لانها إذا استثنيتا الطرف الايجابي انتج في الطرف السلبي مثلا اذا قلنا ما أن يكون الموجود قد عا أو غير قديم لكنه قديم ينتج انه ليس غير قديم فالنتيجة غير الاستثنائية لفظا وان أراد العينية معنى فلا مر كذا في المركبة من الشئ والمساوي لنقيضه ويحاج بانناختار الشق الاول ونقول يكفي في إلغاء المركبة من الشئ ونقيضه كون الاستثنائية عين النتيجة فيها إذا استثنيتا الطرف السلبي كان قلنا في المثال ان كور لكنه غير قديم فانه ينتج أنه غير قديم لانهم لا يعتبرون الاما طردت فاندته (قوله ثم) للترتيب الذي كرى أو للترتيب في الشرف لان الحقيقة أشرف من غيرها قال في الكبير (قوله دون عكس) خبر مبتدأ محذوف أي هذا الحكم

أن يكون الجسم أبيض أو أسود لكنه أبيض ينتج انه ليس بأسود أو لكنه أسود ينتج انه ليس بأبيض (دون عكس) أي لا ينتج رفع أحد الطرفين وضع الآخر لا احتمال اجتماعهما على الكذب فلو قلت لكنه ليس بأبيض لم ينتج انه أسود ولا انه غير أسود لانه لا يلزم من

رفع أحد الضدين اثبات

(١٢٨)

الآخر ولا نفيه لجواز وجوده إذا خفى ككونه أحر (وإذا ما منع رفع) أي خلو (كان) فإتباع

خبر كان تقدم عليها
واسمها ضمير يعود على
المتفصل (فهو) أي
مانع الرفع (عكس ذا)
أي رفع أحد طرفيه
ينتج وضع الآخر دون
العكس لا امتناع الخلو
عنهما ما واحتمال
اجتماعهما على الصدق

نحو ما أن يكون الشيء
غير أبيض أو غير أسود
لكنه أبيض ينتج أنه غير
أسود أو أسود ينتج أنه غير
أبيض ولو
قلت لكن غير أبيض لم
ينتج أنه أسود ولأنه غير
أسود أو أسود غير أسود
لم ينتج أنه أبيض ولأنه
غير أبيض وذلك ظاهر
وبالله التوفيق

(فصل في لواحق
القياس) أي ما يلحق
بالقياس في الاستدلال
وقد عرفت أنه لا يتم
قياس الامن مقدمتين
(ومنه) أي من
القياس (ما يدعونه)
أي يسمونه (مركبا
لكونه من حجج) أي
أقسامه اثنين فأكثر
(قدركبا) في الحقيقة
(فدركبه) أن ثودان
تعلم) نحو كل إنسان
حيوان وكل حيوان
حساس وكل حساس
نام وكل نام جسم وكل
جسم مركب (واقاب

نتيجته) أي فيه وهي نتيجة المقدمتين الأولى وهي في المثال المذكور كل إنسان حساس أي جعلها (مقدمة) صغرى (يلزم) الاقبال
من تركبها (مقدمة) (أخرى) أي معها (نتيجة) فقل كل إنسان حساس وكل حساس نام ينتج كل إنسان نام (إلى هلم حوا) مني نأوت عليه

(فصل في لواحق القياس)

جمع لاحق أي ما يلحق بالقياس البسيط في الاستدلال وهو أربعة القياس المركب وقياس الخلف والاستقراء
والتمثيل وسياقى في كلامه ما عدا قياس الخلف فالإضافة في لواحق القياس جنسية لا استغرافية أما هو
لخاصله أثبات المطلوب بإبطال نقيضه وسمي قياس الخلف لأنه يؤدي إلى الخلف أي المحال على تقدير عدم حقيقة
المطلوب وقيل لأن المطلوب يأتي من خلفه الذي هو نقيضه ويرى كمن قياسين أحدهما افتراضي والآخر
استثنائي فليخصهما ولم يتحقق المطلوب لتحقيق نقيضه ولو تحقق نقيضه لتحقيق محال ينتج لولم يتحقق المطلوب
لتحقق محال لكن المحال ليس بتحقيق فالمطلوب متحقق مثلا نقول لولم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة على الصبي
لتحقق وجوبها عليه ولو تحقق وجوبها عليه لتحقيق وجوب الصلاة ينتج أنه لولم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة
على الصبي لتحقيق وجوب الصلاة عليه الذي هو محال فتجعل هذه النتيجة إحدى مقدمات الاستثنائي والمقدمة
الثانية قولك لكن وجوب الصلاة عليه غير متحقق ينتج أن انتفاء وجوب الزكاة على الصبي متحقق وهو
المطلوب وإنما كان القياس المركب وقياس الخلف ينطبقان البسيط لانهما ما كانا في الظاهر
مختلفين للقياس البسيط جعل الخلفين به وان كانا في الحقيقة متبرجان اليه (قوله وقد عرفت الخ) لعله
دخول على المتن أشار به إلى أن المتركيب الذي في القياس المركب خلاف المتركيب اللازم لمطلق القياس
لأن المتركيب اللازم له هو المتركيب من مقدمتين (قوله أي من القياس) أي من مطلق القياس (قوله
ما يدعونه مركبا) أي القياس الذي يدعونه أو قياس بدعونه وتسمية المركب قياسا ظاهرا في مفعول النتائج
أما وصولها فهو أقيسة بسيطة مع كل منها نتيجة لكن لما كان الموصل للمطلوب هو مجموعها سمي المجموع
قياسا مركبا من حيث اتصاله إلى المطلوب (قوله في الحقيقة) أي وإن كان بحسب الظاهر قياسا واحدا
لكن هذا إنما يأتي في مفعول النتائج أما موصوفها فهو في الحقيقة في الظاهر أقيسة فلو أسقط قوله في
الحقيقة لناسب القسمين (قوله فركبته) جواب الشرط الذي بعده على مذهب الكوفيين وبعض
البصريين ودليل الجواب على مذهب جهو البصريين أي فاعلم كيفية تركيبه التي أثبتنا لك لأن المترتب
على إرادته علم المركب علم الكيفية لا إيجادها الذي هو مدلول قوله فركبته قاله ابن يعقوب ثم قال وإنما يحتاج
إلى ذلك المتركيب أن كان الخصم بعد تسليم النتيجة الأولى لا تقزم عليه الحجة ولا يحصل مقصود المستدل من
إقامة الحجة عليه بإثبات المدعى فيؤتى بالكلام على وجه التسديد حتى ينتهي إلى المقصود اهـ (قوله أي
اجعلها) يعني أنه ضمن أقاب معنى اجعل كافي الكبير (قوله نتيجة) فاعلم يلزم ولم يؤت الفعل لأن الفاعل
مجازي التأنيث وتقوى بالفصل الذي لو وجد مع حقيق التأنيث لسوغ ترك التأنيث (قوله ينتج) بالجزم في
جواب الامر (قوله إلى هلم حوا) أدخل إلى على هلم مع أنها اسم فعل وهو لا يدخل عليه عامل واعتذر الشارح
في كبره عنه بأنه كأنه استعمل هلم في غير ما وضعت له أي أطلقها على الاستمرار اهـ ويشير إليه هنا بقوله
فيما يأتي فكأنه قيل هنا أنه ان استمرار الخ وفيه ما فيه وقال ابن يعقوب بواصل هلم أن تستعمل لطلب

الاقبال
من تركبها (مقدمة) (أخرى) أي معها (نتيجة) فقل كل إنسان حساس وكل حساس نام ينتج كل إنسان نام (إلى هلم حوا) مني نأوت عليه

بالألف ومما في الأصل خبر وأوهم في سبيل كونهما اسم مستعمل فينادى ومعه عليه قال ابن الأثير في التفسير جوا على التفسير أي جوا جوا
أوعلى الحال أوعلى التمييز ذكره الشيخ السنوسي في شرح مسلم وبعضه بالمعنى وقال القاضي (١٦٩) ذكرنا نقلا عن العلامة الجلال ابن

هشام أنه بعد اطلاعه
على كلام غيره وتوقفه
في أنه عربي قال إن لم
يقال لا بمعنى المحي
الحسي ولا بمعنى الطلب
حقيقة بل بمعنى الاستمرار
على الشيء وبمعنى الخبر
وعبر عنه بالطلب كقوله
قوله تعالى والنحل
خطاياكم فاستبدله
الرجل مداو جوام صدر
جوه إذا حبسه يبقى
مصدرا أو يجعل حالا
مؤكدة وليس المراد
الجارح الحسي بل التعميم
كقوله السحب في قولهم
هذا الحكيم منسحب
على كذا أي شامل
فكانه قيل هنا انتبه
إلى استمرار قلب النتيجة
مقدمة استمرار أو
مستمر كما يقال كان ذلك
عام كذا وهلم جرا أي
واستمر ذلك في بقية
الاعوام فقل كل إنسان
نام وكل جسم ينتج
كل إنسان جسم ثم قل
كل إنسان جسم وكل
جسم مركب ينتج كل
إنسان مركب وقس
عليه النبات أخذه
للمال خفية وكل آخذ
للمال خفية سارق وكل
سارق تقطع يده (متصل
النتائج) القياس المركب

الاقبال ثم استعبرت لطلب الاستمرار وكلمة يقول هنا ليس المراد تركيب هكذا استمرار أو عبر عن هذا الاستمرار
بالجراي الانجرار لأن الأمر المتجر مستمر والى في كلامه أمامقدرة الدخول على أمر محذوف موصوف بقول
محذوف أي إلى حصول أمر يقال فيه ليس مستمر التركيب استمرارا هكذا إلى حصوله وهو مقصود المستدل أو
مقدرة الدخول على محذوف بلا قول يكون وصفه والى يكون هلم للأخبار فكانه يقول إلى نهاية يستمر
التركيب استمرارا إلى حصولها ولا يخفى كل من تكلف اه ملخصا (قوله ومعناه) أي معنى هذا
التركيب برمته فسيروا مأخوذ من هلم ونهاها الخ مأخوذ من جرا كذا نقل عن تقرير الشارح (قوله فيما
دورم عليه) أي في استمرار مداوم عليه أي في الاستمرار على الشيء الذي دووم عليه كالعبادة مثلا واستعماله
فيه أما بطريق النقل أو بطريق التجوز لعلاقة المشابهة بين السبر والاستمرار في اشتغال كل على طلب المقصود
أوعلى أمانة متواليته صار حقيقة عرفية (قوله أي جوا جوا) يحتمل أن يكون إشارة إلى أن عامل المصدر
محذوف وبحال امتناع حذف عامل المصدر المؤكد إذا لم يبق المصدر مقام العامل ويحتمل أن يكون إشارة إلى أن
هلم على هذا بمعنى جوا تأمل (قوله أوعلى الحال) أي المؤسفة أو المؤكدة باعتبار اختلاف المقصود بهلم وقوله
أوعلى التمييز إنما يظهر إذا أريد بهلم معنى غهاو أمثلا ما إذا أريد معنى سبر وافلا (قوله وقال القاضي زكريا)
لما كان مانعه الشيخ السنوسي مجال بين فيه معنى كل من الأفئتين على حديثه وليس فيه من الفائدة مافي
عبارة القاضي ذكر يانقل عبارة القاضي ذكر يا المستقلة على بيان معنى كل على حديثه وعلى زيادة الفائدة
(قوله في أنه) أي هلم جرا (قوله إن هلم) أي في هذا التركيب فلا ينافي آخر تأتي في غيره لطلب المحي الحسي
كقوله تعالى هلم لينوا بمعنى احضروا كقوله تعالى هلم شهداءكم وإضافته معنى إلى ما بعده للبيان (قوله
ولا بمعنى الطالب) أقول أسلفنا عن ابن يعقوب صحة بقاء ما على أفادة طلب الاستمرار لا يقال المنفي طلب المحي
الحسي فقط كما قيل لانه قول قوله بعد بل معنى الاستمرار على الشيء وبمعنى الخبر ينافيه فافهم (قوله حقيقة)
أقول يحتمل رجوعه لكل من المحي الحسي والطالب ويحتمل رجوعه للطالب فقط وعلى كل فهو غير محتاج إليه
(قوله بل بمعنى الاستمرار على الشيء) راجع لقوله لا بمعنى المحي الحسي وقوله وبمعنى الخبر ينافيه فافهم (قوله حقيقة)
الاستمرار راجع لقوله لا بمعنى الطالب والاضراب انتقالي باعتبار المنفي إبطائي باعتبار المنفي (قوله وعبر
عنه بالطالب) أي بصيغة الطالب وقوله كقوله أي تعبيرا كالتعبير عن الأخبار بصيغة الطلب في الآيتين
المدكورتين (قوله يبقى مصدرا) أي مؤكدة العامله وهو هلم الذي معنى استمر وقوله حالامؤ كدة أي
لعاملها كما عرفت (قوله بل التعميم) أي تعميم الشيء أي الاستمرار عليه بدليل ما سبق في كلامه وما يأتي فيه
وبذلك يعرف مافي كلام بعض هذا (قوله كما في السحب الخ) المشبهة لا يعطى حكم المشبهة من كل وجه
فلا ينافي أن التعميم المفسر به الجبر بمعنى الاستمرار والتعميم المفسر به السحب باق على ظاهره من الشمول
(قوله انته إلى الخ) مقتضاه أن في كلام المصنف باقية على ظاهره من الانتهاء وقال في الكبير أنها بمعنى
مع أي وأقلب نتيجة مقدمه مع الاستمرار على ذلك استمرارا إلى أن يحصل المطلوب اه (قوله استمرار أو
مستمر) الأول على كون جوام صدرا والثاني على كونه حالا ولم يبين المعنى على احتمال كونه تميزا إشارة
إلى بعده (قوله فقل كل إنسان الخ) معطوف على انته (قوله القياس المركب) إشارة إلى أن الذي صفة
لحذوف (قوله أي الذي لا تافوي الخ) تفسيرا لقوله الذي حوى الخ (قوله بل تذ كر بالفعل فيسه مرتين الخ)
أقول الذي أفاده ابن يعقوب أن تذ كر بالفعل مرة واحدة نتيجة حيث قال مثال هذا التركيب أي تركيب
الاقبسة قياسا واحدا أن يكون المطلوب مثلا العالم لا ينافي من خالق فتقول العام ملازم للصنات الحادثة وكل

تذكر بالفعل فيه مرتين أولا نتيجة وثانيا مقدمة لقياس آخر كقولك كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس فكل إنسان حساس ثم
تقول كل إنسان حساس وكل حساس نام فكل إنسان نام وهكذا يسمى بذلك الموصول النتائج بالمقدمات

الذي أو على القياس
ومفعول حوى محذوف
أي النتاج وقوله (أو
مقصود لها) معطوف
على متصل النتائج وهو
عكس الموصول فالموصول
هو الذي فصلت عنه
النتائج فلم تذكر
نحو كل انسان حيوان
وكل حيوان حساس
وكل حساس نامسي
بذلك لفصل النتائج عن
القياس في الذكر
وان كانت صيغة
حيث المعنى (كل)
منهما (سوا) في افادة
المطاب (وان يجوز
على كل استدلال) محذوف
يا كلى بعد تخفيفها
(فذا بالاستقراء عندهم
عقل) أي عقل مسمى
بالاستقراء قال السعد
والصحيح في تفسيره ما
ذكر الامام حجة الاسلام
وهو انه عبارة عن تصفح
أمور جزئية ليحكم
بحكمها على أمر يشمل
ثلاث الجزئيات اه
ثم المصنف اما كلها هو
الاستقراء التام واما
أكثرها هو الاستقراء
غير التام وهو أيضا
الاستقراء المشهور كما
إذا استقرأت الحيات
فوجدت أكثرها
يجرل فكه الاستقراء
بمبدأ المصنف

ملازم الحادث فالعالم حادث وكل حادث ممكن فالعالم ممكن وكل ممكن يحتاج الى خالق فالعالم يحتاج الى خالق
وهو المطلوب ويسمى هذا موصول النتائج ذكرها ولو أسقطتها للعلم وقلت العالم ملازم للحوادث وكل ملازم
للحوادث حادث وكل حادث ممكن وكل ممكن يحتاج الى خالق أنتم النتيجة الاولى بعينها ويسمى هذا موصول
النتائج لانها لم تذكر متصلة بالنتائج اه والانصاف ان هذا أوجه وأنسب يجعل متصل النتائج قياسا واحدا
بحسب الظاهر فافهم (قوله والذي حوى مبتدأ) أي خبره جملة ليكون متصل النتائج والرباط الضمير في يكون
(قوله أو خبر مبتدأ محذوف أي هو الذي) على هذا يكون ضمير يكون راجعا الى ما في قول المصنف ما يدعونه
مر كباو الضمير المقدر مبتدأ بر جع الى متصل النتائج فتكون جملة المبتدأ المقدر والخبر المذكر وهو الذي
حوى مسوقة لبيان متصل النتائج الواقع خبر يكون وهل يسمى هذه الجملة اعتراضية لوقوعها بين يكون
وخبرها أو لا تسمى لتقدم الخبر عن محله مره (قوله يعود على الذي) أي الواقع صفة لمحذوف وقوله أو على
القياس أي الذي هو الموصوف المحذوف والمادة ل واحد خبر انه اعتبر في الاول الصفة لذكرها وفي الثاني
الموصوف لانه المتبوع ولا يخفى ان الوجهين انما يظهر ان على ان الذي مبتدأ اما على أنه خبر لمبتدأ المحذوف
فلا يمكن أن يحمل القياس في عبارته على القياس المدلول عليه بما في قول المصنف سابقا ما يدعونه مر كبا
فيكون في كلامه لف وشر مر تب ووافق ما قرناه سابقا في جمع ضمير يكون على الاحتمال الثاني لا على
القياس المذكور في الترجمة لان المراد به القياس البسيط ومتصل النتائج ومفهوم لها قسم من المركب كما
هو ظاهر (قوله أو مفعولها) أو للتقسيم فهي بمعنى الواو (قوله معطوف على متصل النتائج) هذا انما
يصح على أن الذي خبر مبتدأ محذوف اما على أنه مبتدأ فلا يلزم عليه من الفساد لان ضمير يكون عليه
يرجع الى الذي حوى النتائج فيكون المعنى يكون الذي حوى النتائج متصل النتائج أو مفعولها وهو باطل
لان الذي حوى النتائج لا يكون مفعولها (قوله وان يجوز على كل استدلال) أي بحكم جزئي أي جزئيات على
حكم كلى والمراد بالجزئي هنا وفيما يأتي الجزئي الاضافي سواء كان حقيقة أم لا كذا في الكبير ونوقش بان
الظاهر أنه هنا يتعين حله على الحقيقي لان المتبوع انما هو الجزئيات الحقيقية (قوله محذوف يا كلى) أي
للتقاء الساكنين وقوله بعد تخفيفها أي لاجل النظم (قوله فذا) أي الاستدلال المذكور المفهوم من
استدلال بالاستقراء على كلامه الاستدلال بحكم الجزئي على حكم الكلى وفسر أيضا بالحكم على الكلى بما وجد
في أكثر جزئياته وكلا التفسيرين ضعيفان سيأتي (قوله أي عقل مسمى بالاستقراء) أشاواي أن الجار
والجرور متعلق بمحذوف ويصح أن يكون متعلقا بعقل على تضمينه معنى عرف أو سمى (قوله والصحيح)
وجه صحته أشباهه على المعنى الاغوي مع زيادة كما هو شأن المعاني الاصطلاحية ووافقه كلام أبي نصر
الغزالي وغيره (قوله عن تصفح) أي تتبع (قوله وهو الاستقراء التام) ويسمى بالمعنى (قوله واما
أكثرها) كذا في جمع الجوامع أيضا قال في الآيات البينات يلزم من وج ما يكون بنفس الجزئيات فقل فلا
يكون استقراء على هذا الكلام وحينئذ يشك كل الأمر بمسائل استند الفقهاء فيها الى الاستقراء مع انه لم يقع
فيها استدلال بجميع الجزئيات ولا بما أكثرها كفي كون أقل من الخيض تسع سنين وان أقله يوم وليس له
وأكثر خمسة عشر وغالبه ستة أو سبع فانهم صرحوا بان مستند الشافعي في جميع ذلك هو الاستقراء ومعلوم
أن الشافعي لم يستقرئ على حال جميع نساء العالم في زمانه ولا حال أكثرهن بل ولا حال نصفهن ولا ما يقرب منه
فضلا عن نساء العالم على الاطلاق لا قطع بعدم استقرائه حال جميع نساء الاعصار المتقدمة من لدن وجد
الانسان والمتأخرة عنه الى قيام الساعة قالوجه تركه التقيد بالاكثر في الناقص وان قيده كثير من المناطقة
بل يقيد البعض كل وقع في عبارة غير واحد كالامام في الموصول وتبعه الاسنوي وينبغي ضبط البعض بما يحصل
معه ظن عموم الحكم اه (قوله وهو أيضا الخ) أي كما يسمى بالاستقراء الغير التام يسمى أيضا بالاستقراء
المشهور وله اسم ثالث الاستقراء الناقص فله أمماء ثلاثة صرح بذلك في الكبير (قوله كما اذا استقرأت)

تلك المستغنى كل حيوان بأنه يتحرك فكذلك الأسفل عند المضغ وربما يكون فرد من أفراد الحيوان لم تستقر على خلافه وذلك كما التمساح فإنه يتحرك عند المضغ فكذلك الأعلى وكذلك إذا استقر بنا جزئيات الحيوان الطويل العمر فوجدناه قليل المراتبة مثل الإنسان والفرس والجلج فكذلك على كل حيوان طوي العمر بأنه قليل المراتبة والاستقرار التام نافع بعيد اليقين (١٣١) كما إذا استقر بنا جزئيات

الحيوان فوجدناه المستوي لازماً لجميعها فكذلك بسببه على الحيوان فقلنا كل حيوان إما ماش أو غير ماش وكل ماش ميت وكل ما هو غير ماش كذلك في كل حيوان كذلك (وعكسه) أي الاستقراء (يدعي القياس المنطقي وهو الذي قدمته) أي المعروف بأنه قول مؤلف من أقوال متى سلت لزماً عنها لثابتها قول آخر (لحقق) العلوم والمخالفة بينهما ظاهرة لأن القياس يحكم على جزئيات كل لوجود ذلك الحكم في الكل فالكلي يكون وسطاً بين جزئيه وبين المحكوم به الذي هو الاكبر وفي الاستقراء يقابله هذا فيحكم على الكل بواسطة وجود ذلك الحكم في جزئياته (وحيث جزئ على جزئ) بأسكان الياء تخفيفاً للوزن (جعل) في حكم (الجامع) كعمل النبيذ على الخمر في الحرمة لجامع الاسكار (فذلك تمثيل جعل) قال السعد والاصوب

في بعض النسخ استقرى بقلب الهمزة ألفاً للتخفيف ثم قلب الالف ياء لاتصالها بضمير المخاطب وقوله الحيوان أي أكثرها (قوله فكذلك على كل حيوان) أي من تمساح وغيره لظنك أن بقية الحيوانات التي لم تستقر ثم يتحرك أيضاً فكذلك الأسفل عند المضغ وهذا هو الحال عند الحكم الاستقراءى ثم تبين لنا بعد حكمك بذلك المساطحة على التمساح أنه لا يتحرك فكذلك الأسفل عند المضغ وليس المراد أن لقائس كان يعلم حين ذكر القياس أن التمساح لا يتحرك بل حين قاس غلب على ظنه من تتبع أكثر جزئيات الحيوان أن البقية كذلك فهو حكم مستند فيه إلى الظن أفاده شيخنا العسدي (قوله قليل المراتبة) المراتبة جلدة لطيفة لازمة بالسكبه طرف المرة بكسر الميم والانصب بالقله أن مراد بالمرارة ما فيها (قوله نافع بعيد اليقين) لأنه القياس المنطقي المقسم (قوله إما ماش أو غير ماش) الظاهر أنه أراد بالماشي ما لا يطير عادة وبغير الماشي ما يطير عادة (قوله وعكسه) لا بد من تقدير مضافين أي مجموع مقدمتي عكسه لأن العكس الذي هو الاستدلال ليس هو القياس المنطقي اذ هو قول مؤلف والاستدلال مصدر كذا في الكبير (قوله والمخالفة بينهما) أي بين الاستقراء والقياس المنطقي وفيه إشارة إلى أن العكس في كلامه بالمعنى اللغوي وهو المخالف (قوله لأن في القياس) اسم من ضمير الشأن وقوله يحكم على جزئيات كل (أقول) هذا لا يشمل نحو زيد انسان وكل انسان حيوان لأن الحكم إنما هو على جزئ واحد لوجود المحكوم به في كايه الا ان تجعل إضافة جزئيات إلى كلي للجنس فتصدق بالجزئ الواحد (قوله وسطاً بين جزئيه) بهزة مكسورة فصيلاً مشددة (قوله جعل) أي قيس كافي الكبير (قوله كعمل النبيذ الخ) أي في قولنا النبيذ كالخمر يجمع الاسكار فهو حرام (قوله فذلك) أي الحل المفهوم من جعل (قوله جعل) مفعوله الاول جعل نائب فاعل ومفعوله الثاني محذوف أي جعل من الأدلة أو جعل بمعنى التمثيل (قوله والاصوب) إنما كان أصوب لاشتماله على المعنى اللغوي وزيادة (قوله في معنى مشترك بينهما) هذا هو الجامع فدخل في معنا غير مدخولها في قوله ساد فاجل في حكم (قوله المعلل) صفة ثانية للحكم (قوله فيتر كعب من أربعة حدود الخ) تسمية هذه الاركان اربعة حدوداً والمشبّه أصغر والحكم أكبر والجامع أوسط اصطلاح المناطقة واصطلاح الفقهاء تسمية الاصغر فرعاً والمشبّه به أصلاً والاكبر حكماً أي محكوماً به والوسط جامعاً وعلة والمتكاملون يسمون التمثيل استدلالاً بالشاهد على الغائب ويسمون المشبه غائباً والمشبّه به شاهداً كذا في الكبير ولم يذكر فيه ان المشبه به يقال له أصل في اصطلاح المناطقة فان كان الواقع ان تسمية أصلاً اصطلاحاً لهم كما يتبادر من عبارته هنا فالأمر ظاهر والا كانت تسمية أصلاً في قوله وأصل يشبه به جرياً على اصطلاح الفقهاء بعد جريه في تسمية بقية الاركان على اصطلاح المناطقة (قوله ولا يفيد القطع الخ) قال في الكبير الأصل ولا يفيد قياس الاستقراء وقياس التمثيل القطع يستتبعهما حذف المضاف وأظهر في مجمل الاضمار اذ الدليل هنا هو الاستقراء والتمثيل اذ المراد جنس الدليل ويصح أن يكون الدليل بمعنى المدلول فلا يقدر لفظ النتيجة ولا يكون هناك الظاهر في مجمل الاضمار اهـ وأشار في الصغير والكبير إلى أن قوله والتمثيل معطوف على الاستقراء بملاحظة متنافي حذف دلالة المضاف الاول عليه وبه يندفع الاعتراض بأن لكل من الاستقراء والتمثيل قياساً مستقلاً ومقتضى عبارته أن مجموعهما قياس واحد ويجاب أيضاً بجعل الاضافة للجنس وعلى هذا الحاجة إلى تقدير قياس في المعطوف (قوله قياس الاستقراء وقياس التمثيل) أي اذ ارد الاستقراء والتمثيل إلى صورة قياسين كان قلت في الاستقراء كل حيوان فرس وبغل وحصار وهكذا إلى أن بلغت الاكثر وكل فرس وبغل وحصار وهكذا لا يتحرك فكذلك الأسفل عند المضغ والخلل فيه من الغري وكان قلت في التمثيل النبيذ مسكر وكل مسكر حرام والخلل فيه من الكبير عند

أنه تشبيه جزئ بجزئ في معنى مشترك بينهما يثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل بذلك المعنى انتهى فيتر كعب من أربعة حدود أكبر كلي وهو حرام وأوسط كلي وهو مسكر وأصل المشبه به وهو الحر (ولا يفيد القطع بالدليل) أي نتيجة الدليل وأظهر في مجمل الاضمار لأن الدليل هنا هو الاستقراء والتمثيل (قياس الاستقراء)

من لا يسلمها (قوله ما تقدم) من انه ربما يكون فرد لم تستقر ثبته على خلاف ما حكمت به فهذا تعميل لعدم افادة قياس الاستقراء القطع بالنتيجة وقوله اذ ليس يلزم الخ لعله لعدم افادة قياس التمثيل ذلك فلا حذف في كلامه لعله الاول ولا قصور

(أقسام الحجّة)

قال في الكبير لما فرغ من تقسيم القياس باعتبار الصورة الى اقتراني واستثنائي والاقتراني الى الاشكال الاربعة على ما سبق شرع في تقسيمه باعتبار المادة الى نقلي وعقلي وتقسيم العقلي الى الصناعات الجنس والحجة مأخوذة من خصوصه أي غلبه لان التمسك بها يغلب خصمه اهـ (قوله وحجة) مبتدأ والمسوغ للابتداء بها قصد الجنس أو التفصيل (قوله نقلي) منسوبة الى النقل لاستنادها اليه وان كان العقل هو المدرك لها ونسبت الى النقل ليميز ما يتوقف على النقل عن غيره (قوله وهي ما كان من الكتاب والسنة والاجماع) الواو بمعنى أو وزاد في كبيره وما استنبط منها اهـ واسقطه هنا لان المراد ما كان من صريحها أو المستنبط منها ثم المراد أيضا ما كان جميع مقدماته أو احدها من الكتاب الخ لما استنقله عن الشارح في كبيره من ان ما احسدى مقدماته نقلي والآخر عقلية نقلي لان المتركب من المتوقف على النقل وغير المتوقف متوقف (قوله عقلية) منسوبة الى العقل لان العقل لا يتوقف في اثباته على نقل فان قلت يجعل البرهان من أقسام العقلية مع انه قد يتركب من مقدمتين كتأههما نقليّة أو أحدهما مثال الاول اذا تواتر ان زيد اذن في فقلت زيد في وكل من زني يحسب ومثال الثاني نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وأظهر المعجزة وكل من هو كذلك فهو نبي فالاولى من هاتين المقدمتين نقليّة بالتواتر فلا يلزم من جعل البرهان من أقسام العقلية انه لا يكون الاعقالي لان المراد ان العقلية تكون برهاناً أو غيرهما ولا يلزم منه حصر البرهان في العقلية بل قد يكون نقلياً وهذا كما تقسم الانسان الى أبيض وغيره فلا يقتضي ذلك ان الأبيض لا يكون غير انسان واعلم ان البرهان الذي كتأه مقدماته أو أحدهما نقليّة نظرية أريد الاستدلال عليها لا بد من انتهاء مقدماته أو مقدماته العقلية الى عقلية لان العقلية أصل للنقلية مثلاً قولنا في القياس السابق وكل من زني يحسب اذا أريد الاستدلال عليها يستدل عليها بخبر الصادق أي القرآن أو الحديث ثم يستدل على صدق ما أتى به الرسول صلى الله عليه وسلم بالمعجزة وهي تتوقف على اثبات وجوده تعالى والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والوحدانية والقدرة والارادة والعلم والحياة بالادلة العقلية كما هو مبسوط في محله هذا كما على تسليم ان البرهان لا يختص عند المناطق بما مقدماته عقلية وان وقد يقال باختصاصه عندهم بذلك لانهم اغمايحتون عن العقلية لا يلزم منه انتفاء اليقين عن النقلية اغمايحتهم لان لا يسمى برهاناً اصطلاحاً وقد اطل في بيان ذلك في الكبير (قوله وجه الحصر الخ) هذا الوجه جعلي قصده التقرّب الى الافهام لا عقلي اذ لو كان عقلياً لكانت الاقسام تسعة لان التصديق اما جازم أو غير جازم وكل منهما ما أن تعتبر حقيقته أو لا فهذه أربعة وكل منها ما حق في الواقع أو لا فهذه ثمانية يضم اليها التخيل المقابل للتصديق فتكون الاقسام تسعة (قوله كالتخيل) الكاف استقصائية (قوله) فالمفيد للتصديق الجازم الحق أقول كان عليه أن يقول الجازم المعبر حقيقته الحق في الواقع وكذا كان عليه ان يزيد المعبر حقيقته في الجازم غير الحق (قوله والتصديق الجازم غير الحق السفسطة) وجه افادتها الجزم مع كون مقدماتها كاذبة ان المستدل بها يظهر انها حقة فهي بهذا الاعتبار تفيد تصديقاً جازماً غير مطابق وقول سيدي سعيد انها لا تفيد يقيناً ولا طناً واغمايحتصل منها الشكوك والشبهة الكاذبة انما هو اذا نظر الى الواقع فلا ينافي ما قاله الشارح ومثل ذلك يقال في الجدل ونحوه اذا كانت المقدمات كاذبة في الواقع أفاده في الكبير (قوله والذي لا يعتبر الخ) الاحسن عطفه على غير الحق أي والتصديق الجازم الذي لا يعتبر فيه الخ (قوله بل عموم الاعتراف) أقول الظاهر انه يكفي اعتراف الخصم فكان ينبغي حذف لفظة عموم الا ان يراد به عموم اعتراف الخصم بجميع المقدمات فتأمل (قوله وهو والسفسطة داخلان في المغالطة) أقول

لما تقدم (و) قياس (التمثيل) اذ ليس يلزم من تشابه أمرين في شيء تشابههما في جميع الأشياء

(أقسام الحجّة)

(وحجة) اما (نقلية) وهي ما كان من الكتاب والسنة والاجماع واما (عقلية) و (أقسام هذي) أي العقلية (خمس جالية) أي ظاهرة عند أهل المنطق ووجه الحصر انها تفيد اما تصديقاً أو تأثراً في غيره كالتخيل والتصديق اما جازم أو غير جازم والجازم اما أن تعتبر حقيقته أو لا والمعتبر ما حق في الواقع أو لا فالفيد للتصديق الجازم الحق البرهان والتصديق الجازم غير الحق السفسطة والذي لا يعتبر فيه كونه حقاً أو غير حق بل عموم الاعتراف بالجدل وهو والسفسطة داخلان في المغالطة ومفيد التصديق غير الجازم خطابة ومفيد التخيل شعر

ينافيه ماسياً في له من جعل المغالطة مالا حداً أنواع السفسطة والمشغبة اسم النوع آخر منهما والذي يدفع
 هذه المناقاة ما يؤخذ من متفرق كلامه في الشرحين وهو ان المغالطة تستعمل بمعنى خاص ومعنى عام
 فالمعنى العام ما ألف من مقدمات غير حقة في الواقع فان اعترف بها الخصم كانت سجلاً والا فالسفسطة والمعنى
 الخاص ما كان من السفسطة مؤلفاً من مقدمات تشبه الحق وليست به فتحمل المغالطة في قوله هنا وهو
 والسفسطة ادخال في المغالطة على المغالطة بالمعنى العام ويحمل قوله في إحدى صور السفسطة وتسمى
 مغالطة على المغالطة بالمعنى الخاص بل للمغالطة استعمال ثالث يؤخذ من قوله في الكبير ولم يذكر المصنف
 المشغبة والمغالطة لان مقدماتهما هي مقدمات السفسطة وانما تختلف الثلاثة بالاعتبار فباعتبار ان
 مستعملها يقابل بها صاحب البرهان ويوهم الناس الحكمة تسمى سفسطة وباعتبار انه يقابل بها من ينصب
 نفسه للجدال وخداع أهل الحق والتشويش عليهم تسمى مشغبة وان لم يعتبر المستدل شيئاً من ذلك فهو مغالطة
 لنفسه اهـ مع بعض ايضاح من ابن يعقوب ويؤخذ منه أيضاً ما يأتي من تسمية أحد أنواع السفسطة
 مشغبة على أحد استعمالين فيها فلا تغفل (قوله أولها) أي في الذكر اما ترتيبها بحسب القوة فسيأتي (قوله
 قياس مؤلف من مقدمات الخ) قال في الكبير لا يشترط في تسمية القياس خطابة أن يكون كل من مقدماته
 غير يقيني بل يكفي أن تكون احداها ظنية أو مقبولة وان كانت الاخرى يقينية وذلك لانه يغاب الخسيس
 على غيره حتى أن المرء كسب من اليقيني والظني ظني ولذلك نظائر كثيرة فقوله هنا مقبولة أو مظنونة أي كلاً
 أو بعضاً وظاهر كلامه أن الخطابة لا تكون الا قياساً والحق أنها قد تكون قياساً وقد تكون استقراء وقد
 تكون تمثيلاً وقد تكون على صورة قياس غير يقيني الانتاج كالموجبين من الشكل الثاني بشرط أن يظن
 الانتاج ولا ينافي ما مر من دخول الخطابة في تعريف القياس مع خروج الاستقراء والتثمين منه لان المراد أن
 بعض أفراد الخطابة داخل فيه قاله في الكبير (قوله أو من مقدمات مظنونة) أي وان كان مستعملها يورد
 بصورة الجزم ثم أن أرباب المقبولة فيما سبق ما يشمل المظنونة والمعتقدة اعتقاداً جازماً كان بين المعطوف
 والمعطوف عليه العموم والخصوص من وجبه وان أرباب المظنونة فقط كان بينهما العموم والخصوص
 مطلقاً وان أرباب المعتقد اعتقاداً جازماً كان بينهما التباين (قوله معتقدة فيها اعتقاداً جازماً) صفة كاشفة
 (قوله نحو كل حائط الخ) الامثلة الثلاثة للنوع الثاني ومثال الاول ظاهر والتثمين ان كان للخطابة المركبة
 من المقدمات المظنونة كان في كلامه حذف بعض المقدمات وان كان للمقدمات المظنونة فلا حذف وكذا يقال
 في نظائره (قوله يسار العدو) أي يعلمه بالسرو والشغرف بلاد الاسلام (قوله والغرض منها) أي
 الغرض الاصل والافقد تستعمل للرعي المدعى دعوى (قوله ترغيب الناس فيما ينفعهم) أي أو ترهيبهم
 عما يضرهم ففي كلامه اكتفاء (قوله من مقدمات تنبسط منها) أي من جميعها أو بعضها النفس سواء
 كانت مشبهة أو غير مشبهة صادقة أو كاذبة كذا في الكبير (قوله ونحو الخ) عبارة في الكبير فمثال مفيد البسط
 والترهيب قول من يريد الترغيب في شرب الخمر هذه خمر وكل خمر يا قوته سيالة فان النفس الخبيثة ترغيب
 بسبب ذلك فيها اهـ (قوله نحو العسل مرة مهوعة) هذا يقوله من يريد قبض النفس وتنفيها عن عسل
 النحل والمرة بكسر الميم وتشديد الراء في المرارة من الصفراء وضبطه بعض الشيوخ بالبدال المهملة المشددة
 وهي ما يجمع في الجرح من القبح ومهوعة بفتح الواو المشددة أي مقبأة أي هي في النحل وضبطها بعضهم
 بالكسر وهو أيضاً صحيح (قوله ونحو الورد الخ) هذا يقوله من يريد قبض النفس وتنفيها عن الورد والمراد
 بالورد أحد أنواعه وهو الاجر لانه الذي يشبه الصرم المذكور وقائم أي واقف متمصب أو بارز فهو على الاول
 صفة لبغل وعلى الثاني صفة لصرم (قوله وزيد) أي الانفعال بان يكون أي بسبب أن يكون عسلي وزن
 والذي يظهر لي أن المراد بالوزن ما يعم الجور المعروفة وغيرها كالزجل ودوبيت ومما على الوزن قول الشاعر
 عسلي الجول ولذا بال معصم * بالله نسلم كما أهمل النهي سسلوا

أولها (خطابة) وهي
 قياس مؤلف من
 مقدمات مقبولة من
 شخص معتقد فيه
 كولي أو من مقدمات
 مظنونة معتقد فيها
 اعتقاداً راجحاً نحو كل
 حائط ينتثر منه التراب
 ينهدم ونحو فلان يسار
 العدو فهو مسلم للفرس
 ونحو فلان بطوف بالليل
 فهو منلص والغرض
 منها ترغيب الناس فيما
 ينفعهم كما يفعل الخطباء
 والوعاظ ونانها (شعر)
 وهو قياس مؤلف من
 مقدمات تنبسط منها
 النفس نحو الخمر يا قوته
 سيالة أو تنقبض نحو
 العسل مرة مهوعة
 ونحو الورد صرم بغل
 قائم في وسطه روث
 والغرض منه انفعال
 النفس بالسترغيب
 والترهيب ويزيد بان
 يكون على وزن
 أوصوت طيب (و) نالها
 (برهان) وهو قياس
 مؤلف

من مقدمات يقينية
لانتاج اليقين وسيأتي
ورابعها (جدل) وهو
مؤلف من مقدمات
مشهورة وتختلف
بالتسلاف الأزمنة
والامكنة وغيرها أو
مسئلة عند الناس أو
عند الخصمين نحو هذا
ظلم وكل ظلم قبيح فهذا
قبيح ونحو هذه مراعاة
للضعفاء وكل مراعاة
للضعفاء مجودة ونحو
هذا خبر واحد عدل
وكل خبر واحد عدل
يعمل به والغرض منه
الزام الخصم واقناع
القائم عن ادراك
البرهان (وخامسها)
(سفسطة نلت الامل)
وهو قياس مؤلف من
مقدمات وهمية كاذبة
نحو هذا ميت وكل ميت
جدا فهذا اجداد أو شبيهة
بالحق وليست به كقولنا
في صورة فرس على
ساطر هذا فرس وكل
فرس سهال فهذا سهال
وتسمى مغالطة أو شبيهة
بالشهورة كقولنا في
شخص يخطئ في البحث
هذا يكلم العلماء بالفاظ
العلم وكل من كان
كذلك فهو عالم فهذا عالم
وتسمى مشاغبة ومن
قبيل المشاغبة

فالرجح تحطيم ان هبت عواصفها * دوح الثمار ويخج الشبح والرم
(قوله من مقدمات يقينية) أي جميعها وقوله لانتاج اليقين غاية التأليف لا للاحتراز كما سيأتي (قوله وهو)
مؤلف من مقدمات مشهورة (الخ) ظاهر صريح المصنف أن الخطابة مغايرة للجدل فلا تجتمع معه وقد يقال ان
المقدمات المقبولة يجوز أن تكون مشهورة والمقدمات المظنونة يجوز أن تكون مسئلة فيحصل الاجتماع الا
أن يقال ان قيد الحشية مراعى في كل منهما فان الخطابة مؤلفة من مقدمات مقبولة أو مظنونة من حيث هي مقبولة
أو مظنونة والجدل مؤلف من مقدمات مشهورة أو مسئلة من حيث هي مشهورة أو مسئلة كذا في الغنبي (قوله)
مشهورة أو مسئلة) أي جميعها أو بعضها كذا في الكبير وفيه أن المشهورة ما تطابق آراء السلك عليها كحسن
الاحسان الى الآباء والفقراء أو آراء الجلي كوحدة الاله أو آراء طائفة مخصوصة كاستحالة التسلسل والمسئلة
ما يسلمه الخصم ويقبله أو ما يلزمه تسليمه وقوله لكونه مسئلة عليه في علم آخر أو في مقام آخر اه وما يلزم
الخصم تسليمه وقوله لكونه مسئلة عليه في علم آخر هو عين ما تنفقت عليه آراء طائفة مخصوصة فيكون بين
المشهورة والمسئلة عموم وخصوص من وجه فان فسرت المسئلة بما يسلمه المتباحثان فقط أو الخصم فقط كان
بينهما التغاير (قوله وتختلف) أي المقدمات المشهورة أي تختلف شهرتها فربما كانت مشهورة في زمان
دون زمان وفي مكان دون مكان وعند قوم دون آخر بن فقره وغيرها أي كالأشخاص قال في الكبير والمراد أن
قضايا الجدل تؤخذ من حيث انهم مشهورة أو مسئلة من غير اعتبار كونها يقينية وان كانت في الواقع يقينية
بل أولية فهو أعظم من البرهان بحسب المادة وكما يكون قياسا يكون استقراره وتميلا فهو أعظم منه صورة أيضا
ولا ينافي ما مر من دخول كبقية الخمسة في تعريف القياس لان الداخل في تعريفه بعض صور الجدل
اه ببعض تصرف (قوله أو مسئلة عند الناس) معطوف على مشهورة وقد علمت مما نقلناه سابقا عن
الشرح الكبير أن المسئلة عند الناس داخلية في المشهورة سواء أريد بجميع الناس أو طائفة منهم فكان
الاحسن حذفها (قوله أو عند الخصمين) أقول الأولى كما يؤخذ من شرحه الكبير أن يقول أو عند الخصم
(قوله نحو هذا ظلم الخ) قيل الامثلة الثلاثة على اللف والنشر المرتب قال في الكبير والجدل حسن ان كان
المقصود به حسنا كان يظهر هنالك مصل للناس في العقائد الدينية أو غيرها فيجب على من أتقن هذا الباب أن
يظهر للناس سوء طويته عينا ان لم يكن في القطر من يحسن غيره وكفاية ان كان اه لمخصا (قوله وخامسها)
أقول يلزم عليه حذف التنوين في كلام المصنف فكان الأولى أن يقول وخامس لها وخامس اياها أي مضميرها
بنفسه خمسة كذا في الكبير (قوله سفسطة) قال في الكبير مأخوذة من سوف وهي الحكمة واسطا وهو
التلبيس ومعناها الحكمة الموهمة (قوله وهمية الخ) أي كها أو بعضها ومعنى قوله وهمية أن الوهم حكم
بما في غير المحسوسات وانما قلنا في غير المحسوسات لان أحكام الوهم في المحسوسات حقيقة يصدقها العقل بخلافها
في المعقولات الصرفة فكاذبة (قوله أو شبيهة بالحق الخ) الظاهر أن عطف هذا وما بعده على وهمية كاذبة
من عطف الخاص على العام وقوله بالحق أي بما اعتبرته حقيقة من غير اعتبار كونه مشهورا أولا وقوله فيما
بعد بالمشهورة أي بما اعتبرته شهرته من غير اعتبار كونه حقا أولا (قوله هذا فرس الخ) فهذا القياس يشبه
القياس الذي استعمل فيه الفرس بمعناه الحقيقي وأفاد شيخنا العدوي أن المراد بكون المقدمات تشبه الحق أن
مدلول بعضها يشبه وهو الصورة المنقوشة المعبر عنها بالفرس في قولنا هذا فرس وأنه ليس المراد أن اللفظ
المدكور يشبه بالمقدمة الحقيقة (قوله أو شبيهة بالمشهورة) المراد أنهما ليست مشهورة بحيث يعترف بها الناس
لكنهات شبه المشهورة لانه يقع صحفها في وهم كثير من الناس من ليس لهم علم قاله شيخنا العدوي (قوله يخطئ)
من باب ضرب بوي يخطئ قراءته بالتشديد والخط في الأصل السير على غير هدى تشبها به التكم على غير هدى
(قوله مشاغبة) المشاغبة والشغب والشغب بالاسكان في اللغة تهيج الخصام والشر (قوله ومن قبيل المشاغبة)
(الخ) جعل المغالطة الخار جية من قبيل المشاغبة لظهور معنى المشاغبة لغة في المغالطة الخار جية وقال في الكبير

الغالبية الخار جيسة من الغالبية القوية لا الاصطلاحية ولا تنافي كالا يفتي فتأمل (قوله ما يسمى الغالبية الخار جية) سميت بذلك لسكونها بما هي اجنبي عن البحث المتكلم فيه سواء وقعت قبل البحث أو في أثناءه أو بعده (قوله يغيب) يغيب الياء من غايته يغيبه (قوله وهو حوام) أي لغرض ضرورة كياؤخذ مما بعده (قوله ونحوه) كالرافضي والمعتزلي والمتنعت من ذلك ما وقع للقاضي الباقلاني حين أقبل لمجلس المناظرة وفيه ابن المعلم أحد رؤساء الرافضة فالمتفت إلى أصحابه وقال قد جاءكم الشيطان فسمع القاضي ذلك من بعد فلما جلس أقبل على ابن المعلم وأصحابه وقال لهم قال الله تعالى ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا ومن ذلك ما وقع له معه أنه اشتد الكلام بينهم ما فرماه ابن المعلم بكف من الباقلاني أعدله يعرض له بما نسب إليه ليخجله ويحيره فرد القاضي يده إلى كفه ورماه بسوط فحجب الناس لفطنته وأعداده للأمر رأسبهاها قبل وقتها ومن ذلك ما وقع له في مجلس عضد الدولة حين ناظر الأحدث وروى عن معتزلة بغداد وعددا كثيرا من معتزلة البصرة فقال الأحدث لبعض تلامذته سله هل لله أن يكلف الخلق ما لا يطيقون وغرضه أن يعجز مذهب أهل السنة في تجويزهم التكليف بما لا يطاق بل قال بعضهم أنه واقع في العقائد كتكليف من في أقاصي البلاد من البلاداء الذين لا يكادون يفقهون قولاً بالنظر والمعرفة فقال القاضي إن أردت بالتكليف القول المجرد ففسد وجعل ذلك قال الله تعالى قل كونوا حجارة أو حديداً الآية ونحن لا نقدر أن نكون كذلك وقال اتوني باسماء هؤلاء ان كنتم صادقين فطالبهم بما لا يعلمون وقال يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون وإن أردت بالتكليف الذي تعرفه وهو طلب ما يصح فعله وتركه فالكلام متناقض وسؤالك فاسد لأنك قلت تكليف والتكليف اقتضاء فعل ما فيه مشقة على المكلف وما لا يطاق لا يفعل لا بمشقة ولا بغيرها فكت القائل وأخذ الأحدث في الكلام فقال أيها الرجل سميت عن كلام مفهوم فطرحته في الاحتمالات وليس ذلك بجواب وجوابه إذا سألته أن تقول نعم أو لا قال القاضي فأعجبني كلامه اذ لم يقر في توقيف الشيوخ وقات يا هذا أنت ناظم ورجسالة في الملاطحة طرحت السؤال في احتمال من الاحتمالات الا قد بينت الوجوه المحتملة فان كان معك في المسئلة كلام فأتبه والا تكلم في غيرها فأعاد الكلام الاول فقال المالك أي الشيوخ قديين وجوه الاحتمال وليس لك أن تعاتبه ولا أن تغالطه وما جعتهكم الالفائدة لا للمهاجرة ولا لما يليق بالعلماء ومن ذلك ما وقع لشيخنا مع بعض المدرسين وكان أصله من اليهود حيث بحث معه شيخنا فقال له المدرس هذا العلم الذي نقرأ فيه علم الاصول معرضا لشيخنا أنه لا يفرق بين علم الاصول وبين غيره ليغيبه فقال له شيخنا لم يلبس على بالقرآن معرضا به انه كان أصله يهوديا ومن ذلك ما وقع له مع بعض من جاء يسأله في درسه متعنتا حين تكلم شيخنا على تعريف الليل والنهار فقال له ذلك البعض وكان أعور هل يجوز ان يجمع الله بين الليل والنهار فقال له شيخنا قد جمع الله بينهما في وجهك فضحك الحاضرون وأخفهم من السكبر مع بعض تصرف (قوله من وهم أو شبيه) أي بالحق أو المشهور أو يوجد في بعض النسخ أو شبيهه بالإضافة إلى الضمير وهو تعريف فاحش (قوله أجلاها) أي أقواها البرهان لانه يفيد القطع بخلاف غيره (قوله فالجدل) أي لانه يتركب من مقدمات قريبة من اليقين وهي الشهور والرسائل (قوله فالخطابة) أي لانها تنفذ الفان بخلاف الشعر والسفسطة (قوله فالشعر) أي لانفعال النفس به كأنفعالها باليقين والظان (قوله ما ألف) عطف بيان على البرهان أو خبر مبتدأ محذوف قال بعض المحققين وهذا تعريف بالرسم لان القياس صورة البرهان والمقدمات اليقينية مادته واليقين المستفاد غايته والاولان داخلان والثالث خارج والتعريف المركب من الداخل والخارج رسم (قوله ليعتلق به قوله الخ) أي لالاحتمال من شئ (قوله وغيرهما) من الشعر والسفسطة (قوله غايه) أي للتأليف أي لالاحتمال من شئ (قوله اعتقاد جازم الخ) قال في السكبر يفرج بالاعتقاد الشك والوهم والجازم الظن ان قلنا انه يسمى اعتقادا والافه خارج من الاعتقاد فلا حاجة إلى التقييد بالجازم وبالطابق الجهل المركب ولا يقبل التغير اعتقادا المقاد المصيب لانه يقبل التغير بالتشكيك

ما يسمى الغالبية الخار جية
الخار جية وهو أن
يغلب أحد الخصمين
الأخر بكلام يشغل
فكره وهو حوام وقد
تدعو الضرورة إلى
استعماله في دفع كافر لم
يقدر عليه ونحوه وقد
نظمت ما يتألف منه
غير البرهان بقول
من المسلم ومشهور
جدل خطابة من ظن
أو ما يقتبل شعر من
الخطابات سفسطة
من وهم أو شبيه اعلم
ضابطه
(أجلها) أي المذكورات
(البرهان) فالجدل
فالخطابة فالشعر
فالسفسطة وهو أي
البرهان (ما) أي القياس
الذي (أف) من مقدمات
باليقين تقرن (أي من
مقدمات يقينية لا نتاج
اليقين أعسم من أن
تكون ضرورية أو
مكتسبة فالقياس جنس
يتناول الاقضية الخمسة
وألف ذكر ليعتلق به
قوله من مقدمات
وباليقين تقرن بخارج
الخطابة والجدل
وغيرهما وقول لا نتاج
اليقين غايه واليقين
اعتقاد جازم مطابق
للاوضاع ممتنع التفسير

والبرهان قسمين لمي
وهو ما الوسط فيه علة
لثبوت الاكبر والاصغر
في الذهن والخارج نحو
ز يدمتعن الانخراط
وكل متعن الانخراط
محموم فتعفن الانخراط
علة لثبوت الحى زيد
فيهما وسمى لما لا فادته
اللمية أى العلة اذ يجاب
به السؤال بلم وانى وهو
ما الوسط فيه علة لذلك
في الذهن فقط نحو زيد
محموم وكل محموم متعفن
الانخراط فالحى علة
لثبوت تعفن الانخراط
في الذهن لا الخارج
وسمى انما لاقتصاره
على انية الحكم أى ثبوته
دون ليمته من قولهم
ان الامر كذا فهو
منسوب لان الاول للم
ثم ابدل من قوله من
مقدمات الخ قوله (من
أوليات) الخ والمراد ان
المقدمات اليقينية اما
من السنة أو منتزعة اليها
ووجه الضبط ان حكم
العقل اما بلا استعانة من
الحس أو معها والاول
ان لم يتوقف على وسط
يخاضر في الذهن فهى
الاوليات وان توقف
فهى قضايا قياساتها
معها والثانى اما ان
لا يتوقف اليقين به بعد
الاحساس على شئ أو
يتوقف اما الاول
فلا احساس

واعترض بان اليقين من النظر يات قد يذهل الذهن عن بعض مبادئه فيشك فيه بل ربما يحكم بخلافه وأجيب
بان اليقين مادام دليله الصحيح حاضرا في الذهن يمتنع فيه الشك بخلاف اعتقاد المقلد فانه يمكن زواله وان كان
مستنده الذي هو الملة لا يفتح اللام موجودا بالشك كى انتهى ملخصا (قوله والبرهان قسمان الخ) قال في
الكبير الوسط في البرهان لا بد أن يكون علة لحصول التصديق بالحكم المطلوب ذهنا والام يكن البرهان برهانا
عليه ثم لا يخفى لو ما أن يكون الا وسطا مع ذلك علة لثبوت ذلك الحكم في الخارج أيضا ويسمى برهانا لما الى أن قال
واما أن لا يكون كذلك ويسمى برهانا لما ثم قال والخامس انه متى استدلل بالعلة على المعاول والمؤثر على الاثر
كان البرهان لما ومتى استدلل بالمعالم على العلة والاثر على المؤثر كان البرهان انما اه (قوله لمي) بتشديد
الميم وان كان المنسوب اليه لم يخففها لان القاعدة العربية انك اذا نسبت الى الثنائى تضاعف الثنائى منه
(قوله في الذهن والخارج) متعلق بثبوت (قوله متعفن الانخراط) أى الطبايع الاربع الموجودة فيه
وفي كل انسان السوداء والصفراء والباغم والدم غير ان الشخص قد يغلب عليه احدها فينسب اليها والمراد
بتمتعفها تغيرها وخروجها عن الاستقامة (قوله فيهما) أى في الذهن والخارج اما كون التعفن علة في
الذهن فلا اعتباره أولا واعتبار الثبوت المذكور آخره لانه لا معنى لكون العلة ذهنية الا أن العقل يعتبرها
سابقة على معلولها واما كونه علة في الخارج فلترتب الحى عليه اذا وجد خارجا كما هو مشاهد (قوله اذ يجاب
به السؤال بلم) أقول لا يظهر تعليل افادته اللمية بكونه يجاب به الا قال بلم بل الظاهر العكس وهو تعليل
كونه يجاب به السؤال بلم بافادته اللمية فكان عليه أن يقول لانه يجاب به السؤال بلم بافادته اللمية وعبارته في
الكبير أحسن من عبارته هنا ونصها او يسمى برهانا لما منسوب اليه اذ يجاب به السؤال بلم كان كذا وان شئت
فان لا فادته اللمية أى العلة للحكم اه (قوله فالحى علة لثبوت تعفن الانخراط في الذهن) أى لا اعتبار العقل
ايها أولا والتعفن آخره وقوله لا في الخارج أى لان الامر فيه بالعكس (قوله انية الحكم) هو تعفن الانخراط
في مثال الانى وقوله أى ثبوته أى في الخارج وان قال في كبره في العقل وتبعه بعض من كتب لا يخفى على
من تأمل وقوله دون ليمته أى علمته في الخارج التى هى المتعبرة فاندفع ما يقال انه يفيد العلة في الذهن فهلاسمى
لما (قوله من قولهم) أى مأخوذ من قولهم ووجه المناسبة أن تفيد ثبوت الحكم (قوله من أوليات)
قال شيخنا العدوى بضم الهمزة وسكون الواو جمع أولى كما ضبطه بعض المحققين اه (وأقول) الظاهر
ان ما جرى على الاسن من فتح الهمزة وتشديد الواو صحيح أيضا نسبة الى الاول لحكم العقل به من أول
وهالة لعدم توقفها على شئ يعتمد تصوير الطرفين بل هذا الضبط متعين في المتن لانه الموافق للوزن (قوله والمراد
الخ) دفع به هذا المراد ما رد على ظاهر المتن من القصور لاقتضائه وجوب ترك البرهان من الضروريات
الست الالية مع انه قد يترتب كبر من نظريتين وان كان يجب انتهاؤها وهما الى ضروريتين وحاصل الدفع انه
ليس المراد انه يجب ترك البرهان من تلك الست بل المراد انه يجب ترك كبره منها أو مما ينتهى اليها (قوله
ان المقدمات اليقينية) أقول الانسب بجعله من أوليات الخ بدلا من مقدمات الخ أن يقول والمراد أن البرهان
يترك كبر اما الخ لان تعبيره يعطى ان من في قوله من أوليات تعبضية (قوله من الستة) أقول الانسب
حذف التاء لان المعسود مؤنث وان كان حذف المعسود يسوغ ثبوته (قوله أو منتزعة اليها)
معطوف على متعلق من الستة المحذوف (قوله ووجه الضبط) أى الحصر (قوله من الحس)
أى الظاهر والباطن ووجود حذف بعض النسخ من الحس المجرد وليس لهذا النعت كبير معنى (قوله على
وسط) أى دليل كلى أى (قوله فهى الاوليات) أنت الضمير مع رجوعه الى الاول المذكر مراعاة
للخبر وكذا يقال في نظائره الالية (قوله فهى قضايا الخ) أقول التعرض لهذا القسم بوجوب ان انواع
المحسور فيها سبعة والغرض توجيه الحصر في الست كما درج عليه المصنف فكان الاولى ترك التعرض
له في بيان وجه الحصر (قوله قياساتها معها) أى أدلتها صاحبة لها في الذهن لا تنفك عنها (قوله

ان كان للحس الظاهر) أي منسوب بالحس الظاهر وليس المراد بالحس الظاهر خصوص الابصار وقوله
فالمسوسات أي فالاول الذي فيه الاحساس للحس الظاهر المحسوسات وقوله أو الباطن أي أو منسوب
للحس الباطن وقوله فالوجدانيات واعلم ان ايضاح المقام يحتاج الى الكلام على الحواس الباطنية
فمنقول قال ابن يعقوب في شرحه على التلخيص ما نصه اعلم ان القوة الباطنية المدركة أربعة القوة العاقلة
والقوة الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة فالما القوة العاقلة فزعوا أنها قائمة بالنفس
أو بالقلب تدرك الكميات والجزئيات المجردة عن عوارض المادة المعروضة للصورة والابعد كالطول والعرض
والعمق لانها مجردة ولا يقوم بها الا مجرد وزعموا أن لها خزائنها في العقل الفياض الذي هو ذلك القمر
وأما الوهمية فهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات بشرط ان تكون تلك
المسدرات الجزئيات لا تتأخر الى مدركها من طرف الحواس وذلك كادراك الصداقة أو العداوة في بدم مثلاً
وكادراك الشاة معنى هو الا اذا عفي الذنب مثلاً ولذا يقال ان البهائم لها وهم تدرك به ان لها حساً وتحكم تلك
القوة بالحكم كاذبة ثم تلك القوة أعنى الوهمية قائمة باول التجويف الاخر من الدماغ وذلك ان للدماغ
تجويف أي بطوناً واحداً في مقدم الدماغ وآخر في مؤخره وآخر في وسطه فزعوا ان الوهم قائم باول
التجويف الاخر وله خزائنه تسمى الذاكرة والحافظة قائمة بتجويف الوهم وأما الحس المشترك وهو
الذي تتأخر اليه الصور المحسوسة الجزئية من الحواس الظاهرة فهي قوة قائمة باول التجويف الاول من الدماغ
وتحكم بين تلك الصور المتأخرية اليها كالحكم بان هذا الاصفر هو نفس هذا الخمر مثلاً ويعنون بالصور
ما يمكن ادراكه ببعض الحواس الظاهرة ولو كان مسموعاً ويعنون بالمعاني الجزئية المدركة للوهم ما لا يمكن
ادراكها وخزائنه الخيال وهو قوة قائمة بتجويف الحس المشترك تبقى فيه تلك الصور بعد غيبتها
عن الحس المشترك وأما المفكرة فهي قوة تنصرف في الصور الخيالية وفي المعاني الجزئية الوهمية وهي دائماً
لا تسكن نقطة ولا مناماً واذا حكمت بين تلك الصور وتلك المعاني فان كان حكمها بواسطة العقل كان صواباً أو
الوهم أو الخيال كان غالباً كاذباً كالحكم بان رأس الحمار ثابت على جنة الانسان والعكس ولا ينتظم تصرفها
بل تنصرف بها النفس كيف اتفق وهي انما تسمى مفكرة في الحقيقة ان تصرف بواسطة العقل وحده أو مع
الوهم وان تصرف بواسطة الوهم وحده أو الخيال وحده أو هما خصب باسم التخيلة أو الوهمة ولم يذكروا
لها خزائنه بل خزائنها خزائن القوى الاخر وقد صرح بعض حذاق الحققة بان النفس هي المدركة بواسطة
هذه القوى وان نسبة الادراك اليها كنسبة القطع الى السكين في يد صاحبه وهذا كله عند الحكماء وأما أهل
السنة فيجوزون هذا التفصيل والتعدد على وجه العادة والجمال من الله تعالى ويجوز عندهم أن يكون
المدرك قوة واحدة وتسمى بهذه الاسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات وحكمها بتلك الاحكام اه وفي كلامه
اعتبار المدركة نارة والخزائنه أخرى اشارة الى جواز الاعتبار بين فانهم (قوله وهو المتواترات) أي المتوقف
الذي فيه الحس حس السمع المتواترات (قوله أو غيره) بالرفع معطوف على حس السمع أو بالجر معطوف
على السمع (قوله وان توقف على الحدس) أقول توهم عبارته ان الحدسيات لا تتوقف على تكرار مع ان
الحدسيات كالجربيات في تكرار المشاهدة ومقارنة قياس خفي كما صرح بذلك في الكبير وسيأتي ايضاحه فيجب
ان يحمل قوله على تكرار أي فقط أي من غير حدس حينئذ تظهر المقابلة (قوله وليس هذا حصر عقلياً) اذ لو
كان حصر عقلياً لزادت الاقسام باعتبار ان الشيء الذي يتوقف عليه بعد الاحساس لا ينحصر عقلياً في التكرار
والحدس وباعتبار غير ذلك أيضاً (قوله بل لضبط) أي بل هو جعل لاجل لضبط وسهولة الحفظ (قوله
فالاوليات ما يحكم الخ) أي أقوال أو قضايا وبها عبر الشارح في كبره في الانواع الستة وجعل ما واقعة على
جميع ليناسب قوله الاوليات (قوله بمجرد تصور طرفيه) أي وان كان تصور طرفيه أو أحدهما كسببها قال
في الكبير وقد يتوقف العقل في الحكم الاول بعد تصور الاطراف اما نقصان الغريزة كالأصبيان والبله واما

ان كان للحس الظاهر
فالمحسوسات أو الباطن
فالوجدانيات وتسمى
مشاهدات أيضاً كما ان
المحسوسات تسمى
بذلك وان توقف فالحس
أما حس السمع وهو
المتواترات فانها
تتوقف على حكم
العقل بامتناع نواطي
الخبرين على الكذب
أو غيره فان توقف على
تكرار فالجربيات وان
توقف على الحدس
فالحدسيات وليس
هذا حصر عقلياً بل
للاضبط فالاوليات ما يحكم
فيه العقل بمجرد تصور
طرفيه نحو الواحد
نصف الاثنين

لتدريس الفطرة بالعقائد المضادة للاوليات كما يكون لبعض العوام والجهال اه (قوله والكل أعظم من
الجزء) أى جزء ذلك الكل فلا ينافى ان هذا الجزء قد يكون أعظم من كل غيركاه (قوله يعنى باطنية) قال فى
الكبير وأما التى يحكم بها العقل بواسطة الخواص الظاهرة كالحكم بان الشمس مضيئة فهى المحسوسات وهى
السادسة فى كلام المصنف اه مع بعض حذف وتسمية هذه مشاهدات والتى بالخواص الظاهرة محسوسات
بجود اصطلاح للمصنف وابن الحاجب ومن وافقهما والافقد تقدم ان كلا يسمى باسم الآخر (قوله كان لنا
جوعا وعطشا) الاقرب كسرهمزة ان على معنى كهذه القنينة ولا حاجة الى ارتكاب خلافه لاجل ارجاع
عبارته هنا الى عبارته فى الكبير التى نصها كالحكم بان لنا جوعا وغضا بما اذهنا غير لازم قال شيخنا العسوى
واختلف فى الجوع فقيل هو فراغ الجسم عما به قوامه وقيل الالم الذى يذال الحيوان من تناول المعدة عن الطعام
فهو على الثانى وجودى وعلى الاول عدى (قوله وهى ما يحتاج الخ) عبارته فى الكبير وهى قضايها يحكم بها
العقل بمشاهدات متكررة مفيدة اليقين بواسطة قياس خفى وهوان الوقوع المتكرر على نهج واحد لا بد له
من سبب وان لم يعرف ماهية ذلك السبب وكما علم وجود السبب علم وجود المسبب قطعا ثم هى قد تختص
كقولنا السقمونيا تسهل الصفراء وكيفية الطيبات وقد تهم كعلم العلامة بان الخمر مسكر والسقمونيا كفى
القاموس نبات يستخرج من نجار يه شئ رطب ويخفف ويسمى باسم نباته ومصادنه للمعدة والاحشاء أكثر
من جميع المسهلات ويصلح بالاشياء العطرة كالقنفل والزنجبيل والانيسون مقدار ست شعيرات منه الى عشرين
شعيرة يسهل المرة الصفراء وتميز المجربات عن الاستقراء بانها لا تفارق هذا القياس بخلاف الاستقراء اه ثم
نقل عن اليربسى تفسير السبب بالعله دفعه لما يقال لا يلزم من وجود السبب وجود المسبب لامكان وجود مانع
أو تخلف شرط وفى المصباح السقمونيا بفتح السين والقاف والمدعوفة قيسل بوزانية وقيل سريانية اه
(قوله مرة بعد أخرى) لوقال تكرار ايفيد اليقين لكان ظاهرا (قوله بواسطة السمع الخ) ويشترط استناد
الخبر من الى الحس أى حس كان من الخواص الظاهرة فخرج المستند الى الدليل العقلى كالإخبار عن حدوث
العالم وإذا كان هناك طبقان فأكثرا لا بد فى كل طبقة من أمن نواظهم على الكذب ومن كون أخبار الطبقة
الاخيرة عن حس والصحيح أنه لا يعتبر عدد مخصوص بل المدار على كون الخبر من بمنع نواظهم على الكذب
ويختلف ذلك باختلاف الوقائم والخبر من قال فى الكبير والعلم الحاصل من التواتر والتجربة والحدس الا ترى
لا يكون حجة على الغير لجواز أن لا يحصل له مثل ما حصل لك اه (قوله وظهرت المجزئة) اسم فاعل من الاعجاز
وهو اثبات العجز الذى هو ضد القدرة بنحو زبه الى اظهار العجز ثم أسند مجازا الى ما هو سبب عادة فى اظهاره والتاء
للتنقل من الوصفية الى الاسمية كفى حسنة وسيئة وقيل للمبالغة وهى الامر الخارج للعادة المقررون بالتحدى
الدال على صدق من ظهرت على يديه والتحدى دعوى النبوة ولو بلسان الحال فلا يقال هذا القيد يخرج أكثر
معجزاته صلى الله عليه وسلم اذ لم يقترب أكثرها يدعى النبوة بلسان القال (قوله وحديثات) بفتح الدال
للضرورة (قوله حدس) أى بواسطة حدس مفيد للعلم لقوته وبقيد مفيد للعلم خرج الحدس الذى لا يفيد
العلم لعدم قوته وقوة مفيد العلم (قوله سنوح المبادئ والمطالب) أى حصولها وحضورهم فى الذهن دفعة
واحدة أى مرة واحدة فهى بفتح الدال والمراد بالمبادئ الادلة والمطالب النتائج وانما كان ذلك دفعة واحدة
لانه لو كان هناك انتقال من المبادئ الى المطالب لكان هناك فكر فكون الحدسيات من النظريات والفرض
انها من الضروريات وفى كلام بعضهم ان مع الحدسيات انتقالا بسرعة ولم يذكرها ابن الحاجب فى الضروريات
وعدها شارحه العضد من الظنيات ومثلها بما مر من أن نور القمر مستفاد من نور الشمس وهو المنهج الذى
درج عليه كثير من العلماء لانه يحتمل عقلا أن يكون نور القمر من شئ آخر وكذا اذا رأيت رشاشا حول اناء
فيه ماء لا نسلم انه يتيقن أن ذلك الرشاش من ذلك الماء لاحتمال انه من غيره وعده بعضهم المجربات أى ضامن
الظنيات قال اليربسى وبعض القائلين بان المجربات والحدسيات والتواترات يقينيات جعلها نظريات

والكل أعظم من الجزء
فان هذين الحكمين
لا يتوقفان الا على
نصير الطرفين
و(مشاهدات) يعنى
باطنية وهى ما لا يحكم
فيه العقل بمجرد ذلك بل
يحتاج الى المشاهدة
بالس الباطن وتسمى
وجدا نيات كأن لنا
جوعا وعطشا وغضا
و(مجربات) وهى
ما يحتاج العقل فى الجزم
بحكمه الى تكرار
المشاهدة مرة بعد
أخرى كقولنا
السقمونيا مسهلة
للصفراء و(متواترات)
وهى ما يحكم فيه العقل
بواسطة السمع من
جمع يؤمن نواظهم
على الكذب كقولنا
سيدنا محمد صلى الله
عليه وسلم ادعى النبوة
وظهرت المجزئة على
يديه (وحديثات)
وهى ما يحكم فيه العقل
بحدس مفيد للعلم
والحدس سنوح
المبادئ والمطالب فى
الذهن دفعة

وهو معنى قول المحققين الظفر عند الانقياد الى المطالب في الذهن مع الحدود الوسطى كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف
تشكلاته النورية بحسب قربها من الشمس وبعدها عنها وبقرب بينها وبين المجربات بانها واقعة بغير اختيار بخلاف المجربات (ومحسوسات)
وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة الحس الظاهر من غير توقف على شيء آخر كقولنا الشمس مشرقة (١٣٩) والمار بحرقه (فتلك جلة

اليقينيات) أي التي
يتألف منها البرهان
أو بما ينتهي إليها ولم
يذكر المصنف القضايا
التي قياساتها معها وهي
ما يحكم به العقل بواسطة
لا تغيب عن الذهن عند
تصور الطرفين كقولنا
الاربعة زوج بسبب
وسط حاضر في الذهن
وهو الانقسام
بمتساويين والوسط ما
يقترن بقولنا لانه
كقولنا بعد الاربعة
زوج لانها منقسمة
بمتساويين وكل منقسم
بمتساويين زوج فهذا
وهو متصور في الذهن
عند تصور الاربعة
وكأن المؤلف أدرجها
في الاوليات وعليه
تكون مالا يتوقف
على استعانة من الحس
وان توقف على وسط
حاضر والاحسن أن
يقال لم يذكرها هنا
لانها في الاصل كسبية
لكنها لما كان برهانها
ضروريا لا يغيب عن
الخيال عند الحكم
صارت هي أيضا ضرورية
فكانها لا تحتاج الى
ذلك البرهان فعدها
كثيرون في الضروريات

للاحطة قياس خفي في كل منها واختلافه نظري راجع الى تفسير الضروري والنظري اه وبعضهم أخرج
المجربات والمتواترات من الضروريات وجعلها بواسطة بين الضروريات والنظريات (قوله وهو) أي
تفسير الحس الذي كورس معنى قول المحققين الظفر أي بحصول المطالب وقوله في الذهن متعلق بحصول
المطالب المقدر وكذا قوله مع الحدود الوسطى والمراد بالحدود الوسطى الادلة لانها بواسطة في حصول المطالب
وبتقدير هذا التعريف على هذا الوجه يتضح كل الاتضاح كون التعريف الاول معنى هذا التعريف (قوله
كقولنا نور القمر الخ) تقدم الكلام مبسوطا على هذه القضية وقوله لاختلاف تشكلاته النورية هذا
هو الحد الوسط (قوله وفرق بينهما الخ) لما كان بين الحدسيات والمجربات مشاركة في التكرار ومقارنة
القياس الخفي احتيج للفرق بينهما (قوله بانها) أي الحدسيات واقعة بغير اختيار من الحادس بخلاف المجربات
فانها واقعة باختيار المجرب وفعل وفرق أيضا بان السبب في المجربات معلوم السببية غير معلوم الماهية وفي
الحدسيات معلوم بالوجهين ذكره في الكبير (قوله ومحسوسات) سميت بذلك لان الحكم بها مركب من
الحس والعقل لا العقل فقط كما هو ظاهر ولا الحس فقط لان المحسوس حيزي وهي أحكام كلية واعتراض على
التعبير بالمحسوسات بأنه انما يقال أحسن من ذلك أو كذا فقياس اسم مفعول محس وأما حدس الثلاثي
فله معان أخر لا تناسب هنا وهي قتل ومصح وأنصح ويحاج بانها قد يتوسع في منهل ذلك وهل الحواس الحس
تيسرقل بالادراك أولا بد في ادراكها من العقل رأيان ويدل للاول أن البهائم تدرك بحواسها ولا عقل لها
وبدل للثاني أن الانسان اذا نام وانفتحت عيناه لا يدرك شيئا وذهب قوم الى أن الحس لا يفيد يقينا غلطه
في أمور وانظر بقية دلائلهم والرد عليهم في الكبير (قوله بواسطة الحس الظاهر) أي البصر وغيره ولذلك
مثل بمثلين (قوله أي التي يتألف الخ) دفع هذا ما رد على قوله فتلك جلة اليقينيات من أن اليقينيات قد
تكون مكنسبة بالبرهان فكيف حصرها في الستة (قوله ولم يذكر المصنف القضايا الخ) أي مع عدد كثير
اياها في الضروريات (قوله بسبب وسط حاضر) متعلق بقولنا (قوله والوسط ما يقترن الخ) سمى وسطا
لانه واسطة في العلم بالمطلوب كما (قوله بقولنا لانه الخ) أي أو ما في معناه (قوله وكان الخ) لم يجزم بعدم
الدليل (قوله وعليه تكون) أي الاوليات مالا يتوقف الخ أي تفسير بذلك (قوله لم يذكرها) أي القضايا
التي قياساتها معها فاضمير لا حرف تنبيه داخل على هنا (قوله لانها في الاصل كسبية) أي فلم يعد لها المصنف
اعتبارا باصلها (قوله لكنها الخ) توجيهه بعد كثير اياها في الضروريات (قوله لا يغيب عن الخيال) تفسير
لقوله ضروريا (قوله فعدها) تفريع على قوله صارت هي أيضا ضرورية (قوله وغيره ذكرها الخ)
عطف على قوله ولم يذكرها المصنف أو استئناف (قوله وعدد المحسوسات الخ) أي تعدد الانواع على كل ستة
(قوله في الربط) يعني الارتباط وقوله بين الدليل والنتيجة أي بين العلم أو الظن بالدليل والعلم أو الظن
بالنتيجة كما سيأتي (قوله وفي دلالة الخ) في كلام المصنف تجوز وحذف فالاول التجوز بالدلالة الى الارتباط
والثاني أشار الشارح بقوله يعني وفي الارتباط الخ والثاني حذف العلم أو الظن قبل المقدمات وقبل النتيجة
واحتج الى ما ذكره ليوافق كلام المصنف الواقع فان الاختلاف انما هو في الارتباط بين العطين أو الظنين إذ
لا خلاف في الدلالة ولا في الارتباط بين نفس المقدمات ونفس النتيجة كما أوضحه في الكبير (قوله على العلم)
راجع للعلم وقوله أو الظن راجع للظن (قوله خلاف) أي مع اتفاق جميع الطوائف على استلزام العلم
بالمقدمات المرتبة الترتيب الخاص المستوفية للشروط للعلم بالنتيجة أعم من أن يكون الاستلزام علميا أو عاديا

وعدها منها هو ما عليه المحققون وغيره ذكرها وعدد المحسوسات بالحس الظاهر والمحسوسات بالحس الباطن قسم واحد أو سماء
المشاهدات ثم ذكر الاختلاف في الربط بين الدليل والنتيجة بقوله (وفي دلالة) العلم أو الظن (بالمقدمات على) العلم أو الظن (ب) النتيجة
يعني وفي الارتباط بين العلم أو الظن بالمقدمات والعلم أو الظن بالنتيجة (خلافات)

فالاخلاف انما هو في حال العلم بالنتيجة أفاده في الكبير (وأقول) في حواشي الناصر للقائى على شرح جمع
الجوامع أن هناك قوماً نفوا حصول العلم عقب النظر فاجبر (قوله) فلما كان للدليل ارتباط بالدلول
لعلمه يعنى أن اطلاق الدلالة على الارتباط بجازم من اطلاق اسم السبب على المسبب (قوله) ولذا أى لكونه
أطلق الدلالة على الارتباط اعتبرنا انما معنى الارتباط فقال عقلى ولم يقل عقلية وقوله اعتبرنا أى بعد
اعتبار لفظ الدلالة والتعبير به أولاً والاضافة فى معنى الارتباط للبيان (قوله) أى هذا الارتباط عقلى أى
فدعنى خبر مبتدأ محذوف والعلم أو القان بالنتيجة على هذا القول والذي بعده بخلاف الله تعالى وعلى الأخيرين
لا كما ستعرفه (قوله) بلا تعاميل ولا تولد) قاله ليغايه هذا القول قول الفلاسفة وقول المعتزلة الاتيين أى
الفلاسفة القائلون بأنه واجب لا يذكر ونه عقلى وقول المعتزلة القائلين بالتولد يستلزم أنه عقلى وان كانوا
هم يدعون انه عادى وذلك لان مذهبهم مأخوذ من مذهب الفلاسفة فى الطبايع والطبيعة تستلزم مطبوعها عند
وجود الشرط وانتفاء المساع قاله فى الكبير (قوله) فلا يمكن تخلف العلم أو الظن الخ) اعترض بأنه فعل القادر
المختار الذى ان شاء فعل وان شاء ترك فكيف يكون واجباً وأجيب بان عدم انفكاك الملازم عن الملازم
لا ينافي جوازه يعنى ان الفاعل المختار ان شاء خلق المزموم وخلق الملازم وان شاء تركهم معاً لأن يخلق المزموم
ولا يخلق الملازم وهذا كل متلازمين عقلاً كالجواهر والاعراض المتلازمين ولو توجه هذا الاعتراض لم يثبت
لازم عقلى فى الكائنات وحاصله أن ترك الملازم مع خلق المزموم محال لا تتعاقب به القدرة فلا يلزم نفي الاختيار
قاله فى الكبير (قوله) عند عدم اضداد النظر العامة) أى للنظر وغيره كفى الكبير ومن يمانىة وقوله كالعلم به أى
وغيره والنظر متعلق بلا يمكن (وأقول) كان الانسب أن يقول عند عدم اضداد علم النتيجة أو ظنها العامة
لان القصد اشتراط انتفاء مانع علم النتيجة أو ظنها عند علم المقدمات أو ظنها (قوله) بالبال) أى فى الذهن متعلق
بخطر (قوله) وما فى معناها) كالجنون والانعفاء (قوله) وما يقابلها) معطوف على اضداد النظر العامة أى
وعند عدم ما يقابلها (قوله) من الاضداد الخاصة) أى بالنظر كفى الكبير ومن يمانىة وقوله كالعلم به أى
بالمنظور فيه وقوله أى المركب اما الجهل البسيط فيجامع النظر بل هو شرط فيه ففى بعض الحواشى من
التوقف فى التقييد بالمركب لا وجه له قال فى الكبير كالظن والشك والوهم فان قيل العلم بضاد غير النظر فانه
يضاد الجهل فكيف يكون من الاضداد الخاصة بالنظر فالجواب ان الحكم على العلم والجهل المركب والظن
والشك والوهم بانها تضاد النظر لا غير لا ينافي اتهم تضادة فيما بينها وبيان كون العلم بضاد النظر أن العالم
لو نظر لكان نظره تحصيلاً للحاصل قالوا ونظر العالم فى الدليل انما هو لاختبار دلالة للاستدلال به أو انه يقدر
زوال العلم الاول ووجه كون الجهل المركب بضاد النظر ان صاحبه لو نظر لزم تحصيل الحاصل أيضاً لانه يستدل
على معتقده ومعتقده حاصل عنده نعم ان كان النظر لاجل اختبار معتقده ليستمر عليه أو ليرجع عنه لم يكن
مضاداً للنظر بل بجماعه ووجه كون الظن والشك والوهم بضاده ان المستدل متى نظر فى طرف لم يخطر بباله
الطرف الآخر وهل عدم الخطور للطرف الثانى الموجب للتنافى عقلى أو عادى فيه تردد للمشكلين
فبان بهذا ان الانسان حال النظر خالى الذهن عما سوى المنظور فيه اه أقول الجواب الدافع للابواب
أن يقال ان الحكم على الخسة بانها تضاد النظر لا غير باعتبار جعلها لا كل واحد منها فلا ينافي أن كل
واحد منها يضاد غير النظر فافهم (قوله) أو عادى) أو لتوابع الخلاف (قوله) بلا تولد) قاله ليغايه هذا
القول قول المعتزلة فانهم يزعمون انه عادى كما هو معلوم عندهم فى بحث التولد ان كان يلزمهم أنه عقلى كما
مر ولم يقل هنا ولا تعليل لعدم القائل بان الارتباط عادى بالتعليل حتى يجرى عنه ففى بعض الحواشى من
التوقف فى عدم قوله هنا ذلك غير ظاهر (قوله) فممكن تخلفه) أى العلم أو الظن (قوله) لان من الشروط
أى شروط القياس المنجى لتفطن للاندراج أى وهو نامة قدود فتخلف العلم أو الظن بالنتيجة لفقد شرط
القياس والكلام انما هو فى القياس المستوفى للشروط والجواب عنه بامكان أن الاشعرى صاحب هذا

فلما كان للدليل
ارتباط بالدلول أطلق
الدلالة على الارتباط
ولذا اعتبرنا انما معنى
الارتباط فقال (عقلى)
أى هذا الارتباط
عقلى بلا تعاميل ولا تولد
فلا يمكن تخلف العلم
أو الظن بالنتيجة عن
العلم أو الظن بالمقدمتين
عند عدم اضداد النظر
العامة وهو ما لا يخطر
بمعها المنظور فيه بالبال
كالوت والنوم والنسيان
وما فى معناها وما يقابلها
من الاضداد الخاصة
كالعلم به والجهل به أى
المركب (أو عادى) بلا
تولد فممكن تخلفه بان
ينتهى شخص فى البلادة
الى أن يعلم أو يظن
المقدمات ولا يتفطن
لاندراج الاصغر تحت
الاولى فلا يعلم أولاً
يفطن النتيجة وفى هذا
التصور نظر لان من
الشروط لتفطن
للاندراج

(أو تولد) عقلي أي ذو تولد بمعنى أن القدرة الحادثة أثرت في العلم أو الظن بالنتيجة بواسطة تأثيرها في العلم أو الظن بالمقدمتين إذا التولد أن يوجد فعل لفاعل فعلا آخر (أو واجب) عقلي أي منسوب إلى الوجوب بمعنى التعليل أي (١٤١) أو بطريق الوجوب أي التعليل

بمعنى أن العلم أو الظن بالمقدمتين علة أثرت في وجود العلم أو الظن بالنتيجة (والأول) وهو أنه عقلي بالتعليل ولا تولد (المؤيد) لإمام الحرمين والثاني للشيخ الأشعري والقاضي القولان والثالث للمعتزلة وهو فاسد بقواطع الجاهلين المقررة في محلها وقال الإمام السنوسي في شرح الكبير وهذا المذهب أي القبول بالتولد مطلقا أخذوه من مذهب الفلاسفة في الأسباب الطبيعية فهم زعموا أن الطبيعة تؤثر في مطبوعها مالم يمنع مانع ولم يجعلوا هذا المذهب من باب المذهب في العلل (قوله لا تتوقف على مانع لها) أي على انتفاء مانع لها كفي عبارة الكبير أي لانها لا مانع لها حتى تتوقف على فقد (قوله ويجوز أن يمنع من التولد مانع) أقول هذا يعكس على تمثيل الشارح في كبره للتولد بحدوث حركة المفتاح عن حركة اليد (قوله فاختار المعتزلة ذلك) أي تأثير الطبيعة في مطبوعها مالم يمنع مانع (قوله وقالوا فاعل السبب بغير والعبارة) أي قالوا في بيان الفعل المتولد هو فعل فاعل السبب فاضافوا الفعل إلى فاعل السبب وجعلوه المؤثر فيه مكان إضافة الفلاسفة للفعل إلى السبب وجعلهم السبب هو المؤثر فيه بغير وعبارة الفلاسفة في ذلك كما اخترعوا اسم التولد زيادة في إخفاء مأخذهم (قوله واستثنوا) أي المعتزلة وغرضه بيان بعض ما يرد على مذهبهم (قوله ثم استرجع) أي تكلف رجوعه بطالب الذهن إياه وتفكره فيه بناء على ما سيذكره الشارح وسبب أي ما فيه (قوله لأنه لا بد فيها استثنوا الخ) اعترضه السعد بمأخذة أن الذي استثنوه ليس هو ما كان بقصد العبدوا ففكره وتوحيده مقدماته التي غفل عنها الاعتراضهم بأن في هذا أيضا تولد أو غما الذي استثنوه ونفوا التولد فيه ماسخ للذهن بعد نسيانه من غير قصد العبد لأن هذا بفعل الله تعالى فالعلم الناشئ عنه أيضا بفعل الله تعالى أفاده في الكبير (قوله حتى يحصل الاسترجاع) أي الرجوع (قوله على أن الخ) توقف من فساد تفرقة منهم المذكورة إلى فساد مذهبهم من أصله وأقول لأجاجة إليه بعد قوله سابقا وهو فاسد بقواطع البراهين (قوله بقواطع البراهين)

المذهب لا يشترط التقطع للاندراج لا يخفى بعده فالأولى تصور به أن يخلق الله العلم أو الظن بالمقدمتين دون العلم أو الظن بالنتيجة خرقا للعادة (قوله أو تولد عقلي) وصفه بالعتل باعتبار ما يلزمهم في نفس الأمر والأفهم زعمون أنه عادي كما عرفت ومعنى كونه عقليا أن لزوم فيه واجب عقلا (قوله أي ذو تولد) ويحتمل أن التولد بمعنى المتولد فلا حذف يؤيده قوله بعد وأوجب (قوله أن يوجد فعل لفاعل فعلا آخر) مفعول يوجد هو فعلا آخر والفعل الأول هو المتولد عنه كالعلم أو الظن بالمقدمتين إذا المراد بالفعل هنا الأمر فيدخل فيه العلم وإن قلنا أنه من مقولة السكيف والفعل الثاني هو المتولد كالعلم أو الظن بالنتيجة (وأقول) اسناد الإيجاد إلى الفعل مجاز عقلي من باب الاسناد إلى الواسطة فلا ينافي أن المؤثر عندهم في الفعلين القدرة الحادثة كما ذكره أولا (قوله أي منسوب إلى الوجوب) فوجب من النسب الذي على فاعل كلا من وتأمر كفي الكبير لامن الوصف الموضوع لذات ومعنى قائم بها والا كان بمعنى معال على صيغة اسم الفاعل وهو غير صحيح وقوله أي أو بطريق الوجوب تفسير لول المصنف أو واجب بين به معنى النسبة وقوله أي التعليل زيادة إيضاح وإن كفي قوله قبل بمعنى التعليل (قوله المؤيد) لانه اختاره الإمام الرازي أيضا وشهره بحجة الإسلام وغيره ولأن ما احتج به الشيخ الأشعري يمكن القدح فيه كما بسطه في الكبير (قوله لإمام الحرمين) خبرنا لقوله الأول (قوله بقواطع البراهين) أي الدالة على أن لا تأثير للقدرة الحادثة لا مباشرة ولا تولدا وأن الله تعالى منفرد بكل تأثير وإضافة قواطع إلى البراهين من إضافة الصفة اللازمة إلى موصوفها (قوله بالتولد مطلقا) أي في هذه المسئلة وفي غيرها (قوله في الأسباب الطبيعية) متعلق بمذهب أي الأسباب المؤثرة عندهم بطبيعتها كالنار المؤثرة عندهم في الاحراق بطبيعتها (قوله فهم) أي الفلاسفة زعموا أن الطبيعة أي طبيعة السبب تؤثر في مطبوعها أي السبب عنهما والفاء تعليلية (وأقول) لعل المراد أن الطبيعة تؤثر بطبيعتها في المطبوع لكن نسب التأثير إلى الطبيعة لانها الواسطة في التأثير وانما قلنا ذلك ليوافق ما شهر عنهم من أن النار مثلا تؤثر بطبيعتها في الاحراق (قوله مالم يمنع مانع) كالبلل في تأثير النار في الاحراق أي أو بنفس شرط كالمماس في ذلك (قوله ولم يجعلوه) أي المعتزلة معطوف على أخذوه أي لم يجعلوا التولد من باب العلل أي ولم يجعلوا هذا المذهب من باب المذهب في العلل (قوله لا تتوقف على مانع لها) أي على انتفاء مانع لها كفي عبارة الكبير أي لانها لا مانع لها حتى تتوقف على فقد (قوله ويجوز أن يمنع من التولد مانع) أقول هذا يعكس على تمثيل الشارح في كبره للتولد بحدوث حركة المفتاح عن حركة اليد (قوله فاختار المعتزلة ذلك) أي تأثير الطبيعة في مطبوعها مالم يمنع مانع (قوله وقالوا فاعل السبب بغير والعبارة) أي قالوا في بيان الفعل المتولد هو فعل فاعل السبب فاضافوا الفعل إلى فاعل السبب وجعلوه المؤثر فيه مكان إضافة الفلاسفة للفعل إلى السبب وجعلهم السبب هو المؤثر فيه بغير وعبارة الفلاسفة في ذلك كما اخترعوا اسم التولد زيادة في إخفاء مأخذهم (قوله واستثنوا) أي المعتزلة وغرضه بيان بعض ما يرد على مذهبهم (قوله ثم استرجع) أي تكلف رجوعه بطالب الذهن إياه وتفكره فيه بناء على ما سيذكره الشارح وسبب أي ما فيه (قوله لأنه لا بد فيها استثنوا الخ) اعترضه السعد بمأخذة أن الذي استثنوه ليس هو ما كان بقصد العبدوا ففكره وتوحيده مقدماته التي غفل عنها الاعتراضهم بأن في هذا أيضا تولد أو غما الذي استثنوه ونفوا التولد فيه ماسخ للذهن بعد نسيانه من غير قصد العبد لأن هذا بفعل الله تعالى فالعلم الناشئ عنه أيضا بفعل الله تعالى أفاده في الكبير (قوله حتى يحصل الاسترجاع) أي الرجوع (قوله على أن الخ) توقف من فساد تفرقة منهم المذكورة إلى فساد مذهبهم من أصله وأقول لأجاجة إليه بعد قوله سابقا وهو فاسد بقواطع البراهين (قوله بقواطع البراهين)

فقالوا فيه بقول الإمام أي أنه عقلي من غير تولد ولا تعليل وهذه تفرقة من غير فارق لانه لا بد فيها استثنوا من أعمال الفكر وترتيب المقدمات التي غفل عنها الذهن حتى يحصل الاسترجاع على أن المذهب فاسد من أصله والرابع مذهب الحكماء وهو فاسد أيضا بقواطع البراهين المقررة في عملها فاعلم

المقدمتين الظنيتين
والظن بشيئينهما
ارتباطا إذا كانت
الصورة صحيحة وان
أمكن زواله بعد ذلك
لان ذلك الزوال لا يمنع
حصوله عنهما عقلا
أو عادة فيجري فيه
الخلاف السابق وقال
الجلال المحلي بخلاف
ذلك ويبحث معه
السلامتان ابن أبي
شمر بنوشخ الاسلام
بما تقدم وحاصله أن
يجوز زواله وانما هو
دليل على عدم ثبات
الظن بعد حصوله لاعلى
انتفاء حصوله عقب
النظر الصحيح الصورة
* (خاتمة) * في بيان
خطا البرهان (وخطا
البرهان) اقتصر عليه
لان ماسبق في لا يشترط
في جميعه الا في البرهان
بخلاف الخطابة
والاشهر والجدل
والفسطة اذ لا يشترط
فيها في جميع ماسبق
لكن كانت برهانا ولما تأتت
الفسطة (حيث وجدنا)
فهو اما (فامادة) وهي
كل من مقدمتيه (أو
صورة) أي هيئته
(فابستدأ) وهو خطأ
المادة اما (في اللفظ
كما شترك) نحو هذا
قرء وتريد الخيض وكل
قرء لا يحرم الوطء فيه
ينصح هذا لا يحرم الوطء فيه (أو يجعل ذا) بالالف قال المؤلف على لغة القهر في الاسماء الستة أي صاحب

أي الدالة على بطلان القول بالعلة وعلى أن لا تأثير لآله (قوله مما ذكرناه) أي في قولنا سابقة في الارتباط
بين العلم أو الظن بالمقدمات والعلم أو الظن بالنتيجة وقوله أن بين المقدمتين أي بين ظنيهما وقوله الظنيتين أي
الظنيتين وقوله وان أمكن زواله أي زوال ظن النتيجة وقوله بعد ذلك أي بعد حصول ذلك أي ظن النتيجة
وقوله لا يمنع حصوله أي ظن النتيجة عنهما أي عن المقدمتين الظنيتين وقوله عقلا أي كما هو مذهب الامام
أو عادة أي كما هو مذهب الشيخ الاشعري وقوله فيجري فيه الخلاف السابق تقرير على قوله ان بين المقدمتين
الظنيتين ومن تتيجنهما الارتباطا (قوله وقال الجلال المحلي بخلاف ذلك) نخص في شرحه جمع الجوامع
الارتباط والخلاف بما اذا كان الدليل مجز ومباين يقيننا لان الحاصل عن الدليل الظني يمكن زواله فلا ارتباط
بينهما (قوله على عدم ثبات الظن) أقول أي على جواز عدم ثبات الظن اذ يجوز زواله وانما يدل على جواز
عدم الثبات لاعلى عدمه بالفعل وانما يدل على عدمه بالفعل زواله بالفعل وقوله لاعلى انتفاء حصوله الخ أي
فبينهما الارتباط وقوله عقب النظر قال في الكبير أي أو معه اه وقد منع هذا البحث ابن قاسم وأيد كلام
الجلال المحلي فقال يجب عليه بانه لا منشأ له الا عدم التنبه لوجه استدلال الشارح بذلك فان وجهه أنه لما أمكن
زوال الظن لاطر والمعارض أمكن عدم حصوله ابتداء لمقارنة المعارض لان المعارض اذا كان منشأ السقوط
الظن بعد حصوله كان منشأ لعدم حصوله ابتداء كما هو في غاية الظهور والعجب خفاء ذلك على الكمال ثم
رأيت السيد الشريف السهمودي أجاب بذلك فله الحمد على موافقة هذا الامام وأما قوله فان القياس اذا كان
صحيح الصورة لا يتخلف عنه حصول الظن فيجب عليه بان هذا مسلم عند انتفاء المعارض وكلامنا مع المعارض اه
وقال أيضا وجه الفرق أن الدليل اليقيني المؤدى الى العلم قطعي التأدية اليه والقطعي لا يعارضه شيء من قطعي أو
ظني فلا يتخلف عنه العلم أبدا بخلاف الدليل الظني المؤدى الى الظن فانه ظني التأدية اليه والظني يمكن معارضته
بقطعي أو ظني فتمت في التأدية اه

(خاتمة في بيان خطا البرهان)

وخاتمة الشيء لغة ما يختم به ذلك الشيء واصطلاحا الاقفاط المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله
اقتصر عليه) جواب عن اعتراض سيدى سعيد بن الخطا لا يختص بالبرهان بل يكون في غيره ويحذر
من ذلك الخطا في القياس كله فكان الانسب أن يقول وخطا القياس (قوله بخلاف الخطابة الخ) قال في
الكبير ولو سلم أنه يشترط فيه انتفاء جميع ماسبق لقلنا انه يخص البرهان بالذكر لانه المقصود الاهم
والمكتسب به اليقين اه (قوله ولما تأتت الفسطة) اذ هي مركبة من مقدمات وهمية كاذبة (قوله
حيث وحدا) أي الخطا والظرف متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور بعد (قوله فهو اما الخ) الفاء زائدة في
خبر الخطا بحسب ما منع الشارح وان كان خبره بحسب ما منع المصنف في مادة (قوله وهي كل من
مقدمتيه) أي باعتبار لفظيهما أو باعتبار معنييهما يتأني التقسيم الاتي (قوله في اللفظ) أي من جهة
اللفظ وقوله كما شترك قال في الكبير كخطا شترك واضافة الخطا الى الاشتراك لادنى ملازمة أي الخطا
الحاصل بسبب الاشتراك والمراد بالاشتراك هنا أن يكون اللفظ اطلاقا فاكتر ولو بسبب اعلال نصري
كالختار للفاعل والمفعول أو بسبب التحويز الى أحدهما كالغرس للحيوان الصاهل والصورة المنقوشة على
هيئة (قوله وكل قرء لا يحرم الوطء فيه) أي وتريد الطهر فالمقدمتان على هذا صادقتان الا أن الحد الوسط
لم يتكرر معني فان أردت الخيض فهما كانت الكبرى كاذبة أو الطهر فهما كانت الصغرى كاذبة اذ الغرض
ان المشار اليه خيض أمالو كان المشار اليه الطهر وكان هو المراد في المقدمتين فالقياس صحيح مادة صورة فان
قلت الفساد على الاول من جهة الصورة فكيف جعلتموه من فساد المادة قلت لما كان عدم تكرر والوسط
معني ناشئا من المشترك الذي هو جزء من أجزاء المادة جعلتموه من فساد المادة بهذا الاعتبار وان كان يصح
جعلها من فساد الصورة باعتبار عدم التكرر ومعني أنظر الكبير (قوله قال المؤلف الخ) أسنده الى المؤلف

(تباين) مع شيء آخر

في الحقيقة (مثل الرديف

مأخذا) فميراثنا نحو

هذا صارم مشيرا الى

سيف غير قاطع وكل

صارم سيف فالصارم

حقيقة تباين حقيقة

السيف والسيف كما كان

على الهيئة المخصوصة

قاطعا كان أولا والصارم

اسمه بغير القاطع

(و) أما في المعاني

(التباس) القضية

(الكاذبة) قضية

(ذات صدق) تعاميل

خطأ (فافهم المخاطبة

كمثل جعل العرضي

كالذاتي) نحو الجالس

في السفينة متحرك وكل

متحرك لا يثبت في موضع

واحد فاحداهما كاذبة

ان أريد بالمتحرك فيهما

معنى واحد فان أريد

بالمتحرك في الاولى المتحرك

بالعرض وفي الثانية

المتحرك بالذات لم يوجد

تكررو هذا غير العرضي

والذاتي بالمعنى المتقدم

(أو) جعل (ناج) أي

أو أن تجعل النتيجة

(احدى المقدمات) نحو

هذه نقلة وكل نقلة

حركة فهذه حركة

فالنسبة عين الصغرى

لان الحركة مرادفة

للقلة وهذا وان كان

للبحث فيه محال لكن

البحث في المثال ليس من

شأن الفعول وقد بحث

سعيد بن سديد

لا اعتراض سديد عليه بان لغة القصر انما هي في أب وأخ وحمل لافى ذى بمعنى صاحب وقم بالاسم فانهم انما يعرفون بالاحرف كائنه عليه المرادى فكان الاولى أن يبدل ذلك بمثل قولنا في اللفظ كاشترالك أو كجعل ذى تباين مرادفا في المأخذ اه ونقله في الكبير وأقره (قوله تباين) أى خرى كان يكون بين اللفظين العموم والخصوص المطلق كما في المثال الاثنى وقوله في الحقيقة متعلق بتباين (قوله فميراثنا) أى من جهة المأخذ فيؤخذ المبين كالمأخذ المرادف في نحو قولنا زيد انسان وكل بشر حيوان (قوله نحو هذا صارم مشيرا الى سيف غير قاطع وكل صارم سيف) هكذا أيضا في الكبير ووقع في بعض نسخ هذا الشرح تبديل في هذا المثال فليطرح والفساد في هذا المثال في صغره حيث أطلق فيها الصارم على السيف غير القاطع توهمان الصارم مرادف للسيف وانه اسم للهيئة المخصوصة وان لم يقطع (قوله تباين حقيقة السيف) أى تبايننا خريمالان بينهما العموم والخصوص المطلق (قوله وأما في المعاني) أى من جهة المعاني قال في الكبير مقابل قوله في اللفظ أى الخطأ في المادة أما في اللفظ وأما في المعنى قال في المعاني الجنس فتبطل جميعتها اه (قوله لا التباس الكاذبة) قال في الكبير وعلى الخطأ في المعنى بقوله لاجل التباس القضية الكاذبة بقضية ذات صدق أى صادقة وقد يكون التباس الصادقة بسبب المشترك أو الحقيقة والمجاز كالوقا هذه عين مشيرا الى الباصرة وكل عين جارية فاصدا الباصرة أو الباصرة وغيرهما من باب استعمال المشترك في معنييه عندهم يجوز وهو الامام الشافعي رضي الله عنه ومن وافقه فهذه الخطأ في اللفظ أى نشأ من اشتراك اللفظ والقضية الكبرى كاذبة شبيهة بالصادقة وقد نص شيخنا على ان كون المقدمة الكاذبة شبيهة بالصادقة اما من جهة اللفظ كالمشترك والحقيقة والمجاز واما من جهة المعنى فيجتمعا أن يقال ان تعاميل الخطأ في المعنى بالتباس الكاذبة بالصادقة لا ينافي أن يكون الخطأ في اللفظ أيضا على ذلك أو يقال ان قوله لا التباس الكاذبة بذات صدق راجع للامرين أعنى قوله في اللفظ وقوله في المعاني انتهى وقوله هنا تعاميل خطأ أى في قول المصنف وخطأ البرهان جرى على الاحتمال الثاني وأقول لو قال تعاميل لسينونة الخطأ أى ان سبب حصول الخطأ هذا التباس لكان أولى لان التعاميل المضمون القضية لا موزعها ويمكن حمل عبارته عليه بتقدير المضاف (قوله فافهم المخاطبة) أى المخاطبة بالمصدر بمعنى اسم المفعول (قوله كمثل) تمثيل للخطأ في المعاني ولفظ مثل صلة لنا كيد معنى الكاف كقوله في الكبير (قوله جعل العرضي كالذاتي) أى مثله في حكمه والمراد هنا بالذاتي ما ثبت لكل فرد من أفراد ما حمل عليه من غير واسطة أمر مبين كالكتاب بالقوة والمتحرك بالذات والعرضي ما ليس كذلك كالكتاب بالفعل والمتحرك بحركة السفينة أفاده في الكبير (قوله نحو الجالس الخ) فالمتحرك بالعرض جعل في هذا المثال كالمتحرك بالذات في حكمه وهو عدم الثبات في موضع واحد اذا أريد بالمتحرك في الكبير المتحرك بالعرض وهي حينئذ ملتبسة بالصادقة (قوله فاحداهما كاذبة) هي الصغرى ان أريد بالمتحرك بالذات لان الفرض أنه متحرك بالعرض فقط والكبرى ان أريد بالمتحرك بالعرض (قوله ان أريد بالمتحرك فيهما معنى واحد) هذا الشق هو مبنى التمثيل (قوله بالمعنى المتقدم) أى في بحث الكل (قوله أو جعل ناج) أو بمعنى الواو والناج بمعنى النتيجة كما أشار اليه الشارح بقوله أى أو أن تجعل النتيجة وانما فسر المصدر بان والفعل ايمن ان اضافة جعل الى ناج من اضافة المصدر الى مفعوله الاول ويبين ان احدى المقدمات مفعوله الثاني لا تابع لناج وجعل النتيجة احدى المقدمات يسمى مصادرة على المطلوب كفي الكبير (قوله فالنتيجة عين الصغرى) ومثالها النتيجة عين الكبرى في المعنى الانسان بشر وكل بشر ضحكك (قوله وهذا) أى النوع الثاني مما شمل به المصنف للخطأ في المعنى وهو جعل النتيجة احدى المقدمات وقوله وان كان الخ الواو للحوال وان وصلية (قوله وقد بحث الخ) استئناف بياني سبق لبيان البحث المتقدم وابطاحه كفي شرح سديد سعيد ان الغلط فيما جعلت فيه النتيجة عين احدى المقدمتين ليس من جهة مادة القياس فانها صادقة ولا من جهة صورتها فانها صحيحة وانما جاء فيها الغلط من جهة أن النتيجة ليست قولاً آخر بل هي احدى المقدمتين

سعيد بن سديد بانه اذا كانت المقدمات صادقة فكيف تكون من أنواع التباس الصادقة بالكاذبة

(و) كمال الحكم للجنس (أى (١١١) على كل فرد من أفراد (بحكم النوع) الخاص به نحو الفرس حيوان وكل حيوان ناطق وهذا

سيال أصفر والسيال
الأصفر مرة فهذا
ويسمى مثله إيهام
العكس لانه لما رأى أن
كل مرة سيال أصفر مرة
ان كل سيال أصفر مرة
وحقيقة إيهام العكس
أن يقاب الغلط أو
الغلط احدى جزأى
القضية مكان الآخر
(و) كمال كالتقطعي
غير القطعي) بحر غير
بالإضافة أى جعل غير
القطعي كالتقطعي ففصل
بين المضاف والمضاف
اليه بالمفعول الثانى
وهو جائز لانه منصوب
المضاف نحو وهذا
ميت وكل ميت جاد
(والثان) بحذف
الياء تخفيفاً ولوزن
وهو خطأ الصورة
(ك) الخروج عن
اشكاله) أى اشكال
القياس نحو كل انسان
حيوان وكل فرس
جسم اذ لم يوجد تكرار
والقياس الاقترانى
لا بد فيه من مكرر
(وترك شرط النتج)
أى الانتاج (من كماله)
أى كمال خطأ الصورة
كان يترك إيجاب
الصغرى أو كناية الكبرى
فى الشكل الاول نحو
لأشئ من الانسان
يفرس وكل فرس جسم
أو كل انسان حيوان

والواجب أن تكون غيرهما كمالاً فى حد القياس وإذا كانت المقدمات صادقة فكيف تكون من أنواع
القياس الصادقة بالكاذبة اه قال فى الكبير وإذا دقت النظر وجدت احدى المقدمات كاذبة لان فيها
حل الشئ على نفسه والحل يقتضى المغايرة بين الطرفين فى المفهوم فحصل الشئ على نفسه يقتضى المغايرة بين
الشئ ونفسه ومغايرة الشئ لنفسه مخالفة لا واقع فالدال على مغايرة الشئ لنفسه بحمله عليها كاذب فصح
جعله من القياس الكاذبة بالصادقة لكن هذا واضح فى الاقترانى أما الاستثنائى فاذا جعلت فيه الاستثنائية عين
النتيجة لم يلزم أن يكون فى احدى المقدمات ثبوت الشئ لنفسه وان كان فيه الاستدلال على الشئ بنفسه نحو
دائماً ما أن يكون العدد زوجاً أو غير زوج لكنه زوج ينتج انه زوج فالنتيجة عين الاستثنائية ولم يكن فى
احدى المقدمات حل الشئ على نفسه ثم اننا نقول لا تكون النتيجة فيما مر عين احدى المقدمات ولا يلزم حل
الشئ على نفسه فى احدهما الا اذا لم يرد الاخبار بان العقلية تسمى حركة وان الانسان يسمى بشراً والاحصل
التعابر باعتبار ملاحظة التسمية اذا سمى بالشئ مغايرة لمفهومه بالادلول الانسان والمسمى بالانسان مغايرة لمفهومه
للدلول البشر فالمسمى باحد الامرين مغايرة لمفهومه للمسمى بالآخر اه ملخصاً (قوله وكالحكم للجنس)
اللام يعنى على كفاى الكبير وقوله بحكم النوع أى بالحكم كونه للنوع وقوله الخاص به مفعلة للحكم والضمير
يرجع الى النوع وفى كلام المصنف بحث لان المقدمة التى حكم فيها على الجنس بحكم النوع هى الكاذبة وليست
ملتبسة بقضية صادقة فلا يصح جعل هذا النوع من أنواع القياس الكاذبة بالصادقة ويمكن أن يقال القياس
الكاذبة بالصادقة ليس على جميع أنواع الخطأ فى المعنى بل لبعضها فاذهم (قوله والسيال الاصفر مرة) أل
استغراقية بدليل ان المثال مثال للحكم على كل فرد من أفراد الجنس بحكم النوع والمرارة من المائع
الاصفر (قوله ويسمى مثله) أى مثل الحكم على الجنس بحكم النوع أى يسمى هو ومثله كالحكم على
الصنف بحكم النوع نحو الزنجى انسان وكل انسان أسود (قوله إيهام العكس) أى يقع صحة العكس فى
الوهم أى وهم نفسه ان كان غلطاً وهم غيره ان كان مغلطاً (قوله أن يقاب الغلط) من الغلط وقوله أو
الغلط من المغالطة (قوله وجعل كالتقطعي غير القطعي) قال فى الكبير أى وجعل غير القطعي من المقدمات
الظنية أو الوهمية أو الاعتقادية التقليدية مثل القطعي ويظهر ان هذا من عطف العام على الخاص لان ما تقدم
أيضاً فيه جعل غير القطعي كالتقطعي (قوله بالمفعول الثانى) أى للمضاف وكون كالتقطعي مفعولاً ثانياً ظاهر على
اعتبار الطرف دون المتعلق وعلى ان المكان اسم بمعنى مثل اما على اعتبار المتعلق دون الطرف فهو متعلق
المفعول الثانى بكسر اللام واما على اعتبارهما فبعض المفعول الثانى (قوله وهو) أى الفصل الذى كور جائز لانه
منصوب المضاف فهو مستكمل شروط الفصل بين المضاف والمضاف اليه وهى كون المضاف شبيهاً بالمفعول
فى العمل وكون الفاصل منصوبه وكونه واحداً فاده فى الكبير (قوله نحو هذا ميت وكل ميت جاد) أقول
الكبرى وهمية لان الوهم بحكم بحكم مادى الميت لكونه كالجساد فى عدم الروح والاحساس والحركة فخلت
فى هذا القياس كالتقطعية وتزات منزلتها فى أخذها جزأاً له ورددنا ما ردد على النوع الذى قبله من البحث
والجواب وقد ذكر فى الكبير صوراً من جعل غير القطعي كالتقطعي وذ كر من أسباب الغلط جلة فارجع اليه
(قوله والقياس الاقترانى لا بد فيه من مكرر) أما الاستثنائى فستغنى عنه وان قال الشارح فيما مر فى كبرى
هنا ان فيه التكرار بالقوة لانه يرتد الى الشكل الاول من الاقترانى (قوله وترك) بالجر عطفاً على الخروج
فبكون قوله من كماله حالاً من شرط والضمير يرجع الى النتج أو البرهان أو من ترك والضمير يرجع الى
خطأ الصورة والمراد بالاكمال التحصيل أى حالة كون الشرط مما يتوقف عليه تحصيل النتج أو البرهان
أو حالة كون الترك من أسباب تحصيل خطأ الصورة أو بالرفع مبتدأ ومن كماله خبر والضمير على هذا يرجع
الى خطأ الصورة والمراد بالاكمال التحصيل أى من أسباب تحصيله (قوله نحو لاشئ الخ) تمثيل على وجه الملف
والنشر المرتب (قوله وهو أن يذ كر) أى المتكلم ناطقاً كان أو ناطراً (قوله هذا) ان كان التمام يعنى

[illegible]

تمام الغرض المقصود)
صفة كاشفة (من)
بيانية أو تبعية
(أهمات) أى أصول
(المنطق المحمود) لأنه
يسون الفكر عن
الخطأ وأخرج غير
المحمود وهو المشوب
بضلالات الفلاسفة على
أنه أيضا محمود وإنما
منع من الاشتغال به
لاختلاطه بذلك (قد
انتهى) متلبسا (بمحمد
رب الفلق) أى الصبح
(مارمته) أى قصده
(من فن علم المنطق)
إضافة العلم للمنطق من
إضافة المسمى إلى الاسم
وهذا البيت لو كان
المؤلف أمره بادنائه
فادخله رجاء برحمته
(أفلمه العبد الذليل
المفتقر) أبلغ من
الفقر (لرحمة المولى
العظيم

المقتدر (الانحصر في) ثبت له بعد قال المؤلف وهو يعرف لثبته على ما اشتهر في السنة الناس وليس كذلك بل المتواتر من أعالي أسلافنا واسلافهم أن نسبة للعباس (١٦٦) بن مرداس (عابد الرحمن) اشارة الى أن اسم المصنف عبد الرحمن (المرتضى) أي المؤلف مع الانحصر

الاسباب (من ربه المنان) أي المنعم أو المعدد النعم وأما النهي عن المنة فلا محذور وأما الخلق فيفعل ما يشاء (مغفرة) من الغفر وهو السستر والمراد عدم المؤاخذه (تحيط بالذنوب * وتكشف الغطاء عن القلوب) أي تزيل حجب رين الذنوب المحذرة بانوار القلوب الحسنة بين القلب وبين عظام الغيوب قال المؤلف فشيء القلوب بأشياء مفعلة استعارة بالكناية والغطاء تخيل وتكشف ترشح (وأن يبيننا) أي يجازينا (بجنة) العلا) جمع عليا بالضم ككبر وكبرى (فانه) تعالى (أكرم من تفضلا) بل التفضل في الحقيقة ليس الامنة (وسكن) يا (أخي) للمبتدئ) وهو من انحصر في مبادئ العلم والنهي من حصل من العلم ما يتدى به الى باقيه والمتوسط من حصل المبادئ ولم يبلغ درجة الثانية (مساحا

المقتدر اسم فاعل فهو يدل على الحدوث والفقير صفة مشبهة فهي تدل على الدوام فليس المقتدر بأبلغ من الفقير الا ان يقال اسم الفاعل قد يدل بمعنى المقام على تجدد الحدوث مرة بعد أخرى وهكذا فيكون المقتدر بالاجمعة والمقام على تجدد حدوث افتقار بعد افتقار وهكذا بخلاف الصفة المشبهة فانها تصدق بافتقار واحد دائم فكان أبلغ منها بذلك الاعتبار ولا يقال الالبغية باعتبار زيادة بناء المقتدر على بناء الفقير لانا نقول محل دلالة زيادة البناء على زيادة المعنى اتحاد النوع كان تكون الكلمات اسمى فاعل أو صفتين مشبهتين نعم يمكن أن يجعل المقتدر صفة مشبهة بتجرده عن قصد الحدوث فيتم ما ذكر (قوله المقتدر) قال في الكبير أبلغ من القادر اه ووجهه ان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى في متحدى النوع كما هنا (قوله الانحصر) نسبة الى الانحصر جبل بالمغرب على ما ذكره كرى بعض الطلبة من المغاربة (قوله على ما اشتهر) حال من نسب أي حالة كونه جاريا على ما اشتهر وقوله وليس كذلك أي وليس نسبنا في الواقع كذلك وهذا النفي انما يتجه اذا لم تكن بلد الشيخ بقرب ذلك الجبل المسمى بالانحصر والا كان نسبنا الى المكان صحيحا (قوله وأسلافهم) الضمير يرجع الى أسلافنا أو الى الناس (قوله للعباس بن مرداس) صحابي مشهور (قوله وأما النهي الخ) جواب عما ردد على الاحتمال الثاني ودليل النهي عن المنة بمعنى تعدد النعم قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والاذى ووجه الدلالة ان النهي عن المسبب نهي عن السبب لا يقال يجوز أن يكون سبب الإبطال مجموع المن والاذى فلا تكون فيه دلالة على النهي عن المن وحده لانا نقول السنة والاجماع نفي ذلك على أن المنة تتضمن الاذى وقد أوضحنا ذلك في حواشينا على شرح آداب البحث والتحقيق (قوله والمراد عدم المؤاخذه) لما كان السستر لا يقتضي عدم المؤاخذه قال والمراد الخ (قوله تحيط بالذنوب) قال في الكبير أي تتعلق بكل فرد منها (قوله رين الذنوب) قال في القاموس الرين الطبع والدنس ران ذنبه على قلبه رينا وريننا غاب وكل ما غلبك رانك وبك وعليك والمفسس خبث وغث انتهى واضاف رين الى الذنوب على معنى الآدم (قوله المحذرة) أي المحيطة وهو والحاملة يصح حرهما صفتين للذنوب ونصهما صفتين لحجب وهذا هو الاحسن (قوله وبين عظام الغيوب) أي وبين مشاهدة عظام الغيوب الثابتة لاهل الله (قوله والغطاء تخيل) أي وتكشف ترشح ويصح أن تكون الاستعارة تصر بجهة في الغطاء بان شبه انطاس القلوب بالذنوب بالغطاء بجامع المنع في كل وتكشف ترشح (قوله بجنة العلا) أي بجنة الغرف العلا وهذا أولى من جعل شجنا العدوي الاضافة من اضافة الموصوف الى الصفة كما لا يخفى وقوله جمع عليا هي خلاف الدنيا (قوله بل التفضل في الحقيقة الخ) يشير الى أن ما اقتضاه كلام المصنف من أن هذا المتفضل غيره تعالى انما هو بحسب الظاهر (قوله وكن أخى) أي في الاسلام (قوله بمعنى الباء) أي السببية أو التي لتصور النصع (قوله الفساد) هو خروج الشيء عن الاستقامة والصلاح ضده كما في البيضاوي (قوله بان تكتب الخ) تصور بر الاصلاح على أن اللام بمعنى الباء والنصع في الاصلاح على أنها بمعنى في وعمل الاصلاح قوله تكتب وتحمل النصع قوله بعد اذ انظر (قوله فلا تهجم) بضم الجيم (قوله والتجمل) عطف مرادف (قوله ثم هذا تواضع الخ) دفع به ما يقال حيث كان المصنف مبتدئا في الحامل له على التأليف وحاصل الجواب أن وصفه نفسه بذلك من باب التواضع مع أنه انما صنفه لمن هو مثله (قوله ولم يأمن) أي وبكونه لم يأمن (قوله بالتأمل) الباء للملابسة قاله في الكبير (قوله أن يصلح) أي في صواب المتن وبحمل هذا على الاذن بالاصلاح في صواب المتن وقوله * وكن لاصلاح الفساد ناصحا * على الاذن في الاصلاح على الهامش اندفع توهم التكرار في كلامه (قوله وان

وكن لاصلاح) اللام بمعنى الباء أو في (الفساد) الذي ينظر لك (ناصحا) بان تكتب بعد اذ انظر على الهامش لعله كذا اذ لما يكون ما جماعته صوابا هو الخطأ فلا تهجم بيادى الرأى على الخطئة ولا تأت بعارة بهم اسوء أحب بل اثبت بالتعظيم والتجمل ثم هذا تواضع من المصنف حيث وصف نفسه بكونه مبتدئا ولم يأمن وقوع الخطأ (وأصل الفساد بالتأمل) هذا اذن من المؤلف لمن يكون أهلا لأن يصلح انرا أي خلا

(وان) كان الاصلاح
(بديهة) أى ذابديهة
بان كان ببادى الراى
(فلا تبدل) ولاتأت بما
بدل على أن الصواب
خلاف ما ذكر (اذ
قيل كم زيف) قولا
(صحيحا) أى جاءل
الصحيح ردينا فسادكم
مبتدا خبره محذوف
أى موجود والاولى
تقديره بعد قوله (لاجل
كون فهمه قبيحا) الجار
والمرور متعلقان
عزيف وهذا الشارة الى
قول الشاعر وكم من
عائب قولا صحيحا *
وأفته من الفهم السقيم
(وقيل لم ينتصف
للقصدي) بل لامي
(العذر حق واجب
للمبتدى ولبنى احدي
وعشرين سنة * معذرة)
أى عذر (مقبولة
مستحسنة) لكون هذا
السن يقل فيه من يحصل
فيه العلم وهذا أيضا
تواضع من المؤلف رحمه
الله تعالى (لا سيما) أى
لامثل الشخص الذى
(في عاشر القرون) من
الهجرة موجود قال
المؤلف وفي القرن أحد
عشرة ولا قيل لكل
عقد من العشرة الى
ثمانين فتأت ثمانية
أقوال وقيل مائة وأياه
أعني وقيل مائة وعشرون

كان الاصلاح بديهة) فيه اشارة الى أن المصنف حذف كان مع اسمها وأقول جعله الاسم الاصلاح يوقع فى
الركاكة لأن المراد بالاصلاح هنا تبدل الخطأ بغيره فى صلب المتز فيصير المعنى وان كان ذلك التبدل بديهة
فلا تبدل ويمكن دفعه بان يراد بالاصلاح الواقع اسمها لكان التبدل الذهبى لا الخارج أى وان كان
التبدل الحاصل فى ذهنيك المعزوم عليه بديهة فلا تبدل فى الخارج أى فلا توقع ذلك التبدل الذهبى فى الخارج
وأسهل من ذلك جعل اسمها الفساد بتقدير مضاف أى وان كان ظهور الفساد الخ (قوله ولا تأت بما تبدل الخ)
فيه اشارة الى أن كلام المصنف فيها كتنافى وان قوله * وان بديهة فلا تبدل * راجع لكل من قوله
* وكن لاصلاح الفساد ناصحا * وقوله * وأصلح الفساد بالنأمل * (قوله اذ قيل) اذ تعليلية
(قوله كم) هى لانشاء التكثير مبنية على السكون لتضمنها معنى رب التى للتكثير وتسمى خبرية لان انشاء
التكثير يستلزم الاخبار بالكثرة بخلاف الاستفهامية (قوله مزييف) بالجر تمييزا لكم وجره باضافة كم
اليه على الصحيح وقيل بمن المقدرة أو بالرفع على أنه خبر كم وميزها محذوف أى كم شخص مزييف أو بالنصب
على لغة من ينصب تميز كم الخبرية والى جواز ذهب سيبويه والمبرد والفارسي والسيرافى والشلوبين لكان
الرسم لا يناسب النصب والخبر على الاول والثالث محذوف أى موجود وقد روى بالثلاثة قول الفرزدق
* كعبة البيت لكان الخبر فيه على الاول والثالث ليس محذوف بل هو قد حلت (قوله والاولى تقديره بعد قوله
لاجل الخ) أى لتكون العلة متصلة بالعلول أى غير مفصول بينهما بالخبر (قوله لم ينتصف لمقصدي) أى
يعدل فيما قصدته الذى هو هذا النظم بان اعترض على فيه فاللام بمعنى فى ومصدره مصدر ميمى بمعنى اسم المفعول
أو اسم مكان أى مكان قصدي يجعل المسائل طرفا للقصد (قوله العذر) مصدر عذره يعذره كضربه يضربه
كما فاده صاحب القاموس ويطاق كثير بمعنى ما يعذره والمعنى المصدرى هو المراد هنا ولهذا قال فى الكبير
بمعنى الاعتذار (قوله واجب) أى متا كذا أو بمعنى ما يثبت على فعله ويعاقب على تركه فان من جمع اعتراضا
على أحدي فعل وعلم أن له عذرا وجب عليه رد الاعتراض والاعتذار عنه ان لم يخش ضرر اقاله فى الكبير (قوله
للمبتدى) ليس للتخصيص لان الاعتذار مطلوب لغير المبتدى أيضا لكان اقتصر على المبتدى لان طلبه له أشد
(قوله ولبنى) جمع ابن كفى الكبير واعلم أن قوله ولبنى الخ مغاير لما سر من طاب العذر للمبتدى المستفاد من
قوله العذر حق واجب للمبتدى لانه ليس كل مبتدى صغير فى السن وليس كل صغير فى السن مبتدئ وأغرب
مما وقع للمصنف بكثير ما وقع لابن مرزوق فانه نظم جمل الخونجى وهو ابن نحو ست سنين كما صرح بذلك فى
نظمه (قوله معذرة) أى عذر قال فى الكبير مصدر ميمى بمعنى اعتذار والتأنيب أى فى مقبولة مستحسنة
باعتبار لفظ معذرة اه والمعذرة اذا كانت مصدرا كانت بكسر الدال وفتحها واذا كانت اسما كانت مثناة
الذال فأفاده فى القاموس (قوله لا سيما) ليست من كلمات الاستثناء حقيقة لكن ذكر وهما فى بابها لان
ما بعدها مخرج مما قبلها من حيث أوليته بالحكم مما قبلها ولا نافية للجنس وسى بمعنى مثل اسمها وما معنى الذى
فما بعدها خبر محذوف وجو بالشبهة لا سيما الا وهى لا تقع بعدها الجلة ولهذا المشابهة جاز حذف صدر صلة
ما هنا ولم تطل أو نسكرة موصوفة وخبر لا محذوف فاذا قلت جاءنى القوم ولا سيما زيدا فعلى ولا مثل الذى
أو رجل هو زيدا وجو بين القوم الذين جاؤنى أى بل هو أخص بى وأشد اخلاصا فى الجىء الى و يجوز جعل
ما زائدة وجر ما بعدها باضافة سى اليه وجعلها نسكرة تامة ونصب ما بعدها تمييزا لها ان كان نسكرة وكذا ان
كان معرفة على مذهب من يجوز تعريف التميز أو مفعولا لفعل محذوف وجو بانه تقديره أعنى قال فى الكبير
والواو الداخلة عليها فى بعض المواضع اعتراضية لا سيما مع ما بعدها جلة مستقلة ونصرف فى هذه الالفة
نصرفات كثيرة لكثر استعمالها فقل سيما محذوف لا سيما تخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف
ما بعد لا سيما على جعلها بمعنى خصوصية تكون منه وبه الحمل على أنها مفعول مطلق مع بناء سى على نصبها سيما
لذا فاذا قلت أحب زيدا ولا سيما راكبا أو ولا سيما على الفرس فهو معنى خصوصارا كبا أو خصوصاعلى

وقيل من عشرة الى مائة وعشرين من هذه القرن ينبغي أن يعذر فيه الشخص أكثر من كان قبله (ذو الجهل) وهو انتفاء العلم بالمقدود (والفساد والفتون) جمع فتنة (وكان في أوائل المحرم * تأليف هذا الرسخ) الذي وزنه مستعملان ست مرات (المنظم من سنة) بالتنوين للوزن (احدى وأربعين) حال من أوائل أو من المحرم (من بعد تسعة من المئين) من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام (ثم الصلاة) تقدم معناها (والسلام) أى زيادة طيب التحيّة والاعظام (سرمد) على رسول الله خير من هدى (و) على (آله وصحبه) الأئمة السالكين (سبل) جمع سبل وهو الطريق أى طريق (النجاة) وسبلها امثال المأمورات واجتناب المنهيات (ما قطعت شمس النهار) ما ظرفية مصدرية أى مدة قطع الشمس النهار (ابرج) جمع قلة والمراد هنا الكثرة وهى اثنا عشر الجل والثور والجزء والسرطان والاسد والسنبلة والميزان والعقرب والقوس والجدى والدلو والحوت وقطع الشمس الفلك

الفرس حال من مفعول الفعل المقدراى وأخصه بزيادة المحبة خصوصاً كبا وأعلى الفرس وكذا نحو أحبه ولا سيما هو راكب أو ولا سيما ان ركب وجواب الشرط مدلول لاسمها أى ان ركب أخصه بزيادة المحبة ويجوز مجىء الواو وعدم محبتها فى هذه الحالة أيضاً أعني اذا جعلت بمعنى المصدر الآن مجيئها أكثر وهى اعتراضية أيضاً ويجوز أن تكون للعطف والاول أولى هذا المخلص ما ذكره الرضى وعلى الحالة الثانية تنزل عبارة المصنف فانه لم يذكر عقب لاسمها بل ما بعد هاجار ويجوز وهو قوله فى عاشر القرون فهو نظير أحب زيد الاسم على الفرس فهو بمعنى خصوصاً فى عاشر القرون وفى عاشر القرون حال من مفعول الفعل المقدراى أنخص بنى احدى وعشرين سنة بزيادة الاعتذار خصوصاً فى عاشر القرون ويصح أن تنزل على الحالة الاولى على معنى لا مثل الذى هو أو لا مثل شخص فى عاشر القرون موجود بينهم أى هو أولى منهم بالاعتذار واذا كان هذا فى عاشر القرون فما بالك بهذا القرن الذى ذهب فيه العلماء الاعلام وكسفت فيه شمس العلم وانتشرت فيه ظلمات الجهل العام

هذا الزمان الذى كئنا نحاذره * فى قول كعب بنى قول ابن مسعود

ان دام هـ سدا ولم تحذله غير * لم يبيك ميت ولم يفسر ح بولود

اه ببعض اختصار (قوله وقيل من عشرة الى مائة وعشرين) فصاحب هذا القول يسمى كلا من العشرة والمائة والعشرين وما بينهما قرنا (قوله أكثر من كان قبله) مفعول مطلق أى عذراً أكثر من كان قبله أى من عذر الشخص الذى كان قبله وفى بعض النسخ مما كان قبله فساواعة على القرن والهجرة اربعة اليه أى عذراً أكثر من عذر القرن الذى كان قبله أى من العذر فى القرن الذى كان قبله ويجوز غير ذلك (قوله ذو الجهل) قال فى الكبير وهو انتفاء العلم بالمقدود فيشمل الجهل البسيط والجهل المركب لانه ان لم يكن مع اعتقاده عالم ببسيط والافركب اه المخلص ومقتضاه أن المركب عديم والمشهور رأيه وجودى وأنه اعتقاد الشئ على خلاف ما هو عليه (قوله احدى وأربعين) بدل من سنة أو عطف بيان لكن لابد من ان يراد أول سننى احدى وأربعين اذ ليس مجموع احدى وأربعين نفس السنة التى وقع فيها التأليف نعم على القول بآيات بدل الكل من البعض لا يحتاج الى تقدير ويجوز فى نون أربعين والمئين الفتح والكسر قاله فى الكبير (قوله حال من أوائل أو من المحرم) أى قول المصنف من سنة حال الخ فمكان المناسب ذكره قبل قوله احدى وأربعين كما فعل فى الكبير لما فى صنيعة هنامن الايام (قوله الثقات) جمع ثقة بمعنى الموثوق به (قوله جمع سبل وهو الطريق) كل من السبيل والطريق يذكروا يؤث كفى القاموس (قوله وسبلها امثال الخ) فشبّه امثال المأمورات واجتناب المنهيات بالسبل الحسية واستعمل لفظ السبل استعارة تصريحية أو شبهت النجاة بماله سبل حسى على طريق الاستعارة بالكناية والسبل تخمير والسبل على كل حال ترشيح (قوله ما قطعت شمس النهار) أى سيرها الذاتى لها الذى هو الى جهة المشرق أما ما يظهر لنا من سيرها الى جهة المغرب فليس من ذاتها بل عارض لها من حركة الفلك الاعظم الى جهة الغرب لانه يحرك بحركته هذه جميع ما احتوى عليه من الافلاك وما فيها من الكواكب ولا يخفى ان القيد غير مراد وان المقصد التعميم فى جميع الاوقات على طريق الكناية (قوله وهى اثنا عشر) اعلم ان الحكاء قسموا المنطقة الفلك الثامن الذى هو فلك الثوابت اثني عشر قسمًا وسماوا كل قسم منها برجًا واحدًا وقسموا كل قسم منها درجتين وقسموا كل درجتين قسمًا وسماوا كل قسم دقيقًا وقسموا كل دقيقة قسمين وسماوا كل قسم ثمانية وقسموا كل ثمانية قسمين وسماوا كل قسم ثالثة وهكذا ولا تفارق الشمس مسامته هذه المنطقة أصلاً فعند مسامته الشمس وهى فى ذاكها قسمان تلك الاقسام الاثنى عشر قيل حلت فى البرج الفلانى واذا فارقت مسامته وابتدأت فى مسامته ما يليه قيل قطعت وحلت فيما يليه ومنطقة كل ذلك دائرة عظيمة بعدد اعين تطيبه على حد سواء (قوله والدلو) وفى بعض النسخ أو الدالى وكلاهما صحيح لانه يسمى بالاسمين لان كواكب هذا البرج على صورة شخص معه دلو

علا به فتارة يسمى باسم الدلو وتارة يسمى باسم صاحب الدلو ولل كلام على هذه البروج مقام آخر (قوله في سنة) شمسية وهي من انتقال الشمس الى أول جزء من الحمل الى انتقالها اليه ومقدار أيامها ثلثمائة وخمسة وستون وربع يوم (قوله وتقطع كل يوم) أي وليلة وقوله درجة أي تقريرا والافقد ينقص ما تقطعه في اليوم والليلة عن الدرجة بدقيقة وبدقيقتين وثلاث دقائق وقد يزيد بدقيقة وبدقيقتين فقط بجانب النقص أكثر وكذا الحكم بانها تقيم في كل برج ثلاثين يوما تقريرا أيضا والافعال غالب انما تقطعه في أكثر من ثلاثين يوما بكسر ولهذا كله زادت السنة الشمسية على ثلثمائة وستين يوما بخمسة أيام وربع فاحفظه (قوله وتقيم في كل برج ثلاثين يوما) أي مقدار ثلاثين يوما لانها كثيرا ما تنتقل لاول البرج في أثناء اليوم أو الليلة وتنتقل عن آخره كذلك (قوله البدر) هو القمر ليلة تمام نوره عند استقباله لنا بجميع نصفه النير وذلك عند مقابلة الشمس بان يكون بينه وبينها ستة بروج ولا يلزم أن يكون ليلة أربعة عشر كما يعرفه من له أدنى المسام بالهيئة فلهولهم هو القمر ليلة أربعة عشر تقريري والمنير صفة لازمة اذا البدر لا يكون الا منيرا والمخسوف لا يسمى بدرا (قوله في الدجى) جمع دجية بضم الدال وسكون الجيم وهي الظلمة كذا في القاموس (قوله وتقطع الفلك في شهر) اعلم ان الشهر هو من اجتماع القمر بالشمس الى اجتماعه بها فهو يقطع الفلك في أقل من شهر لانه انما يجتمع بها ثانيا بعد أن يقطع الفلك ويقطع ما قطعته الشمس في تلك المدة التي بين الاجتماعين من الدورة الثانية وهو برج الاقربا من نصف درجة من درجته الثلاثين ولما كانت المدة التي بين الاجتماعين أقل من ثلاثين يوما بأقل من نصف يوم بشئ يسير نقصت السنة القمرية عن ثلثمائة وستين فكانت ثلثمائة وأربعة وخمسين يوما وخمس يوم وسدس يوم كما يعلم تفصيل ذلك من رساله الاعلام أي الفتح الصوفي في التواريخ (قوله وتقيم في كل برج ليلتين وثلاثا) هذا أيضا تقريري لانه مبني على ان مسيرته في اليوم والليلة ثلاث عشر درجة الاشياء يسيرا وهو تقرير فانه قد ينقص مسيره في اليوم والليلة عن ذلك وقد يزيد ومنتهى النقص إحدى عشر درجة وكسر ومنتهى الزيادة أربع عشر درجة وكسر هكذا ينبغي تقرير هذه المواضع فاحفظه ولا تنظر الى ما يخالفه مما يقع في حاشية شيخنا العدوي على شرح الناطم فكل من لا يخطئ (قوله فسبحان مكنون الاكوان) أي موجد الموجدات فلا اكوان جمع كون بمعنى الكائن أو بمعنى المكنون بفتح الواو أي الموجد بفتح الجيم والله تعالى أعلم

(قال المؤلف) ثم تبليض هذه الحاشية على يد مؤلفها الفقير الى رحمة مولاه محمد بن علي

الصبيان عامه الله تعالى بالغفران والاحسان وكان تمام تبليضها يوم

الاربعاء لاربع ليل بقيت من شهر محرم الحرام افتتاح سنة ١١٩٧

سبع وتسعين ومائة وألف من الهجرة النبوية على

صاحبها أفضل الصلاة والسلام وكان تمام

تسويدها يوم الخميس لثلاث عشر

ليلة خلت من رمضان سنة

١١٨٠ ثمانين ومائة

وألف

في سنة وتقطع كل يوم
درجة وتقيم في كل
برج ثلاثين يوما (و) ما
(طلع) أي مدة طلوع
(البدر المنير في الدجى)
ويقطع الفلك في كل
شهر وتقيم في كل برج
ليلتين وثلاثا فسبحان
مكون الاكوان والجد
لله رب العالمين وصلى
الله على سيدنا محمد سيد
المرسلين وعلى آله
وصحبه أجمعين

(يقول راجي غفران المساوي * مصححه مجد الزهري الفهرأوى)

الجدته الذي عم بفضله الكائنات ونخص بحكمته نوع الانسان بالغكر المرقى الى أوج السعادات والصلاة
والسلام على سيدنا محمد الذي جاء بالميزان الفارق بين الحق والباطل وعلى آله ذوى النفوس الطاهرة
وأصحابه البالغين في الهداية القدر الكامل أما بعد فقد تم بحمد الله تعالى طبع حاشية خاتمة المحققين ودره عقد
الفضلاء المدققين شمس نهار العرفان ومرجع المحققين في كل زمان الشيخ محمد بن علي الشهور بالصبيان
توالت عليه محائب الرحمة والرضوان على شرح المأوى على من أسلم للاخضري في المنطق رحم الله الجميع
وأسكنهم المسكن الرفيع وقد وثقت طرر تلك الحاشية بالشرح المذكور فتمت

عاشها وعظمها النور وذلك بالمطبعة الممينة بمصر المحروسة المحمية بجوار

سیدی احمد الدردیر قریباً من الجامع الازهر المنیر وذلك

فی شهر رمضان سنة ١٣٢١ هجرية على

صاحبها أفضل الصلاة

وأتم التحية

آمین

(فهرست حاشية الصبان على شرح الملوى على السلم)

صفحة	صفحة
٧١	٦ مطلب أما بعد
السلب وانها من عموم	١١ مطلب هل الحمل للمجرور أو للجار والمجرور
فائدة النسبة بين السكلى والجزئى	١٢ مطلب دخول النفاذ في خبر المبتدأ اذا أشبه اسم
فصل في المعارف	الشرط
٧١	١٣ مطلب تعريف الجند
التعريف اللفظى	١٩ مطلب تعريف العقل
٧٨ باب في القضايا ٨٠ تقسيم السور	٢١ مطلب الفرق بين الايمان والاسلام
الفرق بين ايس بعض وبعض ليس	٢٣ مطلب هل الصلاة من المشترك اللفظى أو
بيان الرابطة ٨٤ القضية المعدولة والمحصلة	المعنوى
الموجّهات وتقسيمها وتعريفها	٢٥ مطلب الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم
تقسيم الشرطية الى متصلة ومنفصلة	الجنس وبين جمع الكثرة والقلة
٩٣ تقسيم الشرطية الى شخصية وكلية وجزئية	٢٧ مطلب مهم ما يكن من شئ
ومعجلة	٢٩ مطلب في تعريف النفس
٩٤ تركيب الشرطية من حائتين أو شرطيتين أو	٣٠ مطلب مبادئ علم المنطق
بمختلفتين	٣٠ مطلب الفرق بين الفائدة والغاية والغرض
فصل في أحكام التناقض وتعريفه	والغاية الغائية
٩٦ اشتراط الوحدات الثمانية في التناقض	٣٣ مطلب أسماء الكتب من علم الشخص
٩٩ فصل في تعريف وأحكام العكس المستوى	٣٤ فصل في جواز الاشتغال به
عكس النقيض الموافق والمخالف	٣٨ أنواع العلم الحادث
١٠٣ باب في القياس ١٠٦ قياس المساواة	٣٨ مطلب العلم من أى المقولات
١٠٧ القياس الاقترانى ١١٣ فصل في الاشكال	٣٩ مطلب تعريف التصور والتصديق
شرط الشكل الاول	٤٤ أنواع الدلالة الوضعية
١١٦ شرط الشكل الثانى	٤٦ مطلب انتقاض كل من الدلالات بالآخرين
شرط الشكل الثالث	في لفظ الشمس
١١٩ شرط الشكل الرابع	٤٧ مطلب دلالة العام على بعض أفراده
المرئى الى الضروب المنتجة ١٢٣ حكم النتيجة	٤٩ مطلب في اعراب فضلاء كذا
١٢٥ فصل في القياس الاستثنائى	٥١ فصل في مباحث الالفاظ
١٢٨ فصل في لواحق القياس	٥٥ مطلب في السكلى المنطقى والطبيعى والعقل
قياس الاستقراء ١٣١ قياس التمثيل	٦٠ تعريف الجنس ٦١ تعريف الفصل
١٣٢ أقسام الحجّة ١٣٦ القياس اللغوى والافى	٦٢ تعريف العرض
خاتمة في بيان خطأ البرهان	٦٣ تعريف النوع ٦٣ تعريف الخاصة
١٤٥ محبث مرجع اسم الاشارة للتأليف يحتمل	٦٤ محبث العقول العشرة
احتمالات سبعة اجمالا وثمانية وعشرين	٦٥ فصل في نسبة اللفظ الى معناه
تفصيلا	٦٩ فصل في الشكل والكلية والجزء والجزئية
١٤٧ اعراب لاسمها	